

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مركز

البحوث والمعلومات



مجلة البحوث الإدارية

مجلة دورية ★ ربع سنوية ★ عِلْمِيَّة ★ مُحَكَّمة

السنة الثانية والعشرون ، العدد الثالث يوليو ٢٠٠٤



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية





مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، مُحكّمة   السنة الثانية والعشرون   العدد الثالث – يوليه ٢٠٠٤

الاشتراكات السنوية:	**المؤسسات**	**الأفراد**
جمهورية مصر العربية:	١٠٠ جنيه مصري	٤٠ جنيهاً مصرياً
الدول العربية والأجنبية:	٦٠ دولاراً	٢٠ دولاراً .
الإعـــلانـــــات:	يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن.	

عنـوان المـراسـلات:

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة   ص.ب: ٢٢٢٢   ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

Website : www.sams-ric.edu.eg

e-mail : ric@sams-ric.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

في هـــذا العـــدد

المنهج الاقتصادي لمصر في ضوء الدستور الحالي ومتطلبات الإصلاح

أ.د/ حمدي عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات

جاء في المادة الأولى من الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١م ما يلي:

" جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي واشتراكي يقوم على تحالف قُوى الشعب العاملة ".

والمعروف أن النظام الاشتراكي يعتمد على السيطرة المركزية للحكومة على كافة أدوات الإنتاج، فضلا عن التحديد المركزي لطاقة علاقات الإنتاج، واحتكار الحكومة لملكية المشروعات العامة وتهميش دور القطاع الخاص وعدم تقييم أية حوافز له مباشرة أو غير مباشرة. كما تحتكر الحكومة أنشطة التصدير والاستيراد وتفرض العديد من القيود على التعامل في النقد الأجنبي وعلى الأجور والأسعار وأسعار الفائدة، وتلجأ إلى تعطيل آليات السوق الحرة وتمارس سياسة التسعير الجبري والتوزيع للسلع الهامة بالبطاقات، وتتولى توزيع الأيدي العاملة على كافة الوزارات والمصالح الحكومية والشركات والبنوك العامة دون النظر إلى احتياجات العمل أو التخصصات أو الخبرات، كما تلجأ إلى تسعير الشهادات عند التعيين لكافة الحاصلين على مؤهلات دراسية مع تحديد نظم العلاقات الدورية والاجتماعية ونظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات. وتفرض قيوداً أخرى على تسويق الحاصلات الزراعية الهامة التي تعتمد على الاحتكار الحكومي للشراء من المنتجين بأثمان زهيدة مما يؤدى إلى التأثير سلبيا على إنتاجية العاملين وتدهور النشاط الاقتصادي وانعدام روح الابتكار وضعف الاستثمارات المحلية ومعاداة الاستثمارات الأجنبية.

وفيما يتعلق بتحالف قُوى الشعب العاملة فقد كان المفهوم السائد لذلك في ظل التطبيق الاشتراكي هو تحالف العمال مع الإدارة في الشركات المملوكة للدولة وإعطاء العمال حق التمثيل في مجلس إدارات الشركات واللجان النقابية والاتحاد العام للعمال، وتحديد نسبة من الأرباح للعاملين بناء على قوانين الشركات المساهمة والقطاع العام والهيئات الاقتصادية.

وتعتمد الدولة في ظل هذا النظام على التخطيط الاشتراكي المركزي وتتولى تنفيذ كافه الاستثمارات العامة وبتضاؤل حجم استثمارات القطاع الخاص إلى أدنى الحدود تكون الخطة إلزامية لكافة الوزارات والهيئات والشركات ووحدات الإدارة المحلية.

وتشتمل الخطة المركزية على: الإنتاج والاستثمار والتصدير والاستيراد، والادخار والاستهلاك، وفرص العمل في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي السلعية والخدمية، وكافة الموارد المحلية والخارجية، وسياسات الأجور والأسعار والجهاز المصرفي وقطاع التأمين وغيرها.

وفى ظل التطبيق الاشتراكي لا يوجد دور لسوق المال حيث تم تعطيل البورصة المصرية طالما أنه لا يوجد مجال لقوى السوق الحرة أو آليات العرض والطلب والمضاربة في الاقتراض المالي فضلا عن تعطيل بورصات البضائع، وهى البورصات التي كانت موجودة في مصر قبل التطبيق الاشتراكي المستند إلى الدستور.

ولا يخفى أن عودة البورصات الآن للعمل في الأوراق



المالية وفى البضائع بموجب القوانين واللوائح المنظمة لذلك يتعارض مع تصوير الدستور الحالي فضلا عن تعارض قيام القطاع الخاص حاليا باستثمار لا يقل عن ٧٥% من جملة الاستثمارات القومية مع نصوص الدستور التي تجعل القطاع العام هو الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل ما سبق يوضح كذلك مدى تعارض اتجاه الدولة إلى خصخصة الشركات العامة بطرقٍ مختلفة مع الدستور؛ حيث تؤدي الخصخصة إلى تفاؤل وزن القطاع العام وضعف دوره في تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد سبق أن أقيمت دعوى قضائية بعدم دستورية قانون قطاع الأعمال العام باعتباره الإطار العام لبرنامج الخصخصة في مصر، إلا أن المحكمة الدستورية رفضت الحكم بعدم دستورية طالما أنه يحمل صفة قطاع أعمال عام وليس قطاع خاص رغم أن القانون (٢٠٣ لسنة ١٩٩١) يؤدى إلى نقل الملكية والإدارة إلى القطاع الخاص والتحول إلى أشكال قانونية أخرى تنطبق عليها أحكام قانونية مغايرة مثل: قانون (١٥٩ لسنة ١٩٨١) بشأن الشركات المساهمة أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وهى قوانين منظمة لمشروعات استثمار خاص ولا صلة لها بالاستثمار العام أو الحكومة.

وقد أكد بيان الحكومة لهذا العام أن القطاع الخاص سوف يتمتع بحوافز ومزايا إضافية مع إزالة كافة معوقات الاستثمار، وأن الحكومة اعتبرت أن كل من يعوق الاستثمار فهو خائن وهو ما لم يكلفه الدستور الحالي في ظل التطبيق الاشتراكي.

الحاجة إلى تعديل الدستور بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الراهنة :

في ضوء ما سبق نجد أن كافة التشريعات والقوانين الصادرة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي لا يوجد بينها وبين النظام الاشتراكي أي صلة على الإطلاق، ولما كانت الحكومات المتعاقبة التي أنيط بها تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي قد قطعت شوطاً طويلا في طريق النظام الرأسمالي الحر القائم على سيطرة القطاع الخاص وأعمال آليات السوق الحرة والمنافسة التامة وحرية التجارة الداخلية، وحرية التجارة الخارجية وحرية أسعار الصرف وأسعار الفائدة وحرية سوق المال والبورصات وحرية الأسعار والأجور والاتجاه إلى التخطيط التأشيري كبديل للتخطيط المركزي. الخ.

وبذلك ندرك أهمية الاتجاهات المنادية بضرورة إعادة النظر في الدستور المصري فضلا عن موافقة الحزب الوطني الديمقراطي مع مراجعة نصوص الدستور الحالي؛ من أجل تعديل الأحكام الواردة فيه والتي لم تعد متفقة مع متطلبات الإصلاح السياسي والإصلاح الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي، وهو ما وافقت عليه الحكومة أيضا في ضوء وثيقة الإصلاح السياسي وحوار الأحزاب القومية والمعارضة بشأن مراجعة الدستور في ضوء ما حدث من تطورات محلية وعالمية وفى ضوء ما يتوقع في المستقبل تحقيقه من تطورات على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ولا يخفى أن هذه الموافقات المبدئية على المراجعة والتعديل تعتبر إيجابية ومشجعه على اقتراح ملامح التعديل اللازم للدستور الحالي.

وفيما يتعلق بالإصلاح الدستوري اللازم من وجهة النظر الاقتصادية نقترح ما يلي:-

أ- إلغاء نص المادة الأولى من الدستور التي تنص على أن النظام الاقتصادي لمصر ديمقراطي اشتراكي يقوم على تحالف قُوَى الشعب العاملة.

ب- النص على أن النظام الاقتصادي لمصر هو نظام الحرية الاقتصادية القائمة على ضوابط عامة لحماية المواطنين والمجتمع بصفة عامة من أي ممارسات ضارة.

ج- النص على أن القطاع الخاص هو القطاع الرئيسي المنوط به تنمية الاستثمار واستيعاب فرص العمل وتحقيق الجانب الأكبر من الدخل القومي.





د- النص على أن التنمية في مصر تعتمد على التخطيط التأشيري لمتفق مع الحرية الاقتصادية وتنظيم مصلحة الفرد والمجتمع على السواء.

هـ- النص على أن الدستور المصري لا يسمح بالتأمين أو المصادرة أو تجميد الأموال إلا بناء على أحكام قضائية تصدرها المحاكم المختصة الطبيعية.

و- النص على أن الدستور يمنع الممارسات الاحتكارية الضارة بشتى صورها سواء صدرت عن القطاع الخاص أو عن الأجهزة والمؤسسات والوحدات الإنتاجية الحكومية.

ز- النص على أن الدستور المصري يحرم الفساد الاقتصادي بمختلف صوره ومصادره ويعاقب مرتكبيه سواء في ذلك القطاع الخاص أو القطاع الحكومي أو الإدارة المحلية وفقا لأحكام القانون، وبواسطة المحاكم العادية أمام القاضي الطبيعي دون تدخل أي محاكم استثنائية.

ح- النص على حرية العامل في اختيار العمل الذي يتفق مع رغباته وميوله وتأهيله داخل البلاد وخارجها دون قيود؛ فضلا عن حقه في التحول من عمل إلى آخر دون أن تلحق أية أضرار من جراء ذلك.

ط- النص على منع استغلال الأطفال دون سن العمل والإنتاج في الأعمال الشاقة بدنيا بأجور زهيدة.

ى- خطر التمييز في فرص العمل بين الذكور والإناث أو على أساس الأديان أو العقائد.

ك- تحريم الاعتداء على البيئة بشتى صوره، وحق الحكومة في وضع الضوابط اللازمة لإزالة آثار العدوان على البيئة وفضلا عن العقوبات المقررة.

ل- النص على أن الملكية الفكرية مصونة ولا تخضع لإجراءات نزع الملكية مهما كانت الأسباب، مع حق الدولة في وضع الضوابط القانونية اللازمة لحمايتها من الاعتداء.



الاتحاد الأفريقي والنيباد

أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد
عميد مركز البحوث والمعلومات

لعل الرجوع إلى أعمال القمة الأفريقية في ديربان بجنوب أفريقيا التي عقدت في الفترة من 8 - 10 يوليو عام 2002 وهى القمة التي شهدت عملية الاحتفال الرسمي بإنشاء الاتحاد الأفريقي، يجعلنا نلاحظ:

إن الاتحاد الأفريقي اقترن ميلاده ببرنامج اقتصادي أفريقي (نيباد) [١] وضعته الدول الأفريقية وتولى صياغته رؤساء خمس دول هي: السنغال والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر، ذلك البرنامج الذي حددت فيه أفريقيا مجالات التنمية والتقدم ووسائلها تدعيما لحركة التنمية وحركة الديمقراطية.

ويلاحظ أن هذا البرنامج وضعته أفريقيا لنفسها وحددت به وسائل ومجالات التنمية والتقدم، وحددت فيه معالم السياسات التي ترغب في اتباعها دعما لحركة التنمية والديمقراطية، ودعماً لحسن إدارة الموارد وطرحته على العالم باعتباره جسراً للتعاون بين أفريقيا والعالم المتقدم .

ولعل إنشاء الاتحاد الأفريقي مقترنا بهذا البرنامج الاقتصادي الجديد يجعل نشأة هذا الاتحاد مليئة بالآمال في أن يكون خطوة جديدة ومهمة وموفقة نحو مزيد من التماسك الأفريقي، ومزيد من التعاون نحو مستقبل القارة الأفريقية.

يسعى الاتحاد إلى وضع سياسات جديدة وموحدة لتحديد وتكوين اتحاد أفريقيا للصادرات من الموارد الطبيعية والسلع الزراعية والصناعية، خاصة وأن القارة تعانى من مشكلات المديونية الخارجية التي وصلت إلى 370 مليار دولار عام 2002 وبنسبة بلغت 65 % من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي الأفريقي وأن هناك 24 دولة أفريقية من 34 دولة على مستوى العالم تصنف ضمن الدول الأقل نمواً في العالم أو بدرجة أدق الدول الأكثر فقراً .

بل إن نصف سكان دول جنوب الصحراء (600 مليون نسمة) يعيشون على مستوى دخل نصف دولار للفرد يوميا، ويوجد فيها 5 .42 مليون مصاب بالإيدز أي 70 % من عدد المصابين في العالم وخسائرها من التصحر 9 مليارات دولار سنويا، ومن المتوقع أن تفقد 25 % من أراضيها القابلة للزراعة وتعانى أسوأ مشكلة لاجئين في العالم (5 ملايين نسمة) و30 مليون مشرد؛ بسبب الحروب الإقليمية والنزاعات العرقية والقبلية في 20 من دولها الـــ 53، فضلا عن وقوع أكثر من 100 انقلاب عسكري منذ عام 1960 مع وجود أكثر من 110 ملايين لغم في 18 دولة تشل حركة التنمية فيها.

وبالرغم من أن القارة تستحوذ على ما يقرب من 40 % من المخزون العالمي من الموارد المعدنية إلا أن الناتج المحلى الإجمالي لجميع دولها يقف عند حد 430 مليار دولار؛ وهو ما يمثل نسبة ١,٣ من حجم الناتج المحلى العالمي ويقل عن الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل: المكسيك التي بلغ ناتجها 483.7 دولاراً عام 2002 [٢].

بل إن حجم الاستثمارات الدولية على مستوى العالم قد بلغ 464 مليار دولار عام 2002؛ كان نصيب أفريقيا من هذه الاستثمارات لا يزيد عن 3 % فقط.

(١) برنامج للتنمية الأفريقية يقوم على تنسيق العلاقة بين الدول الأفريقية والدول المانحة للمعونات وخاصة الدول الصناعية الكبرى.

(٢) بل إن عدد خطوط التليفون في جزيرة مانهاتن بنيويورك يفوق عدد خطوط التليفون في جميع دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء.



ولذلك كله وغيره فسيكون الدور الأساسي للاتحاد الأفريقي؛ هو: في مجال التنمية الاقتصادية ومعالجة مشاكل الفقر وتحسين مناخ الاستثمار؛ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للقارة الأفريقية التي تعد في الحقيقية وبما تملكه من موارد من أغنى القارات في العالم، إذا استغلت مواردها الاستغلال أو الاستخدام الأمثل، وأديرت مواردها المتاحة بكفاءة وفعالية وتكاملت الفائدة في مجموعها تكاملاً اقتصادياً فعالاً.

ويبدو أن البرنامج الاقتصادي الضخم للمساعدات الذي يحمل اسم مبادرة مشاركة جديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) هو في النهاية بمثابة مشروع مارشال الجديد الذي يكفل توفير 64 مليار دولار سنوياً لتحقيق معدل نمو اقتصادي في القارة يبلغ 7 %، تلك النسبة التي تضمن وقف تزايد معدلات الفقر فقط في هذه القارة السمراء .

نقول إن هذا البرنامج لا يتعارض مع قيام الاتحاد الأفريقي، بل يعمل في النهاية في نفس الاتجاه الذي يسعى إلى تحقيقه الاتحاد وهو تحقيق التنمية الاقتصادية لأفريقيا ومواجهة مشاكل الفقر في تلك القارة ؛ ولذلك فليس غريبا أن تطلق مبادرة مشاركة جديدة لتنمية قارة أفريقيا (النيباد) جنبا إلى جنب في نفس يوم إعلان ميلاد الاتحاد الأفريقي.

والنيباد بشكل بسيط هي عملية مقايضة تتعهد فيها دول أفريقيا بأن تحسن حكم نفسها في مقابل تعهد الدول الثماني الكبرى بزيادة المعونات والإعفاء من الديون وزيادة الاستثمار المباشر وحرية وصول السلع الأفريقية للأسواق الغربية الأوربية والأمريكية.

أي أن النيباد هو مشروع مارشال جديد ولكن مقيد بشروط ومرتبط بلجنة تقوم بمراجعة مدى التزام الدول الأفريقية المستفيدة ببرنامج المساعدات التي ستأتي بها النيباد.

وفي النهاية يلاحظ أن الأعضاء في النيباد هم الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والمسألة كلها لابد أن تؤول في النهاية إلى ضرورة إحداث المزيد من التنمية الاقتصادية في أفريقيا القائمة على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام مع ملاحظة أن تنفيذ مبادرة النيباد يتمثل في لجنة المراجعة المقترحة، التي تتمثل الخطوط العامة لها في أنها ستشكل من شخصيات أفريقية عامة وبارزة (حكماء أفريقيا) لكي يتوافر للجنة استقلاليتها ذاتياً وستعمل على مراقبة مدى التزامها ومشاركتها في النيباد بمبادئ الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والشفافية الاقتصادية والمالية وكل هذه الموضوعات سيتم الاتفاق عليها في إطار الاتحاد الأفريقي وبعد وضوح الهيكل الذي ستكون عليه لجنة المراجعة .

ويمكن تلخيص تلك الأوضاع في أن الاتحاد الأفريقي يقع موقع الهيكل العظمى من الجسد، في حين تقع مبادرة النيباد موقع اللحم الذي يكسو هذا الهيكل، وذلك في الوقت الذي تقع لجنة المراجعة موقع الجهاز العصبي المركزي، والمسألة كلها تقع برمتها من حيث النجاح أو الفشل على القادة الأفارقة بحيث تنتهي خلافاتهم وتتوحد توجهاتهم نحو القارة السمراء؛ لكي يجعلوها أكثر نماءً أو ازدهاراً بتفعيل كل هذه الآليات لتصبح في ذات واحد هو إحداث المزيد من التنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية ومواجهة مشاكل الفقر الحادة التي تعاني منها القارة الأفريقية.



دعم التبادل التجاري للأغذية بين مصر والدول الأوروبية باستخدام تكنولوجيا حفظ الأغذية بالإشعاع

د. إيمان محمد حسن محمود
مدرس الاقتصاد قسم تشعيع الأغذية
المركز القومي لبحوث تكنولوجيا الإشعاع
هيئة الطاقة الذرية المصرية

مقدمة :

تسعى مصر إلى رفع جودة منتجاتها خاصة في ظل العديد من المزايا النسبية مثل: طبيعة المناخ والأيدي العاملة الرخيصة وغيرها، وسوف يكون ذلك ميسوراً في ظل المنافسة بدون جمارك أو أساسيات حمائية في الأسواق الأوروبية والتي تعتبر الشريك التجاري الأول لمصر(١، التجارة الخارجية، ٢٠٠٢).

ويمكن لمصر أن تعمل على تحقيق التحسين لمنتجاتها عن طريق الاستفادة من برامج المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، وخاصة في مجال الدعم المالي والفني والتدريب، وتطور إجراءات مراقبة الجودة ونقل التكنولوجيا الأوروبية.

كما يمكن لمصر من خلال هذا الإطار للعلاقة أن تعمل على جذب مزيد من الاستثمارات الأوروبية إلى مصر سواء بصورة مستعملة أو في صورة مشروعات مشتركة مما يتيح المزيد من فرص العمل للمصريين ويحد من مشكلة البطالة.

وأخيراً تسعى مصر من خلال هذه العلاقة إلى أن يكون لها دورها في الترتيبات التي تتم حالياً في منطقة الشرق الأوسط بدعم من التكتلات الاقتصادية ومنها الاتحاد الأوروبي. وتهدف مصر إلى استغلال موقعها وثقلها السياسي والاقتصادي والثقافي لتكون ذات دور محور في هذه الترتيبات (2 Agreement, 1996).

وقد سعى الاتحاد الأوروبي لتكوين تجمع دولي في مواجهة التجمعات الاقتصادية الدولية الأخرى النافتا ، الأسيان – وذلك ليضمن لنفسه دوراً بارزاً في الاقتصاد العالمي، وتأتي مصر ضمن الدول التي يسعى الاتحاد الأوروبي لجذبها إلى هذا التجمع في دول حوض المتوسط وهو بهذا يكون أكبر تجمع اقتصادي في العالم عند قيامه في عام ٢٠١٠ تقريباً.

ورغبةً من الاتحاد الأوروبي في الاستحواذ على أكبر قدرٍ ممكن من الأسواق، وخاصة الدول كثيفة السكان مثل: مصر ودول المغرب العربي والتي ترتفع فيها معدلات الاستهلاك وتنخفض فيها القدرة الإنتاجية.

ومن الناحية الأمنية يرى الاتحاد الأوروبي أن دول جنوب المتوسط وفيها مصر تعتبر امتدادا للأمن الأوروبي. ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي معني بدعم نظم حكم مستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فيها، حتى لا يؤدي عدم استقرارها إلى التأثير على مصالح دول الاتحاد في المنطقة (3 Agreement, 1999).

ويلاحظ ذلك أن الاتحاد الأوروبي يهتم بالتفاوض مع مصر في سياق اهتمامه بمنطقة البحر المتوسط والتي تمثل أحد محاور اهتمامات الاتحاد في الفترة المقبلة، وذلك إلى جانب اهتمامه بدول شرق ووسط أوروبا، خاصة بعد التغيرات الأخيرة في هذا المنطقة، ويركز الاتحاد الأوروبي

على محورين بغرض استقطابهما نحوه ، وهما : العامل الأمني ، والاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة ، حتى لا تستقطبهما التجمعات الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (٤ الاقتصادي ، ١٩٩٧).

إن مصر تأخذ المسألة بجدية حيث إنها ترى أن هذا الإطار الجديد للعلاقات يتضمن أبعاداً استراتيجية، ومن المفروض أن تغير معالم علاقات مصر السياسية والاقتصادية بالعالم الخارجي، وهذا يجعلنا نتعامل مع الموضوع باهتمام وعناية شديدين وتطالب مصر بأن يلتزم الاتحاد الأوروبي بتحرير التجارة في السلع الزراعية كجزء أساسي لإنشاء منطقة التجارة الحرة، ومن جانبها فإن المجموعة الأوروبية تلزم نفسها فقط بتحسينات غير محدودة على الترتيبات القائمة على وعد أن يتم إعادة التفاوض بهذا الشأن بعد خمس سنوات.

الفروض :

١- المشاركة المصرية الأوروبية مكسب تجاري لمصر.
٢- القدرة على خلق التكنولوجيا مطلب استراتيجي لمصر.
٣- تكنولوجيا حفظ الغذاء بالإشعاع وسيلة ملائمة صحياً واقتصادياً لفتح الأسواق الجديدة في الخارج (بالتطبيق على الأسماك)

مشكلة البحث :

انخفض حجم الصادرات المصرية إلى دول السوق الأوروبية في الأسماك ؛ بسبب عدم مطابقة الأسماك للمواصفات القياسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي. ونظراً لأهمية السوق الأوروبية المشتركة لمصر كشريك تجاري أول لها واتساع حجم السوق، واعتماد مصر على التصدير إليها، وأيضاً لأهمية السوق الأوروبية استراتيجياً وأمنياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً لمصر؛ فإن استخدام تكنولوجيا حديثة تحل مشكلة انخفاض الصادرات السمكية بات أمراً ضرورياً، وهدفاً استراتيجياً لمصر كجزء من الصادرات الهامة إلى هذه السوق بالإضافة إلى الصادرات الزراعية التي أصبح إيجاد تكنولوجيا تزيد نتيجة هذا الصادرات أمراً حتمياً.

وتكنولوجيا حفظ الحبوب والفواكه والخضراوات والأسماك ولحوم الدواجن واللحوم باستخدام الإشعاع (أشعة جاما) وسيلة آمنة وصحية ومناسبة لحفظ هذه المنتجات الغذائية لأطول فترة ممكنة سليمة وصحية وآمنة وخالية من الميكروبات والطفيليات والآفات الحشرية .. الخ.

وقد وافقت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية الزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على معالجة الغذاء بالإشعاع كوسيلة آمنة وصحية حتى ١٠ كيلو جراي. وصرح السيد وزير الصحة بالموافقة على معالجة التوابل والثوم والبصل المجفف بالإشعاع في عام ١٩٩٥ ثم موافقة سيادته على معالجة البطاطس والبطاطا ودرنات البطاطس ودرنات البطاطا في مصر عام ٢٠٠٢ لتصديرها إلى الخارج، وهذه تعتبر خطوة جيدة لتحقيق نشر هذه التكنولوجيا خارج وداخل مصر.

الهدف من البحث :

إثبات أن تكنولوجيا معالجة الأغذية بالإشعاع كوسيلة صحية وآمنة هي التكنولوجيا المناسبة للأغذية حتى تصبح مطابقة للمواصفات الأوروبية بالتطبيق على الأسماك.

وقد جاء في اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية ما يلي:-

بند ٥٠

الزراعة والثروة السمكية

يهدف التعاون إلى :

أ- التحديث وإعادة البناء للبنية الزراعية والسمكية متضمناً تطويراً في القاعدة الأساسية للمعدات، تطوير التعبئة والتخزين وتقنيات التسويق إلى جانب التحسين من قنوات التوزيع.

ب- التحسين من نوعية الإنتاج للصادرات؛ من خلال تشجيع الاتصال مع القطاع الخاص لرجال الأعمال الزراعيين.

جـ- تطوير التعاون في جوانب مختلفة لتقنيات التنمية، مع هدف التبادل التجاري بين الطرفين في هذا الجانب، وعلى الجانبين تبادل المعلومات (5 foreign 2002).



المزايا المتوقعة من تنفيذ اتفاق المشاركة :

١- دعم العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكبر شريك تجاري لمصر.

٢- زيادة فرص نفاذ الصادرات من السلع والمنتجات الزراعية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي.

٣- تخفيض تكلفة الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي.

٤- توفير ضمانات للصناعة الوطنية في حالة مواجهة أية صعوبات قد تتعرض لها خلال الفترة الانتقالية لتحرير الواردات من الاتحاد الأوروبي.

٥- الاستفادة من اتساع حجم أسواق الاتحاد الأوروبي بعد انضمام دول جديدة إليه.

٦- وجود آلية مؤسسية لحل أية مشكلات تعوق التبادل التجاري بين الجانبين بصفة عامة، والصادرات المصرية إلى دول الاتحاد بصفة خاصة.

٧- استمرار وزيادة حجم المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي على المستويين الثنائي والإقليمي.

٨- زيادة القدرة على مواجهة منافسة صادرات الدول الأخرى في منطقة البحر المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي (٦، التجارة الخارجية ٢٠٠٢).

٩- جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى مصر وإقامة صناعات مغذية في مصر.

١٠- إلغاء القيود الكمية (الحصص) على صادرات مصر من الغزول والأقمشة.

أولاً : دعم العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكبر شريك تجاري لمصر :

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لمصر تصديراً أو استيراداً، حيث بلغت نسبة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي ٣٤،١% من إجمالي الصادرات المصرية في عام ٢٠٠١، وبلغت نسبة الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي ٤٠% من إجمالي الواردات المصرية خلال نفس العام.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي ٣٥،٦% من إجمالي التجارة الخارجية لمصر في ذلك العام.

وتتمتع مصر بموقع جغرافي قريب من الاتحاد الأوروبي وهو ما ينعكس على سرعة وقصر فترة شحن الصادرات والواردات وانخفاض تكاليف شحنها.

ووفقا لإعلان برشلونة الصادر في نوفمبر عام ١٩٩٥ بشأن التعاون الأوروبي المتوسطي، فإنه من المقترح إقامة منطقة تجارة حرة يورو متوسطية تضم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط بحلول عام ٢٠١٠ وقد بدأت عدة خطوات عملية في هذا الشأن.

ويوضح الجدول التالي تطوير حجم التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠.

(القيمة : مليون يورو)

السنة	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة	الميزان التجاري
١٩٩٦	٢٧٧٩,٩	٥٨٢٦,٩	٨٠٦٦,٨	٣٠٤٧,٠ ــ
١٩٩٧	٢٦٣٦,٩	٦٧٥٨,٠	٩٣٩٤,٩	٤١٢١,١ ــ
١٩٩٨	٢٥٢٧,٣	٧٥٩٧,٥	١٠١٢٤,٨	٥٠٧٠,٢ ــ
١٩٩٩	٢٣٩٢,٤	٧٩٢٥,٩	١٠٣١٨,٣	٥٥٣٣,٥ــ
٢٠٠٠	٣٣٦٣,٤	٧٨٠٧,٤	١١١٧٠,٨	٤٤٤٤,٠ ــ



ثانياً : زيادة فرص نفاذ الصادرات المصرية من السلع والخدمات إلى دول الاتحاد الأوروبي :

١- **بالنسبة للسلع الصناعية** : يتم إعفاء الصادرات المصرية من السلع الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية فور دخول الاتفاق حيز النفاذ.

٢- **بالنسبة للسلع الزراعية** : ينص اتفاق المشاركة على تطوير السلع الزراعية التالية معفاة من الرسوم الجمركية وفقاً للحصص الكمية والمواسم المحددة لكل منها.

(أ) السلع التي لها حصص ومواسم :

١- زهور القطف وبراعم الزهور : ٣٠٠٠ طن سنوياً (خلال الفترة أول أكتوبر – ١٥أبريل).

٢- البطاطس الجديدة (المبردة أو الطازجة) (خلال الفترة أول يناير – ٣١ مارس).

السنة الأولى : ١٠٣ ألف طن.

السنة الثانية : ١٩٠ ألف طن.

السنة الثالثة وما بعدها : ٢٥٠ ألف طن.

٣- البصل الطازج أو المبرد (خلال الفترة من أول فبراير – ١٥ يونيو) ١٥ ألف طن تزداد سنوياً بنسبة ٣% وتتمتع الكميات التي يتم تصديرها بالزيادة عن الحصة بتخفيض جمركي بنسبة ٦٠% من فئات الرسوم الجمركية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على وارداته من الدول الأخرى.

٤- الثوم الطازج أو المبرد (خلال الفترة أول فبراير – ١٥ يونيو) ٣٠٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣% وتتمتع الكميات التي تم تصديرها بالزيادة عن الحصة بتخفيض جمركي بنسبة ٥٠% من فئات الرسوم الجمركية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على وارداته من الدول الأخرى.

٥- الكرنب والقرنبيط (خلال الفترة أول فبراير – ١٥ أبريل) ١٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

٦- الخس (خلال الفترة أول نوفمبر – ٣١ مارس) ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

٧- الجزر واللفت (خلال الفترة أول يناير – ٣٠ إبريل) ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

٨- الخيار (خلال الفترة أول يناير – نهاية فبراير) ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

٩- الفاصوليا الخضراء (خلال الفترة أول نوفمبر – ٣٠ إبريل)

١٥٠٠٠ طن : السنة الأولى.

١٧٥٠٠ طن : السنة الثانية.

٢٠,٠٠٠ طن : السنة الثالثة وما بعدها.

١٠- الكنتالوب (خلال الفترة ١٥ أكتوبر – ٣١ مايو) ١٠٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

١١- الخوخ (خلال الفترة ١٥ مارس – ٣١ مايو) ٥٠٠ طن تزداد سنوياً نسبة ٣%.

١٢- البرقوق (خلال الفترة ١٥ إبريل – ٣١ مايو) ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

١٣- الفراولة (خلال الفترة أول أكتوبر – ٣١ مارس)

٥٠٠ طن : السنة الأولى.

١٠٠٠ طن : السنة الثانية.

١٥٠٠ طن : السنة الثالثة وما بعدها.

(ب) السلع التي لها حصص كمية وليس لها مواسم تصدير محددة (معفاة من الرسوم الجمركية) :

١- البصلات والدرنات والجذور الدرنية ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

٢- نباتات أخرى (شتلات وغرسات) ٢٠٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

٣- أوراق وفروع وأجزاء نباتات أخرى ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

٤- الخضراوات المجمدة والمحفوظة :

١٠٠٠ طن : السنة الأولى.

٢٠٠٠ طن : السنة الثانية.

٣٠٠٠ طن : السنة الثالثة وما بعدها.

٥-الخضراوات المجففة – (البصل والثوم) ١٦٠٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

٦- البطاطا ٣٠٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

٧- البرتقال :

٥٠ ألف طن : السنة الأولى.

٥٥ ألف طن : السنة الثانية.

٦٠ ألف طن : السنة الثالثة وما بعدها.

٨- الكمثرى ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

٩- الفواكه والمكسرات (غير مطبوخة أو مطبوخة بالبخار أو الغلي في الماء أو مجمدة).
• ١٠٠٠ طن : السنة الأولى.
• ٢٠٠٠ طن : السنة الثانية.
• ٣٠٠٠ طن : السنة الثالثة وما بعدها.
١٠- الأرز ٣٢ ألف طن سنوياً.
١١- زيت سمسم خام (للأغراض أو الصناعية) ١٠٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.
١٢- دهون وزيوت نباتية أخرى ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.
١٣- العسل الأسود (المولاس) : ٣٥٠ ألف طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.
١٤- المربات والجيلي ١٠٠٠ ألف طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.
١٥- الفول السوداني (المحمص) ٣٠٠٠ ألف طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.
١٦- عصائر الفواكه ١٠٠٠ ألف طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

(جـ) السلع التي لها مواسم وليس لها حصص ومعفاة من الرسوم الجمركية :

١- الطماطم (أول نوفمبر – ٣١ مارس).
٢- خضراوات أخرى تشمل الخرشوف وعيش الغراب (أول نوفمبر – نهاية فبراير).
٣- الاسبرج (أول أكتوبر – نهاية فبراير).
٤- الفلفل الحلو (أول نوفمبر – ٣٠ إبريل).
٥- العنب الطازج (أول فبراير – ١٤ يوليو).
٦- البطيخ (أول فبراير – ١٥ يونيو).

(د) السلع التي ليس لها حصص ولا مواسم تصدير : (معفاة من الرسوم الجمركية):

١- الخضراوات المجففة.
٢- البلح.
٣- الجوافة والمانجو (الطازجة – والمجففة).
٤- اليوسفي.
٥- الجريب فروت.
٦- الفلفل الأسود (الحبوب والمطحون).
٧- اليانسون، الشمر، الكزبرة، الكمون، الكراوية.
٨- الزنجبيل، الزعفران، الزعتر، الكاري.
٩- الفول السوداني (غير المحمص).
١٠- البذور والثمار المستخدمة في الزراعة (التقاوي).
١١- البذور والنباتات المستخدمة في صناعة العطور والمبيدات الحشرية.
١٢- الخرنوب.
١٣- الكتان.
١٤-النخالة (تخفض ٦٠% من الرسوم الجمركية – التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على وارداته).

بيض الاتفاق على أن يتم خلال العام الثالث من دخول الاتفاق حيز التنفيذ تحديد إجراءات زيادة تحرير تجاري السلع الزراعية بين الجانبين (٧، التجارة الخارجية ٢٠٠٢).

اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية :

تم توقيع اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي بالأحرف الأولى في ٢٦ يناير ٢٠٠١ ونهائياً في ٢٥ يونيو ٢٠٠١. وقد صدق البرلمان الأوروبي على الاتفاق بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠١ وجاري التصديق من جانب برلمانات الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي (١٥دولة) وهم : بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، النمسا، فلندا، الدانمارك، اليونان، السويد، أسبانيا، البرتغال، أيرلندا.

ويضم اتفاق المشاركة ٦٢ مادة وينقسم إلى ٨ فصول.

الاستفادة من اتساع حجم أسواق الاتحاد الأوروبي بعد انضمام دول جديدة إليه :

تجرى حالياً مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي و ١٢ دولة في شرق ووسط أوروبا (بالإضافة إلى تركيا) بشأن انضمام تلك الدول إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وهي : تركيا، قبرص، مالطا، المجر، بولندا، رومانيا، إستونيا، ليتوانيا، التشيك، سلوفاكيا، لاتفيا، سلوفينيا، ومن المنتظر أن تنضم ٤ دول على الأقل إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في أول عام ٢٠٠٤.

ويبغ عدد سكان هذه الدول أكثر من ١٠٥ ملايين نسمة ما يترتب على إضافة قوة استهلاكية كبيرة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي التي تبلغ قوامها ٣٧٥ مليون نسمة (8 commission 1995).

جاء في تقرير التجارة الخارجية المجمع (وزارة الخارجية) :

بتحليل حركة التطور القطاعي للصادرات ذات الأولوية خلال الفترة يناير / أغسطس من العام الماضي نلاحظ ارتفاع الصادرات من الحاصلات الزراعية بنسبة ٢٥% لتصل إلى ٦١٧ مليون طن بسبب ارتفاع صادرات القطن الخام والحبوب.

إيطاليا ما زالت أكبر الأسواق لصادراتنا :

ارتفعت الصادرات من منتجات المملكة النباتية لتصل إلى ٢٩٢ مليون دولار مقابل ٢٢٤ مليون دولار خلال الفترة يناير – أغسطس عام ٢٠٠٢.

وحققت الصادرات من منتجات الصناعات الغذائية بنسبة ٣٠% لتصل إلى ٧١ مليون دولار الفترة يناير – أغسطس من العام الماضي.

وبتحليل الصادرات حسب المناطق الجغرافية والدول خلال الفترة يناير – أغسطس من العام الماضي أوضح التقرير ارتفاع الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ٥٢% إلى مليار و ٣٧٣ مليون دولار، بسبب ارتفاع الصادرات إلى إيطاليا لنقل ٤٩٥ مليون دولار، وأسبانيا إلى ٢١٦ مليون دولار ولا تزال إيطاليا أكبر الأسواق للصادرات المصرية حيث تستوعب ١٢% من جملة الصادرات، كما زادت الصادرات الأخرى بنسبة ٤٩% لتبلغ ١٠٨ ملايين دولار.

في حين حققت الصادرات إلى أمريكا الشمالية ارتفاعا كبيراً بنسبة ٥٥% لتصل إلى ٤٠٢ مليون دولار مقابل ٢٦٠ مليون دولار خلال نفس العام على ٢٠٠٢ بسبب ارتفاع الصادرات إلى الولايات المتحدة، والتي تحتل المرحلة الثالثة لصادراتنا بعد إيطاليا.

كما ارتفعت الصادرات إلى الدول العربية بنسبة ١٥% وإلى شرق أوروبا بنسبة ٤% عن مستوياتها خلال الفترة يناير – أغسطس من عام ٢٠٠٢ في حين انخفضت الصادرات إلى قارة أسيا بدون الدول العربية حيث بلغت ٧١٤ مليون دولار مقابل ٧٤٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٢ وارتفعت الصادرات إلى إفريقيا – بدون الدول العربية بنسبة ١٣٠% لتصل إلى ١٠١ مليون دولار مقابل ٤٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ (٩ الاقتصادي ٢٠٠٤).

(القيمة بالمليون جنيه)

أهم أسواق التصدير	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	يناير – سبتمبر ٢٠٠٢	يناير – سبتمبر ٢٠٠٣	نسبة التغير يناير – سبتمبر
إيطاليا	٧٧٢	٣٧٩	٤٩٩	٣٩٨	٥٦٤	%٤٢
الولايات المتحدة	٤٠٣	٣٤٦	٣٨٧	٢٨٨	٤٢٠	%٤٦
الهند	١٥٨	٢٥٤	٤١٢	٣٠١	٣٦٣	%٢١
أسبانيا	١٤٩	١٥٦	١٥٢	١٠٦	٢٢٦	%١١٢
هولندا	٣٠١	٢٨٠	٢٠٠	١٦٣	١٧١	%٥
فرنسا	٢٨١	١٦٥	١١٧	٧٨	١٢٧	%٦٣
السعودية	١٤١	١١٦	١٤٣	١٠٢	١٢٥	%٢٣
إنجلترا	١١٦	٩٧	٧٩	٦٣	١٠٢	%٦١
اليابان	٩٦	٦٥	٧١	٦٩	٩٤	%٦
ألمانيا	١٢٢	١١٠	٩٦	٧٥	٩٣	%٢٤
ليبيا	٦٣	٤٥	٧٠	٤٧	٨٩	%٨٨

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.





ومصر دولة رائدة في مجال تكنولوجيا الإشعاع. فقد أجريت تجارب لمدة ثلاثين عاماً في المركز القومي لبحوث تكنولوجيا الإشعاع على حفظ الأغذية بالإشعاع باستخدام أشعة جاما تحت الجرعة الإشعاعية ١٠ كيلو جراي المسموح بها والمصرح لها من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية وقد وافق وزير الصحة على تشعيع كلاً من التوابل والثوم المجفف والبصل المجفف والثوم المبشور والبصل المبشور ودرنات البصل والبطاطس في قرارات متتالية ١٩٩٤، ٢٠٠٢.

٤- الرأسمالية.

٥- الديمقراطية.

بدون هذه الشروط الأربعة فإن الأمن الاقتصادي والسياسي المصري والعربي سوف يكون مهدداً إلى حد كبير خلال العقود المقبلة. فبدون التكامل العربي سوف يكون كل قطر عربي بسوقه المحدودة عاجزاً عن توفير أفضل شروط التبادل مع الكتل الاقتصادية المعالجة المختلفة وفي مقدمتها أوروبا. وبدون التطوير التكنولوجي فإن الأغلب أن تستمر استراتيجية الإحلال محل الواردات التي ثبت أنها لا تؤدي إلا إلى تعميق التبعية؛ لأنها تنقل التبعية من المنتج النهائي إلى مكوناته المتعددة وبدون الرأسمالية فإن الطاقات الخلاقة ورأس المال المتراكم لدى القطاع الخاص العربي سوف ينساب إلى الأسواق العالمية، وبدون الديمقراطية فإن النتيجة لن تحدث، وسوف يصبح العالم العربي واحداً من رموز التخلف الثقافي في العالم (٩ كراسات ٢٠٠٢).

السلع الزراعية والسمكية والزراعية المصنعة :

تنفذ مصر والمجموعة تدريجياً تحريراً أكبر لتجارتها في المنتجات الزراعية والسمكية والزراعية المصنعة التي تهم الطرفين. وتتضمن البروتوكولات الثلاثة أن تتضاعف الحصص الزراعية المصرية بنسبة ٢٥٤% فوراً لأكثر من ٦٥٠% بالتدرج. كما يتيح العرض المصري تميزاً لنحو ١٣% فقط من الصادرات الزراعية الأوروبية لمصر وتنفرد مصر بعرضٍ لصادراتها الزراعية المصنعة بشكلٍ يفوق أي دول حتى في شرق أوروبا.

وخلال السنة الثالثة من تطبيق الاتفاق، تقوم مصر والجماعة بدراسة تحديد التدابير التي تطبق بداية من السنة الرابعة لدخول الاتفاق حيز النفاذ؛ بهدف التحرير التدريجي بصورةٍ أكبر لتجارتها في المنتجات الزراعية والسمكية والزراعية المصنعة (١٠ التجارة ٢٠٠٣).

يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر تصديراً واستيراداً، ولا يضارعه في هذه الأهمية تكتل اقتصادي آخر. ففي عام ٢٠٠١ بلغت نسبة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي ٣٤،١% من إجمالي الصادرات المصرية، وقدرت نسبة الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي بنحو ٤٠% من إجمالي الواردات المصرية.

لا تسمح المادة ٢٤ من اتفاقية الجات بتقديم مزايا تجارية من طرفٍ لآخر في اتجاه واحد بل تشترط تبادل المزايا بين أطراف مناطق التجارة الحرة. ولذلك كان لزاماً على مصر دخول اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية.

الآثار على النمو و التشغيل :

من المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه الاتفاقية إلى رفع معدلات النمو والتشغيل ومستويات معيشة محدودي الدخل في مصر، وهو ما يساعد على الحد من الفجوة في مستوى المعيشة بين مصر والدول الأوروبية وجاءت بالفعل نتائج بعض الدراسات التطبيقية والمعنية بتقدير الآثار المتوقعة لاتفاقية المشاركة على الاقتصاد المصري، لتؤكد إمكانية تحقق تلك النتائج في مصر. وهي أهم نتائج هذه الدراسة أن الاتفاقية تؤدي في الأجل الطويل إذا ما صاحبها إصلاح داخلي إلى تحقق ما يلي :

١- ارتفاع الناتج المحلي بنسبة ١٥%.

٢- انخفاض المستوى العام للأسعار بنحو ٧%.

٣- انخفاض معدل البطالة إلى نحو ٥% مع زيادة مستوى الأجور.

ويعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي من المتوقع أن تستفيد من تطبيق هذه الاتفاقية لما تتمتع به مصر من



مزايا تنافسية في هذا القطاع حالية أو محتملة، في ظل ما تشهده هذه الفترة من توسعات زراعية وأحلام ومشاريع عملاقة (١١، أمانة السياسات ٢٠٠٣).

تنمية الصادرات :

فضلاً عن زيادة الاستثمار تعد معدلات التصدير من أهم الآثار المتوقعة من هذه الاتفاقية ويستلزم تحقيق هذه الطفرة التصديرية، ومعالجة التحيز ضد الصادرات، وتقديم المساندة للمصدرين وخاصة في المراحل الأولى للتحرير، وأخيراً العمل على توسيع الأسواق التصديرية.

التجارة الخارجية للأسماك :

ارتفعت كمية الواردات من حوالي ٤٨ ألف طن في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٨٠ ألف طن في عام ١٩٨٥، وإلى حوالي ١٢٢ ألف طن في عام ١٩٩٠ إلى ١٧٧ ألف طن في عام ١٩٩٧ وتستورد في حالة مجمدة مما يؤكد زيادة الاعتماد على الخارج في تدبير الكميات المطلوبة للاستهلاك المحلي من الأسماك ويزيد حجم العبء الملقى على عاتق الميزان التجاري المصري. الأمر الذي يتطلب العمل على تخفيض الكميات المستوردة من الخارج، وتدبير الاحتياجات الاستهلاكية من الإنتاج المحلي من الأسماك، خاصة في ظل وجود إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاج.

ويلاحظ أن معظم واردات مصر من الأسماك جاءت من دول غرب وشرق أوروبا، حيث تساهم بحوالي ٧٤% من واردات مصر. وتحتل أسبانيا المرتبة الأولى في قائمة الدول المصدرة حوالي ٢٢% ثم السويد ١٨% وتأتي فرنسا في المرتبة الأخيرة حوالي ٣% من الورادات السمكية أما كميات الصادرات من الأسماك فارتفعت من حوالي ٢٥٠ طناً في ١٩٨٠، إلى حوالي ٥٤٦ طناً في ١٩٨٨ ثم إلى ٣٣٣٥ طناً في ١٩٩٠ وانخفضت إلى حوالي ٥٧٧ طناً في ١٩٩٦. ويرجع هذا الانخفاض إلى نقص الإنتاج من النوعيات المطلوبة خارجياً وذات النوعيات الممتازة، وعدم مطابقة الأسماك المصرية للمواصفات المطلوبة وتصدر الأسماك المصرية إلى دول غرب أوروبا وعلى قائمتها إيطاليا بنسبة ٨٦% تليها هولندا ٦,٤% ثم أسبانيا ٦% في عام ١٩٩٠. وترجع زيادة الواردات وانخفاض الصادرات إلى العجز الواضح في الإنتاج المحلي للأسماك. فإن أقصر ارتفاع لإجمالي كميات الصادرات كان في عام ١٩٩٠، حيث بلغ ٣٣٣٥ طناً، وكان يمثل حوالي ٣% بالنسبة لإجمالي الكميات المستوردة. ثم انخفضت النسبة في السنوات الأخيرة، فبلغت حوالي ٠.٤% فقط في عام ١٩٩٦، إلى أقل من ١%. أي أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ضئيلة للغاية، مما يؤكد ضرورة تزايد الاعتماد على الخارج في الاستيراد، لنقص كفاءة وكمية الإنتاج السمكي (١٢ المجلس ١٩٩٩).

وبالرغم من النقص الواضح في إنتاج الأسماك في مصر، إلا أنه يمكن تصدير بعض الأصناف عالية الجودة والقيمة، واستيراد كميات أكبر من أصنافٍ أخرى أقل جودة وأرخص سعراً من الأسماك الشعبية.

ورغبةً في تحقيق مزيدٍ من صادرات الأسماك فإن الوضع يتطلب الأتي :

- العمل على زيادة إنتاج كميات الأسماك الفاخرة المطلوبة في الأسواق الأجنبية وخاصة أسواق الدول الأوروبية والعربية.
- القضاء على التلوث البيولوجي الذي يعتري الأسماك المصرية؛ نتيجة التداول الغير محكم من أجل العمل على مطابقتها للمواصفات والمعايير الصحية التي وضعتها اللجنة الأوروبية ومع هذا الشأن تساهم تكنولوجيا التشعيع بقدرٍ وفير وبمأمونية وبصحةٍ عالية.
- ويقتصر تصدير الأسماك حالياً على أصناف الدنيس والقاروص من إنتاج بحيرة البردويل فقط، فهي مصدر كبير لإنتاج الأسماك الفاخرة.

ويتضح من الأرقام السابقة زيادة الفجوة بين كمية الصادرات والواردات السمكية، ويمكن القول بأن نشاط التصدير السمكي في مصر يواجه مشاكل عديدة، أهمها: المشاكل الإنتاجية بالدرجة الأولى من ناحية انخفاض الكميات المنتجة، بالشكل الذي يعجز عن الوفاء بحاجة



التصدير والسوق المحلي والتصنيع، وقدرة السوق الداخلي على جذب أكبر كمية من الإنتاج، وأن التصدير يعتمد أساساً على السوق المحلي، وليس على الأنتاج المخصص للتصدير، مما تترتب على صعوبة رسم سياسات طويلة المدى للتفاعل مع الأسواق الخارجية في مجال تصدير الأسماك، وافتقاد العلاقة بين الأجهزة المتعاملة في التصدير والإنتاج وعدم التنسيق بينهما. وتتمثل مقومات نجاح السياسية التصديرية للأسماك فيما يلي :

- زيادة الطاقة الإنتاجية.
- التكامل بين الخطط الإنتاجية والتصديرية، وتحسين الكفاءة التسويقية، وتحقيق التكامل بين قطاعات التجارة الخارجية والنقل البحري والموانى ووسائل النقل الداخلي والتنسيق بين جهات الانتاج والاستهلاك والتصدير.
- دراسة الأسواق العالمية للأسماك المصرية، والعناية بعمليات فرز وتدريج وتعبئة الأسماك المعدة للتصدير طبقاً للمواصفات العالمية (١٣، المجالس ١٩٩٩).

مواصفات الاتحاد الأوروبي لاستيراد الأسماك الطازجة المصرية :

الشروط الخاصة بمنتجات الأسماك الطازجة :

يجب أن تخزن المنتجات المبردة بأن توضع في الثلج المصنوع من مياه الشرب أو مياه البحار النظيفة، في غرف التبريد الخاصة بالمنشأة كما يجب إعادة وضع الثلج كلما تستدعي الضرورة كما يجب أن تبرد المنتجات الطازجة والمعبأة من قِبَل إما بالثلج أو بوحدة التبريد الميكانيكية كي تكون في درجة حرارة مماثلة.

١- تتم عمليات تقطيع الرؤوس وإخراج الأمعاء بشكل صحي، وأن تغسل المنتجات بمياه الشرب أو مياه البحار النظيفة مباشرة بعد تلك العمليات إذا لم تكن هذه العمليات تمت على متن السفينة.

٢- تتم عمليات الخلي والتقطيع بهذه الطريقة كما لا تتعرض الشرائح المخلية والقطع للتلوث أو التلف على أن تتم هذه العمليات في مناطق غير التي تمت فيها تقطيع الرؤوس وإخراج الأمعاء، ويجب ألا تظل الشرائح والقطع على موائد العمل لفترة ما بعد عملية التجهيز، كما يجب أن تبرد الشرائح والقطع الطازجة التي سيتم بيعها بأسرع وقتٍ ممكن بعد عملية التجهيز (١٤، التجارة ٢٠٠٤).

٣- يجب أن يفصل الرؤوس والأجزاء المقطعة والتي تمثل خطراً على الصحة العامة في مكانٍ آخر غير التي تكون فيه المنتجات الصالحة للاستهلاك الآدمي.

٤- تصمم الحاويات المستخدمة في نقل الأسماك الطازجة المختلفة أو تخزينها بشكلٍ يضمن حمايتها من التلوث والحفاظ عليها تحت ظروف صحية ملائمة، وعلى الأخص يجب أن يكون بها مكان مخصص لتصريف مياه الثلج المذاب.

٥- في حالة عدم توافر محارق خاصة للتخلص المستمر من المخلفات يجب وضعها في حاويات مغطاة للتسرب على أن تكون سهلة التنظيف والتطهير، كما يجب عدم تراكم المخلفات في مناطق العمل وأن تزال باستمرار في نهاية كل يومٍ على الأقل أو بمجرد امتلاء الحاويات.

شروط المواصفات القياسية المصرية للأغذية في المعالجة بالإشعاع المعدة للاستهلاك الآدمي :

١-اشتراطات معالجة الأغذية

يسمح معالجة الأغذية بالإشعاع لأغراض تحسين صفاتها التكنولوجية أو حفظها أو تأمين سلامتها الصحية على أن تخضع لعدة شروط :-

١/١/٤ يجب أن يتوافر في الأغذية المزمع معالجتها بالإشعاع: جودة النوع والاحتفاظ بالقيمة الغذائية ومعايير السلامة الصحية بما فيها الخلو من بقايا المواد الكيماوية والسموم والحمل الميكروبي العالي مع استيفائها للمواصفات القانونية التي تحكم مكوناتها. كما يجب أن يتم تخزين تلك الأغذية وتداولها في إطار التنظيمات

والتشريعات المعمول بها التي تحكم المستوى الصحي لتلك الأغذية (١٥، المواصفات ١٩٩٧).

٣/١/٤ يجب أن تكون المعالجة الإشعاعية للأغذية خاصة بالنسبة لحدود الجرعة الإشعاعية مستوفية للشروط الواردة للبند ٢/٢.

٤/١/٤ يجب تمييز الأغذية التي تمت معالجتها إشعاعياً بحيث تكون لها إشارة تعريف بالشروط المنصوص عليها في البندين ٢/١/٤، ٣/١/٤ بما تحقق تجنب إعادة معالجتها.

٦/١/٤ تخضع جميع معاملات المعالجة الإشعاعية للأغذية للتفتيش المفاجئ والمراجعة التأكيدية المنتظمة من قبَل ممثلي السلطة المختصة.

خلاصة

اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية سوف تكون لها نتائج هامة تؤثر على النظام العالمي الذي نعيشه بنفس القدر الذي تؤثر فيه تأثيراً مباشراً على مصر والعالم العربي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. وهي مسألة تستدعي عملاً مصرياً وعربياً دولياً ومكثفاً خلال الفترة المقبلة حتى يكون مواجهةُ التحديات التي يفرضها هذا التطور إلهاماً في العلاقات الدولية. والمهمة المطروحة على مصر في هذا المجال هي أن تتبنى استراتيجية واضحة تستطيع أن تقنع بها الدول العربية بحيث تقودها في النهاية إلى التعامل مع العالم المعاصر بحيث يكون فاعلاً في هذا العالم وليس مفعولاً به (١٦، Gamal ١٩٩٦).

وبداية فإن استراتيجية مهما كان إحكامها وتسلسلها المنطقي، وترابط السياسات المنطلقة منها، وتنوع التكتيكات التي تسمح بها، فإنها لن تغني عن وجود تغييرات أساسية داخل مصر والنظام العربي تساعد في دعم هذه الاستراتيجية وتسمح لها بأن تكون فعالة بشكل عملي. هذه التغيرات تصب كلها في بناء القوة الذاتية التي تقف وراء هذه السياسة أو تلك. ويمكن القول: إنه في ظل التحولات الحالية في العالم المعاصر، فإنه لن يكون ممكناً لأي دولة من الدول أن تؤثر في النظام العالمي، وتعظم من مصالحها فيه دون أن تتوافر فيها الشروط الأربعة التالية (١٧، Economic ١٩٩٥) :

١- سوق متسعة وكبيرة وفي هذا الشرط فإنه لا توجد دولة عربية واحدة يتوافر فيها هذا الشرط بما فيها مصر. ولا يمكن توفير هذه السوق إلا من خلال خطوات دؤوبة وفعالة وغير بيروقراطية، وإلا من خلال التكامل والاندماج العربي جزئياً (من خلال التجمعات العربية) أو من (خلال الجامعة العربية)، فالواقع أن السوق العربية الجماعية الآن تحتوي على ٢٠٠ مليون نسمة تقريباً، وهي تمثل الحد المعقول حالياً للسوق بالمعنى العالمي.

٢- قدرة على خلق التكنولوجيا إن لم يكن في كل القطاعات ففي قطاعات بارزة ورئيسية يمكن مبادلتها بالتكنولوجيا في القطاعات الأخرى. والمقصود هو إنتاج معدلات وآلات متقدمة عن طريق قاعدة علمية واسعة للبحوث والتطوير. وهذه القاعدة لا يمكن الحصول عليها بالمعنى الاقتصادي إلا من خلال تكامل عربي تقوده مصر صاحبة أكبر قاعدة علمية وصناعية.

التوصيات

١- توصي الباحثة بفتح آفاق جديدة للتكنولوجيا الحديثة مثل تكنولوجيا حفظ الأغذية بالإشعاع، الهندسة الوراثية.

٢- قيام الدولة بتشجيع المصدرين على زيادة صادراتهم إلى دول الاتحاد الأوروبي باستخدام تكنولوجيا حفظ الأغذية بالإشعاع حيث أن هذه الدول تستخدم هذه الطريقة وتفضلها عن غيرها من الطرق.

٣- يمكن تشجيع المصدرين في القطاع الخاص لخوض هذا المجال؛ لضمان الحصول على منتجات صحية ذات مواصفات عالمية قياسية تصلح للمنافسة الدولية.

الملخص

تسعى مصر إلى تحسين أدائها الإنتاجي في الغذاء من حيث المنافسة العادلة بينها وبين دول العالم حتى تضمن مكاناً في العالم الحديث، وتعتبر السوق الأوروبية الشريك



التجاري الأول لمصر حيث إن حوالي ٧٠% من صادرات مصر إلى السوق الأوروبية. ولهذا وجب أن تتّبع مصر الشروط والمواصفات التي تضعها السوق الأوروبية لقبول منتجات الدول المصدرة إليها؛ حتى لا تفقد هذا السوق الكبير والقدرة على خلق التكنولوجيا تفتح بابها لهذه الصادرات حيث إن أغلب دول أوروبا لتطبيق الأغذية بالإشعاع ستفتح آفاقاً جديدة لمصر على دول العالم وتزيد من حجم صادراتها كما ستجلب العملة الصعبة إلى مصر.

Abstract

Every country has to improve its products in order to face the competence of the New World policy. The European countries has the great share of the Egypt's exports. It is probably 70%. So, Egypt has to follow the specifications of this huge market.

The food l irradiation Technology is not only accepted, but also required in this market, so we suggest that we have to use this technology in order to increase our exports and to get the foreign currency.

المراجع :

١-وزارة التجارة الخارجية – عشر مزايا الاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية – يوليو ٢٠٠٢.

2- Euro – Mediterranean Agreements Establishing an association Between the European community and of the kingdom of Morocco, Brussels, 1996.

3- Euro – Mediterranean Agreements Establishing an association Between the European community and of the Arab republic of Egypt, Brussels 1995.

٤- كتاب الأهرام الاقتصادي – مصر والاتحاد الأوروبي – مغاوري شلبي – العدد ١١٩ – ديسمبر ١٩٩٧.

5- Ministry of foreign trade, Euro – Mediterranean Agreement Establishing An Association, Oct. 2002.

٦- وزارة التجارة الخارجية – عشر مزايا لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية – يوليو ٢٠٠٢.

٧- وزارة التجارة الخارجية – عشر مزايا لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية – يوليو ٢٠٠٢.

8- Commission, Extracts from the conclusion of the presidency of the cannes, European council 1995.

٩- مجلة الأهرام الاقتصادي – ٢٣ فبراير ٢٠٠٤، "أيها أصح الإحصاءات المصرية أم الإحصاءات الأوروبية".

١٠- وزارة التجارة الخارجية – وحدة المشاركة المصرية الأوروبية – عرض موجز للترجمة الأوروبية المسودة العاشرة للاتفاق ٢٠٠٣.

١١- الحزب الوطني الديمقراطي – أمانة السياسات – اللجنة الاقتصادية – اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية – المزايا والتحديات – فبراير ٢٠٠٣.

١٢- المجالس القومية المتخصصة – إنتاج واستهلاك وتسويق الأسماك – يونيو ١٩٩٩.

١٣- المجالس القومية المتخصصة – إنتاج واستهلاك وتسويق الأسماك – يونيو ١٩٩٩.

١٤- وزارة التجارة الخارجية – مركز تنمية الصادرات – ٢٠٠٤.

١٥- المواصفات القياسية المصرية للأغذية المعالجة بالإشعاع المعدة للأسماك الأولى – وزارة الصناعة والثروة المعدنية – الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج – ١٩٩٧.

16- Gamal, Bayoumi, secrets of the Negotiation rounds on the Association Agreement Between Egypt and European communities, and its impact on Egyptian industry and Agriculture, interview in El – Ahram, April 28, 1996.

17- Economic and social consultative Assembly, Additional opinion of the Economic and social committee on the mediterranean policy of the European community, 1995.



Multi-agent Routing System for Networks

Dr. Mohamed. M. Eassa
Associated professor of Computer & Information Systems
Sadat Academy for Management Sciences
dr_mme_essa@yahoo.com

Abstract

This paper describes some details about the architecture of a fully implemented multiagent routing system. Its architecture is based on autonomous software agents and the paper is focused on the communication among them.

The multiagent routing system consists of four agents: User interface agent, link state database agent, Full path agent and Routing table agent. The full path agent is a mobile agent and the other agents are static agents. That means that the full path agent can move from a router to a router in an interior or exterior network.

The multiagent routing system is built for interior or/and exterior networks. This means it is used to determine the best path between a sender machine and a receiver machine in an interior or exterior network.

The system is built and tested by building a network simulator. The simulator simulates interior and exterior networks.

1. Introduction:

Routing is the act of moving information across an inter-network from a source to a destination. Along the way, at least one intermediate node typically is encountered. Routing is often contrasted with bridging, which might seem to accomplish precisely the same thing to the casual observer. The primary difference between the two is that bridging occurs at Layer 2 (the link layer) of the OSI reference model, whereas routing occurs at Layer 3 (the network layer). This distinction provides routing and bridging with different information to use in the process of moving information from source to destination, so the two functions accomplish their tasks in different ways[1],[3].

The topic of routing has been covered in computer science literature for more than two decades, but routing achieved commercial popularity as late as the mid-1980s. The primary reason for this time lag is that networks in the 1970s were simple, homogeneous environments. Only relatively recently large-scale inter networking become popular.

Routing involves two basic activities: determining optimal routing paths and transporting information groups (typically called packets) through an inter network. In the context of the routing process, the latter of these is referred to as packet switching. Although packet switching is relatively straightforward, path determination can be very complex.

Routing protocols use metrics to evaluate what path will be the best for a packet to travel. A metric is a standard of measurement, such as path bandwidth, that is used by routing algorithms to determine the optimal path to a destination. To aid the process of path determination, routing algorithms initialize and maintain routing tables, which contain route information. Route information varies depending on the routing algorithm used.

Routing algorithms fill routing tables with a variety of information. Destination/next hop associations tell a router that a particular destination can be reached optimally by sending the packet to a particular router representing the "next hop" on the way to the final destination. When a router receives an incoming packet, it checks the destination address and attempts to associate this address with a next hop. Figure (1) depicts a sample destination/next hop routing table [9], [10].





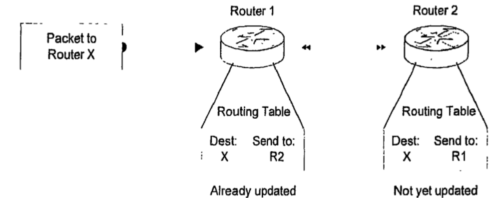


Figure (1): Destination/Next Hop Associations Determine the Data's Optimal Path

Routing tables also can contain other information, such as data about the desirability of a path. Routers compare metrics to determine optimal routes, and these metrics differ depending on the design of the routing algorithm used. A variety of common metrics.

Routers within the Internet are organized hierarchically. They used for information exchange within autonomous systems are called interior routers, which use a variety of Interior Gateway Protocols (IGPs) to accomplish this purpose. The Routing Information Protocol (RIP) is an example of an IGP.

Routers that move information between autonomous systems are called exterior routers. These routers use an exterior gateway protocol to exchange information between autonomous systems. The Border Gateway Protocol (BGP) is an example of an exterior gateway protocol.

In this paper, the agent technology is used to determine the best path between in source and a destination in an interior or exterior network. Multiagent Routing system is built to determine the best path [5],[7],[8].

2. Mobile Agents

Mobile agents are software systems designed precisely to handle volatile network environments, moving from machine to machine while preserving their state information. Mobility allows for more effective use of bandwidth in situations where processing should be done remotely at the data location instead of locally.

Mobile agents have the potential to be used in many fields where process migration is needed. They allow for new approaches to classical problems such as information retrieval, network monitoring, and in general to any distributed network environment. The emergence of mobile agent frameworks has led many researchers to examine their applicability to network management and control environments.

The first main advantage of using mobile agents is significant bandwidth savings. This is true especially in the applications that require a large amount of remote data. Second, no stable connections are required to grant the execution of applications. Mobile agents can be beneficial in situations with low network bandwidth and plentiful server capacity. Indeed, in many environments it is easier to add more server capacity than to add network capacity.

The use of mobile agents is emerging as an effective solution for the following properties:

Responsiveness

React locally to conditions of the application processes, well adapted to different platforms used in a distributed network.

Transience

The ability to create and destroy themselves on demand in response to overhead and other network conditions.

Customization

Encoded at run time, thus they can make use of application-specific information.



Mobility

Migrate between processes. This ability makes them well suited to distributed applications in which properties are not bound to a process.

Intelligence

The ability of interacting with and learning from the environment and decision-making. A most advanced agent should be able to decide its action based on its knowledge and information it gets, and able to generate new knowledge from its experience.

Autonomy

Take whole control over its own actions. An agent should be able to execute, move and settle down independently without supervision even in long-term running.

Loyalty

Perform computation on behalf of its user. An agent is responsible for the task assigned by a user, represents the user to offer and/or obtain resources and services in order to finish the task.

Recursion

Create child agents for subtasks if necessary.

Collaboration

Cooperate and negotiate with other agents. Complicated tasks can be carried out by collaboration of a group of agents.

Asynchrony

In a distributed computing environment cooperating mobile agents can perform their computation concurrently and possibly on different sites.

Learning

The ability to acquire knowledge (data) and to use this knowledge to modify his behavior.

Reactivity

Do something when an event occurs·

Security

The ability to discriminate friend from enemy and contaminated elements

Delegation

An agent may ask someone else to perform one of his goals or tasks.

In the following subsections we define three different types of agent mobility, ranging from the simplest, light-weight form of mobility to the most heavy-weight one. For each case we elaborate on its benefits and limitations in relation to network management, identifying advantageous scenarios [11].

Constrained Mobility

Constrained mobility involves the migration of an agent to a remote machine, where it executes a task and terminates upon completion. This is a particularly suitable model for tasks requiring a long period of time to complete. Also in scenarios where information intended for off-line analysis is collected by the agent in the remote machine.

Weak Mobility

Weak mobility involves the migration of a mobile agent to a number of machines without preserving information gathered from previous visits. This is a suitable model for performing a short-term task repetitively in a number of machines. Also in scenarios where information intended for on-line analysis is collected by the agent in the remote machine.

Strong Mobility

Strong mobility involves the migration of a mobile agent to a number of machines while it preserves its state . formed during previous visits. It is best suited for scenarios where the information collected from previous visits can affect the current or future behavior of the agent, or to implement data intensive tasks requiring aggregation of information from different network elements. The task the agent has to complete in every machine should be a short term one, and therefore this model can be applied when information is collected for on-line analysis.

3. The Multiagent Routing System

As shown in the Figure 2, the multiagent system has four agents. The four agents are User interface agent, link state database agent, Full path agent and Routing table agent.



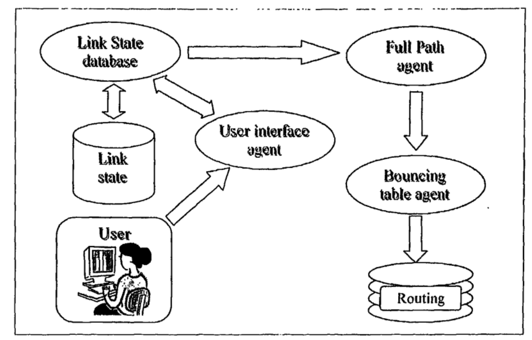


Figure (2): the four agents of multiagent system

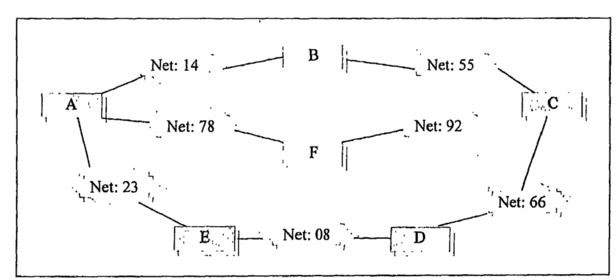


Figure (3): Example of a network

The link state database agent generates a link state database the database contains a table, which is called link state table. The attributes of this table are: ID. Source node, ID. Destination node, Cost, Type of destination node (Router or network).Table [1] is an example of a link state table. The Table contains the data of the network that is drawn in Figure (3) [2],[4].

The full path agent is a mobile agent, which it can be created and sent to routers in an interior and exterior network. In the network the full path agent determines the best path between a source and a destination. This means that the full path agent works on homogonous and heterogonous networks.

The Routing table agent takes the best path data and stores them in the routing table. Also it manipulates all operations of the routing table. The fields of the Routing table are: ID. Destination node, path, and cost. Table (2) illustrates an example of the routing paths (best paths) between sources and destination.



Table (1) : *Link state database*

ID. Source node	ID. Destination node	Cost	Type of destination node (Router or network)
A	NET: 14	1	Network
A	NET: 78	3	Network
A	NET: 23	2	Network
B	NET: 14	4	Network
B	NET: 55	2	Network
C	NET: 55	5	Network
C	NET: 66	2	Network
D	NET: 66	5	Network
D	NET: 08	3	Network
E	NET: 23	3	Network
E	NET: 08	2	Network
F	NET: 78	2	Network
F	NET: 92	3	Network
NET: 14	A	0	Router
NET: 78	A	0	Router
NET: 23	A	0	Router
NET: 14	B	0	Router
NET: 55	B	0	Router
NET: 55	C	0	Router
NET: 66	C	0	Router
NET: 66	D	0	Router
NET: 08	D	0	Router
NET: 23	E	0	Router
NET: 08	E	0	Router
NET: 78	F	0	Router
NET: 92	F	0	Router

Table (2): An example of routing table

ID. Destination node	The path	Cost of path
NET: 14	A	1
NET: 78	A	3
NET: 23	A	2
NET: 55	A / B	3
NET: 66	A / B / C	5
NET: 08	A / E	4

The user interface agent enables the user to use the multiagent system. It also has a collaboration agent that generates instances from the mobile agent (full path agent) to be sent to the destination routers as shown in the figure (3).These routers may exist in interior or exterior networks. For example, network 1 is an interior network which may be different than the network 2 and network 3. This means the platform of the mobile agent (full path agent) may be different in the exterior networks.



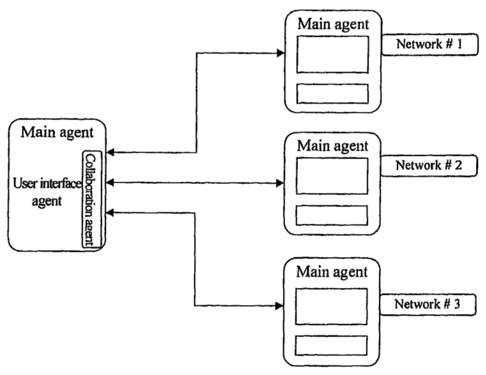


Figure (3): Multiagent-system for Heterogeneous networks

The figure (4) is the interaction diagram of the multiagent routing system, which illustrates the relationship between the agents.

In this diagram .The user interface agent accepts the start message from an actor, and sends two messages that create instance message to the full path agent and create link state database to the link state database agent, the link state agent creates the link state database table, collects the data of the interior network and stores them in the table (i.e. the agent manipulates the data of the link state database). Finally, the link state database agent sends a message to the full path agent to be executed. The full path agent calculates the best full path for each router. The full path agent sends the best full path to the routing table agent.

the routing table agent receives a message from the full path agent to create the routing table and stores the data of the best full path in the routing table.

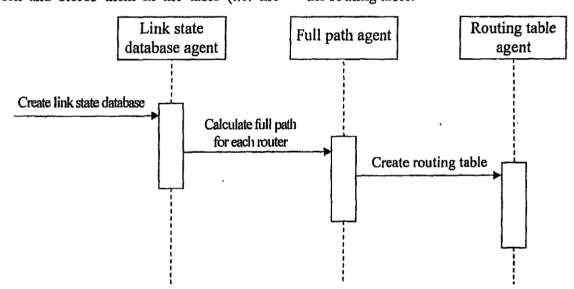


Figure (4): The interaction diagram of the multiagent routing system





The following steps are the behaviors of the full path agent (shown in the figure (5)):

- After receiving the calculate full path message from the link state agent ,the full path agent make a list of all the networks which data could be send to it, through link state database especially the specific column of destination node ID provided that the type of destination node = Network .
- After making the list, the shortest path is found among the routers itself and each network in the list. But the way used to calculate the path depends on a known method in the field of operations researches which is CPM but some ideas are added to it to be suitable with the achieved goal.
- Finally, the full path agent sends a message to the routing table agent to store the result.

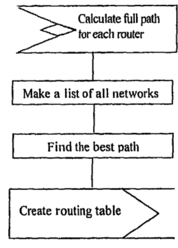


Figure (5): The behavior of full path agent

4. Conclusion:

The Paper introduced the architecture of a multi agent routing system. In this system, there are three static agents, and one mobile agent .The mobile agent can move from a router to on other router to determine the best path between any source machine and any destination machine. The mobile agent reduces the traffic communication cost between the routers in networks. The multi agent system can be used to determine the best path in interior and exterior networks.

References

[1] Cisco Systems, Routing Basics, "http://www.cisco.com/univercd/cc/td/doc/cisintwk/ito_doc/routing.htm", 2002.

[2] Behrouz A. Forouzan, Data Communications and Networking, 2nd Edition, McGraw-Hill Book Companies, Singapore, 2000.

[3] Microsoft Press, Networking Essentials plus (MCSE), Third Edition, Washington, 2000

[4] Cisco Systems, Open Shortest Path First, "http://www.cisco.com/univercd/cc/td/doc/cisintwk/ito_doc/ospf.htm", 2002.

[5] Cisco Systems, An Introduction to IGRP, "http://www.cisco.com/warp/public/103/5.html", 2004.

[6] Cisco Systems, Introduction to EIGRP, "http://www.cisco.com/warp/public/103/1.html", 2003.

[7] Dozent, Exterior Gateway Protocol "http://www.ba-stuttgart.de/~schulte/htme/55146.htm"

[8] Cisco Systems, Border Gateway Protocol, "http://www.cisco.com/univercd/cc/td/doc/cisintwk/ito_doc/bgp.htm", 2003.

[9] Keith Williamson, IP Routing Protocols, "http://www.williamson.cx/iprouting/iprouting.html" , 2003.

[10] Udaya Shankar, et al, Performance Comparison of Routing Protocols Using MaRS: Distance-Vector Versus Link-State, ACM Sigmetrics / Performance'92, June 1992.

[11] C. Bohoris, A. Liotta, G. Pavlou, Center for Communication Systems Research, School of Electronic Engineering and Information Technology, University of Surrey, UK, "Software Agent Constrained Mobility for Network Performance Monitoring".





اليابان من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلي
جدلية الأصالة والمعاصرة

د. ماجد رضا بطرس
مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

تعتبر اليابان واحدة من أهم الدول سواء على الصعيد الأسيوي والعالمي من حيث عراقة تجربة الإدارة المحلية وتحولها إلى الحكم المحلى وفعاليتها في تطوير المجتمع المحلى. وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضية رد تلك الفعالية إلى خصائص الثقافة اليابانية كقيم وتقاليد وأعراف في ضوء ثلاثة عناصر: ترسيخ الخصوصية الثقافية والسياسية اليابانية، تحريك الفعاليات اليابانية بروح الفريق، والانفتاح المنضبط على الخارج. وستطبق الدراسة المنهج التحليلي الذي يقوم على رصد المدخل الثقافي في الإدارة المحلية والحكم المحلى اليابانى بعناصره السالفة الذكر وشبكة العلاقات التفاعلية فيما بينها. ولما كانت العولمة تمثل في جوهرها الانفتاح على العالم الخارجي، فإن الدراسة ستركز على جدلية تفاعلها مع الثقافة والبيئة السياسية اليابانية والقيمة المضافة إلى فعاليات الحكم المحلى نتيجة لهذا التفاعل وتأثيرها على تنظيمه وآلياته كنواتج لهذا التفاعل. في ضوء ذلك تثار عدة تساؤلات: ما هي معالم الخصوصية في بنية الحكم المحلى اليابانى (كفلسفة وسياسات وآليات صنع واتخاذ القرار المحلى)؟ ما هي أشكال تجسد روح الفريق كتقليد ثقافي يابانى في عملية صنع القرار المحلى؟ ما هي أبرز مخرجات ونواتج الانفتاح على تجارب الحكم المحلى الأخرى؟

وتواجه هذه الدراسة صعوبة تحدد بذاتها طموح الباحث في معالجة إشكالية الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. فموضوع الدراسة لا يزال بكرا لقلة الدراسات التي يمكن المراكمة على ما توصلت إليه من نتائج واختبارها. ويحتم ذلك على الباحث أن تقف دراسته عند حد المقاربة الأولية التي لا تطمح في التحليل التفصيلي للظاهرة محل البحث بقدر ما ترمى إلى وصفها والتوصل إلى نتائج أولية يمكن الاستناد إليها كقاعدة معرفية لدراسات أكثر عمقا وشمولا.

وتنقسم الدراسة إلى ستة أقسام تبدأ باستعراض خلفية تاريخية للحكم المحلى تحديدا والبيروقراطية اليابانية بشكل عام. يلقي القسم الثاني الضوء على النظام السياسي اليابانى وعلاقتة بالحكم المحلى. يمثل القسم الثالث العمود الفقري للدراسة حيث يستعرض التشريعات اللامركزية المحلية، وتنظيم الحكم المحلى اليابانى، وفعاليات الحكم المحلى اليابانى من حيث الهيكل وشبكة العلاقات، وصلاحيات السلطة المحلية وشبكة علاقاتها البينية، وسياسات إدارة الموارد البشرية في الحكم المحلى اليابانى. يناقش القسم الرابع العلاقة بين السلطة المحلية والحكومة المركزية في المجالات التالية: القيد الدستوري على السلطات المحلية في سن القوانين الداخلية، وتمويل الحكم المحلى، والمبادئ الحاكمة لعلاقة الحكومة المركزية بالسلطة المحلية، وأشكال تدخل الحكومة المركزية في المحليات. يصف القسم الخامس وظائف الحكم المحلى اليابانى في كل أوجه إدارة شئون الحياة اليومية للمواطنين. يستعرض القسم الأخير عوائق تطوير الحكم المحلى في اليابان ووسائل التغلب عليها .

شكر وتقدير :
يتقدم الباحث بعميق الشكر والعرفان إلى أ. د. السيد عمر لما قدمه من مجهود جليل في مراجعة البحث ومساهمته بأفكار بناءة في إعادة صياغة البحث ووضعه في تلك الصورة.



١- خلفية تاريخية :

يركز هذا الجزء من الدراسة على رصد المدخلين الثقافي والوافد في الإدارة المحلية اليابانية بحيث تقف عند حد معالجة التفاعل بين الثقافة اليابانية والوافد في مجال الإدارة المحلية منذ القرن السابع عشر حتى نهاية الحرب الباردة.

ترجع جذور الإدارة المحلية اليابانية إلى القرن السابع عشر حيث كانت الإقطاعية المركزية أول صور البيروقراطية البدائية. ويعكس هذا الشكل الحد الأعلى لفاعلية البعد الثقافي كنواة مؤسسة وضابطة للإدارة المحلية في آن واحد. فلقد كان محدد الوظيفة المحلية هو مكانة العائلة والانتماء العائلي، وليس اعتبارات التخصص والكفاءة المهنية، بتعبير آخر، كانت البيروقراطية تتشكل من موظفين تعينهم السلطة المركزية من العائلات الإقطاعية. تأثرت الإدارة بالخصائص الأساسية للثقافة اليابانية المتمثلة في: قيم الجماعية في الأداء والالتزام بروح الجماعة واحترام القيادات وغلبة الطابع المحافظ.

كشفت حاكمية المكون الثقافي في الإدارة المحلية اليابانية عن نفسها بجلاء بقاء نظام الإقطاعية المركزية رغم بدائيته كنظام بيروقراطي أكثر من قرنين ونصف قرن. وجاء الانفتاح اليابانى على الخارج في عهد "الميجى" ليؤكد تلك الحاكمية التي كشفت عن نجاح الثقافة المحلية في الاحتفاظ بموقع المتغير المستقل في الإدارة المحلية ويجعل الوافد في الإدارة العامة عاملا تابعا لها ومحكوما بها. فلقد عرفت اليابان اعتبارا من عام ١٨٦٨ برنامجا كبيرا وطموحا أهم ما يلفت نظر الباحث فيه أنه يوظف التحديث في خدمة الثوابت الثقافية اليابانية. والأدلة على ذلك كثيرة أبرزها :

١- تحديد غاية البرنامج ببناء مملكة إقطاعية متمحورة حول الخصائص الاجتماعية والثقافية اليابانية ذات الميول المحافظة والانعزالية عن المجتمع الدولي والمتمركزة في المقام الأول حول الذات.

٢- بطء التحول واستحكام البصمة اليابانية. فرغم أن اليابان عرفت في أواخر العقد السادس من القرن التاسع عشر إقرار مبدأ الاستقلالية المحلية الذي يمثل لأول وهلة تحولا نوريا عن نظام الإقطاعية المركزية، فإن نقل هذا المبدأ من دائرة الشعار إلى دائرة الفعل لم يتحقق حتى الحرب العالمية الثانية، حيث لم تكن الكيانات المحلية من محافظات ومدن كبرى وصغرى في الواقع مجتمعات مستقلة بمعنى الكلمة طيلة هذه الفترة. (١)

٣- تمحور مفهوم الاستقلالية المحلية ذاته حول المدخل الثقافي الذي ينطلق من أعراف الثقة والتواصل بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، وليس فك الارتباط بينهما. فالجذور التاريخية لمفهوم الاستقلالية المحلية في عهد "الميجى" يقوم على دعامتين: المساندة الكبيرة لكبار ومتوسطي ملاك الأراضي لروح الحكم المحلى، وانطلاق هذه المساندة مصالح شخصية بتوقع أولئك الملاك مردودا إيجابيا له على ثرواتهم ونفوذهم السياسي حينما يصيرون أعضاءً في الدايت. (٢)

٤- رغم صدور دستور الميجى عام ١٨٨٩ الذي يتضمن تقسيم السلطات بين الفصائل اليابانية المتنافسة آنذاك بما يؤشر على غرس بذرة اللامركزية الإدارية في اليابان، والذي ارتبط ببرنامج للتحديث السياسي والبيروقراطي بالانفتاح على الخارج، فإن هيمنة المكوّن الثقافي في الإدارة المحلية لم تتزحزح. فلقد حرص الإمبراطور اليابانى على اقتباس النظام الامبراطورى الألماني مع تشغيله بالقيم اليابانية، حيث رفض اقتباس القيم الديمقراطية الألمانية، وأسند المسئولية عن شئون المحليات لوزارة الداخلية، وظل التحديث مشروعا بيروقراطيا يابانيا في المقام الأول رغم انفتاحه الانتقائي على الخارج. (٣) وفى هذا الإطار تشكلت في اليابان في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين إدارة محلية بالتعيين تشكل جزءا من الجهاز البيروقراطي اليابانى المدني المستفيد من حيث البنية والهيكل التنظيمي من النموذج الألماني المحاكي بدورة في بنيته وقواعد اختيار لقياداته وأساس عملية صنع قراراته على إسهامات ماكس فيبر وأخذت البيروقراطية اليابانية شكل مؤسسي لضمان تحقيق المصالح العامة. (٤)

٢- النظام السياسي اليابانى والوافد الأنجلوسكسوني:

مرة ثالثة كشفت خبرة هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وتغلغل النفوذ الأمريكي فيها عن حاكمية المكون الثقافي في الإدارة المحلية اليابانية. فلقد جاء الانفتاح هذه المرة مقرونا بالهزيمة. والسؤال إلى أي مدى نجحت الولايات المتحدة وبريطانيا في فرض النظام الإداري المحلى النابع من النظام الفيدرالي الأمريكي من جهة، والنظام البرلماني البريطاني من جهة أخرى على نظام الإدارة المحلية اليابانى؟ الإجابة على هذا السؤال تؤكد نجاح المكون الثقافي للإدارة المحلية في اليابان في الاحتفاظ بمركزيته الحاكمة وفى تحويل المتغير الأمريكي البريطاني إلى متغير تابع لم يتم التكيف معه على حساب الخصوصية اليابانية. والشواهد على ذلك كثيرة من أهمها تغلب البصمة اليابانية رغم التحول الدستوري صوب النظام السياسي البرلماني. الدستور اليابانى الصادر عام ١٩٥٥ أرسى قواعد النظام السياسي البرلماني في اليابان. ولعل من المفارقات أن الولايات المتحدة التي تخضع لنظام سياسي رئاسي لم تسع إلى فرض هذا النموذج في اليابان بعد الاستسلام اليابانى لها، ولا في أوروبا في ظل اعتمادها على مشروع مارشال للإنعاش الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية ولا على الفلسطينيين، وفضلت بشكلٍ ثابت تصدير النظام البرلماني البريطاني إلى اليابان ثم إلى فلسطين الآن. ومن أهم معالم تبنى الدستور اليابانى للنظام البرلماني البريطاني: اعتبار الإمبراطور مجرد رمز يملك ولا يحكم بحيث يقتصر دوره الشرفي على تعيين رئيس الوزراء المنتخب ورئيس المحكمة الدستورية العليا والمصادقة على المرشحين للمناصب الوزارية السيادية وافتتاح دورات البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات تشريعية والمصادقة على القوانين والاتفاقيات والتعديلات الدستورية.

٢-١- السلطة التشريعية :

وتجسيدا لمبدأ الفصل بين السلطات أسندت السلطة التشريعية لبرلمان ثنائي المجلس يتكون من: مجلس النواب وولايته أربع سنوات وعدد أعضاؤه ١١٥ عضوا، ومجلس المستشارين وعدد أعضاؤه ٢٥٢ عضوا. إلا أن سلطة المجلسين غير متكافئة. فالقوة التصويتية لمجلس النواب ضعف القوة التصويتية للمجلس الاستشاري، والاختصاص التشريعي للأول أوسع بكثيرٍ من نظيره بالنسبة للمجلس الثاني حيث ينفرد مجلس النواب بالمساءلة الوزارية وحجب الثقة عن الحكومة واعتماد الموازنة العامة للدولة وتعيين رئيس الوزراء.

ولا تقف مغايرة النظام البرلماني اليابانى عند هذه السمة الفارقة للبرلمان اليابانى، بل يضاف إليها نجاح حزب يابانى واحد (الحزب الليبرالي الديموقراطي) على مدى نصف قرن في الحصول على أغلبية برلمانية والانفراد بتشكيل الحكومة اليابانية. ورغم ذلك أن آليتي حجب البرلمان الثقة من الحكومة وإقصاء رئيس الوزراء عملتا بكثافة في اليابان وصار الحزب الحاكم بمثابة حزب مظلة تتدرج ضمنه فصائل حزبية تجعله أقرب للإئتلاف الحزبي منه إلى الحزب الواحد فيما يعبر مرة أخرى عن بُعدٍ مغاير يعكس الخصوصية اليابانية عن النظام البريطاني المرتكز على حزبين كبيرين يتبادلان موقعي الحكومة والمعارضة بالتزام حزبي صارم، مما يفرز درجة عالية من الاستقرار الوزاري.

٢-٢- السلطة التنفيذية :

يترأس رئيس الوزراء السلطة التنفيذية التي تضم مجلس الوزراء والوكالات والمنظمات والمجالس الوزارية وهيئة مكتب رئيس الوزراء. ويتخذ مجلس الوزراء اليابانى القرارات بقاعدة التوافق والإجماع. ومهام السلطة التنفيذية هي وضع السياسات والخطط العامة وتوجيه الوزارات وإدارة الشئون الداخلية والخارجية ووضع الموازنة وإدارة الخدمة المدنية وتقديم مشروعات القوانين إلى مجلس الدايت. ويمكن لمجلس الوزراء إصدار قرارات لها قوة القوانين. ومن مهام مجلس الوزراء تعيين القضاة في المحكمة الدستورية العليا وإسداء النصح للإمبراطور لإجراءات دعوة مجلس "الدايت" أو حله أو إجراء الانتخابات. ويكون رئيس الوزراء والوزراء مسئولين مسئولية جماعية أمام البرلمان. ويجب أن يكون كل أو على الأقل نصف عدد الوزراء أعضاءً في مجلس النواب. (٥)

٣- الحكم المحلى في اليابان :

أثرت العولمة بشكلٍ جلي على الحكم المحلى في اليابان للانفتاح اليابانى الكبير على العالم الخارجي كنتيجة مباشرة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الوثيقة مع العالم. ويتم التفاعل بين اليابان والعالم المحيط على عدة مستويات: أولها التفاعل على مستوى الحكومات (المركزية والمحلية) نتيجة للتعاون الدولي، وثانيها التفاعل على مستوى البيئة المحيطة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، ثالثها التفاعل على مستوى المؤسسات (المؤسسات العامة والخاصة والشركات متعددة الجنسيات). أدت الأنماط السابقة من التفاعلات إلى ظهور شبكة من التفاعلات النظمية والإنسانية أعادت تشكيل الفكر السياسي والتنظيمي والاقتصادي. ومن تداعيات التفاعل وإعادة تشكيل الفكر السياسي اليابانى تعزيز مفهوم اللامركزية الإدارية الذي ظهر في عصر الميجى وتقويته ليحول إلى لامركزية سياسية. (٦)

من أهم معالم تغلب البصمة اليابانية على نظام الحكم المحلى في اليابان الذي واكب تبنى الصيغة البرلمانية اليابانية على الصعيد القومي المزاوجة بين التعيين والانتخاب في أجهزة الحكم المحلى. شهد النظام اليابانى عملية إعادة هيكلة بعد الحرب العالمية الثانية تقوم على شغل أجهزة الحكم المحلى بعناصر منتخبة وعناصر معينة تلبية للصلاحيات السياسية التي أضافها الدستور اليابانى إلى الاختصاصات الإدارية للمحليات والتي تحركت بها على طريق الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلى. تبعا للمفهوم السابق، أعطى الدستور للسلطات المحلية صلاحيات ممارسة السلطة السياسية ولم يعتبرها مجرد أداة إدارية للحكومة المركزية. وتجسد ذلك التحول في التعديلات الثلاثة التالية التي تمت كجزء من إعادة نظام الحكم المحلى في إطار الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية:

١- تحول السلطات المحلية من وكالات تابعة للحكومة المركزية إلى حكومات محلية للوحدات المحلية.
٢- اختيار القيادات المحلية في أجهزة الحكم المحلى بالانتخاب المباشر.
٣- إعادة هيكلة وزارة الداخلية، كجهة إشراف على أشراف على أجهزة الإدارة المحلية قبل الحرب العالمية الثانية، إلى عدة وكالات.

بعد الحرب العالمية الثانية، تمت إعادة هيكلة نظام الحكم المحلى في إطار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك لمرونة الاستجابة لمتطلبات المجتمعات المحلية آلتي لا تستطيع الحكومة المركزية الاستجابة لها بكفاءة، أدخلت ثلاث تغييرات:

١ – تكريس السلطة اللامركزية للمحليات بوضعها في صورة حكومات محلية للمقاطعات بدلا من كونها مجرد وكالات تابعة للحكومة المركزية.
٢ – إدخال نظام الانتخاب المباشر للقيادات المحلية في أجهزة الحكم المحلى.
٣ – تقسيم وزارة الداخلية، آلتي كانت تشرف على أجهزة الحكم المحلى قبل الحرب العالمية الثانية، إلى عدة وكالات.

وتكفى الإشارة في هذا الصدد إلى نص دستور ١٩٤٧ على ترسيخ مبدأ الاستقلالية المحلية كأساس الحكم المحلى والذي أقر بدوره المواد التالية:

* النص بجلاء على أن تختص السلطات المحلية بسلطات تشريعية بالإضافة إلى سلطات إدارية وتنفيذية واسعة.
* قصر سلطة سن بعض القوانين على سلطات محلية محددة.
* إعلان احترام الاستقلالية المحلية ومبادئها الأساسية
* انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية بالاقتراع المباشر في المحليات. (٧)

٣-١- التشريعات اللامركزية المحلية

في ١٩٤٧ ظهر إلى النور قانون الاستقلالية المحلية وكان من أهم ملامحه بلورة التوجه الدستوري السالف الإشارة إليه. ولكي يتمكن السكان المحليون عمليا من اتخاذ قرارات محلية مستقلة، يتم انتخاب المجالس المحلية والقيادات المحلية مثل المديرين التنفيذيين والعمد عن طريق انتخابات شعبية مباشرة. ويحدد قانون الاستقلالية المحلية أيضا آلية التنسيق بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية



وصلاحيات ووظائف السلطات المحلية.

في عام ١٩٩٨، وافق مجلس الوزراء على خطة لتنمية اللامركزية وقام باتخاذ الإجراءات التنفيذية في مجال الموازنة والإجراءات القانونية الضرورية لتنفيذ تلك الخطة. في العام التالي، وافق مجلس الوزراء على الخطة الثانية لتنمية اللامركزية متضمنة التوصيات الناتجة عن الخبرات السابقة في هذا المجال.

في ١٦ يوليو ١٩٩٩، تم إصدار قانون اللامركزية الشامل على أن يطبق من بداية ابريل ٢٠٠٠ . وتم تصميم القانون بناء على خطة تنمية اللامركزية وكذلك توصيات لجان تنمية اللامركزية. ويرتكز القانون على ستة أسس:

أولا: تحديد وظائف الحكومة المركزية والحكومات المركزية بجلاء والفصل بينهما بحيث تكون الحكومة المركزية مسئولة عن الشئون الخارجية والقضايا التي تهم الدولة ككل ككيان موحد، في المقابل، تكلف الحكومات المحلية بإدارة كل شئون المواطنين إلى تهمهم بطريقة مباشرة.

ثانيا: إلغاء نظام الوكالة الوظيفية والتي كانت الحكومات المحلية تقوم بمقتضاها بتنفيذ بعض الوظائف بالوكالة عن الحكومة المركزية. وبناء على مواد القانون الجديد، تم دمج الوظائف الوكالية في الوظائف الدستورية للحكم المحلى. وكنتيجة لذلك، تم إلغاء نظام مسئولي الإدارة المحلية (المعينين من قبل الحكومة المركزية في إدارة الوظائف التي تم تفويض تنفيذها إلى المحليات).

ثالثا: إعادة النظر في مشاركة الحكومة المركزية عن طريق وضع مبادىء وإجراءات لعملية المشاركة المركزية بحيث تكون محدودة حتى لا يفرغ القانون من مفاهيمه الأساسية.

رابعا: تبعا للقانون الجديد، يتم تشجيع تفويض السلطة حسب النظام التالي: من الحكومة المركزية إلى المحافظات، والتي تفوض السلطات بدورها إلى المدن الكبيرة ثم إلى المدن الصغيرة ثم إلى القرى.

خامسا: من الحقوق التي كفلها القانون الجديد حق التنظيم الذاتي للمحليات لتنمية الإدارة الفعالة وتطبيق مفهوم الرشادة الإدارية. وبذلك تم إلغاء اللوائح المركزية الملزمة للمحليات لإنشاء منظمات معينة أو التزامات لخلق فرص وظيفية معينة.

سادسا: نص القانون على إنشاء نظم إدارية جديدة للحكم المحلى بتشجيع الاندماج الإداري لوحدات محلية وإعادة الحيوية إلى المجالس المحلية وكذلك تبسيط الإجراءات لإنشاء المدن المحورية وذلك لتحسين القدرات الإدارية والمالية للوحدات المحلية عن طريق استفادتها باقتصاديات الحجم.

يمكن رصد الملاحظات التالية في مجال التشريعات اللامركزية المحلية واستخلاص دلالاتها:

١- رغم تكريس دستور ١٩٤٧ وقانون الاستقلالية المحلية الصادر عام ١٩٤٧ لأسس الحكم المحلى، فإن مضامين القوانين والخطط اللاحقة الصادرة على مدى نصف قرن تؤكد بشكل غير مباشر تبعية هذا المبدأ للمقوم الثقافي اليابانى للإدارة المحلية. فبعد قرابة عشرين سنة، وبالأحرى في عام ١٩٦٥ صدر قانون اندماج الوحدات المحلية الرامي لتحسين القدرات الإدارية والمالية للوحدات المحلية بوفورات اقتصاديات الحجم متضمنا فسحة زمنية أمدها أربعين سنة مقسمة إلى أربع خطط عشرية. ويعبر ذلك بوضوح عن روح المحافظة اليابانية الفعالة بهذا التدرج البطيء في إنشاء وحدات محلية محورية من جهة وفى ربط الدمج بالإرادة المحلية باشتراط عقد مؤتمر اندماج وحدة إدارية ما في وحدة أو وحدات أخرى بمبادرة محلية تتمثل في طلب يحمل توقيع ٢% على الأقل من الناخبين في الوحدات المحلية المعينة، وتخويل تلك المؤتمرات صلاحيات بحث موضوع الاندماج وصياغة الاتفاق التأسيس للوحدة المندمجة وللتمثيل النسبي للوحدات الفرعية الداخلة فيها في مجالسها المحلية. (٨)

٢- يكشف دور السلطة المركزية في الحكم المحلى اليابانى الخصوصية اليابانية لمبدأ الاستقلالية المحلية كاستمرار لذات التقاليد اليابانية التي أفرزت نظام الإقطاعية المركزية في القرن السابع عشر. ومن الأدلة على هذه الاستمرارية الطابع التكاملي لدور السلطات المركزية كما



يتضح من الشكل رقم (١) ودور الفعاليات المحلية (الهيئة الناخبة المحلية والسلطات المحلية) كما يعبر عنة الشكل رقم (٢) في إقامة المجتمع المحلي اللامركزي.

يوضح شكل (ا) آليات العمل بين الحكومة المركزية والدايت ولجنة تنمية المركزية طبقا لمواد قانون اللامركزية الشامل الصادر عام ١٩٩٩ لتكريس الأفكار الإصلاحات في مجال الاستقلالية المحلية وذلك بوضع خطط تنفيذية لتنمية اللامركزية وتنفيذ سياسات اللامركزية بوضع نظام للتفويض المؤسسي تحدده لوائح ملزمة بمشاركة الحكومة المركزية. ويتم تنفيذ سياسات اللامركزية بدعم حكومي مركزي لضمان توافر الموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ الإصلاح.

شكل (١) دور السلطات المركزية في اللامركزية المحلية

الحكومة المركزية

الدايت

سن قانون
تنمية اللامركزية

لجنة تنمية
اللامركزية

مشاورات

توصيات لأطر محددة

تقارير

وضع خطة تنفيذية
لتنمية اللامركزية

قرار مجلس
الوزراء

تقارير

تنفيذ سياسات
اللامركزية

نظام للتفويض المؤسسي
مشاركة الحكومة المركزية
لوائح ملزمة
دعم مركزي

المتابعة
الآراء

خلق مجتمع لا مركزي

Source: Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), Local Government in Japan. Tokyo, 2000. page 67.



٣-٢- تنظيم الحكم المحلي :

تنظيم النظم المحلية في العالم يتأثر بشكل عام بعدة عوامل مثل النظم السياسية السائدة وطبيعة الإدارة المحلية والعوامل السياسية والاقتصادية والديموجرافية المحلية. النظم الفيدرالية مثل ألمانيا والولايات المتحدة لها نظام يتكون من أربعة أطر هى: السلطة الفيدرالية المركزية وولايات شبة مستقلة ووحدات محلية تخدم مساحات جغرافية واسعة ووحدات محدودة المساحة نسبيا وتقدم خدمات للقاطنين بتلك المناطق. النظم الوحدوية تشمل بشكل عام ثلاثة مستويات: الحكومة المركزية ووحدات محلية تخدم مساحات جغرافية واسعة وأخيرا وحدات محلية أساسية اصغر في نطاقها الجغرافي. ونظام الحكم المحلى الياباني يندرج –كما سيذكر تفصيليا في النقاط التالية– تحت نظم الحكم الوحدوية لتطابق خصائصه مع الخصائص العامة لتلك النظم.

يعكس تنظيم وحدات الحكم المحلى اليابانى الخصوصية اليابانية في تعدد أنواع المحافظات والمدن والوحدات المحلية الأساسية. فتنقسم وحدات الإدارة المحلية بشكل عام إلى نوعين رئيسيين من الوحدات هما المحافظات "prefectures" الحضرية والريفية والمحليات "Municipalities" ، وتعتبر الوحدة الأساسية في الحكم المحلى اليابانى، مثل المدن الكبيرة والصغيرة ويرأسها عمد ويطلق عليهم مسمى "تشو" وعددها في هو ٣٢٠٠ محلية. (٩) عدد المحافظات في اليابان ٤٧ محافظة على رأس كل منها محافظ (تشيجى). ويطلق على مدينة طوكيو الكبرى "Metropolitan" التي يزيد عدد سكانها على عشرة ملايين نسمة لفظ "تو"، بينما يطلق على محافظتين حضريتين "Urban" هما اوساكا وكيوتو لفظ "فو"، بينما تنفرد محافظة هوكايا بمسمى خاص حيث يطلق عليها "دو"، وأخيرا باقي المحافظات الثلاث والأربعين يطلق عليهم لفظ "كين".

وتنقسم المدن إلى مدن مختارة Designated Cities وسميت بهذا الاسم لأنها اختيرت من قبل مجلس الوزراء على أساس عامل الكثافة السكانية بحيث لا يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة، وعدد تلك المدن ١٢ مدينة. (١٠)

وحسب قانون الحكم المحلى فإن المدن المختارة لها صلاحيات وسلطات المحافظات في ١٨ وظيفة من أهمها وظيفة التخطيط العمراني، بالإضافة إلى ما سبق، فإن القانون أقر بتفويض بعض وظائف الحكومة المركزية في مجالى التعليم وإدارة الطرق الوطنية إلى المدن المختارة.

النوع الثاني من المدن تسمى المدن الجوهرية Core Cities والتي حددت على أساس عاملي الكثافة السكانية (٣٠٠٠٠٠ نسمة على الأقل) والمساحة (مائة كيلو متر مربع على الأقل) وعددها ٢٧ مدينة. ويتم تفويضها بنفس الصلاحيات والوظائف المفوضة للمدن المختارة ماعدا التي تحتاج إلى اقتصاديات الحجم الكبير لتطبيقها.

النوع الثالث من المدن هي مدن الحالة الخاصة Special Case Cities والتي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠٠٠ نسمة منشأه بقرار من مجلس الوزراء، وعددها ٥٩ مدينة. وتقوم بوظائف المدن الجوهرية ما عدا الوظائف التي تتطلب تنسيقا قويا مع المحافظات.

وتسمى المدن الكبيرة "Shi" وعددها ٦٦٦ مدينة كبيرة، وتنقسم بدورها إلى مدن متوسطة "Machi" وعددها ١٩٩٣ مدينة أو أحياء "Shicho"، بينما تسمى القرى "Son" أو "Mura" وعددها ٥٧٣ قرية كأصغر الوحدات التي تحكم ذاتيا في المناطق الريفية. (١١)

وبالإضافة إلى المحليات، توجد وحدات محلية ذات طبيعة خاصة:

أولا: الأحياء الخاصة بمدينة طوكيو التي تنقسم إلى وحدات تنظيمية تسمى "Ku" وعددها ٢٣ حي. ويختار الناخبون فيها عمدها ومستشاريها بالاقتراع المباشر وتتمتع بكل صلاحيات الوحدات الإدارية الأخرى باستثناء بعض الخدمات العامة المسندة لمجلس مدينة طوكيو. (١٢)

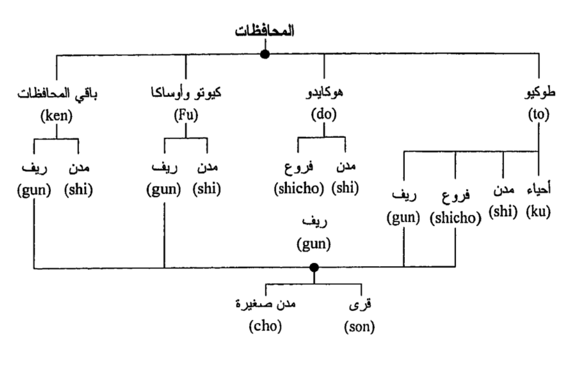
ثانيا: قد تنشئ وحدتان محليتان أو أكثر تعاونية محلية لرفع قدرتها على ممارسة الصلاحيات المحلية المخولة لها. وتأخذ هذه التعاونيات أشكالا عديدة حسب مجال الاختصاص الذي يخول لها في اتفاق تأسيسها والذي قد

يقف عند حد التنسيق الإداري بين عدة قرى ومدن صغيرة (تعاونيات التنسيق الإداري) أو يتمثل في إنشاء خدمة عامة معينة وإدارتها (تعاونيات جزئية) أو يمتد ليشمل تقديم كافة الخدمات لعدة مدن وقرى صغيرة (تعاونيات كاملة) أو تنصب صلاحياتها على التخطيط والخدمات العامة (تعاونيات اتحادية)

ثالثا: كيانات الملكية ذات الطابع الخاص التي يتم إنشاؤها داخل الوحدات المحلية الريفية عادة لإدارة ملكيات ذات طابع خاص مثل قنوات الري والمزارع والعيون الكبريتية والمدافن.

رابعا: مؤسسات التنمية المحلية تنشأ بمبادرة من أثنين أو أكثر من الوحدات المحلية لتقديم خدمات عامة في المناطق الخاضعة للخطط التنمية الشاملة.

شكل (٢): الهيكل التنظيمي لوحدات الحكم المحلي الياباني





Source: Koichi, Kishimoto Politics in Modern Japan: Development and Organization. Third Edition. Japan Echo Inc. Tokyo. 1988

من السمات التي تعكس الخصوصية اليابانية في تنظيم وحدات الحكم المحلى اليابانى ما يلي:

أولا: غياب الطابع الهرمي بين وحدات الحكم المحلى. فالعلاقة بين المحافظة والمحليات الكائنة في نطاقها ليست علاقة تابع ومتبوع، بل تعتبر كل وحدة محلية كيانا قائما بذاته.

ثانيا: ثبات عدد المحافظات ومساحتها منذ عهد الميجى، مما يشير إلى وجود تقليد يابانى راسخ وجهته هي التثبت المطلق لهذا المستوى من مستويات هيكل الوحدات



الإدارية المحلية كتعبير عن الطابع المحافظ للشخصية القومية اليابانية. وفى المقابل يتم مراعاة المرونة ومتطلبات التكيف مع المستجدات واقتصاديات الحجم والفعالية الإدارية بحراك صاعد للهيكل الإداري داخل المحافظات يتجسد إلى جانب ما سبقت الإشارة إلية من تنوع الهيكل الإداري للمحافظات واستحداث كيانات إدارية ذات طابع وظيفي خاص. ويتم تشجيع عملية الدمج الإتفاقي للوحدات المحلية والذي أسفر عن إبرام الوحدات المحلية اليابانية لاتفاقيات دمج قلصت عدد تلك الوحدات خلال نصف قرن إلى ثلث ما كانت عليه قبل صدور قانون دمج الوحدات المحلية. (١٣) ويكمن وراء هذه الظاهرة الجامعة بين نقيضين (الثبات المطلق للمستوى الإداري الأكبر والمرونة البالغة في الأنساق الإدارية الأخرى) المكون الثقافي للإدارة المحلية اليابانية الجامع بين الأحادية الثقافية Monochronic culture الداعية للحفاظ على الموروث المجسد للتقاليد اليابانية، والتعددية الثقافية Polychronic culture التابعة المتمثلة في تقليد الانفتاح المنضبط لمسايرة المستجدات والتحلي بالبراجماتية الواعية لتحقيق الصالح العام في ضوء معطيات الواقع الفعلي. يجب الإشارة في هذا الصدد إلى إعطاء أولوية للعلاقات الإنسانية تندرج ضمن شعائر ديانة "الشنتو" اليابانية. (١٤)

ويمثل النجاح اليابان في التوصل إلى صيغة للحكم المحلى تجمع بين المحافظة على الموروث التاريخي اليابانى ومسايرة متطلبات التحديث نموذجا يحتذي للشعوب ذات العمق الحضاري التاريخى العريق مثل مصر.

٣-٣- فعاليات الحكم المحلى اليابانى: الهيكل وشبكة العلاقات

يقدم شكل رقم ٣ مخططا موجزا لهيكل فعاليات الحكم المحلى اليابانى (الهيئة الناخبة المحلية والسلطات المحلية) وشبكة العلاقات فيما بينها المتمثلة في الصلاحيات التي يمنحها نظام الحكم المحلى اليابانى لكل منها. وتتمثل اختصاصات الهيئة الناخبة المحلية في: انتخاب السلطة التشريعية المحلية (مجلس المحافظة والمجلس المحلى) وانتخاب رأس السلطة التنفيذية المحلية (المحافظين والعمد) وتقديم طلبات لحل السلطة المحلية التشريعية أو التنفيذية وللمراجعة الخاصة للهيئات المحلية التي تنتخبها السلطة التشريعية المحلية وتصادق عليها السلطة التنفيذية المحلية (اللجنة الإدارية، ومفوض المراجعة، وهيئة السلامة، وهيئة الموظفين وهيئة إدارة الانتخابات) وتقديم طلبات إلى المحافظين والعمد لإقالة بعض الموظفين المحليين أو الموفقة على قوانين محلية معينة أو تعديلها. ومن أبرز اختصاصات السلطة التشريعية المحلية: حجب الثقة عن رأس السلطة التنفيذية المحلية والمصادقة على قراراتها. ويختص رأس السلطة التنفيذية المحلية بتعيين نائبة ومدير الحسابات والمدير المالي. وفيما يلي بعض التفصيلات عن هيكل وشبكة علاقات سلطات الحكم المحلى (سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية) :

٣-٣-١- هيكل السلطة التشريعية المحلية:

تتكون السلطة التشريعية المحلية من:

أ- مجلس المحافظة: يتكون من أعضاء منتخبين بشكل مباشر على مستوى المحافظة.

ب- المجالس المحلية المنتخبة: تتكون هذه المجالس من أعضاء منتخبين بشكل مباشر على مستوى الوحدة المحلية المعنية. ويقضى قانون الاستقلالية المحلية بتحديد عدد أعضاء كل مجلس بقانون محلى حسب عدد سكان الوحدة المحلية التي يمثلها. ويتفرغ أعضاء المجلس له تماما بحيث يحظر عليهم ممارسة أي عمل آخر أو الانضمام إلى أي مجلس نيابي أو ممارسة أي نشاط تجارى أو مهني فترة عضويتهم المحددة بأربع سنوات.

٣-٣-٢- السلطة التنفيذية المحلية تضم ما يلي:

أ- المحافظين والعمد: يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات. ويحظر عليهم عضوية البرلمان اليابانى والعمل كمستشارين محليين أو موظفين عموميين أو موردين للوحدات المحلية.

ب- اللجان الإدارية: وتتكون من ثلاثة عناصر:

١- مجالس التعليم:

لكل محافظة ووحدة محلية مجلس تعليم، يعين المحافظ أو العمدة أعضاءه مع مصادقة المجلس المحلى،



لمدة أربعة سنوات. ويختص المجلس بإنشاء وصيانة المدارس ووضع ومراجعة المناهج الدراسية و التخطيط للعمالة التعليمية وتطوير أداء المعلمين وإدارة كل ما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية والثقافية. ويعين المجلس بتعيين مشرفا عاما يدير العمليات التنفيذية تحت إشراف وتوجيهات المجلس التعليمي. ويجب على المجالس إتباع التوجيهات الوطنية في مجال التعليم. (١٥)

٢- لجان السلامة العامة:

وهى تنشأ على مستوى المحافظات فقط، ويعين المحافظ أعضاءها، بعد موافقة المجلس المحلى، لمدة ثلاث سنوات. وتختص تلك اللجان بالإشراف على المركز الرئيس للشرطة في المحافظات والخدمات الأخرى المقدمة من الشرطة.

٣- لجان الانتخابات:

توجد لجنة انتخابات في كل محافظة ووحدة محلية، ينتخب أعضاؤها ويخدموا لمدة أربعة سنوات. وتختص لجان الانتخابات بكل شئون الانتخابات من الجداول الانتخابية وتجديدها وإدارة جميع أنواع الانتخابات المحلية والوطنية .

شكل (٣) – شبكة علاقات الهيئة الناخبة المحلية والسلطات المحلية اليابانية

Source: Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), Local Government in Japan. Tokyo, 2000. page 47.



٣-٤- صلاحيات السلطة المحلية وشبكة علاقاتها البينية:

تتأسس العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية المحليين على الفصل بينهما والرقابة المتبادلة، وان كانت بعض الدراسات تؤكد رجحان كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في الواقع العملي. (١٦)

وإذا عدنا إلى الإطار القانوني للعلاقة بصرف النظر عن الواقع فإننا سنجد أن التوافق هو أساس بقاء السلطة المحلية. ففي غياب التوافق يستطيع المجلس المحلى أن يسحب الثقة من المحافظ أو من العمدة بشرط حضور ثلثي الأعضاء وموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين على ذلك. ويصير الخيار المطروح أمام المحافظ أو العمدة هو: الاستقالة أو حل المجلس والدعوة لانتخابات جديدة. وإذا طرح بأول جلسة للمجلس الجديد سحب الثقة من ذلك المحافظ أو العمدة فانه لا يستطيع حل المجلس مرة أخرى ويتحتم علية الاستقالة فورا. وللمحافظين والعمد حق الاعتراض على قرارات المجلس المحلى والمطالبة المسببة بإعادة النظر فيها، فضلا عن اتخاذ قرارات تنفيذية حيوية حتى لو رفضها المجلس المحلى مع تحملهم المسؤولية السياسية عنها.

٣-٤-١- سلطات المجالس المحلية المنتخبة

للمجالس المحلية المنتخبة صلاحيات تشريعية واسعة من أهمها: تقديم مشاريع قوانين داخلية باستثناء مشروع قانون الموازنة المحلية والمصادقة على القوانين الداخلية أو تعديلها أو نقضها، والرقابة على السلطة التنفيذية بالتفتيش على وثائقها، وتلقى تقارير الأداء من المحافظين والعمد، والرقابة على إيرادات ومصروفات السلطة التنفيذية المحلية والمصادقة على الموازنة المحلية، فضلا عن انتخاب كل من رئيس المجلس ونائبه وأعضاء لجنة الانتخابات. ويجتمع المجلس المحلى في دورات ربع سنوية. ويلزم لعقد اجتماع طارئ موافقة ربع الأعضاء على طلب ذلك.

٣-٤-٢- سلطات المحافظين والعمد

يتمتع المحافظون والعمد بصلاحيات واسعة في محلياتهم تشمل: الانفراد بتقديم مشروع قانون الموازنة، ومشاركة أعضاء المجالس المنتخبة حق تقديم مشاريع القوانين الداخلية الأخرى، وإصدار اللوائح، وتنفيذ كل ما يتعلق بشؤون السلطات المحلية باستثناء المتعلق منها باللجان الإدارية والمجلس المحلى المنتخب، بالتعاون مع نوابهم، وتعيين نوابهم وأعضاء اللجان الإدارية والمدير المالي ومدير الحسابات والقيادات التنفيذية المحلية.

وقد هيمن الحزب الليبرالي الديمقراطي على الانتخابات المحلية بالإئتلاف مع الأحزاب الأخرى مما مكنه من السيطرة على السياسات المحلية منذ النصف الثاني من السبعينيات من القرن العشرين. (١٧) ومن تداعيات ذلك أن أغلبية المحافظين المنتخبين هم من البيروقراطيين السابقين، والسبب الواضح هو وجود جذور تاريخية للوضع ما قبل الحرب العالمية الثانية الذي تتجسد فيه احترام وطاعة البيروقراطية المركزية لما للبيروقراطية من مكانة وارتباطها بخدمة الإمبراطور. ولكن مع تولى رئيس الوزراء "كوازومى" مقاليد الحكم تبنى سياسات إصلاحية لزيادة اللامركزية السياسية والإدارية بإعطاء المحافظين مرونة أكبر في اتخاذ القرارات. من القرارات الإصلاحية التي تم اتخاذها في محافظة "مايى" اتخذ المحافظ قرارات ثورية بحذف ٨٠٠ بند من موازنة المحافظة التي تحتوى على ٣٣٠٠ بند. (١٨) ومن أسباب استمرار هيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي هو سن قانون الإصلاح الانتخابي في عام ١٩٩٤الذى أعطى الفرصة للأحزاب الرئيسية في الهيمنة على الانتخابات المحلية ويقلل من أهمية ودور التعبئة المحلية لاختيار مرشح معين. (١٩)

٣-٥- الموارد البشرية في الحكم المحلى

يمثل عدد موظفي الخدمة المدنية في الحكومات المحلية ٧٥% من إجمالي موظفي الخدمة المدنية في الدولة. (٢٠) وينقسم العاملون في الحكم المحلى إلى نوعين هما "الكادر الخاص" و"الكادر المنتظم". الكادر الخاص يشمل المحافظين المنتخبين مباشرة والعمد والمستشارين المحليين وأعضاء مجالس التعليم وأعضاء اللجان الإدارية والخبراء والباحثين العاملين نصف الوقت. أما الكادر المنتظم فيشمل كل أنواع العمالة الأخرى داخل أجهزة الحكم المحلي والذين ينطبق عليهم



قانون العاملين بالحكم المحلى بالإضافة إلى قوانين داخلية تصدرها المجالس المحلية لتنظيم إدارة الموارد البشرية.

٣-٥-١- التعيين والترقية

يحدد قانون موظفي الحكم المحلى نظام التعيين عن طريق مسابقات، كأسلوب متطابق مع نظام التعيين في الحكومة المركزية، في كافة وحدات الحكم المحلى التي لها لجان للموظفين. ويسمح القانون باستثناءات خارج نظام المسابقات في التعيين في المحليات بشرطين هما: موافقة لجنة الموظفين بالوحدة المحلية -في الوحدات التي يزيد تعدادها عن ١٥٠ ألف نسمة- ووجود لجنة مساواة في الوحدة المحلية. ويخضع التعيين في الحكم المحلى لمبدأ عدم التمييز بين المتقدمين اليابانين على أساس الأصل العرقي أو الجنس أو الديانة أو الوضع الاجتماعي أو المعتقدات السياسية، باستثناء الأنشطة السياسية المخالفة للدستور والتي تتسم بالعنف لتحقيق أهدافها. ويتسم نظام التعيين في الحكم المحلى باقتصاره على العمالة الوطنية فقط وان وجد اتجاه حديث لتعيين أجانب ولكن في وظائف ليس لها سلطات اتخاذ قرارات تنفيذية.

وتقع مسئولية إدارة الموظفين المحليين تقع على القادة التنفيذيين في الوحدات المحلية مثل المحافظين والعمد ورؤساء المجالس المحلية وأعضاء اللجان الإدارية ومجالس التعليم ومديري خدمات الشرطة والإطفاء. وتنحصر سلطاتهم في مجال التعيين على الترشيح المبدئي والإدارة اليومية لشئون الموارد البشرية من تقييم الأداء والإجراءات التأديبية وشئون الأجازات طبق للقوانين واللوائح الداخلية.

وتتمثل اختصاصات لجان الموظفين ولجان المساواة في توجيه وإسداء النصح إلى مؤسسات الحكم المحلى في مجال إدارة الموارد البشرية والعمل على تحسين ظروف العمل والتعامل مع شكاوى العاملين.

٣-٥-٢- حقوق الموظفين المحليين والتزاماتهم:

يلتزم العاملون في الحكم المحلى بميثاق أخلاقي مستقى من القيم والتقاليد اليابانية مثل الالتزام التام بتأدية العمل بأفضل مستويات الجودة واحترام سرية العمل والتعهد بعدم الإتيان بأي تصرف يضعف الثقة بمصداقيته. وتكاملا مع المبادئ السابق ذكرها، يلتزم الموظف العام بالحياد السياسي الكامل بعدم الانضمام إلى، أو إنشاء أي تنظيم سياسي أو الترشيح للانضمام إلى "الدايت". وقد قيد قانون العاملين في الحكم المحلى معظم حقوق العاملين في خدمات الشرطة والإطفاء على سبيل الخصوص فيما يتعلق بتنظيم والاشتراك في المطالبات والمظاهرات العمالية من منطلق أنهم موظفين في خدمة الشعب، ووجود تلك الممارسات لا يساهم في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بالمستوى المطلوب. ويخضع العاملون في الحكم المحلى إلى المسائلة الجنائية في حال التورط في تلك الأعمال وتصل العقوبة عن تلك الأعمال إلى السجن والغرامة. وفى حالة وجود أي شكوى أو مطالبات، يحق لكل العاملين اللجوء إلى لجان الموظفين التابعة للوحدات المحلية المتوسطة والكبيرة الحجم والتي بدورها تقوم بالتحقيق في الشكاوى وتقدم توصياتها إلى السلطات المحلية. وفى حال ثبوت وقوع الظلم على أحد العاملين، يحق للجنة العاملين تصحيح أو إلغاء القرار بإعطاء أوامر للجهات التنفيذية بذلك.

لضمان تنمية وتطوير قدرات العاملين بالحكم المحلى يتم تفعيل برامج لتبادل العاملين مع الحكومة المركزية أو مع الوحدات المحلية الأخرى لأغراض التدريب بالإضافة إلى الاستعانة بذوي الخبرة من المتقاعدين في الحكومة المركزية أو الوحدات المحلية الأخرى. بالإضافة إلى برامج التنمية الداخلية، تتوفر برامج لتدريب العاملين في الحكم المحلى في دول أخرى على الإدارة العامة أو لدى مؤسسات دولية.

يتمتع موظفو الحكم المحلى بإمتيازات عديدة مثل برامج الرفاهية الاجتماعية والأنشطة والرعاية الطبية والإسكان بالإضافة إلى الإمتيازات المالية بالتعويضات الممنوحة في حالات المرض أو الإصابة أو الوفاة أو التقاعد.

٤- العلاقات بين السلطة المحلية والحكومة المركزية

يمكن رصد مجموعة من المؤشرات التي تتحكم في أنماط التفاعلات داخل شبكة العلاقات بين السلطة المحلية والحكومة المركزية في اليابان. من العوامل الحاكمة في هذا السياق



الأطر القانونية التي تنظم العلاقة بين السلطات التشريعية المحلية والسلطات التشريعية المركزية والاستقلالية التمويلية للسلطات المحلية والتدخل المركزي في الشئون المحلية.

٤-١- القيد الدستوري على السلطات المحلية في سن القوانين الداخلية

رغم أن الدستور اليابانى اعتبر القوانين الصادرة على المستوى المحلى مساوية في الوزن للقوانين الصادرة من "الدايت" (المادة رقم ٩٤ من الدستور اليابانى)، فانه جعل تلك المساواة مشروطة بقيد عدم تعارض القوانين المحلية "Bylaws" مع القوانين الصادرة من البرلمان اليابانى. بالإضافة إلى ما سبق، أوقف "الدايت" حق المجالس المحلية في إصدار قوانين مقيدة لحقوق المواطنين على صدور تفويض خاص لها من "الدايت" بذلك، مما يعنى في الواقع مراتبية في الوزن القانوني لا تخضع في ظله تشريعات البرلمان إلا للقيود الدستورية في حين تخضع لقيد التمشي مع تشريعات البرلمان والدستور. وهذا القيد يرد بالطبع ومن باب أولى على اللوائح التي يصدر المحافظون والعمد واللجان الإدارية المحلية.

٤-٢- تمويل الحكم المحلى

يعتبر التمويل المحلى بمثابة شريان الحياة لكافة أنشطة الحكم المحلى. من معايير الكفاءة لأي مصدر تمويل الانتظام والقانونية والكفاية وكفاية التحصيل. ومن أهم مصادر الموارد المحلية الضرائب المحلية والمخصصات الضريبية المحلية والضرائب المحلية التحويلية والسندات المحلية والمنح الحكومية.

١- الضرائب المحلية: تجمع طبقا لقانون الضرائب المحلية منذ عام ١٩٩٧ وتوضع في حساب المحافظات. ونسبة الضرائب المحلية إلى الضرائب العامة في عام ١٩٩٩ كانت ما يقرب من ٤١،٢%، وشكلت نسبة ٣١،١% من إجمالي موارد المحافظات.

٢- المخصصات الضريبية المحلية: تقوم الحكومة المركزية بتزويد السلطات المحلية بنسبة، يحددها القانون، من إيرادات الضرائب الوطنية على أن توزع بين المحليات بنسب معينة للتخصيص. وتستعمل هذه المخصصات في إصلاح أي خلل في عدالة توزيع الموارد على الوحدات المحلية المختلفة، أي أن المخصصات تقدم فقط للوحدات المحلية التي تعانى من عجز في موازناتها. وحددت النسب المخصصة للمحليات من أنواع الضرائب الوطنية كالتالي: ٣٢% من حصيلة مجموعة الضرائب على الدخل وعلى أرباح المؤسسات والضرائب المفروضة على الخمور، ونسبة ٢٥% من ضريبة الاستهلاك والسجائر. ولا تقدم كل هذه المخصصات إلى المحليات لصرفها بل تستبقى الحكومة ٦% منها كمخصص للكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير التي كثيرا ما تصيب اليابان. ولا تكفى تلك المخصصات لتمويل الأنشطة المحلية وتلجأ الحكومة المركزية لتمويل العجز عن طريق الاقتراض. ويحد من خطورة أن يتبع النفوذ الحكومي المركزي ذلك التمويل الذي يتعدى تلك المخصصات الضريبية إلى الاقتراض بما يؤثر على مبدأ الاستقلالية المحلية أن الحكومة تخضع في تقديمه لقيدين: عجز التمويل المحلى، وحرية الوحدة المحلية الحاصلة علية في إنفاقه. (٢١)

٣- الضرائب المحلية التحويلية: كانت هذه الضرائب مصدرا تمويليا مباشرا لكافة الوحدات المحلية ولكنها أصبحت تحصل حاليا عن طريق الحكومة المركزية بحجة ضمان كفاءة التحصيل وتوزع على المحليات مرة أخرى حسب طول ومساحة الطرق في كل محافظة. ومن أمثلتها: ضريبة الطريق التي تفرض على البنزين والسولار.

٤- السندات المحلية: هي طبقا لقانون التمويل المحلى، المصدر الرابع لتمويل أنشطة الوحدات المحلية وان كان القانون حدد استخدامها بغرض تمويل الإنفاق الاستثماري المحلى فقط. وخطوات الموافقة على إصدار السندات المحلية تبدأ بموافقة مجالس المحليات ثم موافقة مجلس المحافظة وأخيرا موافقة وزارة الشئون المحلية. من ابريل ٢٠٠٥، لن تحتاج السلطات المحلية إلى موافقة



وزارة الشئون الداخلية لإصدار السندات المحلية، بدلا من ذلك سيشترط أن يكون هناك إجماع من المجلس المحلى للمحافظة. وتعامل السندات المحلية معاملة السندات الوطنية من حيث ضمانها من قبل الحكومة المركزية. وتتميز تلك السندات بأنها منخفضة العائد مما لا يحمل المحليات بأعباء كبيرة.

٥- المصدر الخامس للتمويل المحلى هو المنح والتحويلات الحكومية والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة أنواع فرعية هي: أسهم الخزانة الوطنية الإلزامية ومنح المساعدة والمدفوعات للمهام الوكالية. وتمول أسهم الخزانة الوطنية الإلزامية الأنشطة المشتركة بين الحكومات المركزية والمحلية بحيث تدفع الحكومة المركزية أسهما إلزامية للمحليات ولمنفذي الأنشطة المشتركة مثل التعليم الإلزامي. أما منح المساعدة فتستخدم كصورة من صور الدعم المالي للمحليات لأداء مشروعات محلية مثل تحسين شبكات الصرف الصحي. أما المدفوعات للمهام الوكالية فتستخدم لتمويل المشروعات والأنشطة المركزية التي تنفذها المحليات بالوكالة. ومن العرض السابق للمنح والتحويلات الحكومية يتضح أن المخصصات الحكومية محددة الاستخدامات ولا يمكن استخدامها لأي غرض آخر. وبالإضافة إلى ما سبق يوجد نوعان من الدعم هما: الدعم القانوني وهو الدعم المقرر قانونا وتوضع له إجراءات وأوجه إنفاق محددة، ودعم الموازنة وتحدد قواعده وأهدافه الوكالات المختلفة. (٢٢)

وتتم عملية منح الدعم الحكومي عبر مفاوضات ومشاورات تتم في خطوات أربع: الخطوة الأولى تشمل مفاوضات مبدئية موسعة بين الوكالة المركزية المانحة والحكومات المحلية المتلقية للدعم. وتقوم الحكومات المحلية بتقديم أدلة على احتياجاتها للدعم بينما تقيم الوكالة المانحة قدرات المحليات واحتياجاها، في هذه المرحلة تقوم كل محافظة بتعبئة قدراتها السياسية عن طريق حشد ممثليها في مجلس النواب في "الدايت" وجماعات الضغط الأخرى للضغط على الحكومة المركزية. وفى حال التوصل إلى نتيجة ايجابية مبدئية، يتم الانتقال إلى الخطوة الثانية وهى كتابة طلب رسمي في شكل توجهات تنفيذية مقترحة لبرنامج الدعم، وفي هذه المرحلة قد تقوم بعض الوحدات المحلية بالالتفاف حول القنوات المعروفة وذلك بأن يطلبوا من ممثليهم في الدايت الضغط لتخصيص الدعم لها مباشرة دون المرور بالمحافظات. الخطوة الثالثة هي اتخاذ قرار رسمي نهائي بتقديم الدعم. الخطوة الرابعة تشمل مفاوضات على التفاصيل التنفيذية من تنظيم العمل وإصدار تراخيص الأنشطة التنفيذية وتقديم التقارير وتقرير حجم الدعم بالتحديد والتفتيش على المشروعات المنتهية. وفى الواقع العملي، قد تتباين تلك الخطوات من حالة لأخرى. وتقوم كل محافظة بالتنسيق بين طلبات المحليات الكائنة في نطاقها، وفى بعض الحالات تقوم المحافظات بتحويل الدعم إلى المحليات التابعة لها.

وباستقراء عملية تخصيص الدعم المركزي للمحليات يمكن التوصل إلى نتيجة محددة وهى أن هذه العملية تنطوي على تسييس لعمليات التخصيص الاقتصادية والإدارية بما لذلك من آثار على التوزيع الرشيد للتمويل المحلى.

وتبدأ دورة الموازنة المحلية بتقديرات أولية للموارد والإنفاق تضعها السلطات المحلية على أن يحدد مقترح الموازنة من قبل وزارة المالية ويناقشه ويوافق عليه مجلس الوزراء والذي يرفع بدوره إلى "الدايت" للموافقة عليه وإصداره بقانون. وينص قانون الموازنة العامة على أن يقوم بعض أعضاء "الدايت" بإعطاء موظفي وزارة المالية الجدد دورات في التوعية السياسية في المسائل المتعلقة بوضع الموازنة حتى لا تكون عملية فنية بحتة، بل تراعى في بعض جوانبها العوامل السياسية. (٢٣)

تحاول الحكومة اليابانية، عن طريق برامج تمويلية محددة، ضمان توفر موارد مالية كافية ومنتظمة للمحليات للوفاء بالتزاماتها في تمويل الأنشطة المحلية - التي بلغت ٧٣٠ مليار دولار (٨٨ تريليون ين) في عام ١٩٩٧- بأن تعدل النظام الضريبي المحلى أو ترفع المخصصات الضريبية المحلية أو تزيد المنح المركزية. في عام ١٩٩٥، غطت الضرائب المحلية ما يقرب من ٣٣،٢% فقط من إجمالي



مصروفات الحكم المحلى، وغطت السندات المحلية ١٦،٨%، بينما غطت المخصصات الضريبية المحلية ما يقرب من ١٦%، وأخيرا كانت التحويلات الوطنية المركزية ما يقرب من ١٥%. تلك الأرقام توضح أن الحكم المحلى يعتمد في معظم تمويله على الحكومة المركزية. (٢٤)

ومن المهام الأخرى للبرامج التمويلية التأكد من أن السياسات الاقتصادية والمالية للمحليات تتمشى مع السياسات المركزية في تلك المجالات.

وتستطيع وزارة المالية بحكم دورها في وضع الموازنة المحلية من لعب دور محوري وأكثر نفوذا في صناعة السياسات والقرارات العامة في اليابان لأن الذي يتحكم في تحديد العناصر الرئيسة في الموازنة المحلية هم الموظفون التكنوقراط. (٢٥)

وبتطبيق مؤشر التوتر المالي حسب النموذج التالي:

$$\text{التوتر المالي} = \frac{\left(\dfrac{\text{الحصيلة الضريبية + الدعم في سنة معينة}}{\text{الحصيلة الضريبية + الدعم في السنة المرجعية}}\right)}{\left(\dfrac{\text{الاحتياجات المالية الأساسية في سنة معينة}}{\text{الاحتياجات المالية الأساسية في السنة المرجعية}}\right)} \times ١٠٠$$

نجد أنفسنا أمام مؤشرين لقوة الحكومة المركزية في مواجهة السلطات المحلية اليابانية: صدارة اليابان على كل الدول الغربية في حجم التمويل المركزي للمحليات حتى أواخر السبعينيات، وانخفاض ذلك الدعم بعد ذلك مما يعرض المحليات اليابانية لمخاطر الديون المحلية . (٢٦)

ولن تعلى معالجة ذلك بفرض ضرائب محلية إلى تقليص النفوذ المركزي الواقعي على المحليات لأن تلك الضرائب لم تعد تجبى بشكل مباشر من جانب المجالس المحلية ولا تزال الحكومة المركزية تغطى ٦٠% من موازنات المجالس المحلية.

٤-٣- المبادئ الحاكمة لعلاقة الحكومة المركزية بالسلطة المحلية :

علاقة الحكومة المركزية بالسلطة المحلية تحكمها عدة مبادئ من أهمها:

١- نسبية استقلال السلطات المحلية عن السلطة المركزية بحيث يحق للأخيرة التدخل لتنفيذ السياسات القومية على نحو يضمن التنمية العادلة والمتوازنة في كل المناطق اليابانية.

٢- رغم أن العلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية علاقة شراكة ، وقصر تدخل الحكومة المركزية على موضوعات بعينها على نحو يجعل درجة اللامركزية المحلية اليابانية عالية بالمعايير الغربية (٢٧)، فإن إمكانية الصراع قائمة بين ميل السلطات المركزية إلى اتخاذ قرارات مركزية تلبى المصالح اليابانية القومية، وميل السلطات المحلية إلى تعزيز صلاحياتها لمراعاة التباين في أوضاع الوحدات المحلية اليابانية. (٢٨)

ولا ينبغي إغفال دلالة تولى وزارة الشئون الداخلية مسؤولية وضع برامج الحكم الذاتي والنظم الضريبية المحلية والعمل كقناة اتصال وتنسيق بين السلطة المركزية التي تتبعها وأجهزة الحكم المحلى فضلا عن تمتع الحكومة المركزية بسلطة رقابية إدارية ومالية على المحليات بما يجعل للسياسات العامة مكان الصدارة ويتيح للحكومة المركزية توجيه أوامر للمحافظين بالقيام بأعمال معينة وإقالتهم فيما لو لم يمتثلوا لها. ولكن بمقارنة الحكم المحلى اليابانى بالحكم المحلى في الدول المتقدمة الأخرى نجد أنه بمعيار التحكم المحلى في الموازنة المحلية، أن الحكم المحلى اليابانى له مرونة عالية في التحكم في موازنته المحلية حيث يصل إنفاق الحكومات المحلية ما يقرب من٧٠% من إجمالي الإنفاق العام في اليابان. (٢٩) وتعكس نسبة عدد موظفي الخدمة المدنية في الحكومات المحلية حجم ودور الحكومات المحلية في الخدمة المدنية اليابانية حيث تبلغ ما يقرب من ثلاث أرباع إجمالي عدد موظفي الخدمة المدنية اليابانية. (٣٠)

يلعب البعد القبلي دورا هاما في عملية توزيع المخصصات المالية المركزية على المحليات حيث يساوم مرشحي الحزب الحاكم، الحزب الديمقراطي الليبرالي، ناخبي المحليات على منحهم الأصوات التي توصلهم إلى مقاعد البرلمان اليابانى مقابل وعود بتمويل محلياتهم وتفضيلها في عملية توزيع المخصصات المالية المركزية. وفى حال ظهور خلافات، يتم تسوية تلك الخلافات بين الجانبين بواسطة مجلس تسوية خلافات الحكم المركزي والمحلى.



٤-٤- أشكال تدخل الحكومة المركزية في المحليات

يأخذ التدخل المركزي في المحليات ثلاثة أشكال: التشريعي والتنفيذي والقضائي ويمكن عرضها على النحو التالي:

٤-٤-١- التدخل التشريعي

للبرلمان الياباني "الدايت" حق إصدار قانون تتدخل بمقتضاه الحكومة المركزية في الشئون المحلية طالما أن هذا التدخل لا يخل بمبادئ الدستور الذي ينص على الاستقلالية المحلية.

٤-٤-٢- التدخل التنفيذي

في العادة تأخذ التدخلات التنفيذية شكل التدخلات السلطوية مثل إصدار الأذونات، أو التدخلات غير السلطوية مثل تقديم النصح والتوصيات للسلطات المحلية على أن تصدر تلك التدخلات بناء على قوانين أو قرارات لمجلس الوزراء. وتقع التدخلات بشكل عام في المنطقة الرمادية بين السلطات الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية. فهي قد تكون "شبة تشريعية" بأوامر مجلس الوزراء أو القرارات الوزارية، ويمكن أن تكون التدخلات "شبة قضائية" عن طريق الاستئناف الإداري.

٤-٤-٣- التدخل القضائي

تخضع كل القضايا التي تخص الحكم المحلي لمحكمة العدل في اليابان. وعملية التقاضي بين السلطتين المركزية والمحلية حول نطاق السلطات أو تنفيذها لا ينظر إليها في العادة على أنها قضية بين خصمين بل مجرد وضع قاعدة لتنظيم علاقة بين أطراف معينة للتنسيق فيما بينهما. (٣١)

هذا المفهوم في التعامل مع الخلافات تتفرد به الثقافة اليابانية، وكما سلف الذكر، لأن التقاليد والمعتقدات الدينية اليابانية تضع العلاقات الإنسانية في صدر أولوياتها. ويوضح هذا المفهوم مدى تأثر الإدارة العامة اليابانية بالقيم والتقاليد المجتمعية والمعتقدات الدينية مما يخلق نموذجا للتعاون وحل الخلافات.

قامت الحكومات اليابانية المتعاقبة بتشجيع اللامركزية الأمر الذي يعبر عن نفسه بوضوح بعدم حرص الحكومة على تعزيز قبضتها على المحليات والسعي على العكس من ذلك إلى تشجيع اللامركزية. ومن أهم المؤشرات ذات الدلالة على ذلك:

١- تقديم مجلس الوزراء مشروع قانون النهوض باللامركزية عام ١٩٩٥ وإصدار الدايت لذلك القانون في نفس العام.

٢- إنشاء لجنة النهوض باللامركزية لتفعيل ذلك القانون التي كلفت بإسداء المشورة لرئيس الوزراء في هذا الصدد ومتابعة إجراءات تطبيق السياسات اللامركزية وأنشأت هذه اللجنة أربع مجموعات عمل معينة بالمجالات التالية: العلاقة بين السلطتين المركزية والمحلية، والدعم والموارد المالية والتنمية المحلية. وفى أواخر عام ١٩٩٦ قدمت تلك اللجنة توصيات الخط الرئيس لها هو: تحويل العلاقة بين السلطتين المركزية والمحلية من علاقة تبعية إلى علاقة ندية تعاونية وتخفيف أو إلغاء سيطرة الحكومة المركزية على مجالات التنمية الإقليمية والرعاية الصحية والتعليم في أسرع وقت ممكن. (٣٢)

ورغم وجود اتجاه إلى تطبيق اللامركزية في المحليات ووجود أنشطة محلية مستقلة وهياكل تنظيمية مستقلة لتنفيذ تلك الأنشطة، إلا أنه توجد بعض الظواهر المتعارضة لذلك المفهوم مثل:

* تكليف رؤساء الحكومات المحلية بتنفيذ وظائف من اختصاص الحكومة المركزية تحت سيطرة ومراقبة وزراء دولة، وبذلك يكونون بمثابة جزء من الحكومة المركزية وليس من الحكومة المحلية.
* الاحتفاظ بالأسلوب المركزي التنظيمي بوجود هيكل هرمي لتنظيم وقيادة ورقابة الوحدات المحلية من بلديات ومقاطعات.
* رغم الاستقلال السياسي للمحليات، لا تتمتع الحكومات المحلية بالاستقلال المالي عن الحكومة المركزية، حيث يتم تغطية العجز في الإيرادات عن طريق تحويلات من الحكومة المركزية. (٣٣)

٥- وظائف واختصاصات الحكم المحلى

تكمن فلسفة الجماعية وروح الفريق المتأصلة في الثقافة اليابانية وما أسميناه من قبل بالمحافظة الفاعلة في رسالة الحكم المحلى واختصاصاته المتمحورة حول الارتقاء بالفرد



والمجتمع المحلى في آن واحد بتقديم الخدمات العامة للشرائح المستهدفة وبالجودة العالية وفى التوقيت المناسب مع جعل ذلك يصب كله في بوتقة التنمية القومية الشاملة لليابان ككل. ودون الدخول في تفصيلات لا يتسع لها المقام، يكفى رصد المؤشرات التالية من استعراض ما أبدعه العقل اليابانى في تحديد وظائف واختصاصات السلطات المحلية:

٥-١- التخطيط

تبنى مفهوم التخطيط كأحد اختصاصات السلطة المحلية لا يقف عند حد صياغة تصورات مستقبلية ومستهدفات مرحلية لتنفيذها، بل يتعدى ذلك إلى وضع هرم أولويات الخدمة العامة بأسلوب علمي يعظم قدرة الموارد المحدودة في مواجهة المتطلبات اللامحدودة للمجتمع المدني. وتبنت المحافظات اليابانية نظاما جديدا لتقويم الأداء الإداري لتدارك ظاهرة التنمية اللامتوازية التي ترتبت على التفاوت في كفاءة سلطة الحكم المحلى من محلية إلى أخرى في الاستفادة من سياسات التنمية القومية، والتي دفعت الحكومة المركزية إلى التركيز على رفع المستوى المعيشي للمواطنين في المحليات المتعثرة على حساب التنمية الاقتصادية. (٣٤)

والأسلوب المتبع في التخطيط في وحدات الحكم المحلى اليابانى حاليا هو التخطيط الشامل لكل محافظة على حدة والذي يتم تفعيلة على ثلاثة مراحل متكاملة لا يمكن الفصل بينهما في الواقع العملي: تبدأ عملية التخطيط بتحديد الرؤية المستقبلية للوحدة المحلية حسبما تراها سلطة الحكم المحلى. المرحلة الثانية يتم من خلالها وضع خطط وبرامج تنفيذية لتحقيق تلك الرؤية. المرحلة الثالثة تنطوي على ترجمة الخطط والبرامج التنفيذية إلى خطط مالية سنوية مستقاة من خطط الموازنة العامة الثلاثية أو الخمسية. وفى العادة تتكرر نفس الخطط مع وجود تعديلات لتساير التغيرات الاقتصادية والديموجرافية والسياسية والتكنولوجية أو في حالة تغير حاكم المحافظة أو العمد. (٣٥)

وفي العقدين الأخيرين، أصبحت عملية وضع الخطة العامة لكل محافظة عملية جماعية تشارك فيها الوحدات الفرعية في المحافظة والأفراد والجمعيات التطوعية بالإضافة إلى المحافظ بعد أن كانت في الماضي تقتصر على الأخير. بالإضافة إلى التغير السابق، حدث تغير في سياسات التخطيط فتحول التركيز من التنمية الاقتصادية فقط إلى التركيز إلى الرفاهية الاجتماعية والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي الياباني بهدف رفع المستوى المعيشي للشعب الياباني. وتعكس التغيرات السابقة الاتجاهات الحديثة المتسارعة في التنمية السياسية والاجتماعية والمشاركة الشعبية الفاعلة في تنمية المجتمع الياباني بالإضافة إلى التنمية الاجتماعية التي تستجيب للتوجهات الوطنية بأن يستفيد المجتمع الياباني من ثمار التنمية الاقتصادية في رفع المستوى المعيشي.

من المشكلات التي يعنى بها التخطيط للحكم المحلى: عدم الرشادة في الإنفاق المحلى رغم الأزمة الاقتصادية اليابانية والعجز الكبير في الموازنة. ومن أمثلة السياسات المحلية التي كانت سائدة في التسعينات من القرن العشرين سياسة التركيز على تكنولوجيا المعلومات ببناء شبكات متطورة للاتصالات ونظم المعلومات. وأخذت تلك المشروعات الضخمة الصبغة الدعائية السياسية وكرست لخدمة المسئولين أكثر منها لخدمة المواطنين حيث أنها لم تراع اعتبارات المنفعة والتكلفة. (٣٦)

٥-٢- التسجيل

تشمل خدمات التسجيل التي تقدمها أجهزة الحكم المحلى ما يلي:

٥-٢-١- تسجيل المواطنين

يشمل ذلك إنشاء وتجديد والمحافظة على وجود ملف كامل يحوى البيانات التي نص عليها القانون لكل مواطن في نطاق الوحدة المحلية لتستخدم كقاعدة بيانات لنظم الضرائب والتعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية.

٥-٢-٢- التسجيل العائلي

تنصب مهمة التسجيل في هذا السياق على التغير في حالة العائلة كوحدة اجتماعية، مثل الزواج أو الطلاق والميلاد والوفاة. وقبل شهر ابريل عام ٢٠٠٠ كانت عملية التسجيل



العائلي مفوضة إلى العمد، منذ ذلك التاريخ الذي يوافق تنفيذ قانون الاستقلالية المحلية المعدل تم نقل هذا الاختصاص إلى المجالس المحلية. وتحفظ نسخة من سجلات العائلة في مكتب الشئون القضائية في المنطقة المحلى والمركزي.

٥-٢-٣- تسجيل المواطنين الأجانب

تهدف وظيفة تسجيل الأجانب إلى ضمان أمنهم وحسن معاملتهم عن طريق تحديد موقفهم من القانون وحالة الإقامة. وبعد التأكد من حجية طلبات الإقامة، يقوم العمد، في نطاق وحدتهم المحلية، بتسجيل الأجانب في السجل الخاص بذلك.

٥-٢-٤- التصديق على الأختام الشخصية

تتميز اليابان بأن الأختام الخاصة تحل محل التوقيع في الوثائق الرسمية والعقود، من هذا المنطلق ظهرت أهمية تنظيم استخدام تلك الأختام من الأذن بعمل نسخ من الأختام إلى التصديق بصحة الأختام في الوثائق الهامة. وينظم القانون إجراءات التصديق على صحة الأختام وكذلك الموافقة على عمل نسخ منها. (٣٧)

٥-٣- الخدمات الطبية والصحة العامة

وتشمل الخدمات الصحية المحلية نطاقا واسعا من الخدمات منها الخدمات الطبية للأفراد والخدمات الصيدلية والصحة العامة للمجتمعات والصحة البيئية. وبينما تقوم الحكومة المركزية بمهام عامة في هذا المجال مثل إصدار تراخيص مزاولة المهن الطبية وتصنيع الأدوية ووضع المعايير لصناعة الأدوية والعقاقير وإصدار التراخيص الخاصة بإنشاء مناطق الحجر الصحي وإدارتها، تقوم السلطات المحلية بإدارة كل الخدمات اليومية الأخرى الخاصة بالصحة العامة. والجدير بالذكر أن العديد من المحافظات والمحليات تدير مؤسسات صحية تابعة لها. ويتم تقسيم الصلاحيات الصحية بين المحافظات والوحدات المحلية الأصغر الواقعة في النطاق الجغرافي للمحافظات بحيث تختص المحافظات على بالقرارات الصحية الجوهرية بينما تختص الوحدات المحلية الأصغر بأداء المهام الإجرائية التنفيذية في المجال الصحي.

٥-٤- الخدمات الاجتماعية

تهدف الخدمات الاجتماعية إلى رفع المستوى المعيشي للسكان. وتشمل الخدمات الاجتماعية: المساندة العامة مثل المساعدات المالية وخدمات الضمان الاجتماعي مثل الخدمات المقدمة للأطفال بشكل عام وللأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بشكل خاص. وتقدم الخدمات الاجتماعية في ثلاث صور هي: الرعاية المنزلية والتسهيلات من معدات ودور للرعاية والمساعدات النقدية. وتتمثل الخدمات الاجتماعية المحلية فيما يلي:

٥-٤-١- المساعدات المالية

تهدف المساعدات المالية إلى توفير حد أدنى من المعيشة الكريمة للأفراد والأسر في مجالات التعليم والصحة تشمل: إعانات البطالة وقروض الإسكان ومساعدات حالة وفاة عائل الأسرة. وتتميز المساعدات المالية بأنها غير نمطية بحيث يتحدد حجم المساعدة حسب ظروف كل حالة على حدة مما يعطى المرونة لمتخذ القرار ويضمن فعالية تلك المساعدات المالية في تحقيق أهدافها.

٥-٤-٢- خدمات الطفولة

تشمل خدمات الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة: إعادة التأهيل الجسماني والذهني والخدمات المقدمة للأطفال الذين ليس لهم عائل وإنشاء مكاتب للاستشارات النفسية للأطفال. وتقدم الوحدات المحلية خدمات مماثلة للمسنين ذوى الاحتياجات الخاصة وتنظم لهم نشاطا رياضيا ونفسيا وطبيا خاصا داخل المستشفيات وخارجها.

٥-٤-٣- خدمات كبار السن

تنبع أهمية هذه الخدمة العامة من حقيقتين هما أن الإيقاع السريع في المجتمع الياباني لا يتيح

للأسر اليابانية الرعاية المثلي لكبار السن، الحقيقة الثانية أن معدل العمر المتوقع للفرد في اليابان هو الأعلى عالميا وينطبق ذلك على نسبة كبار السن إلى النسبة الإجمالية للسكان مما يفرز احتياجات خاصة للمجتمع.

بدأت الحكومة اليابانية الخطط والبرامج لرعاية كبار السن في عام ١٩٨٩ بخطة خمسية تلتها خطة عشرية في عام ١٩٩٤ للرعاية الصحية والرفاهية الاجتماعية لتلك



الشريحة العمرية. واعتبارا من ابريل ٢٠٠٠ تم تطبيق نظام الرعاية الصحية الشامل لضمان تلك الرعاية لهم وتأهيلهم للحياة للاعتماد على النفس. (٣٨)

٥-٥- جمع المخلفات والتخلص منها

جمع المخلفات والتخلص منها من الخدمات المكملة لخدمات الصحة العامة وتستمد أهميتها من حقيقة أن النمو الصناعي وزيادة وتنوع المخلفات حتم وجود تلك الخدمات العامة الحيوية. وبالإضافة إلى المخلفات الصناعية، تشمل تلك الخدمة تجميع والتخلص من مخلفات المنازل والصرف الصحي. ولكل محافظة خطة مستقلة للتعامل مع المخلفات تشمل الأساليب الحديثة في الاستفادة من المخلفات بتدويرها بحيث لا تكون عبئا على البيئة المحيطة. وطبقا لقوانين المحافظة على البيئة، تحتاج تراخيص التخلص من المخلفات الصناعية وحاويات الصرف الصحي تحتاج إلى موافقة حاكم المحافظة وهو إجراء يدل على تشدد المشرع اليابانى في الحفاظ على البيئة المحلية.

٥-٦- الخدمات البيئية

أفرز التقدم الصناعي اليابانى آثارا سلبية حتمية على البيئة مما حدا بالحكومة اليابانية إلى التقدم بمشروع قانون لحماية البيئة من التلوث تم إقرارة في عام ١٩٦٧ ينص على تعاون وحدات الحكم المحلى مع الحكومة المركزية وكل الهيئات المتخصصة للتحكم في التلوث. ويحدد قانون حماية البيئة أنواع الملوثات بملوثات الماء والهواء والتربة والضوضاء والترددات العالية والروائح النفاذة. وتم وضع معايير لتلوث الماء والهواء والتربة والضوضاء وأهاب قانون حماية البيئة من التلوث بالمصانع الخاصة والحكومة المركزية والسلطات المحلية والأفراد التعاون لمحاربة التلوث. وصدر في عام ٢٠٠٠ قانون إنشاء جمعيات إعادة تدوير المخلفات لما لها من فائدة مزدوجة: التخلص منها وجنى عوائد إعادة تدويرها.

٥-٧- الحفاظ على الزراعة والغابات والمصائد

تعد وظيفة الحفاظ على الغابات وزيادة كفاءة استغلال الأراضي الصالحة للزراعة والمصائد وظيفة فرعية من وظيفة أساسية للسلطات المحلية هي توفير المواد الغذائية بانتظام وبكميات كافية وجودة متميزة.

٥-٧-١- الزراعة

تصنف الزراعة على أنها من أهم القطاعات الاقتصادية في اليابان لوجود أكثر من ١٢ مليون فدان مزروعة يعمل بها ما يقرب من أربعة ملايين مزارع. وتقوم السلطات المحلية بالمهام التالية: تنفيذ تغييرات وإصلاحات هيكلية ورفع الكفاءة الإنتاجية للأرض الزراعية وتأسيس وتحقيق تكامل البنية التحتية للإنتاج الزراعي ووضع سياسات لترشيد الاستهلاك وتحسين التوزيع وتقديم أساليب تكنولوجيا زراعية جديدة ونشرها في المناطق المحلية وتقديم الإرشادات الزراعية. وتساند الجمعيات الزراعية على المستوى الوطني السلطات المحلية في تقديم التمويل والإرشاد للقطاع الزراعي

٥-٧-٢- الغابات

٦٧% من مساحة اليابان أي ما يوازى ٦٢ مليون فدان تغطيها الغابات مما يتحتم معه حماية واستغلال تلك المساحات الهائلة من قبل السلطات المحلية. وكل محافظة مسئولة - تبعا لخطة الحكومة المركزية- عن المناطق الجبلية داخلها وزراعتها وحماية الغابات وإنشاء والحفاظ على شبكة الطرق داخلها. وتم إنشاء العديد من المنظمات المحلية المستقلة لإدارة الغابات وزراعتها وحمايتها.

٥-٧-٣- المصائد

تنبع أهمية المصائد من عدة حقائق أولاها: اعتماد اليابان على المأكولات البحرية كغذاء رئيس والحقيقة الثانية هي أنه في أواخر القرن العشرين بلغ إنتاج اليابان من المصائد ٧،٥ مليون طن من المأكولات البحرية وهو أدنى من الاستهلاك المحلى مما اضطر اليابان إلى استيراد ٢٥٠ ألف طن إضافي من المأكولات البحرية. و تنحصر مسئوليات السلطات المحلية في مجال المصائد في مساعدة الشركات الصغيرة في هذا المجال وإعادة تفعيل مجتمعات المصائد. (٣٩)

٥-٨- خدمات الصناعة والتجارة



يتميز الاقتصاد اليابانى بالثنائية في الأساليب الإنتاجية المتبعة حيث توجد الصناعات كثيفة العمل جنبا إلى جنب مع الصناعات كثيفة رأس المال. وتسيطر الشركات كثيفة رأس المال بشكل تدريجي على معظم عوامل الإنتاج في القطاع الخاص مما جعل استمرارية الشركات الصغيرة في المنافسة عرضه بالخطر ما لم تساندها الحكومة المركزية والسلطات المحلية. وتساعد السلطات المحلية الشركات الصغيرة في الحصول على قروض وائتمان من المؤسسات المالية وتهتم تلك السلطات بتشجيع الصناعات الصغيرة وتحسين التقنيات الصناعية والتجارية وبناء المجمعات الصناعية والقيام بإجراء البحوث التسويقية الصناعية والتجارية وتوفير البيانات والمعلومات للمؤسسات الصغيرة ووضع السياسات الضرورية لمساعدتها في تسويق منتجاتها. وللمحليات غرف تجارية وجمعيات محلية للتجارة والصناعة تنسق فيما بين الأعضاء وتساهم في التنمية التجارية والصناعية. وتشارك الغرف التجارية المحلية في مناقشة مشروعات القوانين المتعلقة بالموضوعات الاقتصادية بشكل عام والتجارية بشكل خاص، ومن أهمها مشروع قانون المتاجر الكبيرة الذي يعتبر تهديدا للمتاجر المتوسطة والصغيرة. (٤٠)

٥-٩- تنمية المناطق الحضرية

أكثر من نصف تعداد سكان اليابان (٦١ مليون نسمة من بين ١٢٠ مليون نسمة) يتمركزون في المحافظات الحضرية مما يجعل معظم المناطق الحضرية في اليابان من أكثر المنطق كثافة عالميا. تلك الكثافة الحضرية تتطلب نطاقا واسعا من الخدمات في المجالات الاقتصادية والثقافية والمعلومات والبنية الأساسية الاجتماعية. وتعتمد البرامج التنموية للسلطات المحلية على التوجهات والسياسات التي نص عليها قانون تخطيط المدن. والمدخل الإداري المتبع هو أن يقوم المحافظون والعمد بإعادة ترسيم المناطق وإعادة التنمية في كل منطقة على حدة بحيث يكونون مسئولين عن تنميتها وعن تحسين والمحافظة على مستوى مقبول للخدمات العامة ومستوى التحضر في تلك المناطق. ولا تكون سلطة العمد مطلقة في وضع الخطط التنموية والحضرية لأن ذلك يخضع للتفتيش ومناقشات وجلسات الاستماع العامة والمراجعة من قبل لجنة تخطيط المدن المشكلة على مستوى المحافظات تمهيدا لإقرار تلك الخطط.

٥-١٠- البنية الاجتماعية والإسكان العام

كما سلف الذكر، تقوم السلطات المحلية بوضع خطط لتنمية المدن والبرامج الملحقة بها للتعمير وتحسين البنية الأساسية الحضرية. ويتميز حجم الإنفاق على البنية الأساسية بالضخامة حيث بلغ في عام ١٩٩٢ ٢٨٠ مليار دولار. وبلغ الدعم المركزي للمحليات في هذا المجال ٥٢،٤ مليار دولار في نفس العام الذي يمثل ١٨% من إجمالي الإنفاق. (٤١)

٥-١٠-١- الطرق

يعتبر الإنفاق المحلى على الطرق أكبر بنود موازنة السلطات المحلية في مجال التعمير. وطبقا للقانون، تنقسم الطرق إلى أربعة أنواع: طرق عالية السرعة وطرق سريعة على المستوى الوطني وطرق المحافظات وطرق المحليات. بينما يختص وزير التعمير بمسؤولية إدارة والحفاظ على الطرق عالية السرعة التي لا تزيد عن ٥% من إجمالي طول الطرق على المستوى الوطني، فقد أسند القانون المسئولية للمحافظين وعمد المدن عن الطرق السريعة، وللمحليات عن الطرق المحلية. وبذلك تكون مسئولية السلطات المحلية كبيرة عن الحفاظ على وتطوير ٩٥% من طول الطرق على مستوى اليابان.

٥-١٠-٢- الأنهار

تنقسم الأنهار إلى نوعين حسب أهميتها للاقتصاد القومي ووفق قانون الأنهار: أنهار المستوى الأول والمستوى الثاني. وبينما تدار أنهار المستوى الأول بواسطة وزير التعمير أو المحافظين، تدار أنهار المستوى الثاني بواسطة المحافظين وعمد المحليات. وبالإضافة إلى إدارة الأنهار، فإن بناء السدود هو من صميم اختصاص السلطات المحلية لأغراض الزراعة والاستخدام العام للمياه.

٥-١٠-٣- الإسكان



رغم ما عرفة مجال الإسكان في اليابان من تحسين وتطوير، إلا أنه ما زال أقل من المستوى السائد في الدول ذات نفس المستوى الاقتصادي مثل أوروبا والولايات المتحدة، أي أن الإشكالية ليست في بناء عدد أكبر من المساكن بل في بناء مساكن أوسع وأكثر جودة. و يندرج الإسكان العام ضمن الخطة الخمسية المحلية لتنمية الإسكان بالتنسيق مع مؤسسة التنمية الحضرية ومؤسسة الحكومات المحلية للإسكان مع الأخذ في الاعتبار التباين في مستويات الدخل وانخفاض معدلات الإنجاب وزيادة أعداد المسنين مما يتطلب وضع سياسة شاملة للإسكان على مستوى كل المحليات لمراعاة كل المتغيرات السابق ذكرها.

٥-١٠-٤- الصرف الصحي

شهد عام ١٩٩٠ بدء تنفيذ خطة عشرية استثمارية في مجال الأعمال العامة لتحديث شبكة الصرف الصحي على مستوى اليابان، و يتمثل دور المحافظات في تلك الخطة في بناء وإدارة والحفاظ على البنية الأساسية لشبكة الصرف الصحي، بينما تختص المحليات بالعناية بقنوات الصرف بالإضافة إلى المشروعات المتصلة بالصرف الصحي. (٤٢)

ومن الظواهر الإدارية التي تميز مجال الإنفاق العام في اليابان على البنية الأساسية، خاصة الإنفاق على خدمات الصرف الصحي، في المحليات هي المراقبة الدقيقة من كل وزارة على نصيب الوزارات الأخرى من الدعم المركزي. وتثبت كل وزارة من الوزارات الدعم المركزي في هذا المجال لكل منطقة محلية. والسياسة العامة في هذا المجال هو أولوية دعم البنية الأساسية لتنمية المناطق الصناعية، ويجب التوازن بين تلك السياسة وسياسة تنمية البنية الاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد وهو الاتجاه الذي تركز عليه الحكومة المركزية. (٤٣)

٥-١١- التعليم :

ينص نظام التعليم اليابانى على أن التعليم الإلزامي (ست سنوات للمرحلة الابتدائية وثلاث سنوات للمرحلة الإعدادية) هو من مسؤولية مجالس التعليم – المستقلة عن المحافظين والعمد- في المحافظات والمحليات، وان كان وضع معايير الجودة هو من مسؤولية الحكومة المركزية لضمان نمطية المعايير في كل أنحاء اليابان. وقد نظم قانون تنظيم ووظائف إدارة التعليم المحلى صلاحيات مجالس التعليم المحلية بحيث تكون جامعة لكل الوظائف من الإنشاء وحتى تعيين الموظفين ماعدا سلطة الموافقة على الموازنة التي يختص بها المحافظون والعمد. وطبقا للقانون يكون المحافظون مسئولين عن كل المدارس التي قبل التعليم الجامعي كل في نطاق محافظته. ويحتل التعليم الاجتماعي مكانة مساوية للتعليم الأكاديمي حيث تقوم المحليات بتقديم خدمات إدارة المكاتب والمتاحف والمسارح والرياضة البدنية.

٥-١٢- الخدمات الشرطية :

بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية انتقلت مسؤولية تقديم الخدمات الشرطية من الحكومة المركزية إلى المحافظات، وان بقيت الحكومة المركزية مسئولة عن الوكالة الوطنية للشرطة والهيئة الوطنية للأمن العام المختصتين بالتنسيق بين الخدمات الشرطية في المحافظات والتوعية الثقافية والدلائل الجنائية. والوظائف الشرطية التي تؤديها السلطات المحلية لها نطاق واسع من المسئوليات: الحفاظ على الأمن العام والنظام والحفاظ على البيئة وتنظيم المرور والحفاظ على الممتلكات ومتابعة المفقودات.

٥-١٣- مكافحة الحرائق :

لا تقتصر تلك الخدمات على مكافحة الحرائق والإنقاذ فقط، بل تمتد إلى التعامل مع تداعيات الكوارث مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات التي تهدد اليابان كمنطقة داخله ضمن حزام الزلازل. وتقوم المحليات بتنفيذ أنشطة مكافحة الحريق كنشاط منفصل بعد أن كان جزءا من مهام الشرطة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية. ويوجد ثلاثة أنواع من العاملين في مكافحة الحرائق: العاملون الدائمون كل الوقت والعاملون جزءا من الوقت والمتطوعون وان كان العاملون الدائمون كل الوقت يشكلون السواد الأعظم من العاملين في هذا المجال .

٦- عوائق تطوير الحكم المحلى :

رغم الجهود الضخمة والمتواصلة لتطوير الحكم المحلى، إلا أن ترسيخ ذلك التطويرو ونقله من إطار النظرية إلى الواقع لا يزال يواجه أربعة أنواع من العوائق: القانونية والإدارية، والمالية، وندرة كوادر الحكم المحلى، وقصور الرقابة الشعبية، وذلك على التفصيل التالي:

٦-١- العوائق الإدارية والقانونية :

تقييد السلطات المحلية بعدم التعارض مع الدستور والقوانين الوطنية يغل يد السلطات في مواجهة بعض المستجدات. من أمثلة العجز المحلى في هذا المجال محاولة السلطات المحلية فرض رسوم تنمية على المواطنين الذين نزحوا إلى ضواحي المدن لتمويل الخدمات العامة الإضافية، ولكن عدم وجود سلطة للمحليات على تحصيل تلك الرسوم أدى إلى إصدار المحليات لوائح تحد من النمو العمراني.

وأعاق تقليد التفويض بالوكالة تطوير الحكم المحلى حتى عام ٢٠٠٠ لأنه يستتبع خضوع السلطات المحلية المنوطة بالوكالة لأوامر وتعليمات إحدى الهيئات المركزية في استخدام ذلك التفويض. تنص وظيفة الوكالة التفويضية "Kikan-inin-jimu" على أنه في حال تفويض الحكومة المركزية بأحد وظائفها إلى الحكومات المحلية، يجب على الخضوع لأوامر وتعليمات أحد الهيئات المركزية أثناء التنفيذ.

ومن العوائق التنظيمية في الإدارة العامة اليابانية بشكل عام وجود قطاعات مستقلة داخل المؤسسات الحكومية، وعلى رأسها الوزارات. وامتد هذا التقليد إلى الحكم المحلى في الإدارة وتنفيذ الوظائف العامة، مما أدى إلى ظهور القطاعات الأفقية التي تمثل المسئوليات الرئيسية بحيث تشرف كل وزارة في الواقع على القطاع الخاص بها في المحليات.

يتمثل العائق الإداري الأخير في أن طلبات المحليات المرفوعة إلى الحكومة المركزية تأخذ شكل التماسات. ولا يمكن أن تؤثر المحافظات ذات النفوذ في السياسات الحكومية في مجالات التلوث والشئون الاجتماعية، مثال على ذلك ما قامت به عشر محافظات من أصل سبعة وأربعين محافظة من الضغط على الحكومة المركزية لإلغاء برنامج في مجال الرعاية الاجتماعية للمعاقين. (٤٤)

٦-٢- العوائق المالية :

ويتمثل هذا العائق في المركزية المالية والتحكم المركزي في الشئون المالية في المحليات مما يحد من السياسات المالية المحلية الابتكارية، وهو ما تم مناقشته تفصيليا في المبحث الخاص بتمويل المحليات. وفي محاولة من المحليات لتخفيض إنفاقها، وبالتالي تقليل اعتمادها على الحكومة المركزية، قامت بعدة إجراءات وأنشطة منها ما يلي:

- إنشاء مؤسسات عامة محلية.
- التعاقدات المحلية مع القطاع الخاص.
- تحصيل رسوم تنمية.
- تحصيل رسوم استخدام.
- مطالبة المواطنين بالمساهمة في إنشاء مشروعات معينة.

٦-٣- النقص في العمالة المدربة المحلية :

تعانى السلطات المحلية من النقص في العمالة المدربة المحلية مما أدى إلى ظهور فجوه بين الأداء المستهدف والمحقق. وفى محاولة من المجالس المحلية لعلاج تلك المشكلة تبنت عدة سياسات لإدارة الموارد البشرية من أهمها أن يتعين على الموظفين المحليين فهم القوانين واللوائح الوطنية بالإضافة إلى القوانين واللوائح المحلية لوضع سياسات محلية وتنفيذها. في حال وجود مشكلات عملية، تحاول الإدارة المحلية التعامل معها من الناحية القانونية والفنية ووضع اللوائح المحلية إذا تطلب الموقف ذلك، رغم وجود حاجة ملحة لتطوير الفكر الإدارى باستيعاب مهارات وضع سياسات عامة والقدرة على تنفيذها. تمشيا مع الاحتياجات المعاصرة للبيئة المحلية، تحول التركيز في تدريب الموارد البشرية المحلية من التدريب القانوني والفني إلى التدريب على وضع وتنفيذ السياسات العامة.

٦-٤- تركيز المجالس المحلية على التعبئة السياسية:

من المتعارف عليه في نظم الحكم أن السلطة تتناسب مع



المسؤولية. والسلطات المحلية مسئولة عن تنفيذ السياسات المركزية ولكنها في حال طلب الشعب تغيير تلك السياسات، لا تتمكن من تغييرها بل تحاول إقناع الشعب بجدوى تلك السياسات. ومن غير المقبول منطقيًا تكليف السلطات المحلية بشرح السياسات المركزية وأسبابها ومناقشتها مع المواطنين والحصول على تأييدهم بدون سلطة تعديل تلك السياسات، أي أن المشاركة الشعبية في هذه الحالة غير ذات جدوى لأن النظام الرأسي غير مصمم للاستجابة إلى مطالبات المواطنين.

وحاولت العديد من الوحدات المحلية التغلب على هذا العائق عن طريق تنمية المشاركة الشعبية ومشاركة المواطنين في بعض اللجان الاستشارية وعقد المؤتمرات الشعبية بالإضافة إلى نشر المعلومات بين المواطنين بدون حواجز. وابتدع مجلس مدينة "كواساكى" في ١٩٩٠ أول هيئة محلية للتحقيق في شكاوى المواطنين Ombudsperson على غرار الهيئة المركزية البريطانية للتحقيق في شكاوى المواطنين مما يفسح المجال للمواطنين في المشاركة الفعالة. (٤٥)

خاتمة :

يشكل البحث إسهاما وصفيا وتحليليا لبيئة وآليات إدارة نظام الحكم المحلى في اليابان وتأثير العولمة والسياسات الداخلية عليه. وأثرت العولمة ببعد آخر على الإدارة العامة اليابانية نتيجة للانفتاح اليابانى على العالم الخارجي بعد نهاية حقبة الحرب العالمية الثانية ومباشرة العلاقات الاقتصادية والسياسية الوثيقة مع العالم. تم تفعيل عملية التفاعل بين اليابان والعالم الخارجي مما أدى إلى ظهور شبكة من التفاعلات النظمية والإنسانية أعادت تشكيل الفكر السياسي والإداري والاقتصادي في إطار الخصوصية الثقافية اليابانية. ومن تداعيات التفاعل وإعادة تشكيل الفكر السياسي اليابانى تعزيز مفهوم اللامركزية الإدارية الذي ظهر في عصر الميجى وتقويته ليصبح لامركزية سياسية في النصف الثاني من القرن العشرين.

تطرح هذه الدراسة عدة تساؤلات يمكن أن تكون منطلقا لدراسات أكثر عمقا وتخصصا: ما الوزن النسبي لعناصر وآليات الحكم المحلى في نجاح التجربة اليابانية؟ ما الدروس المستفادة من التجربة اليابانية في الحكم المحلى كحقل معرفي في ظل إشكالية الخصوصية والمعاصرة لنظم الإدارة المحلية والحكم المحلى في الدول الأخرى؟ كيف ساعدت البيئة السياسية والاقتصادية الدولية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية اليابان في النمو الاقتصادي والتقدم الإداري؟ هل تتوافر تلك المعطيات في الساحة الدولية المعاصرة لنجاح تجارب مماثلة؟ وما هو مدى إمكانية استفادة دول عريقة التراث الحضاري مثل مصر من التجربة اليابانية في الحكم المحلى؟

قضية استفادة مصر من التجربة اليابانية في الحكم المحلى كانت محورية في فكر الباحث عند اختياره للنموذج اليابانى للتشابه الكبير بين البيئة المصرية والبيئة اليابانية في الجوانب التالية:

أولا: نهضة مصر في العصر الحديث – في القرن الثامن عشر– بدأت بالتوازي مع النهضة اليابانية، إلا أن تباطؤ التنمية نتيجة لتعثر مصر في حقب زمنية تالية قد أثر بالسلب قدرة مصر على اللحاق بركب الدول المتقدمة.

ثانيا: تتشابه مصر مع اليابان في أنها دولة محورية إقليميا، حيث أن موقع مصر الجغرافي ووزنها الاستراتيجي في الشرق الأوسط يتشابه مع اليابان جغرافيا وسياسيا في آسيا.

ثالثا: الخبرة المصرية في الإدارة العامة والمحلية عريقة تاريخيا أيضا، بل تفوق الخبرة اليابانية عراقة. بالإضافة إلى تشابه السمات المميزة للإدارة المحلية للدولتين التي كانت تتميز بالنزعة المركزية.

رابعا: الشعب المصري يتشابه مع الشعب اليابانى، كشعوب شرقية التقاليد، في وجود صفتين متناقضتين وهما القدرة العالية على التكيف واستيعاب كل جديد، وفى نفس الوقت رسوخ قيم المحافظة على التقاليد والخصوصية الثقافية الوطنية.

بمقارنة التجربتين المصرية واليابانية في مجال الإدارة والحكم المحلى نجد أن أقصى ما وصلت إلية مصر هو



درجة متقدمة من اللامركزية الإدارية تجسدت في النظام الحالي للإدارة المحلية، في المقابل نجد أن اليابان حاولت أن تحتفظ بصفة اللامركزية الإدارية كتعبير عن الطابع المحافظ للشخصية اليابانية، وفى نفس الوقت حاولت أن تبتكر أنماط من الحكم المحلى ذات طابع ياباني، بمعنى أن أشكال الحكم المحلى التي اختارتها تنسجم مع الطابع المحافظ وتحقق في نفس الوقت فكرة المعاصرة.

يمكن لمصر الاستفادة من التجربة اليابانية بأن تجمع بين الأصالة، التي لا تمثل محاولة لتقييد الحاضر بالماضي، وتأخذ بقسط من المعاصرة مما يؤدى إلى تحقيق شرطي الإدارة المحلية الناجحة وهما الاتصال بالجذور كأساس للشرعية وانفتاح على العصر لتحقيق الفعالية.

الهوامش :

ثمة مصادر لم تتعرض للحكم المحلى في اليابان بشكل مباشر، إلا أنها كانت مفيدة للباحث للغاية في تحديد إطار هذه الدراسة ومنهجيتها، من أهمها:

- د. السيد عبد المطلب غانم، **المحليات: دراسة مقارنة في الإدارة والنظم المحلية.** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨١).
- د. صلاح صادق، **موسوعة الحكم المحلى: نظم الحكم المقارن.** (القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية،دار الجيل للطباعة.).
- د. خالد سماره الزعبى، **تشكيل المجالس المحلية.** (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤).

1- **Local Autonomy**, "Japan Access" Web Site. Ministry of Foreign Affairs, Kodansha International Ltd. March, 2001. P. 1.
2- Banno, Junji. **The Establishment of the Japanese Constitutional System.** (London: Routledge, 1995). P. 18.
3- Ibid., pp. 128-129.
4- Silberman, Bernard, **Cages of Reason.** (Chicago: The University of Chicago Press, 1993). Pp. 221-222.
٥- **تجارب عالمية مختارة في الإصلاح الإداري.** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٨) ص ٩٦- ١١١.
6- Jun, Jung and Wright, Deil. **Globalization & Decentralization.** (Washington, D.C.: Georgetown University Press, 1996). Pp. 2-5.
7- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), **Local Government in Japan.** (Tokyo: 2000). Pp. 1-2.
8- Ibid., pp. 63- 65.
9- Hague, Rod and Harrop, Martin, **Comparative Government and politics.** (Hampshire: Palgrave, 2001). P. 211.
10- **How Are Local Governments Organized in Japan.** "Japan Access" Web Site. Ministry of Foreign Affairs, Kodansha International Ltd. March, 2001, p.1.
11- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., Pp. 43-44.
12- **The Large-city system.** "Japan Access" Web Site. Ministry of Foreign Affairs, Kodansha International Ltd. March, 2001, p.1.
13- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., P. 3.
14- Daniels, John and Radebaugh, Lee, **International Business: Environments and Operations.** (London: Addison Wesley Longman, Inc., 1998). P. 79.
15- Mc Veigh, Brian, **The Nature of the Japanese State.** (London: Nissan Institute/ Routledge Japanese Series, 1998). Pp. 147-151.
16- Abe, Hitoshi et al, **The Government and politics of Japan.** (Tokyo: University of Tokyo Press, 1994). Pp. 63-64.
17- Ramseyer, Mark and Rosenbluth, Frances, **Japan's Political Marketplace.** (Harvard University Press, 1993). Pp. 46-47.
18- The Days of Governors. <u>Economist</u>. Vol. 359, Issue 8226, 6/16/2001, p. 41-42.
19- Richardson, Bradley, Japanese Democracy. (New Haven: Yale University, 1997). Pp. 32-33.
٢٠- تجارب عالمية مختارة في الإصلاح الإداري. مرجع سابق. ص ١٠٦.
21- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., Pp. 54- 61.
22- Abe, Hitoshi et al. op. cit., Pp. 73-76.
23- Koh, Byung. Japan's Administrative elite. (Berkeley: University of California Press,



1998). P. 175.

24- **Local Public Finance**, "Japan Access" Web Site. Ministry of Foreign Affairs, Kodansha International Ltd. March, 2001. Pp. 1-2.

25- Cowhey. peter and McCubbins, Mathew. **Structure and Policy in Japan** and the United States. (Cambridge: Cambridge University Press, 1995). P. 83.

26- Jun, Jung and Wright, Deil. op. cit., Pp. 304-5.

27- Ibid., Pp.236-237.

28- Mc Veigh. Brian. op. cit., P.94.

29- Jun, Jung and Wright. Deil. op. cit., Pp.58-59.

٣٠- تجارب عالمية مختارة فى الإصلاح الإداري. مرجع سابق. ص ١٠٦.

31- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR). op. cit., Pp. 52- 53.

٣٢- تجارب عالمية مختارة في الإصلاح الإداري. مرجع سابق. ص ١٣٦-١٣٨.

٣٣- المرجع السابق. ص ١٠٥-١٠٦.

34- **Local Priorities Diverged from National Economic Goals**, "Japan Access" Web Site. Ministry of Foreign Affairs, Kodansha International Ltd., March, 2001. P.1.

35- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., P. 11.

36- Kazama, Norio. The Regional Information policies of the Local Governments in Japan. **Information Infrastructure & policy.** Vol. 5. Issue 4, 1996, Pp. 2-8.

37- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., Pp. 11- 13.

38- Ibid., Pp. 14-15.

39- Ibid., Pp. 119-121

40- Richardson, Bradley. Op. cit., p. 187.

41- Jun, Jung and Wright, Deil. op. cit., P.161.

42- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., Pp. 24-25.

43- Jun, Jung and Wright, Deil. op. cit., P. 161.

44- Ibid., Pp. 70-72.

45- **Increased Demand for Participation by the Residents**, "Japan Access" March, 2001. Pp. 1-2.



The Transfer from local administration to local government in Japan :

A debate between traditional heritage and contemporary variables

The study aims at testing the following hypothesis: "The effectiveness of the Japanese experience in both local administration and local government is due to the three factors: the adherence to the traditional cultural and political heritage; the regulated openness to the world; and adopting team-work concept. To correspond to the line study, the analytical approach is adopted to observe the impact of the local culture on the local administration and local government, and the interactive network among them. Given that globalization in essence represent an openness to foreign political entities, the study focuses on the interaction between the local culture and politics and foreign ones; in addition, the study discusses the value added to the structure and dynamics of the existing local government as a result of the above-mentioned interaction.

The previously-mentioned approach requires answers to the following questions:

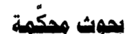
1- what are the landmarks that represent a uniqueness in the structure of the Japanese local government (as regard to the philosophy, policies, and the dynamics of local decision making and taking) ?
2- How does the team-work concept materialize in the process of local decision making ?
3- What are the outputs and outcomes of the Japanese experience in openness to foreign models of local government ?

The study is divided into six sections. It begins by a historical background to shed the light on the origins of Japanese local government (JLG) and the bureaucracy in general. The second section discusses the integral components of the Japanese political system and its interactions with the local government. The third section is considered as the backbone of the study as it discusses the following components: the JLG legislations, the structure of JLG, the intra-interactive network, the authorities and jurisdictions of the JLG, and the human resource management policies of the JLG. The fourth section discusses the relation between the local and central authorities in four controversial issues: the constitutional restriction on the local governments to enact local laws, the local finance, the regulating principles of the relations between the central government and the local authorities, and the forms of central intervention in the localities. The fifth section describes the functions and roles of the JLG in managing the daily affairs of citizens. The last section overviews the obstacles that hinder the development of the JLG and proposes the possible means to overcome these obstacles.

The main conclusion of this study focuses on the interaction process between Japan and the outer world in three levels: the interaction at the government level (between the central government and local governments), the interaction at the level of the surrounding environments (political, social, economic, and legal), the interaction at the institution level (public corporations, private firms, and multinational firms). The above-mentioned patters of interactions have resulted in the emergence of a network of system and human interactions that has contributed in the reformation of the political, administrative, and economic ideologies within the context of the Japanese cultural uniqueness. One of the most prominent consequence of these interactions is the endorsement of the concept of administrative decentralization at the Meji era, and develops it to be political decentralization in the second half of the twentieth century.

The study offers a number of questions that

* Lecturer, Political Science Department, Faculty of Commerce and Business Administration, Helwan University.



can be standpoints of further studies:

1- What is the relative weight, role, and contribution of each of the components of the JLG in the success of the Japanese experience?
2- What are the leaned lessons from the Japanese experience as a field of knowledge in the light of controversial issue of cultural uniqueness versus contemporary variables in local government systems?
3- How did the international socio-economic conditions contribute in the economic and administrative development in Japan?
4- To what extent can countries of rich cultural civilizations like Egypt benefit from the Japanese experience in the field of local government ?

The choice of the Japanese experience in local government was due to a major concern of the researcher which is to enable Egypt to benefit from such a successful experience. Egypt and Japan share the following characteristics and conditions: First, both countries begun their renaissance, in modern era, in the eighteenth century; however, Egypt failed to catch up with the trail of development due to political reasons. Second, Egypt and Japan play pivotal roles in their regions both strategically and politically. Third, Both countries have long experience in local administration; furthermore, both experiences are in common in their inclination to centralization. Fourth, the Egyptians and Japanese, as oriental nations, share two contradicting features: superior ability in adaptation, and in the meantime the deeply-rooted values to maintain the traditions and the uniqueness of the national culture.

As regard to the experiences of the two nations, Egypt could not exceed the administrative decentralization stage, which is materialized in the contemporary local administration system; Japan tried to preserve the local administration to reflect the conservative Japanese character, in the meantime, tried to innovate patterns of local government characterized by the Japanese fingerprint. The patterns of the Japanese local government adhere to national traditional heritage and go in line with globalization trends.

Egypt can benefit from the Japanese experience to design an effective local administration system by the amalgamation between the Egyptian traditions, that do not necessarily tie the past to the present, and ensure the openness to the world in order to borrow what suits the local environment.



استراتيجية جديدة لتصدير المنتجات النسجية في ظل تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية (*)

دكتور / مصطفى كمال السيد طايل
رئيس شعبة العلاقات الصناعية
الجامعة العمالية فرع طنطا

لقد عانت صناعة الغزل والنسيج في مصر خلال السنوات الأخيرة، من عجزها عن السير مع ثورة التكنولوجيا الحديثة، وعلى الرغم من هذه المعاناة فإن ربع صادرات مصر إلى العالم الخارجي تأتى من هذه الصناعة، ولذا فإن هذه الصناعة التصديرية والهامة للاقتصاد القومي، يلزمها الكثير لكي تعود للحياة من جديد في شكل مليارات من الجنيهات بالإضافة إلى عدد من السنوات لتحديثها، وبذلك يتم إنقاذها وتجديدها وتأهيلها لتتخطى معاناتها والوصول إلى أحدث ما وصلت إليه هذه الصناعة على المستوى العالمي، ثم وضع تصور مستقبلي لهذه الصناعة، وتدعيم دورها التصديري للوصول بها إلى المستوى العالمي وزيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد القومي. وفيما يلي بيان بمتطلبات البحث لبلوغ الأهداف التصديرية المطلوبة للصناعة النسجية في مصر .

أولا : مشكلة البحث :

القصور الواضح في عمليات تطور المنتجات النسجية في الشركات القائمة بالصناعة النسجية في كل فروعها (القطنية – الألياف الصناعية – الصوف) مما يجعلها لا تؤدى الغرض منها، وبالشكل الذي يؤثر على أداء المنتجات الحديثة خاصة في مجال التصدير ولذا فإنه يجب الإجابة على السؤالين الآتيين :

١- هل عملية تطور المنتجات النسجية في شركات الغزل والنسيج تتم بالشكل الذي يجعل هذه المنتجات تتواءم مع المتطلبات التصديرية المطلوبة في السوق العالمية ؟

٢- ما هو المدخل التصديري المناسب لعملية تطوير المنتجات النسجية، والمتوافق مع السياسات التصديرية المتكاملة التي تهدف في المقام الأخير إلى تنمية الصادرات النسجية في ظل تحديات منظمة التجارة العالمية متعددة الأطراف ؟

ثانيا : أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

١- التعرف على طبيعة الظروف المحيطة بمستقبل الصناعة النسجية في مصر، من خلال الإلمام بهذه الظروف في شكل مقدمة وبيان الوضع الحالي لهذه الصناعة، والأوضاع الجديدة لتحرير التجارة في مجال المنتجات النسجية في ظل اتفاقية منظمة العمل العالمية

٢- التوصل إلى معالجة مشكلات ومعوقات صناعة وتصدير المنتجات النسجية لمواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

٣- التوصل إلى المدخل التصديري المناسب من خلال وضع استراتيجية جديدة للنهوض بتنمية صادرات المنتجات النسجية، بحيث تكون قادرة على مواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية .

ثالثا : فروض البحث :

سوف يتم التركيز في هذا البحث من أجل بيان ووضع استراتيجية جديدة لتصدير المنتجات النسجية في مصر في ظل تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية على ما يلي :

أ – توضيح كامل لظروف الوضع الحالي للصناعات النسجية في مصر، والأسباب التي أدت إلي تراجع

(*) تسمى منظمة التجارة العالمية WTO (World Trade Organization) اعتباراً من يناير ١٩٩٥بعد أن كانت يطلق عليها الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات General Agreement For Trade and Tariffs - GATT – بناء على نتائج مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٤.



وضعها بالنسبة للاقتصاد المصري، وتدني صادراتها النسجية إلى العالم الخارجي .

ب – بيان وضع الصناعة النسجية في مصر، وإمكانيات تصدير المنتجات النسجية إلى العالم الخارجي في ظل المراحل القادمة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية – الجات سابقا وتوضيح الموقف التنافسي لهذه الصناعة، وصعوبة عدم تنفيذ قرارات أو تأجيل مراحل هذه الاتفاقية .

جـ– بيان العوامل التي تؤثر بصورة إيجابية على الصناعة النسجية في مصر لمواجهة آثار هذه الاتفاقية على الصناعة النسجية في مصر لمواجهة الآثار المترتبة عليها.

د – وضع استراتيجية شاملة للنهوض بتنمية صادرات المنتجات النسجية، من خلال بيان المشكلات التي تواجه هذه الصناعة والحلول المقترحة وزيادة القدرة التنافسية في أسواق صادرات هذه الصناعة .

رابعا : منهج البحث :

١ ـ المنهج الوصفي :

والذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات حول ظاهرة معينة وتحليل الحقائق أو البيانات تحليلا دقيقا، وتفسيرها تفسيرا كافيا لاستخلاص الدلالات والنتائج من أجل الوصول إلى تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضع الدراسة للاستفادة منها مستقبلا.

٢ – المنهج التاريخي :

حيث تم جمع المعلومات ورصد أحداثها التي وقعت في الفترة الماضية وتحليلها تحليلا دقيقا، وتحديد الحقائق والقرائن التاريخية والربط المنطقي بين هذه الحقائق للوصول إلى نتائج عملية عن هذه الفترة والوقائع المحيطة بها ثم وضع التصور المستقبلي من خلال استقراء هذه القرائن الحقائق والخروج بالتوصيات المترتبة على هذا الاستقراء .

وبعد أن تم بيان مشكلة البحث وأهدافه والفروض التي سيقوم عليها، والأسلوب المستخدم في البحث، فإن الدراسة في هذا الموضوع سوف تتمحور حول ما يلي :

أولا : تطورات صناعة المنتجات النسجية في مصر .

ثانيا : مشكلات ومعوقات صناعة المنتجات النسجية في مصر.

ثالثا : معالجة مشكلات ومعوقات صناعة وتصدير المنتجات النسجية لمواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

رابعا : وضع استراتيجية جديدة للنهوض بتنمية صادرات المنتجات النسجية، قادرة على مواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية .

ولأغراض الدراسة، سيتم توضيح هذه المحاور وفق الترتيب الذي سبق إبرازه آنفاً – وذلك على النحو التالي :

أولا : تطورات صناعة المنتجات النسجية في مصر:

أ – مقدمة :

تعد صناعة الغزل والنسيج في مصر من أهم الصناعات التي تمثل جانبا كبيرا من الاقتصاد المصري، حيث تستحوذ هذه الصناعة على نحو مليون عامل، أي ما يعادل ٣٠% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الصناعي، ويتوزعون بين ٣٠٠ ألف عامل في شركات قطاع الأعمال العام والباقي موزعون على شركات القطاع الخاص .

هذا وتتسم الصناعة النسجية بأنها صناعة كثيفة العمالة مقارنة بالصناعات الأخرى، ويرجع ذلك إلى عوامل متعلقة بتعدد مراحل الإنتاج، وارتفاع معامل التشغيل في مقابل معامل رأس المال في أغلب الأحيان، إلا أن هذا لا يمنع من كون التطور التكنولوجي (معامل رأس المال) المتمثل في الآلات والارتفاع الكبير في أسعارها، قد ساهم في تحويل هذه الصناعة في السنوات الأخيرة إلى صناعة تتصف بكثافة استخدام رأس المال، وارتفاع التكاليف والنفقات الاستثمارية.

ب– دور الصناعات النسجية المصرية في الاقتصاد القومي:

وتمثل الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة أحد ركائز الاقتصاد القومي من خلال البيانات التالية : [1]

- يمثل إنتاجها حوالي ٢٥% من إجمالي المنتجات المصرية (بدون المنتجات البترولية) .
- يمثل حجم منشآتها نحو ٢٠% من إجمالي عدد منشآت الصناعات التحويلية [*]
- تعد ثاني أكبر قطاع صناعي في مصر بعد قطاع الصناعات الغذائية .

(١) البنك الأهلي المصري النشرة الاقتصادية، الصناعات النسجية في مصر، المجلد (٥) العدد (٤) القاهرة، ١٩٩٧ص١١.

(*) جدول رقم (٢) (تطور عدد منشآت الصناعة النسجية وأهميتها النسبية إلى منشآت الصناعات التحويلية) حيث بلغت نسبة عدد الصناعات النسجية إلى عدد الصناعات التحويلية في المتوسط خلال الفترة (١٩٨٤/٨٣– ٢٠٠١/٢٠٠٢) نحو ١٧،٥%.

- تبلغ حجم العمالة بها نحو ٢٥% من إجمالي القوى العاملة في الصناعات التحويلية (**) .
- تبلغ قيمة صادراتها حوالي ٢٥% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية .
- صناعة متكاملة الحلقات (غزل - نسيج - تريكو - معالجة كيميائية " أصباغ " - ملابس جاهزة)
- تبلغ قيمة الأجور في صناعة الغزل والنسيج نحوا من ٢٢% من قيمة الأجور في الصناعات التحويلية .

كما يمكن توزيع طاقاتها الإنتاجية بين قطاع الأعمال العام والخاص والاستثماري على النحو التالي [٢]:

- **قطاع الغزل** : ٩٠% قطاع أعمال عام +١٠% قطاع خاص واستثماري .
- **قطاع النسيج والتجهيز** : ٦٠% قطاع أعمال عام + ٤٠ % قطاع خاص واستثماري .
- **قطاع التريكو** : ٤٠% قطاع أعمال عام + ٦٠% قطاع خاص واستثماري .
- **قطاع الملابس الجاهزة** : ٣٠% قطاع أعمال عام + ٧٠ % قطاع خاص واستثماري .

ولما كان من خلال البيانات السابقة فإن قطاع الأعمال العام هو المسيطر على ٩٠% من إنتاج الغزل، ٦٠% من إنتاج المنسوجات والتجهيز، فإن هذه الصناعة قد تأثرت بالظروف العامة التي تعرض لها الاقتصاد المصري خلال فترة الستينات وحتى أواخر السبعينات من القرن الماضي، لارتباط الصناعة عموما بالفكر السائد حينذاك، والذي كان يهتم في المقام الأول بتوفير احتياجات المواطن محدود الدخل، أي تلبية حاجة السوق المحلى – سواء من قبل وحدات القطاع العام أو منشآت القطاع الخاص – خاصة وأن هذه الفترة اتسمت بتقييد حرية الاستيراد حتى بداية التسعينات، فضلا عن المشكلات التي تعرض لها القطاع العام بصفة عامة من أعباء تمثلت في زيادة العمالة وزيادة الأجور، مما ترتب على ذلك في النهاية إلى زيادة حجم الديون على شركات النسيج من جراء السحب على المكشوف .

وكان من محصلة هذه الأعباء والالتزامات، أن فشلت بعض السياسات عن ملاحقة الصناعة النسجية للتطور التكنولوجي الكبير الذي طرأ على هذه الصناعة عالميا، خاصة في مجال صناعة الألياف سواء القطنية أو المخلوطة أو الصناعية .

جـ- أسباب ضعف القدرة التنافسية لصادرات مصر من المنتجات النسجية :

ومع تبنى مصر لسياسة الإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩١، والتي اشتملت على مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية، هدفت إلى التحرير الاقتصادي للأسعار وصولا للأسعار الاقتصادية، وكذا الانفتاح على العالم الخارجي، إلا أنه قد نتج عن هذه السياسات والإجراءات بعض الآثار السلبية التي كان من شانها إضعاف الميزة التنافسية للصناعات النسجية في مصر – والتي اكتسبتها في ظل نظام كامل للحماية ويمكن بيان الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع والمتمثلة فيما يلي [٣]:

١. ارتفاع تكلفة القوى المحركة ومصروفات التشغيل كانعكاس حقيقي لتحرير الأسعار ومدخلات الإنتاج (الغزول – القوى المحركة – الأجور) .
٢. اختلال الهياكل التمويلية للعديد من شركات قطاع الأعمال العام وتحقيقها لخسائر [*] .
٣. ظهور برنامج الخصخصة لوحدات قطاع الأعمال العام في مجال الصناعة النسجية، بعد منتصف التسعينات مما أدى إلى توقف الاستثمارات الموجهة لتطوير أو إعادة تأهيل هذه الوحدات الإنتاجية والتي تمثل الشريان الرئيسي لهذه الصناعة .

(**) جدول رقم (٣) (تطور حجم العمالة والأجور في صناعة الغزل والنسيج) .

(٢) الصندوق الاجتماعي للتنمية، ندوة : دعم صناعة المنسوجات من منظور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في ضوء السماح بالاستيراد، الاتجاهات الحديثة في الصباغة والتجهيز، ٢٠٠٣ ص٢.

(٣) البنك الأهلي المصري – إدارة البحوث الاقتصادية – النشرة الاقتصادية مرجع سبق ذكره ، ص ١٤.

(*) زادت ديون قطاع الأعمال العام تجاه الجهاز المصرفي والتي نتجت في اغلب الأحيان عن زيادة المرتبات والأجور للعاملين في هذا القطاع فضلا عن زيادة العوادم من مدخلات الإنتاج (المواد الخام) . وقد أدى هذا إلى بيع بعض الوحدات الخاسرة من هذا القطاع وإعادة هيكلته ويتضح ذلك من الجدول رقم (٤) الخاص بمؤشر حصيلة بيع شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة حتى ١٩٩٨/٧/١ .



٤. ارتفاع قيمة المخزون السلعي من قطاع الغزل والنسيج مما ألقى بعبء عنيف على عملية تصريف هذا المخزون .

٥. وبجانب هذه الأسباب كان هناك العديد من المتغيرات الدولية التي أثرت بدورها على أوضاع هذه الصناعة، وتنحصر في الآتي :

- اختفاء الكيان الاقتصادي (الكوميكون)، والتي كانت تعتبر سوقا أساسية وتقليدية للمنتجات المصرية، خاصة في مجال صناعة الغزول بجميع أنواعها .
- ضخامة حجم المشروعات والاتجاه إلى الكيانات الكبيرة خاصة في ظل التوجه نحو التكتلات الدولية (السوق الأوربية المشتركة) على سبيل المثال .
- اتجاه الصناعات العالمية إلى الحصول على المكون المناسب بغض النظر عن المصدر (مثلما يحدث في صناعة مدخلات الحاسبات الآلية والبرمجيات) .
- ارتفاع أجور العمالة في الدول الصناعية الكبرى، مما دفع بأصحاب الشركات الصناعية الكبرى في هذه الدول إلى التخلص من الصناعات كثيفة العمالة وتوجيهها إلى الدول الأقل نموا (دول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا، أندونسيا، الفلبين، تايلاند . . . الخ) .

د- المراحل التدريجية لتحرير تجارة المنتجات النسجية المصرية في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات سابقا) :

لقد جاء توقيع مصر على اتفاقية الجات عام ١٩٩٤ (منظمة التجارة العالمية حالياً)، ليضع تحديا وعبئا جديدين على هذه الصناعة، إذ أن نظام التجارة الدولية في مجال المنتجات النسجية كانت تحكمه قواعد بنود اتفاقية المنسوجات والتي تسمح بالقيود الكمية أو القيمية بهدف حماية الصناعة المحلية، ومن الجدير بالذكر أن قيمة التجارة العالمية للمنسوجات تعادل من ٨ – ١٠% من إجمالي التجارة العالمية للسلع [٤].

هذا وقد تضمنت الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي، – اتفاقية خاصة بالمنسوجات– والتي كانت تسمح بالتطبيق التدريجي لبنود الاتفاقية وفقا لخطوات توفيقية متفق عليها على مدى عشر سنوات، وينص الاتفاق على إدماج المنتجات التي يغطيها ملحق الاتفاق بما فيها المنتجات الخاضعة لقيود اتفاق الألياف المتعددة في اتفاقية الجات على أربع مراحل وفق ما يلي [*] :

المرحلة الأولى :

في بداية يناير ١٩٩٥، أدمج في اتفاقية الجات ١٩٩٤، منتجات تمثل مالا يقل عن ١٦% من إجمالي واردات عام ١٩٩٠ من المنتجات الخاصة بالمنسوجات والملابس (الواردة في ملحق الاتفاقية وفقا لبنود النظام المنسق لوضع السلع وترميزها) ولقد شملت المنتجات الواجب إدماجها، تلك التي تنتمي إلى كل فئة من الفئات الأربع التالية :

١- الخيوط المغزولة (الألياف) . ٢- الغزول .
٣- المنتجات النسجية الجاهزة (الأقمشة) . ٤- الملابس .

المرحلة الثانية :

تطبق من أول يناير ١٩٩٨حيث يتم دمج مالا يقل عن ١٧% من إجمالي واردات الأعضاء في عام ١٩٩٠، من المنتجات المشار إليها في الملحق، على أن تشمل الفئات الأربع المتضمنة المرحلة الأولى

المرحلة الثالثة :

اعتبارا من أول يناير عام ٢٠٠٢، يتم دمج مالا يقل عن ١٨% أخرى من إجمالي واردات عام ١٩٩٠، من المنتجات النسجية الواردة في الملحق الخاص بالاتفاقية بنفس القواعد السابقة للدمج الأول والثاني .

المرحلة الرابعة :

اعتبارا من أول يناير عام ٢٠٠٥، يتم دمج قطاعات المنسوجات والملابس بالكامل في اتفاقية جات ١٩٩٤، بحيث تكون جميع القيود المفروضة بموجب الاتفاق الحالي لاتفاقية المنسوجات والملابس قد أزيلت بالكامل .

هـ- تأثير تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) على تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة :

بمجرد دخول المنسوجات والملابس الجاهزة تحت رعاية منظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) فإنها لن تكون عرضه

(٤) المرجع السابق، ص١٥.

(*) جدول رقم ٥ (مراحل دمج تجارة المنسوجات والملابس في الاتفاقيات متعددة الأطراف ضمن منظمة التجارة العالمية (الجات سابقا).



لأي حصص، وهذا ما سيؤدى بالتالي إلى تغيرات كبيرة محتملة في السوق العالمي للمنسوجات والملابس، إلا أنه توجد صعوبة في قياس هذه التأثيرات على مصر، ومن الصعب قياس الأثر على الدول النامية بعد إلغاء الحصص في عام ٢٠٠٥ (٥).

ثانيا: مشكلات ومعوقات صناعة المنتجات النسجية في مصر:

مع بدء تطبيق المرحلة الثانية في مطلع عام ١٩٩٨، ظهرت معارضة قوية ومطالبة بتأجيل هذه المرحلة حتى موعد المرحلتين التاليتين (الثالثة والرابعة) نظرا لصعوبة الموقف التنافسي لصناعة الغزل والملابس الجاهزة في مصر، وهذا الرأي قد دعمه أصحابه بالحجج التالية (٦):

١. الارتفاع الكبير في أسعار القطن الخام (الزهر) نظرا لتحرير أسعاره، مما يساعد على صعوبة الموقف التنافسي للصناعة النسجية في مصر، فضلا عن ارتفاع أسعار فائدة تمويل هذه الصناعة مقارنة بالعديد من الدول المنافسة (الهند، باكستان، الصين)
٢. إن الصناعات النسجية محملة بأعباء كثيرة فهناك ١٤ نوعا من الضرائب أو الرسوم مما يضيف أعباء عليها ويجعلها في النهاية في وضع غير تنافسي .
٣. تحميل المعدات والآلات الرأسمالية بضريبة المبيعات، ومواكبة ذلك بالارتفاع المتوالي في خدمات التشغيل والنقل (الحركة) .
٤. زيادة المعروض في السوق المحلى من الأقمشة والملابس الجاهزة خاصة في ظل تزايد ظاهرة الأقمشة المهربة مما يؤدى في النهاية إلى زيادة أرصدة المخزون من هذه الصناعة.
٥. ضخامة حجم المديونية الذي تعانى منه معظم الشركات في مجال الصناعة النسجية، مما يحدو بها إلى اللجوء إلى السحب على المكشوف، وعلى هذا فإن رفع الحظر في الوقت الحاضر سوف يؤدى إلى زيادة الخلل في هذه الشركات بما يصعب من عملية الخصخصة .
٦. تقادم الأصول الإنتاجية لدى معظم الشركات النسجية، مما يؤدى إلى تدنى في نوعية المنتج بالمقارنة بمثيله من المستورد.
٧. عدم توافر الخبرات الفنية التصديرية اللازمة لتصدير المنتجات مما يؤدى إلى فقد ميزة توافر الأيدي العاملة في هذا المجال .
٨. فقدان الصادرات المصرية لجزء من أسواقها الخارجية على أثر التحولات الكبيرة في بلدان الكتلة الشرقية (دول منظمة الكومكون سابقا) ومنافسة العديد من دول جنوب شرق آسيا للمنتجات المصرية في هذه الأسواق، بالإضافة إلى تواجد بعض الصعوبات في العملية التصديرية نظرا لفرض بعض الدول لقيود جديدة، فيما يتعلق بقواعد المنشأ أو توجيه الاتهام للصادرات المصرية بالإغراق (*) في بعض الأسواق .
٩. عدم الاهتمام الكافي بالبحث العلمي، فيما يختص بجانب المعالجات الكيميائية أو الميكانيكية الخاصة بالتجهيز النهائي .
١٠. ارتفاع نسبة الفاقد، وعدم الاستغلال الصحيح للطاقات المتاحة.
١١. عدم تطوير الإنتاج المصري بما يتناسب ورغبات ومتطلبات الأسواق الخارجية .

ثالثا: معالجة معوقات صناعة وتسويق المنتجات النسجية لمواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية (٧) :

---

(٥) إبراهيم مسعد الاطروش، صناعة المنسوجات، والملابس الجاهزة، في ظل اتفاقية الجات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة طنطا، ٢٠٠٣، ص١٥٧ .

(٦) البنك الأهلي المصري – إدارة البحوث الاقتصادية – النشرة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

(*) تعتبر السلعة مغرقة إذا كان سعر تصديرها (تسليم المصنع) إلى الدولة المتضررة أقل من قيمتها العادية (في بلد المنشأ أو المصدر) ولقد تعرضت مصر لقضايا الإغراق من قبل الاتحاد الأوروبي ومن أشهر هذه القضايا :
- قضية الملاءات المصرية في نوفمبر ١٩٩٧ .
- قضية المنسوجات المصرية غير المصبوغة في أكتوبر ١٩٩٨ .
- راجع في ذلك، البنك الأهلي المصري، إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الاقتصادية، الإغراق حجر عثرة تعوق تنامي الصادرات المصرية، المجلد (٥١)، العدد (٣)، ١٩٩٨، ص ٧-٨ .

(٧) الصندوق الاجتماعي للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ٢-٣. والبنك الأهلي المصري، إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الاقتصادية، ص ١٨-٢٠ . والبنك الأهلي المصري، إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الاقتصادية، برنامج تحديث الصناعة المصرية، المجلد (٥٤)، العدد (١،٢)، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧. وبنك مصر النشرة الاقتصادية، نحو استراتيجية حفز وتنمية الصادرات المصرية ومقترحات إزالة معوقاتها (رؤية) السنة التاسعة والثلاثون، العدد الثاني، ١٩٩٦، ص ٥٨-٦٠.



هناك العديد من العوامل التي تؤثر ايجابيا على مستقبل هذه الصناعة، والتي يمكن وضعها في شكل حزمة متكاملة من الإجراءات اللازمة لحل المشكلات الإنتاجية، والتصديرية – بصفة خاصة – لإمكانية المنافسة في ظل متغيرات منظمة التجارة العالمية وذلك على النحو التالي :-

١-الإسراع في إنهاء إعادة تأهيل صناعة النسيج – والتي تم تقدير تكلفتها بنحو ٩٠٠ مليون جنيه مصري، والمقرر الانتهاء منها بنهاية عام ٢٠٠٤ – بما يتماشى ويتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة للوصول إلى التحرير النهائي في مطلع عام ٢٠٠٥ .

٢-الإسراع بعلاج الخلل التمويلي (المصرفي) وسداد مديونيات شركات قطاع الأعمال العام في مجال الصناعة النسجية، وذلك بغرض تأهيلها للمنافسة من خلال أرضية اقتصادية مع إمكانية بيع بعض الأصول غير المُستغلة، وربط عمليات الخصخصة بضخ استثمارات وتكنولوجيا جديدة لتلك الصناعة في شكل إضافة إمكانات ومعدات محددة لرفع قدراتها الإنتاجية وزيادة كفاءة أدائها

٣-تحقيق التكامل العمودي في صناعة الغزل والنسيج، بمعنى الاتجاه إلى زيادة صادرات الملابس والمنتجات القطنية ذات القيمة المضافة الأعلى بالمقارنة بالغزول والأقطان المحلوجة، خاصة مع توافر المقومات الأساسية لقيام صناعة الملابس الجاهزة في مصر .

٤-وضع مختلف الضوابط اللازمة والكفيلة بالحفاظ على هذه الصناعة، وضمان المنافسة في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية سواء من حيث الجمارك، أو المراقبة النوعية أو السعرية، وكذا المنافذ الجمركية المتخصصة ودعمها بالخبرات ووسائل الفحص اللازمة .

٥-فرض الضرائب الجمركية المناسبة على الأقمشة المستوردة، وكذا رسم مناسب على الغزول بما يتمشى مع حماية الإنتاج المحلى من جهة، ودعم القدرة التنافسية من جهة أخرى .

٦-وضع المواصفات القياسية (ISO) والاشتراطات التي يجب الالتزام بها عند الإفراج عن الأقمشة المستوردة ضمانا لعدم دخول الإنتاج المعيب، والذي ينافس الإنتاج المحلى بوسائل غير قانونية (التهريب) .

٧-إعادة النظر في الرسوم والضرائب على هده الصناعة، وخفض الجمارك وضريبة المبيعات على الآلات، ومستلزمات الإنتاج اللازمة للتحديث وكذا الكيماويات، بدافع دعم هذه الصناعة الهامة .

٨-العمل على سرعة حل المشاكلات المتعلقة بالعمالة، والضرائب، والإغراق والتهريب، وكذلك توفيق الأوضاع البيئية للشركات (المشاكل المزمنة) .

٩-تحديد دقيق لنقاط ضعف، ونقاط قوة المنتج المصري من الصناعة النسجية، مقارنة بنظيرة المنافس، ومن ثم معالجة سلبياته من خلال أجهزة متخصصة وعلى سبيل المثال، إيجاد الوسائل التسويقية الملائمة للإسراع بتصريف المخزون الراكد، ويلزم هنا على سبيل المثال، أيضا، دعوة البنوك إلى البيع بالتقسيط لمحدودي الدخل عن طريق المعارض وما شابه ذلك .

١٠- إرسال البعثات التعليمية والتدريبية إلى الخارج للتعرف على أحدث التقنيات الحديثة في مجال صناعة الغزل والنسيج مع الاهتمام برفع كفاءة العمالة الحالية أو بمعنى آخر تنمية القوة العاملة من خلال برامج تدريبية متخصصة على كل المستويات بدءا من الإدارة العليا حتى العامل العادي على خط الإنتاج .

١١- الاهتمام بالأبحاث العلمية الملائمة لتلك الصناعة من اجل خلق منتج جيد بسعر منافس، ويأتي ذلك بالعمل على تفعيل دور المؤسسات البحثية والتطويرية، ومراكز الموضة، وربطها بمواقع الإنتاج بشكل مباشر وفعال .

١٢- العمل على فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية، والارتقاء بمستوى المنتج حتى يتم تعويض ما يتم استيراده – ولكي يتم ذلك يلزم الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق، والتعرف على رغبات المستهلكين، مع إمكانية التنبؤ باحتياجاتهم المستقبلية، من خلال أجهزة تصديرية واعية بمتطلبات السوق العالمي، وأيضا التنبؤ بالأسواق الواعدة، أي أن هذا كله محصلة الاهتمام بالجهد التصديري والدعائي بتعريف الأسواق الخارجية بالمنتج المصري .



١٣- الاهتمام بأنظمة الجودة، وخاصة الشركات التي تعمل في مجال التصدير، من خلال الأخذ بنظم الجودة الشاملة وكذلك نظم الإدارة البيئية، وكذا الارتقاء بمستوى جودة المنتج النهائي بما يتمشى ومتطلبات الجودة العالمية، من حيث الخواص الأدائية والايكولوجية .

١٤- منح الإعفاءات المناسبة، إن لم تكن الكاملة للنشاط التصديري .

١٥- الاستغلال الأمثل للموارد البيئية، والحد من الاستهلاكات بما يحقق خفض التكاليف الكلية للمنتج النهائي، ومن ثم زيادة قدرته التنافسية، في ظل حرية التجارة العالمية وسياسة الأسواق المفتوحة .

رابعا :- وضع استراتيجية جديدة للنهوض بتنمية صادرات المنتجات النسجية، قادرة على مواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية

تمهيد :-

عند إعداد استراتيجية لتنمية صادرات المنتجات النسجية لمواجهة التحديات المستقبلة التي سوف تقابل هذه المنتجات - لمقابلة متطلبات تطبيق بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية، فإن الأمر يستلزم ضرورة التركيز على المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التي تسهم في ارتفاع المقدرة التنافسية للصادرات المصرية [٨] .

وفيما يلي وضع تصور جديد لاستراتيجية تنمية صادرات المنتجات النسجية، تتناول هذه الاستراتيجية المشكلات والحلول المقترحة لها وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية لهذه الصناعة .

أولا :- المشكلات [٩]:

١- مشكلات النظم الضريبية والجمارك : وهذه المشكلات تتمثل فيما يلي :

- ارتفاع قيمة الجمارك على مستلزمات الإنتاج والخدمات وكذلك ضريبة المبيعات على الآلات .
- مشكلات الجمارك في آليات السماح المؤقت والدروباك والتسويات .
- مشكلات تحديد معاملات الهالك، ومعاملات استخدام المدخلات في الإنتاج التي تحدد قيمة الجمارك المطلوب استردادها .

٢- الأعباء التصديرية: وتتمثل في الآتي :

- البحث عن فتح أسواق جديدة .
- وجود كيانات تصديرية .
- الاشتراك في المعارض الدولية والمحلية .
- وجود قواعد لبيانات التصدير والاستيراد، ودراسات عن الأسواق، والأفراد المؤهلين للقيام بالعملية التصديرية :

٣-القدرة التمويلية : والبحث عن أسعار أفضل للفائدة على القروض التي تبرمها الشركات القائمة على الصناعة النسجية.

- هذا بالإضافة إلى ضمان مخاطر الصادرات من خلال البنوك والمؤسسات المالية المنوط بها هذه العملية .

٤-خدمات الشحن البحري والجوى .

٥-العمالة والتدريب (تأهيل الكوادر الفنية المدربة).

٦-تطوير صناعة الصباغة والتجهيز خاصة فيما يتصل بصناعة الملابس الجاهزة.

ثانياً: الحلول الملائمة لمواجهة هذه المشكلات [١٠]:

١-زيادة الوعي التصديري لدى الأفراد والهيئات بالإضافة إلى طلبه الكليات المرتبطة بهذا المجال مثل كليات الهندسة والتجارة .

٢-مساندة العملية التصديرية من قبل أجهزة الإعلام والصحافة والوقوف بجانب المصدرين الملتزمين والقدوة في هذا المجال ومداومة إبراز مشاكلهم والمساهمة في عقد لقاءات وتوضيح مطالبهم سعياً لدعم هذه العملية .

(٨) بنك مصر، النشرة الاقتصادية، مرجع السابق، ص ٤٢-٤٥.

(٩) الصندوق الاجتماعي للتنمية، ندوة : دعم صناعة المنسوجات من منظور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء السماح بالاستيراد، معوقات التصدير وطرق زيادة القدرة التنافسية، ٢٠٠٣، ص ١ -٣ .

(١٠) بنك مصر، النشرة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨-٦٠. والبنك الأهلي المصري، إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩. ودكتور / مصطفى كمال السيد طايل، مصر ومواجهة آثار اتفاقية الجات، مجلة المال والتجارة، القاهرة، فبراير ١٩٩٩، ص ١١.



٣-مواكبة التعليم المتوسط والعالي لاحتياجات سوق العمل، حيث أن زيادة إمكانيات التصدير لهذه الصناعة، يلزم لها تواجد القدر الكافي من المتعلمين في مجال الغزل والنسج والملابس الجاهزة، الذين لهم علم ودراسة وتدريب عملي في هذه الصناعة، مع إدراج مناهجهم متطلبات التصدير وقواعده وجودته وتكلفته ......الخ.

٤-التنسيق الفاعل بين الوزارت والهيئات المنوط بها العملية التصديرية .

٥-تبنى سياسة طموحة في مجال إنتاج المنتجات النسيجية وتصديرها لتلبي حاجة الطلب الإفريقي [١١]، باعتبار أن هذه المنتجات أكثر ملائمة للظروف المناخية الخاصة بالقارة الأفريقية - هذا بالإضافة إلى دخول مصر في منظومة الكوميسا، مما يؤدى إلى فتح سوقا حجمها أكثر من ثلاثمائة مليون نسمة، بشرط أن تتمكن منتجاتنا النسجية وبخاصة القطنية منها، من منافسة مثيلتها القادمة من أسواق دول جنوب شرق آسيا وبذلك نتمكن من تحقيق هدفين أولهما: أحداث زيادة في حجم هذا الطلب، وثانيهما : زيادة عائداتنا من صادرات القطنية خاصة النسجية بصفة عامة .

٦-إجراء دراسة لإقامة مشروعات مشتركة في البلاد العربية والأفريقية المجاورة، في مجال الصناعات النسجية نظراً لكبر الطاقة الاستيعابية لهم بالنسبة للإنتاج المصري .

٧-تنظيم الندوات والمؤتمرات والترويح والدعاية والإعلان اللازم للتعريف بالمنتجات النسيجية المصرية وخصائصها الفنية ومجالات استعمالها .

٨-الترويج لأهمية دور التأمين في تشجيع الصادرات المصرية من المنتجات النسجية وذلك للحماية والضمان من أخطار النقل البحري والجوى والحريق والسطو .

٩-الترويج لخدمة ضمان ائتمان الصادرات لما توفره من حماية للمصدرين وتشجيعهم على ارتياد أسواق جديدة والتعامل مع مستوردين جدد، وهم في مأمن من مخاطر عدم استيفاء قيمة صادراتهم .

ثالثا: زيادة القدرة التنافسية في مجال صادرات الصناعة النسجية [١٢]:

يعتمد التصدير على ثلاثة زوايا هي : السعر، الجودة، الالتزام بمواعيد التنفيذ أو التسليم، فضلاً عن تأهيل المنشأة في الأساس للتصدير من النواحي الفنية والبيئية والعمالية والأمن الصناعي .

وعلى هذا فان قدرة الاقتصاد المصري على احتواء الآثار السلبية - السابق الإشارة إليها في ثنايا البحث -، وتعظيم الفوائد وزيادة الأرباح وحصيلة العملات الأجنبية، فان الأمر يتوقف بدرجة كبيرة على سرعة التحرك ومدى التكيف مع ذلك الواقع، خاصة وان مصر تملك العديد من المقومات اللازمة لقيام صناعة نسجية على مستوى عال تستطيع بموجبه المنافسة داخلياً وخارجياً، ولن يتأتى هذا إلا بتبني وتنفيذ الاستراتيجية التي تم بيانها سابقا .

نتائج وتوصيات الدراسة :

اولاً: النتائج :

١- إن هناك مشكلات تواجه الصناعة النسجية في مصر، تتمثل في ارتفاع أسعار المواد الخام (القطن الزهر مثلا)، وكذا الضرائب العديدة والتي تثقل كاهل هذه الصناعة، والمديونية التي على شركات قطاع الأعمال العام في مجال الصناعة النسجية وما يؤدى هذا إلى مشكلات في إجراء عملية الخصخصة لهذه الشركات .

٢- مشكلة البحث عن الأسواق الجديدة، نظرا لفقدان مصر جزء من أسواقها الهامة في دول الكتلة الشرقية، والتي أحدث انهيار الاتحاد السوفيتي إرباكا في هذه الأسواق أدى إلى تراجع وتناقص صادرات مصر النسجية إلى هذه الكتلة .

٣- في الوقت التي تناقص فيه التصدير إلى دول أوروبا الشرقية ظهر متغير آخر وهو منافسة العديد من دول جنوب شرق آسيا للمنتجات النسجية في هذه الأسواق

(١١) مصطفى كمال السيد طايل، التحليل الاقتصادي للطلب العالمي على القطن الأفريقي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٦٩ .

(١٢) الصندوق الاجتماعي للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ٣ .



التي كانت إلى حد كبير تعتمد على صادرات الصناعة النسجية المصرية .

٤- تقادم الأصول الإنتاجية، وظهور مشكلة زيادة العوادم والفاقد وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة في الصناعة النسجية بصفة واضحة .

٥- عدم تطور المنتج المصري في الصناعة النسجية بما يتناسب ورغبات ومتطلبات الأسواق الخارجية .

في ضوء ما سبق فأن هناك مشاكل عديدة تتلخص فيما يلي :

ارتفاع أسعار المواد الخام - المديونية لهذه الشركات طرف الجهاز المصرفي - الضرائب - البحث عن الأسواق الجديدة - تطوير المنتجات النسجية المصرية .

ثانياً: التوصيات :

كما تتحدد هذه التوصيات فيما يلي :

١- السماح لشركات الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام، التوسع في استيراد الأقطان قصيرة التيلة لانخفاض أسعارها بالمقارنة بأسعار الأقطان المصرية، (الزهر مثلا)، مع القيام بخلطها مع الأقطان المحلية وزيادة نسب الخلط من الألياف الصناعية حتى تتمكن هذه الشركات من تخفيض التكلفة للمواد الخام (الغزول والمنسوجات) (١٣).

٢- السماح لشركات قطاع الأعمال العام القائمة بتصنيع الملابس الجاهزة باستيراد المنسوجات رخيصة الثمن من الأسواق الخارجية (مثل أسواق دول جنوب شرق آسيا) أسوة بما هو متبع في شركات القطاع الخاص، مما يدعم إمكانياتها في إنتاج ملبوسات ذات أسعار تنافسية في الداخل والخارج .

٣- سداد المديونيات المستحقة على شركات الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام إلى الجهاز المصرفي بصفة خاصة (بنوك القطاع العام)، وذلك من خلال ثلاث بدائل هي :

أ- استبدال هذه المديونيات لسندات خزانة على أن تستهلك على فترة محددة يتم الاتفاق عليها بين الشركة القابضة وبنوك القطاع العام .

ب- يتم تسديد جزء نقدي والباقي يسدد في شكل سندات.

ج- تقسيط هذه المديونيات على دفعات . ويلزم لضمان سداد أحد هذه البدائل، أن يتم وضع الضمانات اللازمة من قبل الحكومة والشركات القابضة، بغرض كفالة استيفاء البنوك لمستحقاتها عن المديونيات الجديدة والناشئة من تنفيذ أحد البدائل المطروحة، وبما يشجع في النهاية الجهاز المصرفي على الاستمرار في تمويل شركات الغزل والنسيج القائمة بتصدير المنتجات النسجية .

٤- في ظل سياسة الخصخصة لشركات الغزل والنسيج يجب الإسراع في علاج مشكلات المديونيات والعمالة الزائدة، فضلا عن زيادة فعالية برنامج الخصخصة.

٥- إن وضع استراتيجية أكثر فاعلية يستلزم ما يلي :(١٤)

أ- بناء قاعدة للمعلومات الخارجية عن المصدرين المصريين والأجانب الذين يعرضون سلعا ومنتجات متنافسة في مجال الصادرات النسجية، وكذلك المستوردون الأجانب واحتياجاتهم العالمية، مع إبراز فرص التصدير المتاحة بأكبر قدر من التفصيلات، بالإضافة إلى إتاحة هذه المعلومات بتكلفة ميسرة لمصدري المنتجات النسجية حيث أصبحت المعلومات بمثابة (الدم الجديد) للتجارة الخارجية.

ب- بناء قنوات اتصال بين مراكز المعلومات والمصدرين والمنتجين لهذه المنتجات النسجية، حتى تكون هناك فرصة لنقل المعلومات التي يحتاجونها، وإسداء النصح فيما يتعلق بإمكانيات التصدير: إلى من توجه الصادرات النسجية وبأية طريقة يتم بها التصدير ؟

ج- الاستعانة بشركات عالمية متخصصة في هذا المجال، فضلا عن المجلس الأعلى للصادرات ونقاط التجارة الدولية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة، مع قيام الدولة

(١٣) البنك الأهلي المصري، إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الاقتصادية، مستقبل القطن المصري، المجلد ٤٩ العدد (٣)، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٨: ٢٠، برنامج الخصخصة المصري لعام ٢٠٠٠، المجلد ٥٢، العدد ٤، القاهرة ١٩٩٩، ص ٥٥ : ٥٧ .

(١٤) د. عبد الرحمن يسرى، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٦٠ - ٦١ .



بالدعم المالي والمؤسسي لهذا المجلس وهذه النقاط حتى يؤديا دورهما المنوط بهما على أكمل وجه .

٦- من منطلق أن مواصفات الجودة السلعية من أهم محددات الصادرات على المستوى العالمي، إذ أن هذه الجودة يجب مراعاتها حتى لا تصبح المنتجات النسجية المصدرة معرضة للرد بعد وصولها إلى جمارك البلاد المستوردة . هذا في الوقت الذي يجب فيه تقليل تعدد أجهزة الرقابة على الصادرات من هذه المنتجات، حتى لا تتعرقل عمليات التصدير، ومن المفضل وفقا لذلك توحيد جهة الرقابة على الصادرات في هيئة واحدة أو جهة متخصصة فاعلة .

ومن المطلوب أيضا في هذا المضمار، أن يكون هناك مفهوما أشمل وأعم للجودة من حيث ظروف العمل وجودة الاتصال، وجودة الخدمات، او بمعنى آخر تحسين ظروف وبيئة العمل ومداومة التدريب في الداخل والخارج، مع تحسين ظروف ومجالات الاتصال بين المنتجين والمصدرين والمستهلكين المحليين والخارجيين، فضلا عن جودة الخدمة فيما يتصل بعمليات التغليف والتعبئة والتشطيب واستخدامها التقنيات الحديثة في هذا المجال .

وقد يتطلب هذا الأمر إيجاد هيئة للإشراف على النواحي الفنية والتقنية في مجال الجودة ومرتبطة في ذات الوقت بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات .

٧- لمعالجة مشكلات الضرائب والجمارك على الصادرات وبصفة خاصة صادرات من المنتجات النسجية – باعتبار أن حجم صادرات مصر من هذه المنتجات لا بأس به – فإن هناك ضرورة لرفع الضرائب الضمنية التي تفرض على الصادرات وهى التي تُحمل على الواردات المستخدمة في مدخلات إنتاج المنتجات المصدرة، ويقدر البعض هذه الضرائب الضمنية بما يساوى ٣٠% على قيمة الصادرات، مما يضيف أعباء ضمنية على المصدرين المصريين والوضع التنافسي لمنتجاتهم[١٥] .

كما انه تشجيعا للصادرات من المنتجات النسجية، يجب أن تقوم الجمارك المصرية برد ضريبة المبيعات على هذه المنتجات التي يقوم السياح بشرائها عند مغادرتهم لأرض مصر، وفى ظل هذا الوضع بعد أن يتم وضعه في إطار جمركي صحيح، سيتم ترويج الصادرات المصرية من المنتجات النسجية مع حركة السياحة الدولية إلى مصر .

٨- تنمية الوعي التصديري لدى الأفراد والهيئات والجماعات مع مساندة الإعلام المصري والوقوف بجانب المصدرين الملتزمين مع إبراز مشكلاتهم وحلها في أقصر وقت، ويستلزم هذا مواكبة التعليم الفني في مرحلتي التعليم الثانوي الصناعي والتعليم الجامعي في كليات الهندسة والتكنولوجيا، مع الاهتمام في ذات الوقت بنواحي الإتقان والتصميم الجديد ومتابعة الموديلات العالمية الحديثة في الشرق والغرب .

٩- الالتزام بمواعيد التنفيذ والتسليم ويتطلب ذلك ما يلي :

أ- عدم التأخير في التسليم أي سرعة تلبية رغبات العميل (المستورد) في وقت قصير أو بما يسمى quick Response.

ب- هذا ويقترن ذلك بدعم الأجهزة المرتبطة بخدمات الشحن والنقل البحري والجوى، من خلال زيادة وتطوير وحدات الشحن في مجالات النقل المختلفة وتخفيض رسوم الشحن على المنتجات النسجية، مع دعم وحدات النقل بالقدرات التكنولوجية المتطورة في عمليات الشحن والنقل لتسهيل عمليات التصدير في نهاية الأمر، باعتبار أن عمليات التنفيذ في نقل المنتجات النسجية وتسليمها في المواعيد المحددة للمستوردين لهذه المنتجات، من أهم مؤشرات ثقة هؤلاء المستوردين في المصدرين المصريين في مجال هذه الصادرات، وبالتالي زيادة التعاقدات وزيادة حصيلة النقد الأجنبي في المستقبل .

(١٥) المرجع السابق، ص ٦٢ – ٦٣ .



جدول رقم (١)

تطور القيمة المضافة الصافية في الصناعة النسجية

ونسبتها إلى إجمالي الصناعات التحويلية

السنة	الصناعات النسجية بالمليون جنيه	الصناعات التحويلية بالمليون جنيه	الأهمية النسبية للصناعة النسجية إلى الصناعات التحويلية %
٨٤/٨٣	٩٣,٧	٥٣٠,٤	١٧,٨
٨٥/٨٤	١٠٣,٤	.٦٢٣,٢	١٦,٨
٨٦/٨٥	٢١٤,٥	٦٧٥,٣	١٧,٤
٨٧/٨٦	٨٠,٨	٧٩٧,٦	١٥,٦
٨٨/٨٧	٢٤٦,٥	٩٣٩,٤	٢٦,٢
٨٩/٨٨	٣٥٣,٤	٢٥٤٤,٧	١٣,٨
٩٠/٨٩	٣٥٩,٧	٢٣٤٠,١	١٩,٤
٩١/٩٠	٦٢٩,٤	٣٠٣٠,٢	٢٠,٨
٩٢/٩١ (*)	--	--	--
٩٣/٩٢	١٢٨,٢	٥٩٠٥,٥	٢٥,٥
٩٤/٩٣	٢١٤١,٨	٥٩٥٨,٢	٣٢,٩
٩٥/٩٤	٢٥٢١,٤	٧٣٩٨,٢	٣٤,٠
٩٦/٩٥	٢٣٧٥,١	٦١٠٤,٠	٣٨,٠
٩٧/٩٦	٢١٧٣,٨	٧٤٠٩,٣	٢٩,٣
٩٨/٩٧	٢٣٨٩,٦	٨٠٧٦,٨	٢٩,٦
٩٩/٩٨	٢٦٠٥,٥	٨٧٤٤,٣	٢٩,٨
٢٠٠٠/٩٩	٢٨٢١,٤	٩٤١١,٨	٣٠,٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٠٣٧,٢	١٠٠٧٩,٣	٣٠,١
٢٠٠٢/٢٠٠١ (**)	٣٢٠٣,١	١٠٧٤٦,٨	٢٩,٨

(*) بيانات غير متاحة

(**) أرقام تقديرية

المصدر : إبراهيم مسعد الأطروش، صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاقية الجات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا، طنطا، ٢٠٠٣



جدول رقم (٢)

تطور عدد منشآت الصناعة النسجية وأهميتها النسبية

إلي منشآت الصناعات التحويلية

السنة	عدد المنشآت		الأهمية النسبية لعدد منشآت الصناعة النسجية إلى عدد منشآت الصناعات التحويلية %
	الصناعات النسجية	الصناعات التحويلية	
١٩٨٤	١٠٠٧,٠	٤٧٩١,٠	٢١,٠
١٩٨٥	٩٤٥,٠	٤٦٣٣,٠	٢٠,٤
١٩٨٦	٨٥٩,٠	٤٥٣٧,٠	١٨,٩
١٩٨٧	٨٢٨,٠	٤٥٤٣,٠	١٨,٢
١٩٨٨	١٢٥٩,٠	٥٧٧٣,٠	٢١,٨
١٩٨٩	١٢٧٣,٠	٥٩٨٢,٠	٢١,٣
١٩٩٠	١٢٩١,٠	٦٥٤٢,٠	١٩,٧
١٩٩١	١٢٨٥,٠	٧١٢٨,٠	١٨,١
١٩٩٢ (*)	--	--	--
١٩٩٣	١٢٩١,٠	٧١٣١,٠	١٨,١
١٩٩٤	١٢٨٤,٠	٨٣٠٠,٠	١٥,٥
١٩٩٥	١٥٦٩,٠	٨٩٨٠,٠	١٧,٥
١٩٩٦	١٤٩٣,٠	٩٠٦٨,٠	١٦,٥
١٩٩٧	١٦٤٣,٩	١٠٧٠٦,٨	١٥,٤
١٩٩٨	١٧١٢,٤	١١٣٦١,٦	١٥,١
١٩٩٩	١٧٨٠,٩	١٢٠١٦,٤	١٤,٨
٢٠٠٠	١٨٤٩,٤	١٢٦٧١,٢	١٤,٦
٢٠٠١	١٩١٧,٩	١٣٣٢٦,٠	١٤,٤
٢٠٠٢ (**)	١٩٨٦,٤	١٣٩٨٠,٨	١٤,٢

(*) بيانات غير متاحة

(**) أرقام تقديرية

المصدر : إبراهيم مسعد الأطروش، صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاقية الجات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا، طنطا، ٢٠٠٣

جدول رقم (٣)

تطور حجم العمالة والأجور في صناعة الغزل والنسيج

(العمالة بالألف عامل، الأجور بالمليون جنيه مصري)

السنة	حجم العمالة في		الأجور الجارية السنوية بالأسعار الجارية في		الأهمية النسبية لصناعة الغزل والنسيج إلى الصناعات التحويلية	
	صناعة الغزل والنسيج بالألف عامل	الصناعات التحويلية بالألف عامل	صناعة الغزل والنسيج	الصناعات التحويلية	العمالة %	الأجور %
٨٤/٨٣	٤٣,٧	٢١٦,٩	٩٨,٠	٥٣٨,٥	٢٠,١	١٨,٢
٨٥/٨٤	٤٣,٧	١٨٣,٧	٥٧,٩	٣٢٨,٢	٢٣,٨	١٧,٦
٨٦/٨٥	٤٣,٣	١٩٧,٣	٦٨,١	٣٦٥,٣	٢١,٩	١٨,٧
٨٧/٨٦	٤٧,٣	١٩٧,٧	٨٠,٨	٤٢٤,٦	٢٣,٩	١٩,٠
٨٨/٨٧	٦٦,٨	٢٤٣,٩	١٢٣,٣١	٥٥٩,٢	٢٧,٤	٢٢,١
٨٩/٨٨	٧٣,٥	٢٦٥,٢	١٥٥,٢	٧٢٥,١	٢٧,٧	٢١,٤
٩٠/٨٩	٧٤,٠	٢٧٥,٠	١٧٤,٩	٨٧٨,١	٢٦,٩	١٩,٩
٩١/٩٠	٨٢,٤٠	٢٩٤,٢	٢٢٥,٦	٩٧٢,٠	٢٨,٠	٢٣,٢
٩٢/٩١ (*)	..	..	..	..	..	..
٩٣/٩٢	٨٧,٢	٣٢٨,٥	٢٦٨,٠	١٣١٩,٥	٢٦,٥	٢٠,٣
٩٤/٩٣	٣٠٨,٩	١٠٨٤,١	٩٤٤,١	٢٦٠٣,٩	٢٨,٥	٣٨,٢
٩٥/٩٤	٣٣٥,١	١١٤٩,٧	١١٢١,٣	٥٤٦٧,٣	٢٩,٢	٢٠,٥
٩٦/٩٥	٣٣٥,٨	١١٩٨,٥	١٢٥٥,٨	٦٣١٢,٣	٢٨,٠	١٩,٩
٩٧/٩٦	٣٢١,٥	١٤١١,٤	١١١٢,٣	٤٨٣٢,٤	٢٢,٨	٢٣,٠
٩٨/٩٧	٣٥١,٨	١٥٥٦,٣	١٢٢٤,٨	٥٣١٣,١	٢٢,٦	٢٣,١
٩٩/٩٨	٣٨٢,١	١٧٠١,٢	١٣٣٧,٣	٥٧٩٣,٨	٢٢,٥	٢٣,١
٢٠٠٠/٩٩	٤١٢,٤	١٨٤٦,١	١٤٤٩,٨	٦٢٧٤,٥	٢٢,٣	٢٣,١
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٤٢,٧	١٩٩١,٠	١٥٦٢,٣	٦٧٥٥,٢	٢٢,٢	٢٣,١
٢٠٠٢/٢٠٠١(**)	٤٧٣,٠	٢١٣٥,٩	١٦٧٤,٨	٧٢٣٥,٩	٢٢,١	٢٣,١

(*) بيانات غير متاحة

(**) أرقام تقديرية

المصدر : إبراهيم مسعد الأطروش، صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاقية الجات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا، طنطا، ٢٠٠٣

جدول رقم (٤)

مؤشر حصيلة بيع شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

الشركة القابضة	حصيلة البيع بالمليون جنيه مصري	سداد مديونيات حتمية للبنوك لضمان استمرار وإعادة الهيكلة	سداد أجور لعجز شركات تابعة عن توفيرها ومعاش مبكر	المبالغ المحولة لوزارة المالية	المبالغ المستخدمة لتسوية معاش مبكر
غزل ونسيج ملابس جاهزة	٢١٩	٢٣	..	١٢١	٦٥
تصنيع المنسوجات والتجارة	١٩٥	٣٣	..	١٢٣	٣٩
القطن والتجارة الدولية	٣٣٢	١٠٩	٧١	١٥٢	..
الإجمالي	٧٤٦	١٦٥	٧١	٤٠٦	١٠٤

المصدر : هالة صالح محمد وزارة قطاع الأعمال العام، حصيلة بيع شركات الغزل والنسيج، القاهرة ١٩٩٩ .



جدول رقم (٥)

مراحل دمج تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة

في الاتفاقيات متعددة الأطراف

المرحلة	النسبة %	النسبة التراكمية %	معدل نمو الحصص المتبقية بالمقارنة بمعدلات الحصص وفقا لـ (MFA)
الأولى يناير ١٩٩٥	١٦	١٦	أعلى من المعدل الأصلي بنسبة ١٦ %
الثانية يناير ٩٨	١٧	٣٣	زيادة بنسبة ٢٥ %
الثالثة يناير ٢٠٠٢	١٨	٥١	زيادة بنسبة ٢٧ %
الرابعة يناير ٢٠٠٥	٤٩	١٠٠	

المصدر : فخر الدين الفقي، تجارة المنسوجات والملابس في الاتفاقيات متعددة الأطراف، مجلة المال والصناعة – بنك الكويت الصناعي، الكويت ١٩٩٦ .

المراجع :

- **البنك الأهلي المصري،**
- إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الاقتصادية،
- **مستقبل القطن المصري، المجلد** (٤٩) العدد (٣)، القاهرة ١٩٩٦ .
- **الصناعات النسجية في مصر ، المجلد** (٥٠) العدد (٤) القاهرة ١٩٩٧.
- **الإغراق حجر عثرة تعوق تنامي الصادرات المصرية،** المجلد (٥١) العدد (٣) القاهرة ١٩٩٨ .
- **برنامج الخصخصة المصري لعام ٢٠٠٠،** المجلد (٥٢)، العدد (٤)، القاهرة ١٩٩٩ .
- **برنامج تحديث الصناعة المصرية،** المجلد (٥٤) العدد (١،٢) القاهرة ٢٠٠١
- **بنك مصر،** النشرة الاقتصادية، **نحو استراتيجية حفز وتنمية الصادرات المصرية ومقترحات إزالة معوقاتها (رؤية)** – القاهرة، السنة التاسعة والثلاثون – العدد الثاني ١٩٩٦.
- **الصندوق الاجتماعي للتنمية،** ندوة دعم صناعة المنسوجات من منظور المشروعات الصغيرة المتوسطة في ضوء السماح بالاستيراد، ٢٠٠٣ .
- **د/ عبد الرحمن يسرى،** قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، ٢٠٠٣ .
- **فخر الدين الفقي،** تجارة المنسوجات والملابس في الاتفاقيات متعددة الأطراف، مجلة المال والصناعة – بنك الكويت الصناعي، الكويت ١٩٩٦ .
- **محمد عبد الواحد محمد،** آثار جولة أوروجواى للجات على ميزان المدفوعات المصري، (تحليل قياسي)، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٤٤، القاهرة، ١٩٨٧ .
- **د. مصطفى كمال السيد طايل،** مصر ومواجهة تحديات اتفاقية الجات، مجلة المال والتجارة، فبراير ١٩٩٩ .
- **د. هالة صالح محمد،** حصيلة بيع شركات الغزل والنسيج، وزارة قطاع الأعمال العام، القاهرة، ١٩٩٩،

رسائل علمية :

- **إبراهيم مسعد الأطروش،** صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاقية الجات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة طنطا، طنطا، ٢٠٠٣
- **مصطفى كمال السيد طايل،** التحليل الاقتصادي للطلب العالمي على القطن الإفريقي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة، ١٩٨٣.



اتجاهات طلاب التعليم الجامعي التجاري نحو أهمية الحاسب الآلي

د. هالة محمد لبيب عنبة
أستاذ مساعد إدارة الأعمال
كلية التجارة – جامعة القاهرة

ملخص البحث

أهمية الحاسب الآلي

أثرت التطورات التكنولوجية السريعة في مجالي الاتصالات والمعلومات على تغير متطلبات سوق العمل ودعم أهمية استخدام الحاسب الآلي والإنترنت في جميع مجالات الحياة، وخاصة في مجال التجارة ليتيح فرص عمل مادية وافتراضية ويدعم التجارة الالكترونية.

دور الجامعة الفعلي

رغم أهمية دور الجامعة في تخريج عمالة مرنة قادرة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل من استخدام للحاسب والإنترنت إلا أن الواقع العملي أثبت فشلها في تحقيق ذلك؛ لأن الجامعة تخرج مجرد ممارس عام.

وضع الطلاب

في ظل عدم قدرة الجامعة على تأهيل الخريج لسوق العمل تطلب الأمر أن يغير الطلاب بأنفسهم أنماط الفكر التقليدي من حيث اعتمادهم الكامل على الجامعة في تحقيق ذلك، نتيجة لما عانى منه من سبقوهم من بطالة نظرا لضعف إمكانياتهم أمام متطلبات هذا السوق، وقد دفع ذلك الباحث للقيام بدراسة استطلاعية – عينة ميسرة مكونة من ٥٨٣ طالب وطالبة من مجموعتي الدراسة باللغة العربية والإنجليزية – للتعرف على مدى استخدام الطلاب للحاسب والإنترنت، فظهرت مؤشرات تدل على ضعف السلوك الفعلي لطلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية نحو استخدامهم متمثلا في انخفاض نسب امتلاك، واستخدام الحاسب، واستخدام الإنترنت.

تساؤلات البحث

طرحت مؤشرات الدراسة الاستطلاعية تساؤلاً حول مدى إدراك الطلاب لأهمية الحاسب الآلي ؛ من خلال اتجاههم نحو الحاسب حيث يعتبر الاتجاه الإيجابي مؤشرا على ضخ عمالة مناسبة لسوق العمل، لذلك هدف البحث إلى التعرف على:

- اتجاه طلاب كلية التجارة نحو أهمية الحاسب الآلي (في حياتنا/في سوق العمل/في ممارسة التجارة الإلكترونية).
- أثر اختلاف بعض سمات الطلاب على اتجاهاتهم نحو الحاسب الآلي، وهذه العوامل هي: (السنة الدراسية / النوع / العمل / امتلاك حاسب / استخدام الإنترنت / الخبرة باستخدام الحاسب)

الفروض: "يحمل طلاب كلية التجارة اتجاهات سلبية نحو أهمية الحاسب الآلي".

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي باختلاف سماتهم الديموجرافية".

أسلوب الدراسة

مجتمع الدراسة : "جميع الطلاب النظاميين بكلية التجارة جامعة القاهرة من مجموعة الدراسة باللغة العربية".

عينة الدراسة : عينة احتمالية عشوائية للمجموعات من مجموعات السنوات الأربع للطلاب النظاميين والتي وصل حجمها إلى ٦١٢ مفردة.

الأداة المستخدمة في قياس الاتجاه : استبيانة تضم أقوى عشرين عبارة تم التوصل إليها بعد اختبارين لزيادة درجة الثقة في المقياس، حيث وصل معدل الاتساق الداخلي لها (Cronbach's Alpha) إلى ٠,٨١.

أساليب التحليل : المتوسطات، واختبارات المعنوية وهى



T. test، ANOVA ، وتحليل الارتباط.

النتائج

أسفرت نتائج اختبار الفروض عن قبول فرضي الدراسة مما يعنى وجود اتجاه إيجابي لطلاب كلية التجارة نحو أهمية الحاسب الآلي، وأن هذا الاتجاه قويا ولكنه لا يتضمن المكون السلوكي بسبب عوامل أخرى يجب دراستها، كما توصلت الدراسة لعدم تأثر اتجاه هؤلاء الطلاب بالخصائص المختلفة لهم، ويرجع ذلك لاختلاف العوامل الثقافية عن الخارج. ويوصى بالتركيز على دعم السلوك الفعلي للطلاب من خلال حل مشكلات اقتناء الحاسب، وتطوير عناصر منظومة العملية التعليمية من: طالب، وعضو هيئة تدريس، ومعمل، ومقرر، ومكتبة.

١- مقدمة:

يتسم العصر الحديث بسرعة الاكتشافات العلمية، وتسارع الابتكارات التكنولوجية وما صاحب ذلك من تغيير في وسائل الإنتاج وأنماط الاستهلاك. وقد أثر ذلك على متطلبات سوق العمل بشكلٍ أدى إلى اختفاء بعض المهن، وظهور الجديد منها الذي يتسم بمعرفة عميقة بحقائق العلم ومهارات فائقة في الأداء بمعدلات عالية. فالتكنولوجيا جعلت المعلومات أهم مورد في المجتمع لدرجة أن توفير أحدث معرفة ومعلومات أصبح عاملا حيوياً في بعض المهن. والآن أصبح الحاسب الآلي أداة هامة للإدارة الفعالة للمعلومات (Coover, Dee et al., 1992). فمجالات كالاستثمار والبورصة والتجارة الدولية والإلكترونية وغيرها أمثلة على ذلك وكلها مجالات عمل مناسبة لخريجي كليات التجارة. وفى ظل هذه الظروف التي تمثل تحدياً يتطلب الأمر معرفة دور الجامعة في تلبية هذه المتطلبات ومعرفة اتجاهات الطلاب نحو أهميتها.

٢- مشكلة الدراسة:

تتطلب التحديات العصرية والمستقبلية التي تواجه طلابنا في سوق العمل تغييراً لأنماط الفكر التقليدي لديهم؛ لأن من آثار التغير التكنولوجي السريع التزايد والارتفاع المستمرين لمستويات المهارات المطلوبة في سوق العمل (محمد نجيب صبري محمود،٢٠٠١). من أجل ذلك أصبح سوق العمل في حاجة لعمالة غير تقليدية، عمالة يطلق عليها العمالة الذكيةSmart Labors، ذكاءً ليس فطريا أو موهبة طبيعية وإنما ذكاء نابع من "مجموعة المهارات والقدرات والخبرات التي يكتسبها المرء من خلال منظمات التعليم والتدريب والجامعة والتنشئة وغيرها". ومن خصائص هذه العمالة أن تتوافر لديها مهارات التقنية المستحدثة كالحاسب الآلي والإنترنت نظرا لحاجة التعامل مع المنظمات الحديثة لقدر عال من المعرفة والخبرات العقلية والفكرية (السيد عليوة، ١٩٩٧). فاستخدام الحاسبات فى مختلف أنشطة الحياة أصبح من الضروريات التي يجب أن يتقنها الخريج ليتمكن من العمل والإنتاج خلال السنوات القادمة (سمير شاهين، ١٩٩٩).

والخلاصة: أن الثورة الصناعية الثانية التي نحياها متمثلة في استخدام الإنترنت من خلال الحاسب الآلي أثرت على متطلبات سوق العمل في مجال الأعمال (Donovan, John J., 1997). ولاستخدام الحاسبات في مجال التعليم التجاري أهمية كبيرة أوضحها عددٌ من الكتّاب فيما يلي:

- إن خريج كلية التجارة بدون حاسب آلي وبدون لغات أجنبية وبدون تردد على المكتبة ستكون قيمته منخفضة في سوق العمل (محمود صادق بازرعة، ١٩٩٧).
- يعتبر الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا الحديثة في مجال إدارة الأعمال من أهم إمكانات المدير الجديد الذي يجب أن يكتسبها من تعليمه الإداري (رأفت رضوان، ١٩٩٧). كما أوضحت نشرة جامعة شيكاغو وجود تحولا كبيرا في نوعية المهارات التي يرى رجال الأعمال أهمية توافرها في خريج التعليم الإداري والتي منها الحاسب الآلي الذي لا غنى عنه الآن (عبد العزيز الشربينى، ١٩٩٧).
- يحقق استخدام الحاسب في المناهج المحاسبية مزايا عديدة من أهمها تخلص الطالب من عبء العمليات الإحصائية مما يجعله يركز أكثر على المفاهيم المحاسبية، مع إمكانية حصوله على المعلومات التي يحتاج إليها من أي مكانٍ في العالم بسرعة وبتكلفة محدودة، بالإضافة إلى اكتساب مهارات بناء واستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية المناسبة لمتطلبات السوق أو لتكملة دراساته العليا (محمد عبد الحميد مطاوع، ١٩٩٩).
- يتيح استخدام الحاسب الآلي ومن ثم التعامل مع شبكة الإنترنت تحقيق العديد من المزايا – التي يمكن أن يستفيد منها طالب التجارة، وبما يعود بالنفع على الاقتصاد



القومي – منها ما يلي:

(أ) إمكانية ممارسة الطلاب للتجارة الإلكترونية: يعتبر الإنترنت أكبر سوق تجارى عالمي الآن بما يمثل فرصة كبيرة للتسويق محليا وعالميا. وتتطلب الاستفادة منها تغيير كل أساليب العمل التقليدية في التسويق الدولي والاتصالات والترويج؛ لتبادل المعلومات وغيرها (رأفت رضوان، ١٩٩٧). وتعانى مصر من انخفاض أعداد مستخدمي الإنترنت والذي بلغ في مارس ٢٠٠١ نسبة ٠,٨٢% من إجمالي عدد السكان، بينما تصل هذه النسبة في أمريكا إلى ٦٠%، وفى بعض الدول العربية كدولة الإمارات المتحدة تصل إلى ٢٤,٤%، وإلى ١٦,٧% في البحرين (Over 3.5 Million Arabs Accessing the Net). وأهم ما نركز عليه من خلال النسب السابقة هو أن طلاب الجامعات من أكثر القطاعات استخداما للانترنت، لذلك يطلق عليهم " Internet or Web Savvy" (Nugus, Sue). لذلك فان استخدام هذه الفئة للانترنت سيفيد في تنمية التجارة الإلكترونية سواء كانوا عملاء أو رجال أعمال.

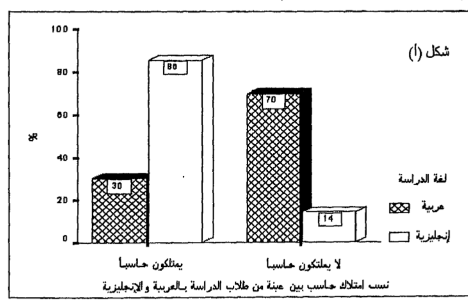
(ب) المساهمة فى حل مشكلة البطالة : تؤثر التطورات التكنولوجية على تخفيض أعداد العاملين في الشركات المصرية (هالة محمد لبيب، ١٩٨٧)، وكذلك في الشركات الأمريكية حيث قللت أكبر هذه الشركات ٢٠% من حجم العمالة بها خلال الفترة من٨٠-١٩٩٥ (Jutkins, Ray). ويؤكد الواقع المصري أن مشكلة البطالة لا تكمن خطورتها فقط في أعداد العاطلين المتنامي، وإنما تكمن أيضا في نوعيتهم والتي تتمثل في أن ما يزيد عن ٩٠% من هؤلاء المتعطلين هم من الباحثين عن عمل لأول مرة، أي من الشباب المؤهل من خريجي النظام التعليمي (نجوى يوسف جمال الدين، ١٩٩٧). وفى ظل هذه الظروف نجد أن استخدام الطلاب للحاسب الآلي وتعاملهم مع شبكة الإنترنت من الممكن أن يسهم في حل هذه المشكلة عن طريق إتاحة مجالات عمل لهم إما من خلال العمل من المنزل باستثمارات محدودة نسبيا، أو من خلال إمكانية بحثهم عن فرص عمل محلية ودولية عن طريق الاستفادة من الاستقطاب الإلكتروني. فالأعمال المنزلية في أمريكا ولدت ٦٠٠ بليون دولار إيرادات في عام واحد (Jutkins, Ray). كما أصبح التسويق عن طريق استخدام البريد الإلكتروني وسيلة حيوية لتسويق العمل من المنزل، وهو ما يناسب طلاب التجارة لإنشاء مشروعات صغيرة (Marketing Via E-mail). أما بالنسبة للاستقطاب الإلكتروني E-recruitment والذي يقصد به "عملية اجتذاب وإغراء القوى العاملة للتقدم لشغل الوظائف عن طريق شبكة الإنترنت" فيستطيع الطالب عن طريق العديد من المواقع الإلكترونية الموجودة حاليا أن يعرض سيرته الذاتية أمام العديد من المنظمات التي تحتاج إلى الموارد البشرية، مما يزيد من فرصته في الحصول على فرصة عمل (محمود أحمد الخطيب، ٢٠٠١). وكل هذه الفرص لن يتعرف الطالب عليها إلا إذا كان مستخدما للحاسب الآلي أساساً.

نستخلص مما سبق أوجه الاستفادة من ارتفاع قدرة طالب التجارة في التعامل مع الحاسب الآلي سواء في الحياة بصفة عامة أو في سوق العمل وممارسة التجارة الإلكترونية بصفة خاصة. لذلك أصبح تخريج العمالة الذكية المناسبة لمتطلبات سوق العمل مهمة عاجلة لكليات التجارة والإدارة العربية (السيد عليوة، ١٩٩٧). وبتقييم الواقع العملي لوحظ أن الجامعات المصرية تُعانى من الانخفاض النسبي في مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة من خلالها – خاصة بالجامعة الأم طبقا للتقرير السابق. كما أن درجة توافر بعض الخصائص الهامة في الخريجين غير مرتفعة، بالإضافة إلى انخفاض درجة ملاءمة الخريجين لاحتياجات منظمات الأعمال (سميرة الشرقاوي، وآخرون، ١٩٩٩). وفى جامعة أسيوط أثبتت إحدى الدراسات أن مستوى الخريج من الناحية العلمية يتجه نحو المتوسط، أما بالنسبة للناحية العملية فإنه يتدرج بين المتوسط والضعيف (مراد صالح مراد زيدان، ١٩٩٩). أما في جامعة المنوفية فقد ظهر عدم قدرة خريجي المحاسبة على مواجهة المستجدات المحلية والعالمية مما استوجب المطالبة باستخدام الحاسب الآلي في تدريس مقررات المحاسبة والذي يحد من تطبيقه عدم توافر معامل حاسب كافية تغطى أعداد الطلاب (محمد عبد الحميد مطاوع، ١٩٩٩). يضاف إلى ذلك أن ازدحام الجامعات يحول دون تأهيل الخريجين بما لا يتناسب مع متطلبات السوق (نصر الدين شهاب، ١٩٩٩). فمنظومة التعليم



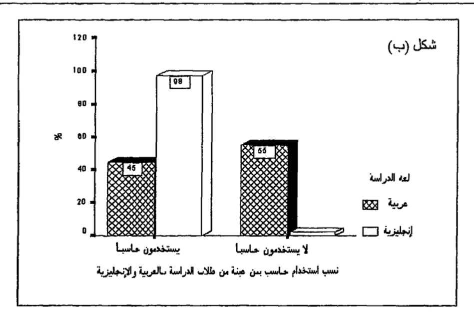
الجامعي التجاري في مصر تُعانى من العديد من المشكلات التي جعلت نوعية خريج اليوم في حاجة إلى إعادة تنظيم. فتعليم الأعداد الكبيرة له قيوده؛ لأنه يسمح بتخريج طالب عنده معلومات عامة مجرد عناوين للموضوعات – ممارس عام – دون بناء للشخصية أو الاتجاهات أو القدرات أو المهارات اللازمة لسوق العمل (فريد النجار، ١٩٩٧). نستخلص من الدراسات التي تناولت تقييم التعليم الجامعي أنه يعانى من العديد من جوانب القصور التي تؤثر دون شك في جودة الخريج، وهذا ليس رأى الأكاديميين فقط فالقيادات المسئولة في مؤسسات الإنتاج والخدمات ترى أيضاً عدم أهلية الكثيرين من خريجي الجامعات وانخفاض مستوى ثقافتهم وسلوكهم (مغاوري شحاتة دياب، ١٩٩٩). يضاف إلى ذلك أن الطلاب أنفسهم لديهم اتجاهات سلبية متمثلة في حالة من عدم الرضا عن المقررات والمناهج الدراسية الموجهة إليهم سواء من حيث تكرار دراسة بعض الموضوعات في أكثر من مادة دون داعٍ، وتعذر استيعاب بعض المواد دون تدريب عملي، وعدم جدوى تدريس بعض المواد الأخرى (السيد عبده ناجى، ١٩٨٢). من هذا العرض يمكننا إدراك فشل التعليم الجامعي حتى الآن في توفير خريج مناسب لمتطلبات سوق العمل. وحتى ينافس التعليم الجامعي -كأحد حلول مواجهة تحديات سوق العمل- فلابد أن يكون الخريج على فهم كامل لكل الأدوات المساندة والمؤهلة له ومنها الحاسب الآلي الذي مازال يدرس حتى اليوم في بعض الكليات كمادة نظرية (مصطفى محمد عز العرب، ١٩٩٩).

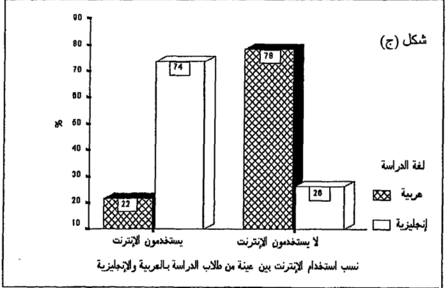
في ظل ظروف الوضع القائم يجب أن يدرك طلاب كليات التجارة التحديات التي ستواجههم في سوق العمل وأن يستعدوا لها ذاتيا؛ لأن القوى البشرية العاملة الغير مهيأة للتعامل مع التكنولوجية المتقدمة ستقل أمامها فرص العمل والتي لن يحصل عليها إلا منْ أتمّ تعليما متميزا وحصل على تدريب مكثف (زينب عفيفي شاكر، ١٩٩٩). من هذا المنطلق ستركز هذه الدراسة على عنصر جديد من عناصر منظومة التعليم وهو الطالب، والذي يجب أن يساهم بدور لتطوير نفسه ذاتيا. والأمر الذي لفت نظر الباحث أثناء تدريسه لموضوع التسويق الإلكتروني لطلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية هو الانخفاض الشديد في المعرفة المتاحة لديهم حول كيفية التعامل مع الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت لدرجة أنهم لا يعلمون شيئا عن أمور أصبحت عادية وهامة اليوم. وقد اعتبر الباحث هذه الظاهرة أمرا خطيرا في ظل متطلبات سوق العمل السابق إيضاحها، مما دفعه للقيام بدراسة استطلاعية للتعرف على مدى استخدام الطلاب لهذه التكنولوجيا، ومن ثم إدراكهم لحتميتها كمطلب أساسي لإتاحة فرص عمل لهم. وتمت هذه الدراسة على عينة ميسرة مكونة من ٥٨٣ طالباً منهم ٤٥٠ مفردة من الدارسين بمجموعة الدراسة باللغة العربية، وبقية المفردات من الدارسين بمجموعة الدراسة باللغة الإنجليزية ؛ للتعرف على مدى عمومية هذه الظاهرة في المجموعتين. وتوضح الأشكال التالية نتائج هذا الاستطلاع:



شكل رقم (١) : نتائج الدراسة الاستطلاعية







تابع شكل رقم (١) : نتائج الدراسة الاستطلاعية

يتضح من الأشكال السابقة وجود انخفاض ملحوظ في نسبة تعامل طلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية مع الحاسب الآلي والانترنت مقارنة بطلاب مجموعة الدراسة باللغة الإنجليزية. فهل معنى هذا أن إدراك طلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية لأهمية الحاسب الآلي والانترنت في حياتنا منخفض، خاصة وأنهم يمثلون النسبة العظمى من إجمالي طلاب الكلية والموجهين إلى سوق العمل؟. وهل يعتبر هذا تفسيرا لارتفاع نسبة البطالة بين خريجي كليات التجارة من مجموعة الدراسة باللغة العربية؟. فالوضع يختلف بالنسبة لمجموعة الدراسة باللغة الإنجليزية حيث لا توجد بطالة بين خريجي هذه المجموعة بل بالعكس تتوافر طلبات من رجال الأعمال والقطاع الخاص لاستيعاب الخريجين قبل أن يتخرجوا. فمعظم طلاب هذا القسم يعينون عن طريق الملتقى الذي تعقده الكلية بين رجال الأعمال والطلاب نظرا لوجود طلب عليهم. معنى هذا أن زيادة جودة الخريج ستؤدى إلى انخفاض نسبة البطالة ؛ لأن العبرة بنوعية الخريجين وليس بحجمهم (أحمد محمد نور، ١٩٩٧). ولكن على الرغم من أن طلاب مجموعة الدراسة باللغة الإنجليزية يفوا بمتطلبات سوق العمل فيما يتعلق بالحاسب الآلي إلا أنهم ما يزالون قلة مقارنة بحجم الطلاب والخريجين من التعليم الجامعي العام. فهل يدرك طلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية أهمية الحاسب الآلي، وأن التعامل معه ومع شبكة الانترنت من الممكن أن يتيح لهم فرص الحصول على عمل في أسواق العمل المادية والافتراضية؟.



وإذا كان الإلمام باستخدام الحاسب الآلي مهما للخريج فإن دراسة الاتجاه نحوه على درجة كبيرة من الأهمية أيضا لأنه يعتبر مؤشرا على إمكانيات الطلاب. ويعتبر قياس الاتجاهات أو التعرف عليها أمرا ضروريا للاستفادة منها في تفسير السلوك الإنساني والتنبؤ به ومن ثم محاولة السيطرة عليه (على السلمي، ١٩٩٥). وتعتبر الاتجاهات السلبية نحو الحاسب قضية هامة خاصة أن وجود هذا الاتجاه يمثل خطراً ؛ لأنه قد يمنع المجموعات التي لديها اتجاه سلبي من كسب فرصة الدخول إلى أو التعامل بفاعلية مع الحاسب في أماكن العمل بل ويحد من فرص حصولهم على وظائف. فالمجتمع الآن يتحرك نحو طلب وظائف أكثر كثافة للمعلومات مما يتطلب الاستفادة من الحاسب (Omar, Mohammed H., 1992). وقد اختلف الكتّاب حول آثار استخدام الحاسب الآلي على الاتجاه نحوه حيث تفاعل البعض حول منافعه والتي لخصها (Mckinnon, David H. et al, 2000) من نتائج الدراسات التي تمت حول أهم النتائج الإيجابية التي يؤدى إليها استخدام الطلاب للحاسب، فيما يلي:

- خلق دافعية لدى الطلاب.
- إيجاد اتجاه إيجابي نحو الحاسب.
- توقع الطلاب للحصول على فرصة عمل جيدة عند التخرج.

ويؤثر الاتجاه السلبي نحو الحاسب في دافعية وأداء الأفراد. فالاتجاه السلبي للطلاب يمثل مؤشرا على ضخ عمالة غير مناسبة لسوق العمل تقاوم استخدامه حيث أوضح (Harrison, Allison W. et al., 1992) أن الإدارة بمنظمات الأعمال رصدت ظاهرة متمثلة في أن:

المهارة المنخفضة بالحاسب ——تؤدي إلى——◄ قلق كبير منه ——يخلق——◄ اتجاهاً سلبياً نحوه ——يؤدي إلى——◄ مقاومة العاملين لاستخدامه

لذلك تعتبر دراسة اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي أمرا هاما لتوضيح مدى قبولهم أو رفضهم لأهميته، ومن ثم تحديد سلوكهم في المستقبل نحو السعي لتعلمه (زياد أمين بركات، ١٩٩٩). فلا يمكن فهم السلوك البشرى والتنبؤ به بدون فهم محدداته المختلفة والتي تمثل الاتجاهات واحدة منها (عادل محمد أمين إمام، ١٩٩٨). وهنا تطرح عدة تساؤلات حول ماهية اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي في حياتنا، وفى سوق العمل، وفى ممارسة التجارة الإلكترونية؟. هل هذه الاتجاهات إيجابية أم سلبية؟، وما هي العوامل المؤثرة فيها؟، وهل يؤثر اختلاف السنة الدراسية، أو النوع، أو عمل الطالب أثناء الدراسة، أو امتلاك حاسب آلي، أو التعامل مع شبكة الإنترنت، أو توافر خبرة في التعامل مع الحاسب على هذه الاتجاهات ؟.

على ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في: "أنه على الرغم من أهمية الحاسب الآلي كمطلب أساسي في سوق العمل لخريجي كلية التجارة إلا أن الدراسة الاستطلاعية أوضحت وجود مؤشرات تعبر عن عدم إدراك طلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية لهذه الأهمية مما يتطلب ضرورة السعي نحو دراسة اتجاهات هؤلاء الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي كمؤشر لسلوكهم في المستقبل مع دراسة أثر اختلاف بعض خصائصهم على هذه الاتجاهات".

٣- هدف الدراسة :

يهدف البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحتها مشكلة الدراسة للتعرف على اتجاهات طلاب التعليم الجامعي التجاري نحو أهمية الحاسب الآلي ؛ لأن هذا الاتجاه يعتبر مؤشرا على مستقبل هؤلاء الطلاب في سوق العمل. كما يهدف إلى التعرف على العوامل الديموجرافية المؤثرة على اتجاهات الطلاب. وعلى ضوء النتائج التي سيتم التوصل إليها سيقترح الباحث خطط العمل الواجب الاستفادة منها للتأكد من إدراك الطلاب لأهمية هذه التكنولوجيا الحديثة وزيادة قدرة الجامعة على تنمية هذا الإدراك لديهم وتحويله لسلوك فعلى.

٤- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التعليم الجامعي الذي يسهم في إمداد البلاد بالمتخصصين من الفنيين والخبراء في مختلف المجالات، هذا إلى جانب دور الجامعات في تقدم المجتمعات ورفاهيتها بما تنشره من بحوث علمية وتطبيقات يمكن الاستفادة بها في تحقيق أهداف خطط التنمية. ولا تقتصر أهمية الدراسة على اهتمامها بتطوير التعليم الجامعي فحسب، بل تنبع أهميتها أيضاً من اعتبارها من الدراسات القلائل التي تسعى إلى تناول موضوعا تم تناوله بشكل محدود في مصر وهو ما يتيح إمكانية التنبؤ بسلوك الطلاب



نحو الحاسب الآلي والمساهمة في توجيه النظر نحو التجويد فى تكوين الطالب الجامعي، حيث ترتبط فكرة الجودة في تكوين الطالب الجامعي بعناصر متعددة من أهمها إكسابه مجموعة من المهارات والقدرات الواجب توافرها فيه والتي من أهمها التعامل مع الحاسب الآلي والانترنت. فالبحث سيسعى إلى خدمة المجتمع وتوفير العمالة بالمواصفات اللازمة له، وذلك من خلال المساهمة في تقديم مقترحات تسهم في الإعداد الجيد لطلاب التعليم التجاري الجامعي فيما يتعلق بالحاسب الآلي وإعادة التوازن بين مخرجات العملية التعليمية بكليات التجارة وبين احتياجات سوق العمل وبالتالي المساهمة في تخفيض فوائض الخريجين والحد من نسبة البطالة نتيجة الوفاء بمتطلبات هذا السوق.

٥- فروض الدراسة:

على ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تم صياغة الفرضين التاليين :

"يحمل طلاب كلية التجارة اتجاهات سلبية نحو أهمية الحاسب الآلي".

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي باختلاف خصائصهم الديموجرافية":

ويضم هذا الفرض الفروض الفرعية التالية :

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو الحاسب نتيجة لاختلاف السنة الدراسية".

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو الحاسب نتيجة لاختلاف نوعهم".

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو الحاسب نتيجة لعملهم أثناء الدراسة".

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو الحاسب نتيجة لامتلاكهم لحاسب آلي".

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو الحاسب نتيجة لاستخدامهم الانترنت".

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو الحاسب نتيجة لتوافر خبرة لديهم".

٦- أسلوب الدراسة :

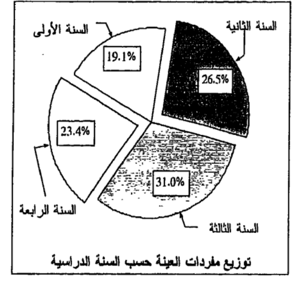
يعرض الجدول التالي (في الصفحة التالية) ملخصا لأهم عناصر طريقة الدراسة، يليه توضيحا لتـفاصيلها :

- مجتمع الدراسة:

"*جميع الطلاب النظاميين بكلية التجارة جامعة القاهرة من مجموعة الدراسة باللغة العربية*"، وعددهم ٢١٧٩٠ مفردة في العام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٢*.

- عينة الدراسة:

أ- تم تحديد حجم العينة بتطبيق المعادلة الخاصة بذلك عند معامل ثقة ٩٥% ونسبة توافر الخصائص المطلوب دراستها في المجتمع ٥٠% وحدود خطأ ٥% فوصل حجم العينة الممثل للمجتمع إلى ٤٠٠ مفردة. ولكن الحجم الفعلي للعينة وصل إلى ٦١٢ مفردة بزيادة قدرها ٥٣% بسبب نوع العينة المناسب لمجتمع البحث - كما سيتضح فيما بعد. ومما لاشك فيه أن هذه الزيادة ستكون في صالح نتائج الدراسة طالما راعينا الدقة في الخطوات الأخرى للبحث. وقد تم توزيع حجم العينة على أساس تحديد النسبة الممثلة لكل سنة دراسية بالنسبة لحجم المجتمع كما هو مبين بالشكل التالي:



شكل رقم (٢)

كما تم توزيع حجم العينة على أساس تحديد النسبة الممثلة لكل نوع من الطلاب (ذكور/ إناث) على النحو المبين في الشكل التالي:

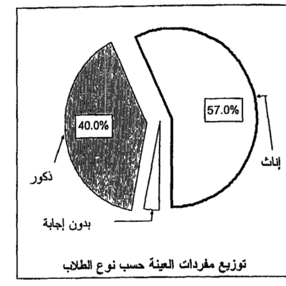
* سجلات إدارة الإحصاء التابعة لمركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، كلية التجارة جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٢.





جدول رقم (١) : البيانات اللازمة لاختبار الفروض ومصادرها وأساليب تحليلها

تساؤلات وفروض الدراسة	متغيرات الدراسة	نوع البيانات المطلوبة	مصادر البيانات	أساليب التحليل
ما هو اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي ومدى إدراك أهميته في حياتنا وفى توفير فرص عمل مادية والكترونية؟ ف١: "يحمل طلاب كلية التجارة اتجاهات سلبية نحو أهمية الحاسب الآلي".	اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي من حيث : ● أهميته العامة في حياتنا ● أهميته في توفير فرصة عمل مادية أو إلكترونية مميزة – أجر كبير/منظمة كبيرة/استقرار ونجاح في العمل) ● أهميته في ممارسة التجارة الإلكترونية.	أولية حول: اتجاهات الطلاب نحو هذه العوامل (٢٠ عبارة)	عينة من ٦١٢ من طلاب تجارة القاهرة نظامي	اختبار اتساق وصلاحية المقياس المستخدم. Reliability analysis Cronbach's Alpha قياس الاتجاه (الوسط الحسابي وقوة الاتجاه)
هل يؤثر اختلاف السنة الدراسية للطلاب على اتجاهاتهم نحو أهمية الحاسب الآلي؟ ف٢/١: يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لاختلاف السنة الدراسية	• السنة الدراسية (أولى،ثانية،ثالثة،رابعة) • اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي	ثانوية أولية	سجلات إدارة الإحصاء. الطلاب	قياس اثر اختلاف التباين بين السنوات الدراسية على الاتجاه. Analysis of variance - ANOVA
هل يؤثر اختلاف نوع الطلاب على اتجاهاتهم نحو أهمية الحاسب الآلي؟ ف٢/٢: يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لاختلاف نوعهم.	• النوع (ذكر ، أنثى) • اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي	ثانوية أولية	السجلات الطلاب	قياس معنوية الفرق بين متوسطي اتجاه الذكور والإناث، والارتباط بين الاتجاه والنوع. Independent T-test Eta Coefficient
هل يؤثر عمل الطلاب على اتجاههم نحو الحاسب الآلي؟ ف٢/٣: يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لعملهم أثناء الدراسة.	• العمل (يعمل،لا يعمل) • اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي	أولية أولية	الطلاب الطلاب	قياس معنوية الفرق بين متوسطي اتجاه من يعملون ومن لا يعملون. Independent T-test
هل يؤثر امتلاك الطالب لحاسب على اتجاهه نحوه؟ ف٢/٤ يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لامتلاكهم لحاسب آلي.	• امتلاك حاسب آلي (يمتلك ، لا يمتلك) • اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي	أولية أولية	الطلاب الطلاب	قياس معنوية الفرق بين متوسطي اتجاه من يملكون ومن لا يملكون. Independent T-test
هل يؤثر استخدام الطلاب لشبكة الانترنت على اتجاهاتهم نحو أهمية الحاسب الآلي؟ ف٢/٥ يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لاستخدامهم الانترنت.	• استخدام الانترنت(يستخدم،لا يستخدم) • اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي	أولية أولية	الطلاب الطلاب	قياس معنوية الفرق بين متوسطي اتجاه من يستخدمون ومن لا يستخدمون. Independent T-test.
هل يؤثر وجود خبرة بالحاسب لدى الطلاب على اتجاهاتهم نحو أهمية الحاسب الآلي؟ ف٢/٦: يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لتوافر خبرة لديهم.	• توافر خبرة بالحاسب الآلي : لا توجد خبرة / خبرة ضعيفة = أقل من سنة / خبرة متوسطة = سنة– ٣ سنوات / خبرة قوية = أكثر من ٣ سنوات • اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي	أولية أولية	الطلاب الطلاب	قياس أثر اختلاف التباين في مستوى الخبرة على الاتجاه. Analysis of variance - ANOVA



شكل رقم (٣)

ب- نوع العينة : تم اختيار عينة احتمالية عشوائية للمجموعات (Cluster Random Sample) من المجموعات المختلفة للسنوات الأربع للطلاب النظاميين لأنها تناسب طبيعة مجتمع الدراسة، ومر اختيار العينة بالمراحل التالية:

١- اختيار مجموعة واحدة عشوائيا من بين المجموعات الثلاث أ، ب، ج لكل سنة دراسية.

٢- اختيار سكشن واحد عشوائيا من بين السكاشن الأربعة للمجموعة المختارة من كل سنة.

٣- الحصر الشامل للطلاب الحاضرين للسكشن المختار من المجموعة المختارة(عشوائيا) وهو ما يفسر زيادة حجم العينة الفعلي بنسبة ٥٣% عن الحجم النظري.

- **الأداة المستخدمة في البحث واختبار قائمة الأسئلة (الاستبيان):**

بمراجعة الدراسات السابقة حول قياس اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي تم الوصول لأكثر من أداة قياس وبمراجعة العوامل التي تقيسها هذه الأدوات أمكن الاستفادة من بعض بنودها كما تم إضافة بعض البنود الأخرى على ضوء مشكلة الدراسة بالإضافة إلى الاستفادة من إجابات عينة ميسرة من الطلاب على بعض الأسئلة المفتوحة حول دوافع استخدامهم وعدم استخدامهم للحاسب الآلي. وقد تم إعداد أداة مكونة من ٢٠ (بنداً) عبارة تم اختبار درجة ثباتها على عينة مكونة من ٥٠ مفردة من الطلاب ولكن هذه العبارات حققت درجة اتساق داخلي للأداة المستخدمة(The internal consistency (Cronbach's Alpha ضعيف قدره (Alpha = 0.5066) وبقسمة العبارات إلى قسمين (Split-half) وجد أن العبارات العشر الأولى هي المسئولة عن ضعف هذا المقياس حيث كان معامل ألفا لها (Alpha =0.1360) فقط بينما حققت باقي العبارات معامل قدره (Alpha = 0.8129) . وتم إعادة صياغة العبارات العشر الأولى مع إضافة عشر عبارات جديدة وتم إجراء اختبار ثاني للقائمة على عينة مكونة من ٥٠ مفردة كانت القوائم الصالحة منها ٤٨ قائمة. وباختبار العبارات التي وصل عددها إلى ٣٠ عبارة أمكن تحقيق (Alpha = 0.7502) وهو معامل يعتبر مرتفعاً وذا دلالة وجيد لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليه في تعميم النتائج (عبد الحميد العباسي، ١٩٩٩). ولكن الباحث رغب في الحصول على نتائج أفضل فتم القيام ببعض المحاولات أمكن على ضوئها استبعاد ١٠ عبارات حققت معامل ضعيف (Alpha =.1559) لتقتصر أداة القياس على أقوى ٢٠ عبارة حققت أعلى معامل اتساق داخلي كما يتضح من مخرجات برنامج SPSS :

```
R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S -   S C A L E (A L P H A)
N of Cases =          48.0
Reliability Coefficients     20 items
Alpha =   .8103          Standardized item alpha =    .8218
```

وبذلك أمكن إعداد قائمة الأسئلة في شكلها النهائي متضمنة أداة القياس المكونة من ٢٠ بندا منها ثلاثة بنود لقياس أهمية الحاسب في حياتنا، وثلاثة عشر بندا لقياس أهميته في سوق العمل، وأربعة بنود لقياس أهميته في ممارسة التجارة الإلكترونية. وصممت البنود العشرون على مقياس ليكرت المكون من ٥ درجات تعبر الدرجة الخامسة منه عن موافقة شديدة بينما تعبر الدرجة الأولى عن عدم موافقة شديدة. معنى هذا أن المقياس يتراوح بين ٢٠ : ١٠٠ درجة، وتعبر الدرجات العليا عليه على وجود اتجاه إيجابي تام نحو أهمية الحاسب الآلي، بينما تعبر الدرجات المنخفضة على وجود اتجاه سلبي تام نحوه كما يتضح من الشكل التالي :



٢٠ درجة	٦٠ درجة	١٠٠ درجة
اتجاه سلبي تام	اتجاه محايد	اتجاه ايجابي تام

كما تضمنت قائمة الأسئلة أيضاً عدداً من الأسئلة حول بعض خصائص الطلاب التي سيتم اختبار علاقتها في التأثير على اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وهي: النوع، السنة الدراسية، العمل أثناء الدراسة، امتلاك حاسب آلي، الخبرة بالحاسب الآلي، استخدام شبكة الانترنت. وتم وضع سؤال مفتوح حول مقترحات الطلاب لدور الكلية ودورهم أنفسهم في زيادة الوعي بأهمية الحاسب الآلي كمطلب أساسي في سوق العمل.وتم استيفاء هذه القائمة من مفردات عينة الدراسة السابق تحديدها عن طريق المقابلة الشخصية خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٢.

- **محددات الدراسة :**

١- تم تطبيق الدراسة على طلاب كلية التجارة جامعة القاهرة النظاميين بمجموعة اللغة العربية للأسباب التالية:

- مجال دراسة طلاب كلية التجارة يُمكنهم من ممارسة التجارة الإلكترونية والعمل الحر والتجارة الدولية لأنهم رجال أعمال المستقبل، وهذه مجالات عمل خريجي التجارة أساساً والتي يتضح فيها أهمية الحاسب الآلي في هذا العصر.
- يمثل طلاب كليات التجارة حوالي ربع (٢٣,٢%) إجمالي طلاب الجامعات المصرية عام ٢٠٠٠-٢٠٠١*.
- أن جامعة القاهرة ممثلة للجامعات المصرية حيث يدرس بها أكبر عدد من الطلاب.
- الاقتصار على الطلاب النظاميين دون طلاب الانتساب الموجه نظرا لإمكانية اختيار عينة المجموعات منهم، لأنهم يحصلون على محاضرات تطبيقية.
- الاقتصار على طلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية دون طلاب مجموعة اللغة الإنجليزية نظرا لأن ظاهرة البحث كانت واضحة في هذه المجموعة، كما أن هؤلاء الطلاب يمثلون نسبة ٩٥,٣% من طلاب كلية التجارة.

٢- راعت الدراسة – في ظل ظروفها – تناول معظم العوامل التي تناولت الدراسات السابقة أثرها على اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي، فيما عدا العوامل التالية لهذه الأسباب :

○ السن	لأن هذه الدراسة ليست مقارنة بين فئات عمرية متفاوتة.
○ مجال الدراسة	لأن هذه الدراسة ليست مقارنة بين مجالات دراسية مختلفة.
○ المعرفة العامة بالحاسب	سيغطى عامل الخبرة مدى معرفة الطالب بالحاسب.
○ المواد (دورات) الحاسب التي تم دراستها	لا يوجد فروق بين الطلاب في هذه المواد نظرا لعدم تطبيق نظام الساعات المعتمدة، ومن ثم لا يترك للطالب حرية اختيار المواد.

مع إضافة عاملين يرى الباحث احتمال تأثيرها على اتجاهات الطلاب، وهما: عمل الطالب أثناء الدراسة، واستخدامه للإنترنت.

٧- الدراسات السابقة:

بدأ المجتمع المصري في إدراك أهمية تفعيل استخدام الحاسبات الآلية في جميع نواحي الحياة. ومع انتشار استخدام شبكة الإنترنت أصبح من الضروري على الطلاب في الجامعة التعامل مع هذه الشبكة من خلال الحاسب الآلي. وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة في الخارج قياس اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي، بينما لم يتم ذلك في مصر على الرغم مما أوضحناه من قبل حول أهمية الحاسب الآلي. وبمراجعة الدراسات السابقة لوحظ أنها تناولت دراسة اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي وأثر العديد من العوامل على اتجاهاتهم. ويوضح الجدول التالي ملخصاً لهذه العوامل وأثرها:

* سجلات المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، إدارة الإحصاء، أكتوبر ٢٠٠٢.



جدول رقم (٢)

ملخص بنتائج الدراسات السابقة حول بعض العوامل المؤثرة على اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي والانترنت

الدراسة	اختلاف الثقافة	السنة الدراسية	النوع	امتلاك الحاسب	الخبرة	مجال الدراسة	المعرفة العامة بالحاسب	مواد (دورات) الحاسب التي تم دراستها
١- دراسة: Liaw, Shu-Sheng, 2002			الطلاب الذكور لديهم إدراك إيجابي نحو تكنولوجيا الحاسب والانترنت.		توافر خبرة لدى الطلاب في استخدام الحاسب والانترنت يعتبران مؤشران على وجود اتجاه نحوهما. الطلاب الذين تتوافر لديهم سنوات خبرة أطول، لديهم إدراك إيجابي أعلى بتكنولوجيا الحاسب والانترنت.			
٢- دراسة: Li, Nai et al, 2001	اختلاف العوامل الثقافية ينعكس على الاتجاه نحو الانترنت واستخداماته.			اختلاف العوامل الثقافية ينعكس على امتلاك حاسب.	اختلاف العوامل الثقافية ينعكس على توافر خبرة بالحاسب والانترنت.			
٣- دراسة: Comber,C et al, 1997			الذكور أكثر خبرة واتجاهاً إيجابياً نحو الحاسب.	لا يوجد تأثير لامتلاك حاسب على اتجاه الطلاب نحوه.				
٤- دراسة: Walters, James E. et al., 1996 (ضمت عدة دراسات)		ذكر (Koohang, A.A., 1987) أن السنة الدراسية ذات تأثير على اتجاه الطلاب. كما يرى (Omar, Mohammed H.,1992) أن الطلاب في المستويات الدراسية العليا لديهم اتجاهات	وجد (Loyd, B.H.; Gressard, C.,1984) علاقة بين النوع واتجاهات الطلاب نحو الحاسب حيث أظهرت الإناث اتجاها أكثر إيجابية مقارنة بالذكور. بينما استنتجت دراسة Walters, عدم وجود علاقة معنوية بين النوع	من يملكون حاسباً اتجاههم أكثر إيجابية ممن لا يملكونه، لأنهم أكثر قدرة ودافعاً وحاجة للتعامل معه، ومن ثم يوجد تأثير قوى لامتلاك حاسب على الاتجاه نحوه.	يرى كل من (Koohang, A.A.; Byrd, D.M., 1987) أن تآلف الطلاب مع لوحة مفاتيح الحاسب يجعل اتجاههم أكثر إيجابية نحوه.		توجد علاقة معنوية بين المعرفة بالحاسب وبين الاتجاه الايجابي نحوه.	وجد كل من (Geissler, J.E.; Horridge, P., 1993) اختلاف اتجاهات الطلاب نحو الحاسب من الحاصلين على دورات حاسب سواء في الجامعة أو المدرسة الثانوية عن غير الحاصلين على هذه الدورات. أما (Omar, Mohammed H., 1992) وجد أنه كلما حصل الطلاب على دورات مرتبطة بالحاسب أكثر كلما زادت اتجاهاتهم الايجابية نحوه.

		أكثر إيجابية مقارنة بالمستويات الأولى.	والاتجاه نحو الحاسب.					وقد أكدت دراسة Walters, تلك أيضا.
٥- دراسة: Sensales, Gilda et al., 1995	اتجاهات الطلاب بصفة عامة أكثر إيجابية في البلدين (إيطاليا وأمريكا)		اختلاف النوع لا يعتبر عاملا مؤثرا على اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو الحاسب والعلوم والتكنولوجيا في البلدين.					
٦- دراسة: Shashaani, Lily, 1994			الذكور أكثر خبرة من الإناث بالحاسب وأكثر اتجاها إيجابيا نحوه أيضا. ويقترح أن يلعب كل من المعلمين والوالدين دورا لمواجهة عدم التوازن الذي يرجع إلى النوع.	امتلاك حاسب بالمنزل ليس له علاقة بالاتجاه نحو الحاسب.	حضور دورات الحاسب وحجم الوقت المقضي في استخدامه له علاقة إيجابية بالاهتمام بالحاسب والثقة به وإدراك منافعه. كما أن العلاقة بين الاتجاه نحو الحاسب والخبرة بالحاسب أقوى لدى الطلاب الذكور عن الإناث.			
٧- دراسة: Harrison, Allison W. et al., 1992					علاقة بين توافر مهارة عالية بالحاسب وبين وجود اتجاه إيجابي نحوه.			
٨- دراسة: Omar, Mohammed H.,1992	الاتجاه إيجابي للطلاب الجامعيين في أمريكا والكويت ولكن درجات المقياس اختلفت لكل منهما.							
٩- دراسة: Lieskovsky, Peter,1988						طلاب الدراسة العملية اتجاههم أكثر إيجابية مقارنة بدارسي الفلسفة.		

وفيما يلي مناقشة أثر اختلاف الخصائص – التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة – على اتجاهات الطلاب كل على حدة:

- **أثر اختلاف العوامل الثقافية:**

بمراجعة الجدول السابق نلاحظ تعدد الدراسات المقارنة بين الدول المختلفة التي هدفت إلى معرفة أثر اختلاف الثقافات المختلفة على اتجاهات الطلاب نحو الحاسب والانترنت. وتوصلت هذه الدراسات إلى النتائج التالية :

- إن الاختلافات الثقافية بين الطالبات فى الصين وانجلترا أثرت على اتجاهاتهن نحو الانترنت واستخداماته مما انعكس على امتلاك الطالبات للحاسب وعلى توافر خبرة بالحاسب والانترنت لديهن (Li, Nai et al., 2001).
- على الرغم من وجود اتجاه إيجابي لدى الطلاب الجامعيين فى كل من أمريكا والكويت نحو الحاسب إلا أنه وجدت اختلافات معنوية بين درجاتهم على المقياس المستخدم فيما يتعلق ببعض العوامل هى عدد المواد المرتبطة بالحاسب التى تم دراستها، السنة الدراسية، والخبرة بالحاسب مما يعكس أثر الاختلافات الثقافية (Omar, Mohammed H.,1992).
- أن اتجاهات الطلاب أكثر إيجابية بين الطلاب الجامعيين فى كل من أمريكا وايطاليا بصفة عامة (Sensales, Gilda et al.,1995) .

معنى هذا أن اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو الحاسب الآلي والانترنت تختلف من بلد لآخر، وحتى لو كان الاتجاه واحداً فان درجته تختلف مما يعنى أن العوامل المؤثرة فيه ليست واحدة. وقد دعمت نتائج هذه الدراسات ضرورة دراسة اتجاهات الطلاب نحو الحاسب والانترنت في كل ثقافة على حدة نظرا لتأثير البعد الثقافي واختلاف الخلفية الثقافية للطلاب على اتجاهاتهم. ومن هنا تظهر أهمية إجراء هذه الدراسة فى مصر نظرا لوجود قصور في هذا المجال.

- **أثر اختلاف السنة الدراسية:**

استنتجت دراسة (Koohang, A.A., 1987) أن السنة الدراسية لها تأثير معنوي على اتجاهات الطلاب نحو الحاسب، كما رأى (Omar, Mahammed H., 1992) أن الطلاب فى المستويات العليا لديهم اتجاهات أكثر إيجابية نحو الحاسب أكثر من المستويات الأولى. ويفسر (Walters, James E.et al., 1996) ذلك بأن الطلاب تتوافر لديهم خبرة أكبر على تعلم كيف يمكنهم الاستفادة من الحاسب الآلي مع الوقت المقضي بالكلية. نستخلص من ذلك أن الدراسات السابقة توصلت لوجود علاقة معنوية لأثر السنة الدراسية للطلاب على اتجاهم نحو الحاسب وهو ما يعنى أن الطالب كلما زادت السنة الدراسية التي يدرس بها كلما زاد اتجاهه الإيجابي نحو الحاسب الآلي.

- **أثر اختلاف النوع:**

اختلفت الدراسات السابقة حول أثر نوع الطلاب على اتجاهاتهم نحو الحاسب، فقد أيدت عدة دراسات وجود هذا الأثر بينما نفته دراسات أخرى. فدراسة (Loyd, B.H.; Gressard, C., 1984b) استنتجت وجود علاقة إيجابية ذات معنوية إحصائية من حيث النوع. وتوصلت بعض الدراسات إلى أن الذكور أكثر اتجاها إيجابيا من الإناث نحو الحاسب (Liaw, Shu-Sheng, 2002)، (Comber, Chris et al., 1997)، (Shashaani, Lily,1994)، بينما توصلت دراسات أخرى إلى أن الإناث أكثر إيجابية مقارنة بالذكور (Loyd, B.H.; Gressard, C.,1984) . ففي رأى كل من (Miura,I.; Hess, R.D.1983) أن الاتجاه نحو الحاسب يمثل أهمية خاصة للإناث؛ لأن الفشل فى محو أمية الحاسب قد يمثل عقبة أمام تقدم المرأة في مجالات عمل معينة. ولكن على الجانب الآخر نجد أن دراسة (Walters, James E. et al., 1996) توصلت إلى عدم وجود اختلاف معنوي بين الاتجاه نحو الحاسب ونوع الطلاب، وكذلك توصلت دراسة (Sensales, Gilda et al.,1995) إلى أن اختلاف النوع لا يعتبر عاملا مؤثرا على اتجاهات الطلاب. معنى هذا أنه مازال هناك عدم اتفاق حول تأثير النوع على اتجاهات الطلاب نحو الحاسب، وهو الأمر الذي يتطلب دراسته في ظل البيئة المصرية.

- **أثر اختلاف امتلاك حاسب :**

توصل العديد من الباحثين مثل (Harvy, T.J. ; Wilson, B. 1985; Levin, T.; Gordon, C. 1989: Loyd, B.H.; Gressard, C., 1984) إلى أن امتلاك الطلاب لحاسب له تأثير قوى على الاتجاه نحوه وذلك بدرجة أكثر من النوع. ويرجع ذلك إلى أن الطلاب الذين يملكون حاسب أكثر قدرة على أداء الأعمال والأنشطة الإبتكارية ويشعرون بدافع أكثر للتآلف مع الحاسب وأنهم بحاجة قوية إليه في حياتهم أكثر ممن لا يملكون حاسب.

كما دعمت دراسة (Walters, James E. et al, 1996) أن الطلاب الذين يملكون حاسب اتجاههم أكثر إيجابية نحوه ممن



لا يملكون حاسب. وعلى الجانب الآخر نفت دراسة (Comber, Chris et al 1997) وجود تأثير لامتلاك حاسب على الاتجاه نحوه. نستخلص من ذلك عدم اتفاق الدراسات السابقة حول أثر امتلاك الطالب لحاسب آلي على اتجاهه نحوه، وهو الأمر الذي يتطلب مزيدا من الدراسة لدعم وتأكيد أي من الاتجاهين.

- **أثر اختلاف الخبرة باستخدام الحاسب والانترنت:**

تعددت الدراسات التي سعت إلى اختبار أثر الخبرة على الاتجاه نحو الحاسب. فدراسة (Liaw, Shu-Sheng, 2002) توصلت إلى تأثير وجود خبرة لدى الطالب باستخدام الحاسب الآلي على توافر اتجاه إيجابي نحوه. فتآلف الطلاب مع لوحة مفاتيح الحاسب يجعل اتجاههم أكثر إيجابية نحوه (Koohang, A.A.; Byrd, D.M., 1987). فالخبرة بالحاسب تخلق اتجاه إيجابي نحوه مما يقلل من قلق الطلاب من استخدامه (Chu, P.C.; Spires, E.E., 1991) (Igbaria, M.; Parasuraman, S., 1989). معنى هذا أن توافر خبرة متعلقة بالحاسب لدى الطلاب سواء فى استخدام الحاسب أو استخدام الانترنت يعتبران مؤشران على وجود اتجاه إيجابي نحوهما (Liaw, Shu-Sheng, 2002)، (Arndt, S. et al, 1985). أما عن أثر طول فترة هذه الخبرة على وجود اتجاه إيجابي نحو الحاسب فقد وجد عدد من الباحثين وجود علاقة بين عدد سنوات الخبرة بالحاسب وبين وجود اتجاه إيجابي نحوه كما يرتبط كم الجلوس أمام الحاسب بوجود هذا الاتجاه (Walters, James E.et al., 1996). يضاف إلى ذلك أن دراسة (Shashaani, Lily,1994) أكدت على أن كم استخدام الحاسب له علاقة إيجابية بالاهتمام والثقة في استخدامه وإدراك منافعه. والخلاصة أنه يوجد اتفاق بين الكتاب حول تأثير توافر خبرة لدى الطلاب باستخدام الحاسب على وجود اتجاه إيجابي لديهم نحوه. وهنا يثار تساؤل حول أثر اختلاف ثقافة الطالب على هذه النتيجة وهو ما ستجيب عليه هذه الدراسة. ففي حالة اتفاق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة فان هذا سيمكن من تعميم هذه النتيجة، وعكس ذلك سيعنى أن اختلاف العوامل الثقافية سيؤثر على هذه النتيجة.

تعليق على الدراسات السابقة:

استنتج الباحث من استعراض الدراسات السابقة وجود الفجوات التالية:

١- عدم وجود اتفاق تام بين نتائج هذه الدراسات حول تأثير عوامل الدراسة على اتجاهات الطلاب باستثناء عاملي السنة الدراسية والخبرة بالحاسب.

٢- أن اختلاف العوامل الثقافية بين الدول المختلفة يؤثر على اتجاهات الطلاب والعوامل المؤثرة فيها وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة إجراء مثل هذه الدراسات في مصر.

٣- صغر حجم العينة في العديد من الدراسات السابقة يحد من إمكانية تعميم النتائج التي توصلت إليها، مما يتطلب إجراء دراسات على عينات كبيرة نسبيا.

٤- أن معظم الدراسات التي تناولت دراسة اتجاهات الطلاب نحو الحاسب ذات طبيعة نفسية وتربوية من حيث التآلف معه أو القلق نحوه وتفضيله وغيرها، ولم يتم دراسة هذه الاتجاهات من حيث تأثيرها على مستقبل الطلاب – خاصة من طلاب التجارة – في سوق العمل أو التجارة الإلكترونية.

على ضوء هذه الفجوات العلمية ستسعى هذه الدراسة نحو محاولة تغطيتها بالدراسة والتحليل للتوصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في ظل ظروف الطلاب الجامعيين في البيئة المصرية.

٨- نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفروض:

سعت الدراسة الميدانية إلى توفير البيانات الأولية اللازمة لاختبار فرضي الدراسة لقياس اتجاهات طلاب التعليم الجامعي التجاري نحو أهمية الحاسب الآلي، وأثر بعض خصائص هؤلاء الطلاب على هذه الاتجاهات. وتضم هذه الخصائص مجموعة الخصائص المتعلقة بالنوع، والسنة الدراسية، والعمل أثناء الدراسة، وامتلاك حاسب، واستخدام شبكة الانترنت، والخبرة باستخدام الحاسب. ويفيد توزيع مفردات العينة حسب هذه الخصائص في دراسة آثارها على اتجاهاتهم وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها من العينة (٦١٢ مفردة).

أ- اختبار الفرض الأول:

نص الفرض الأول على أن:

"يحمل طلاب كلية التجارة اتجاهات سلبية نحو أهمية الحاسب الآلي".

لاختبار هذا الفرض تم حساب متوسط إجابات الطلاب على عبارات المقياس المستخدم، مع حساب قوة اتجاه هذه المتوسطات كما في الجدول التالي* :

* تم تحديد قوة اتجاه المتوسط باستخدام المعادلة التالية : قوة الاتجاه = [(المتوسط – ٣) / ٢] x ١٠٠.



جدول رقم (٣)

متوسط اتجاهات طلاب كلية التجارة نحو أهمية الحاسب الآلي وقوة هذا الاتجاه

العبارات	المتوسط	قوة الاتجاه %	اتجاه الاتجاه
• أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:			
١ - ستتم إدارة عالمنا قريبا بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	٣,٩١	٤٥,٦	إيجابي
٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأشياء الجيدة	٤,١٦	٥٨,٢	إيجابي
٣ - الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور في العالم.	٤,٥٨	٧٩,١	إيجابي
إجمالي المقياس الفرعي (١)	٤,٢٢	٦٠,٨	إيجابي
• أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل:			
٤ - سيقلل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي....	٣,٥٥	٢٧,٣	إيجابي
٥ - تتعدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير في كافة المجالات....	٤,١٨	٥٩,٢	إيجابي
٦ - من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان في العديد ..	٤,٠٦	٥٢,٨	إيجابي
٧ - من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من العديد من المهام المملة..	٤,٢٧	٦٣,٤	إيجابي
٨ - خريج التجارة بدون إتقانه للحاسب الآلي تقل قيمته فى سوق ..	٤,٥٢	٧٦,٢	إيجابي
٩ - تعلم الحاسب الآلي يجعلني متميزا عن زملائي في توفير......	٤,٦٦	٨٢,٨	إيجابي
١٠ - ساعدني تعلم الحاسب الآلي في زيادة قدرتي على التعامل	٤,٣١	٦٥,٥	إيجابي
١١ - عمل الطالب في أي مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر ...	٣,٤٨	٢٤,١	إيجابي
١٢ - توافر خبرة التعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تتيح له....	٤,٦٦	٨٣,١	إيجابي
١٣ - يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدّياً كبيراً لي لدخول سوق العمل.	٤,٣٧	٦٨,٣	إيجابي
١٤ - إذا أتيحت لي الفرصة لابد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن	٤,٧٥	٨٧,٤	إيجابي
١٥ - أشعر بثقة كبيرة في حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع.....	٤,١٥	٥٧,٦	إيجابي
١٦ - أهم مطلب للعمل في المنظمات المميزة إتقان التعامل مع......	٤,٤٣	٧١,٤	إيجابي
إجمالي المقياس الفرعي (٢)	٤,٢٦	٦٣	إيجابي
• أهمية الحاسب الآلي في ممارسة التجارة الإلكترونية:			
١٧ - الحاسب الآلي هو أسرع وأكفأ الوسائل للحصول على معلومات	٤,٦٠	٨٠,٢	إيجابي
١٨ - أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع	٣,٩٠	٤٥,٢	إيجابي
١٩ - إتقان التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة	٤,٣٩	٦٩,٥	إيجابي
٢٠ - خريج التجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من.....	٤,٥٦	٧٧,٨	إيجابي
إجمالي المقياس الفرعي (٣)	٤,٣٦	٦٨	إيجابي
الإجمالي العام Grand Mean	**٤,٢١**	**٦٤**	**إيجابي**

نستخلص من بيانات الجدول السابق أن اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي سواء في حياتهم أو في سوق العمل أو في ممارسة التجارة الالكترونية إيجابي وقوي حيث تزيد قوته عن ٥٠ % في معظم العبارات. وتضعف قوة الاتجاه الإيجابي في عبارتين من عبارات الاتجاه نحو أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل، هما:

- "سيقلل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي يؤديها الإنسان". وتعبر هذه العبارة عن انخفاض نسبى في اعتقاد الطلاب نحو قدرة الحاسب على إلغاء دور الإنسان في مجال العمل.
- "عمل الطالب في أي مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم الحاسب الآلي". وتعبر هذه العبارة عن انخفاض نسبى في اعتقاد الطلاب نحو أثر العمل في تيسير التعامل مع الحاسب.

معنى ذلك أن الاتجاه العام للطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي إيجابي وقوى لحدٍ كبير، وأنه يوجد إدراك ووعي لدى



الطلاب بهذا الموضوع. وتعتبر هذه النتيجة غير متوقعة ومتناقضة مع نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أعطت مؤشرات تدل على انخفاض السلوك الفعلي للطلاب نحو اقتناء واستخدام الحاسب الآلي والانترنت. لكننا بتأمل هذا التناقض نجد أنه ليس تناقضا حقيقيا، والتفسير العلمي لذلك أنه على الرغم من أن الاتجاه يؤثر في السلوك ويساعد في التنبؤ به، إلا أن ذلك يتوقف على ظروف المواقف المحيطة. فمن ضمن الأسباب التي لا يساعد فيها معرفة الاتجاه على التنبؤ بالسلوك عدم تساوي قوة مكونات الاتجاه الثلاثة. ويحدث ذلك عندما يكون المكون الفكري للاتجاه أقوى من المكونين الشعوري والسلوكي (Dailey, Robert C., 1988). لذلك نجد أن الطلاب لديهم بالفعل اتجاه إيجابي نحو أهمية الحاسب الآلي لكنه غير مكتمل العناصر بسبب الظروف البيئية المحيطة بالطلاب والتي لا تشجعهم على تطوير هذا الاتجاه وتحويله إلى سلوك فعلى. فانخفاض نسب استخدام وامتلاك الطلاب للحاسب قد يرجع لعوامل أخرى يجب دراستها منها على سبيل المثال انخفاض القدرة المادية، أو ضعف مستوى اللغة الإنجليزية التي قد يتطلبها أحيانا التعامل مع الحاسب والانترنت، قلة المساعدات المقدمة من الجهات ذات الصلة بالطلاب لدعم اقتناء الطلاب للحاسب، أو وجود اتجاهات سلبية نحو الحاسب من قبل من يعولوهم، ...... وغيرها من الأسباب التي يجب البحث عنها ومعالجتها حتى يمكن تحويل الاتجاهات الإيجابية للطلاب إلى سلوك فعلى يتمثل في اقتنائهم واستخدامهم لهذه التقنية الضرورية التي تزيد من إمكانياتها، ومن ثم زيادة فرصهم في الحصول على وظائف أفضل.

بناءً على هذه النتيجة ترفض الباحثة الفرض الأول للدراسة ونستنتج أن طلاب كلية التجارة يحملون اتجاهات إيجابية نحو أهمية الحاسب الآلي في حياتهم، وفى سوق العمل، وفى ممارسة التجارة الإلكترونية لكنه اتجاها ينقصه المكون السلوكي.

أ- اختبار الفرض الثاني :

نص هذا الفرض على أنه :

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي باختلاف خصائصهم الديموجرافية":

ولاختبار هذا الفرض يتطلب الأمر اختبار فروضه الفرعية الستة أولا على النحو التالي :

- **الفرض الفرعي الأول:**

نص هذا الفرض على أنه :

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لاختلاف السنة الدراسية".

ويسعى هذا الفرض إلى اختبار معنوية العلاقة بين كل من اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين السنة الدراسية لطالب التجارة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف استخدام تحليل التباين ANOVA للتعرف على مدى وجود تباين بين متوسطات السنوات الأربع لاتجاهات الطلاب. ويوضح الجدول رقم (٤) النتائج التي تم التوصل إليها بتطبيق هذا الاختبار:

جدول رقم (٤)

نتائج تحليل (ANOVA) لمعنوية العلاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب وبين السنة الدراسية

العبارات	F	Sig.	القرار*
• <u>أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:</u>			
١ - ستتم إدارة عالمنا قريبا بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	7,011	.000	معلوي
٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأشياء الجيدة التي..	4,292	,005	معنوي
٣ - الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور في العالم.	2,663	,047	معنوي
• <u>أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل:</u>	,706	,548	غير معنوي

---

* ترفض الباحثة فرض العدم إذا كانت قيمة p (Sig) أقل من قيمة (α) مستوى المعنوية المحدد وهو ٠,٠٥ وهو ما يعبر عن وجود علاقة معنوية بين المتغيرات.



٤ - سيقلل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي يؤديها....			
٥ - تتعدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير في كافة المجالات الوظيفية.	2,887	,035	معنوي
٦ - من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان في العديد من......	,367	,777	غير معنوي
٧ - من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من العديد من المهام المملة.........	,303	,823	غير معنوي
٨ - خريج التجارة بدون إتقانه للحاسب الآلي تقل قيمته فى سوق العمل.	2,076	,102	غير معنوي
٩ - تعلم الحاسب الآلي يجعلنى متميزا عن زملائي فى توفير فرصة عمل.	,985	,399	غير معنوي
١٠ - ساعدني تعلم الحاسب الآلي فى زيادة قدرتى على التعامل مع اللغة ...	1,518	,209	غير معنوي
١١ - عمل الطالب فى أى مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم.	2,248	,082	غير معنوي
١٢ - توافر خبرة التعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تتيح له فرصة....	,317	,813	غير معنوي
١٣ - يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدى كبير لي لدخول سوق العمل.	3,935	,008	غير معنوي
١٤ - إذا أتيحت لى الفرصة لابد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن النجاح	1,788	,148	غير معنوي
١٥ - أشعر بثقة كبيرة فى حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأننى أتقن.	1,882	.131	غير معنوي
١٦ - أهم مطلب للعمل فى المنظمات المميزة إتقان التعامل مع الحاسب.....	4,907	,002	معنوي
• أهمية الحاسب الآلي فى ممارسة التجارة الإلكترونية: ١٧ - الحاسب الآلي هو أسرع وأكفأ الوسائل للحصول على المعلومات.	5,096	,002	معنوي
١٨ - أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن...	1,107	,346	غير معنوي
١٩ - إتقان التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة.......	1,890	,130	غير معنوي
٢٠ - خريج التجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا......	1,658	,175	غير معنوي

بمراجعة نتائج الجدول السابق نلاحظ عدم معنوية العلاقة بين اتجاه الطلاب والسنة الدراسية فى معظم العبارات وهو ما يعنى نسبيا عدم وجود علاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين السنة الدراسية. ولكن بتحليل نتائج المقاييس الفرعية الثلاثة كل على حدة نلاحظ أن للسنة الدراسية تأثيراً واضحاً على اتجاهات الطلاب نحو أهميته فى حياتهم. ويتطلب ذلك دراسة تفصيلية حول أسباب هذا التأثير، فهل تعبر السنة الدراسية عن الزمن والذي يؤدى لزيادة اتجاهات الطلاب بصفة عامة نتيجة لتأثير احتكاكهم بالحياة العامة ووسائل الإعلام وليس نتيجة لاحتكاكهم بالحياة الجامعية. بينما قد يرجع عدم تأثر اتجاهات الطلاب نحو أهميته فى كل من سوق العمل أو فى ممارسة التجارة الإلكترونية خلال فترة الدراسة لضعف المقررات أو الجهود الترويجية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس لزيادة وعى الطلاب فى هذين المجالين. ويدعم هذا التفسير أن أولياء أمور الطلاب الذين يعطون وقتا لمتابعة أبنائهم يصرون على ملاحظة عدم تغيير مستوى أبنائهم بالدرجة التي كانوا يتوقعونها من التحاقهم بالجامعة (مغاورى شحاتة دياب، ١٩٩٩). وتتناقض هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التى رأت أن اتجاهات الطلاب تزداد إيجابية نحو الحاسب فى السنوات الدراسية العليا؛ بسبب الخبرة التى يكتسبها الطالب فى تعامله مع الحاسب طوال الفترة المقضية فى الكلية ((Omer, Mohammed H., 1992). وهنا يجب ملاحظة وجود فرق كبير بين الطالب الجامعي فى الخارج وفى مصر. ففي الكثير من الجامعات الأمريكية أصبح لزاما على أعضاء هيئة التدريس والطلاب بها التعامل عن طريق شبكة الانترنت (هشام نبيه المهدي، ١٩٩٩). بينما نحن مازلنا نعانى من عدم تدريس مادة الحاسب الآلي بشكل عملي وعدم وجود معامل فى الكليات متاحة للطلاب. ويرجع تطور اتجاهات الطلاب نحو الحاسب فى الخارج خلال فترة الدراسة إلى عدم اعتيادهم عليه فى بادئ الأمر ثم يتطور ذلك مع الوقت. ففي البداية يقاوم الطلبة التعامل مع التكنولوجيا كما حدث عند تطبيق استخدام طلاب كلية الهندسة بجامعة الينوى بالولايات المتحدة الأمريكية لمواد



ومعلومات متوفرة على شبكة الانترنت؛ ولكن بعد عدة أسابيع تحولوا إلى استخدام هذه الأساليب بحماس وجدية (طارق شوقي، ١٩٩٧). ويؤدى هذا التحول إلى تطور اتجاهاتهم نحو الحاسب وهو الأمر الذي يفسر الاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة في الخارج ونتائج هذه الدراسة فى ظل ظروف الجامعات المصرية.

وتؤكد مقترحات الطلاب حول زيادة وعيهم نحو أهمية الحاسب كمطلب أساسي فى سوق العمل نتائج التحليل السابق. فمعظم هذه المقترحات تدور حول عدم التركيز فى المقررات على أهميته وعدم ترجمة ذلك عمليا فى شكل دورات أو معامل ...... لذلك فان الفترة التى يقضيها الطالب خلال السنوات الدراسية لا تؤثر كثيرا فى اتجاهه نحو أهمية الحاسب فى سوق العمل أو فى ممارسة التجارة الإلكترونية. ويوضح الجدول التالي هذه المقترحات:

جدول رقم (٥)

آراء الطلاب ومقترحاتهم نحو دور الكلية ودورهم في زيادة الوعي نحو أهمية الحاسب

آراء الطلاب	التكرارات
• **دور الكلية**	
١- عقد دورات تدريبية أو التعاقد مع جهات متخصصة (مجانية أو بمقابل رمزي)	٢٠٣
٢- تطوير مادة الحاسب الآلي	١٦٩
٣- المساهمة فى توفير أجهزة للطلاب	٨٠
٤- توفير التجهيزات المادية	٧٥
٥- التوعية والترويج لفكرة أهمية الحاسب	٥٧
٦- إنشاء قسم للحاسب الآلي	١٢
٧- أخرى	٥
• **دور الطلاب**	
١- الإصرار على الحصول على معرفة حول الحاسب	٢٠٥
٢- الحصول على دورات حاسب آلي	٩٣
٣- البحث عن الفرص المجانية لتعلم الحاسب الآلي	٤٠
٤- محاولة الحصول على عمل لممارسة الحاسب بشكل عملي	٩
٥- التعرف على متطلبات سوق العمل	٧
٦- السعي لامتلاك حاسب آلى	٥
٧- توعية ومساعدة الزملاء الآخرين على تعلم الحاسب الآلي	٤

على ضوء هذا التحليل تقبل الباحثة الفرض الفرعي الأول فيما يتعلق بعدم وجود اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي فى كلٍ من سوق العمل وممارسة التجارة الإلكترونية نتيجة لاختلاف السنة الدراسية لهم.

➢ **الفرض الفرعي الثاني:**

نص هذا الفرض على أنه :

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لاختلاف نوعهم".

ويتطلب اختبار هذا الفرض التعرف على الفرق بين متوسطات اتجاهات كل من الذكور والإناث نحو أهمية الحاسب الآلي. ويُمكن استخدام T.test * من توفير نتائج تساعدنا فى القيام بذلك. ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام برنامج SPSS :

* قبل إجراء T.test تم استيفاء شرط التجانس وذلك باستخدام F.test بحيث يتم حساب قيمة t على أساس درجة التجانس الفعلية.





جدول رقم (٦)

نتائج تحليل (T-test) لمعنوية العلاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب وبين نوع الطلاب

العبارات	t	Sig. (2-tailed)	القرار
• أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:			
١ - ستتم إدارة عالمنا قريبا بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	.440	.660	غير معنوي
٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأشياء الجيدة التي	.736	.462	غير معنوي
٣ - الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور في العالم.	1.212	.226	غير معنوي
• أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل:			
٤ - سيقلل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي يؤديها.	1.054	.292	غير معنوي
٥ - تتعدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير فى كافة المجالات الوظيفية	.834	.405	غير معنوي
٦ - من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان فى العديد من.....	-1.687	.092	غير معنوي
٧ - من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من العديد من المهام المملة.........	.177	.860	غير معنوي
٨ - خريج التجارة بدون إتقانه للحاسب الآلي تقل قيمته فى سوق العمل.	-.725	.469	غير معنوي
٩ - تعلم الحاسب الآلي يجعلني متميزا عن زملائي فى توفير فرصة عمل	-.715	.475	غير معنوي
١٠ - ساعدني تعلم الحاسب الآلي فى زيادة قدرتي على التعامل مع اللغة ..	-1.626	.105	غير معنوي
١١ - عمل الطالب فى أى مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم.	-2.284	.023	معنوي
١٢ - توافر خبرة التعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تتيح له فرصة...	-1.902	.058	غير معنوي
١٣ - يمثل تعلم الحاسب الآلي تحديا كبيرا لي لدخول سوق العمل.	-.495	.621	غير معنوي
١٤ - إذا أتيحت لى الفرصة لابد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن النجاح	-3.774	.000	معنوي
١٥ - أشعر بثقة كبيرة فى حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني أتقن	-2.640	.009	معنوي
١٦ - أهم مطلب للعمل فى المنظمات المميزة إتقان التعامل مع الحاسب.....	-2.701	.007	معنوي
• أهمية الحاسب الآلي في ممارسة التجارة الإلكترونية:			
١٧ - الحاسب الآلي هو أسرع وأكفأ الوسائل للحصول على المعلومات.	-.531	.595	غير معنوي
١٨ - أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن...	-1.766	.078	غير معنوي
١٩ - إتقان التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة.......	2.102	.036	معنوي
٢٠ - خريج التجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا......	-.407	.684	غير معنوي

يتضح من نتائج هذا الجدول قبول فرض العدم في معظم العبارات وهو ما يعنى نسبيا عدم وجود علاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين نوعهم. وبالتحليل المنفرد للمقاييس الفرعية الثلاثة نلاحظ أن للنوع تأثيراً نسبياً على اتجاهات الطلاب نحو أهميته في سوق العمل. وبإجراء تحليل تفصيلي لتحديد قوة التأثير النسبي لهذا المقياس الفرعي والتعرف على درجة الارتباط بين النوع والاتجاه باستخدام معامل eta [*] وجد أن الارتباط بينهما ضعيف للغاية أو منعدم حيث تتراوح قيمته بين ٠,٠٠٧ – ٠,١٥٤ [**].

معنى هذا أنه على الرغم من معنوية العلاقة بين النوع والاتجاه نحو أهمية الحاسب في سوق العمل إلا أن هذه العلاقة ضعيفة بالدرجة التي تمكننا من القول بأن الطالب لا يتغير اتجاهه نحو أهمية الحاسب الآلي نتيجة لاختلاف نوعه حيث أن اتجاه الطلاب إيجابي ويصل متوسط الاتجاه العام نحو الحاسب للطلاب الذكور والإناث على التوالي إلى ٤,١٨، ٤,٢٣.

---

* The eta coefficient is appropriate for data in which the dependent variable is measured on an interval scale and the independent variable on a nominal or ordinal scale.

** تقاس قوة الارتباط بقيمة معامل الارتباط التالية والتي يمكن الاستفادة منها في التحليل :

- ارتباط قوى　± ٠,٧ : ± ١
- ارتباط متوسط　± ٠,٤ : ± ٠,٧
- ارتباط منخفض وضعيف　± ٠,٤ : ± ٠,٢
- ارتباط ضعيف للغاية أو منعدم أقل من ± ٠,٢



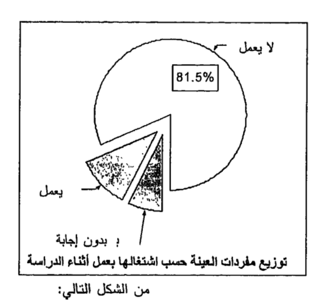
على ضوء هذا التحليل يمكن قبول الفرض الفرعي الثاني، وهو ما يعنى أن نوع الطلاب لا يؤثر على اتجاهاتهم نحو أهمية الحاسب الآلي وهو ما يتفق مع بعض الدراسات السابقة.

➢ **الفرض الفرعي الثالث:**

نص هذا الفرض على أنه:

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لعملهم أثناء الدراسة".

بتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من عينة الدراسة لاحظنا أن غالبية الطلاب لا يعملون كما يتضح من الشكل التالي:



توزيع مفردات العينة حسب اشتغالها بعمل أثناء الدراسة

شكل رقم (٤)

لاختبار هذا الفرض تم تحليل إجابات الطلاب باستخدام T.test ؛ للتعرف على مدى تأثير عملهم أثناء الدراسة على اتجاهاتهم نحو أهمية الحاسب الآلي. وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل (T-test) لمعنوية العلاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب وبين عملهم أثناء الدراسة

العبارات	t	Sig. (2-tailed)	القرار
● أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:			
١ – ستتم إدارة عالمنا قريبا بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	1.557	.120	غير معنوي
٢ – الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأشياء الجيدة التى	1.593	.112	غير معنوي
٣ – الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور فى العالم.	.777	.438	غير معنوي
● أهمية الحاسب الآلي فى سوق العمل:			
٤ – سيقلل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التى يؤديها.	1.737	.083	غير معنوي
٥ – تتعدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير فى كافة المجالات الوظيفية	1.463	.144	غير معنوي
٦ – من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان فى العديد من.....	.439	.661	غير معنوي
٧ – من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من العديد من المهام المملة.........	.067	.946	غير معنوي
٨ – خريج التجارة بدون إتقانه للحاسب الآلي تقل قيمته فى سوق العمل.	-.201	.841	غير معنوي
٩ – تعلم الحاسب الآلي يجعلنى متميزا عن زملائي فى توفير فرصة عمل	.018	.986	غير معنوي
١٠ – ساعدنى تعلم الحاسب الآلي فى زيادة قدرتى على التعامل مع اللغة ..	.872	.383	غير معنوي
١١ – عمل الطالب فى أى مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم.	-.338	.735	غير معنوي

١٢ - توافر خبرة التعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تتيح له فرصة...	-1.237	.217	غير معنوي
١٣ - يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدياً كبيراً لي لدخول سوق العمل.	1.245	.214	غير معنوي
١٤ - إذا أتيحت لى الفرصة لابد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن النجاح	.571	.568	غير معنوي
١٥ - أشعر بثقة كبيرة فى حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني أتقن	2.062	.040	معنوي
١٦ - أهم مطلب للعمل فى المنظمات المميزة إتقان التعامل مع الحاسب.....	.049	.961	غير معنوي
• أهمية الحاسب الآلي فى ممارسة التجارة الإلكترونية: ١٧ - الحاسب الآلي هو أسرع وأكفأ الوسائل للحصول على المعلومات.	-.017	.986	غير معنوي
١٨ - أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن...	.913	.362	غير معنوي
١٩ - إتقان التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة.......	.420	.675	غير معنوي
٢٠ - خريج التجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا......	2.389	.019	معنوي

يتضح من نتائج هذا الجدول قبول فرض العدم فى معظم العبارات، وهو ما يعنى نسبيا عدم وجود علاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين عملهم أثناء الدراسة وذلك بالنسبة للمقاييس الثلاثة الفرعية. فالطلاب بغض النظر عن عملهم أو عدم عملهم يدركون أهمية الحاسب الآلي واتجاهاتهم إيجابية نحوه، فمتوسط الاتجاه العام نحو الحاسب للطلاب الذين يعملون والذين لا يعملون يصل على التوالي إلى ٤,٣ ، ٤,٢.

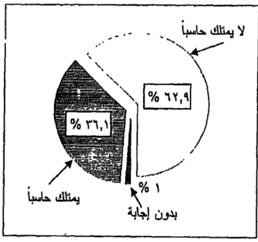
على ضوء هذا التحليل يمكن قبول الفرض الفرعي الثالث الذي ينص على عدم وجود اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي نتيجة لعملهم أثناء الدراسة. مما يعنى أن عمل الطلاب لا يؤثر على اتجاهاتهم نحو أهمية الحاسب الآلي.

- **الفرض الفرعي الرابع:**

نص هذا الفرض على أنه:

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لامتلاكهم حاسب آلي".

بتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من عينة الدراسة لاحظت الباحثة أن حوالي ثلثي العينة لا يمتلكون حاسباً آلياً كما يتضح من الشكل التالي:



شكل رقم (٥)

وتتفق هذه النسب تقريبا مع ما تم التوصل إليه من الدراسة الاستطلاعية، وهو ما يؤكد الانخفاض النسبي للسلوك الفعلي للطلاب نحو التعامل مع الحاسب معبرا عنه بامتلاك جهاز حاسب. ويعتبر هذا تأكيداً آخر للنتيجة التي توصلنا إليها عند اختبار الفرض الأول والمتعلقة بأنه على الرغم من إيجابية اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي إلا أنها اتجاهات لا تتضمن المكون السلوكي بعد. ولاختبار هذا الفرض تم تحليل إجابات الطلاب باستخدام T.test ؛ للتعرف على مدى تأثير امتلاكهم لحاسب على اتجاهاتهم نحو أهميته، وتم التوصل للنتائج الموضحة في الجدول التالي :



جدول رقم (٨)

نتائج تحليل (T-test) لمعنوية العلاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب وبين امتلاك حاسب

العبارات	t	Sig. (2-tailed)	القرار
• أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:			
١ - ستتم إدارة عالمنا قريبا بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	2.086	.037	معنوي
٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأشياء الجيدة التى.....	.869	.385	غير معنوي
٣ - الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور فى العالم.	.558	.577	غير معنوي
• أهمية الحاسب الآلي فى سوق العمل:			
٤ - سيقلل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التى يؤديها......	.519	.604	غير معنوي
٥ - تتعدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير فى كافة المجالات الوظيفية.	.421	.674	غير معنوي
٦ - من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان فى العديد من........	-.599	.549	غير معنوي
٧ - من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من العديد من المهام المملة والروتينية.	1.277	.202	غير معنوي
٨ - خريج التجارة بدون إتقانه للحاسب الآلي تقل قيمته فى سوق العمل.	1.447	.148	غير معنوي
٩ - تعلم الحاسب الآلي يجعلنى متميزا عن زملائى فى توفير فرصة عمل...	2.008	.045	معنوي
١٠ - ساعدنى تعلم الحاسب الآلي فى زيادة قدرتى على التعامل مع اللغة......	1.735	.083	غير معنوي
١١ - عمل الطالب فى أى مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم.	-.264	.792	غير معنوي
١٢ - توافر خبرة التعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تتيح له فرصة عمل.	1.726	.085	غير معنوي
١٣ - يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدياً كبيراً لى لدخول سوق العمل.	2.655	.008	معنوي
١٤ - إذا أتيحت لى الفرصة لابد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن النجاح..	.310	.756	غير معنوي
١٥ - أشعر بثقة كبيرة فى حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني أتقن...	.215	.830	غير معنوي
١٦ - أهم مطلب للعمل فى المنظمات المميزة إتقان التعامل مع الحاسب الآلي.	.577	.564	غير معنوي
• أهمية الحاسب الآلي فى ممارسة التجارة الإلكترونية:			
١٧ - الحاسب الآلي هو أسرع وأكفأ الوسائل للحصول على المعلومات.	1.482	.139	غير معنوي
١٨ - أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن......	-.166	.868	غير معنوي
١٩ - إتقان التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة.........	-1.049	.295	غير معنوي
٢٠ - خريج التجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا التجارة	-.729	.466	غير معنوي

يتضح من نتائج هذا الجدول قبول فرض العدم في معظم العبارات، وهو ما يعنى نسبيا عدم وجود علاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين امتلاكهم له. فالطلاب بغض النظر عن امتلاكهم لحاسب يدركون أهميته واتجاهاتهم إيجابية نحوه حيث يصل متوسط الاتجاه العام نحو الحاسب للطلاب الذين يمتلكون والذين لا يمتلكون حاسباً إلى ٤,٢٥، ٤,١٨ على التوالي. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها من قبل (Comber, Chris et al 1997).

على ضوء هذه النتيجة يمكن قبول الفرض الفرعي الرابع وهو ما يعنى عدم وجود اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي نتيجة لامتلاكهم حاسب.

- **الفرض الفرعي الخامس:**

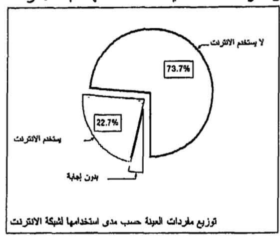
نص هذا الفرض على أنه :

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لاستخدامهم الانترنت".

وبتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من عينة الدراسة



لاحظنا أن حوالي ربع العينة فقط يستخدمون الانترنت وهى نفس النسب التي تم التوصل إليها من الدراسة الاستطلاعية. ويوضح الشكل التالي توزيع مفردات العينة حسب مدى استخدامها لشبكة الانترنت:



شكل رقم (٦)

لاختبار هذا الفرض تم تحليل إجابات الطلاب باستخدام T.test؛ للتعرف على مدى تأثير استخدامهم للانترنت على اتجاهاتهم نحو الحاسب الآلي وكانت نتائج هذا التحليل كما فى الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل (T-test) لمعنوية العلاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب وبين استخدام الانترنت

العبارات	t	Sig. (2-tailed)	القرار
● <u>أهمية الحاسب الآلي فى حياتنا:</u>			
١ - ستتم إدارة عالمنا قريبا بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	1.022	.307	غير معنوي
٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأشياء الجيدة التى.....	.874	.383	غير معنوي
٣ - الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور فى العالم.	1.993	.047	معنوي
● <u>أهمية الحاسب الآلي فى سوق العمل:</u>			
٤ - سيقلل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التى يؤديها......	.983	.326	غير معنوي
٥ - تتعدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير فى كافة المجالات الوظيفية.	2.318	.021	معنوي
٦ - من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان فى العديد من........	-1.885	.060	غير معنوي
٧ - من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من العديد من المهام المملة والروتينية	2.376	.018	معنوي
٨ - خريج التجارة بدون إتقانه للحاسب الآلي تقل قيمته فى سوق العمل.	.887	.376	غير معنوي
٩ - تعلم الحاسب الآلي يجعلني متميزا عن زملائي فى توفير فرصة عمل...	.908	.364	غير معنوي
١٠ - ساعدني تعلم الحاسب الآلي فى زيادة قدرتي على التعامل مع اللغة......	2.193	.029	معنوي
١١ - عمل الطالب فى أى مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم.	.272	.786	غير معنوي
١٢ - توافر خبرة التعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تتيح له فرصة عمل	.919	.359	غير معنوي
١٣ - يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدياً كبيراً لي لدخول سوق العمل.	1.306	.192	غير معنوي
١٤ - إذا أتيحت لي الفرصة لابد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن النجاح..	-1.538	.125	غير معنوي
١٥ - أشعر بثقة كبيرة فى حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني أتقن...	.634	.527	غير معنوي
١٦ - أهم مطلب للعمل فى المنظمات المميزة إتقان التعامل مع الحاسب الآلي.	.720	.472	غير معنوي



• أهمية الحاسب الآلي في ممارسة التجارة الإلكترونية:			
١٧ – الحاسب الآلي هو أسرع وأكفأ الوسائل للحصول على المعلومات.	.175	.861	غير معنوي
١٨ – أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن.....	.049	.961	غير معنوي
١٩ – إتقان التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة.........	1.219	.223	غير معنوي
٢٠ – خريج التجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا التجارة	-.244	.808	غير معنوي

يتضح من نتائج هذا الجدول قبول فرض العدم فى معظم العبارات وهو ما يعنى نسبيا عدم وجود علاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين استخدام الانترنت.

وبتحليل نتائج المقاييس الفرعية الثلاثة نلاحظ أن لاستخدام الانترنت تأثيراً نسبياً على اتجاهات الطلاب نحو أهميته فى سوق العمل. وبإجراء تحليل تفصيلي لتحديد قوة التأثير النسبي للعبارات المعنوية لهذا المقياس الفرعي والتعرف على درجة الارتباط بين استخدام الانترنت والاتجاه بالنسبة لها باستخدام معامل eta وجد أن الارتباط بينهما ضعيف للغاية حيث تتراوح قيمته بين ٠,٠٩١ – ٠,٠٩٨. معنى هذا أنه على الرغم من معنوية العلاقة بين استخدام الانترنت والاتجاه لبعض عبارات أهمية الحاسب في سوق العمل إلا أن هذه العلاقة تكاد تكون منعدمة بالدرجة التي تمكننا من القول بأن الطلاب بغض النظر عن استخدامهم للانترنت يدركون أهمية الحاسب الآلي واتجاهاتهم إيجابية نحوه. ويصل متوسط الاتجاه العام نحو الحاسب للطلاب الذين يستخدمون والذين لا يستخدمون الانترنت إلى ٤,٢٦، ٤,١٩ على التوالي. وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Liaw, Shu-Sheng, 2002) من أن استخدام الطلاب للانترنت يعتبر مؤشراً على وجود اتجاه ايجابي نحوه.

على ضوء هذا التحليل يمكن قبول الفرض الفرعي الخامس، ومن ثم نستنتج عدم وجود اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي نتيجة لاستخدامهم للانترنت.

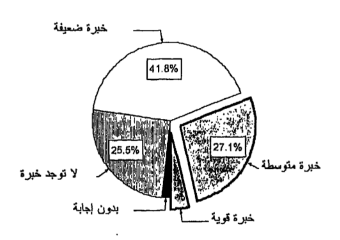
- **الفرض الفرعي السادس:**

نص هذا الفرض على أنه :

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لتوافر خبرة لديهم".

تضمنت قائمة الأسئلة أربع حالات تعبر عن البدائل المختلفة لخبرة الطالب الحاسب.

وبتحليل بيانات العينة لوحظ توزيعها على هذه الحالات على النحو المبين بالشكل التالي:



توزيع مفردات العينة حسب درجة خبرتها بالحاسب الآلى

شكل رقم (٧)

بتحليل أولى لهذه النسب نلاحظ أنها تعبر عن الانخفاض الفعلي لسلوك الطلاب نحو التعامل مع الحاسب الآلي. فربع مفردات العينة لا تتوافر لديهم أى خبرة بالحاسب، بينما النسبة الغالبة للمفردات خبرتها ضعيفة تصل لأقل من سنة. وقد يرجع ذلك لانخفاض نسب امتلاك الطلاب لحاسب آلي حيث توجد علاقة ارتباط (متوسطة) بين امتلاك الطالب لحاسب آلي وبين خبرته فى التعامل معه حيث وصل معامل Contingency Coefficient – للمتغيرين (Nominal by Nominal) – إلى ٠,٤١٤ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ وحيث أن هذا الفرض يسعى إلى اختبار معنوية العلاقة بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين خبرتهم به، فأن استخدام تحليل التباين ANOVA يمكن أن يساهم فى اختبار هذه العلاقة من خلال دراسة التباين بين متوسطات مستويات الخبرة المختلفة. ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها بتطبيق هذا الاختبار:

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل (ANOVA) لمعنوية العلاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين الخبرة باستخدامه

العبارات	F	Sig.	القرار
• أهمية الحاسب الآلي فى حياتنا:			
١ – ستتم إدارة عالمنا قريبا بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	3.875	.009	معنوي
٢ – الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأشياء الجيدة التى.....	3.241	.022	معنوي
٣ – الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور فى العالم.	2.101	.099	غير معنوي
• أهمية الحاسب الآلي فى سوق العمل:			
٤ – سيقلل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التى يؤديها......	2.523	.057	غير معنوي
٥ – تتعدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير فى كافة المجالات الوظيفية.	1.013	.386	غير معنوي
٦ – من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان فى العديد من........	1.581	.193	غير معنوي
٧ – من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من العديد من المهام المملة والروتينية.	4.353	.005	معنوي
٨ – خريج التجارة بدون إتقانه للحاسب الآلي تقل قيمته فى سوق العمل.	2.385	.068	غير معنوي
٩ – تعلم الحاسب الآلي يجعلني متميزا عن زملائي فى توفير فرصة عمل...	1.452	.227	غير معنوي
١٠ – ساعدني تعلم الحاسب الآلي فى زيادة قدرتي على التعامل مع اللغة......	6.368	.000	معنوي
١١ – عمل الطالب فى أى مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم.	.713	.544	غير معنوي
١٢ – توافر خبرة التعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تتيح له فرصة عمل.	.747	.524	غير معنوي
١٣ – يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدياً كبيراً لى لدخول سوق العمل.	1.240	.294	غير معنوي
١٤ – إذا اتيحت لى الفرصة لابد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن النجاح...	.105	.957	غير معنوي
١٥ – أشعر بثقة كبيرة فى حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني أتقن...	.398	.754	غير معنوي
١٦ – أهم مطلب للعمل فى المنظمات المميزة إتقان التعامل مع الحاسب الآلي.	1.071	.361	غير معنوي
• أهمية الحاسب الآلي فى ممارسة التجارة الإلكترونية:			
١٧ – الحاسب الآلي هو أسرع وأكفأ الوسائل للحصول على المعلومات.	.428	.733	غير معنوي
١٨ – أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن......	1.616	.185	غير معنوي
١٩ – إتقان التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة........	1.223	.300	غير معنوي
٢٠ – خريج التجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا التجارة	2.136	.095	غير معنوي

من نتائج هذا الجدول يمكن قبول فرض العدم فى معظم العبارات، وهو ما يعنى نسبيا عدم وجود علاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين خبرتهم به. وبتحليل نتائج المقاييس الفرعية الثلاثة نلاحظ أن للخبرة بالحاسب تأثيراً على اتجاهات الطلاب نحو أهميته فى حياتهم دون أهميته فى سوق العمل أو فى ممارسة التجارة الإلكترونية. وبإجراء تحليل آخر لتحديد قوة التأثير النسبي للعبارات المعنوية؛ للتعرف على درجة الارتباط بين الخبرة بالحاسب والاتجاه باستخدام معامل eta وجد أن الارتباط بينهما ضعيف للغاية حيث تتراوح قيمته بين ٠,١٢٨ – ٠,١٧٧. معنى هذا أنه على الرغم من معنوية العلاقة بين الخبرة بالحاسب وبين الاتجاه نحو أهمية الحاسب فى حياتنا إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جدا بالدرجة التي تمكننا من القول بأن الطلاب بغض النظر عن خبرتهم بالحاسب يدركون أهمية الحاسب الآلي واتجاهاتهم إيجابية نحوه.

نستخلص من هذا التحليل أنه يمكن قبول الفرض الفرعي السادس الذي ينص على عدم وجود اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي نتيجة لتوافر خبرة لديهم.

- **نتيجة اختبار الفرض الثاني:**

تطلب اختبار هذا الفرض اختبار الفروض الستة الفرعية له، ويلخص الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفروض:

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار الفروض الفرعية للفرض الثاني

	الأهمية فى حياتنا	الأهمية فى سوق العمل	الأهمية فى ممارسة التجارة الإلكترونية	الاتجاه العام (القرار) *
السنة الدراسية	معنوي	غير معنوي	غير معنوي	نقبل فرض العدم
النوع	غير معنوي	معنوي	غير معنوي	نقبل فرض العدم
العمل	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	نقبل فرض العدم
امتلاك حاسب	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	نقبل فرض العدم
استخدام الانترنت	غير معنوي	معنوي	غير معنوي	نقبل فرض العدم
الخبرة بالحاسب	معنوي	غير معنوي	غير معنوي	نقبل فرض العدم

تستخلص الباحثة من هذا الجدول أن الاتجاهات الإيجابية لطلاب التعليم الجامعي التجاري نحو أهمية الحاسب الآلي لا تتأثر بخصائص الطلاب التي تم دراستها وهو ما يعنى أنه يوجد إدراك نسبى للطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي فى حياتهم، وفى سوق العمل وفى ممارسة التجارة الإلكترونية بغض النظر عن خصائصهم. وعلى ضوء ذلك ترفض الباحثة الفرض الرئيسي الثاني لهذه الدراسة.

٩- النتائج والتوصيات:

توصلت هذه الدراسة إلى أن متطلبات سوق العمل أصبحت موجهة بدرجة كبيرة نحو استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة من حاسب آلى وانترنت فى جميع مجالات الأعمال. لذلك سعت إلى اختبار الفرضين الذين تم صياغتهما على ضوء المشكلة المتعلقة بقياس اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي والخصائص المؤثرة فيها.

وباختبار هذين الفرضين تم رفضهما والتوصل إلى نتيجتين، إحداهما أن اتجاهات طلاب التعليم التجاري الجامعي نحو أهمية الحاسب الآلي– فى حياتنا، وفى سوق العمل، وممارسة التجارة الإلكترونية – اتجاهات إيجابية.

وتعتبر هذه النتيجة غير متوقعة، لأن المتوقع ان ترجع مؤشرات انخفاض نسب استخدام الطلاب للحاسب والانترنت –

* تم اتخاذ القرار النهائي لكل فرض فرعى على ضوء أمرين، أولهما نسبة إجمالي العبارات المعنوية وغير المعنوية لإجمالي عبارات كل مقياس فرعى والمقياس العام. والأمر الثاني هو إجراء تحليل ارتباط بين العبارات ذات العلاقة المعنوية بين الاتجاه وأي من الخصائص محل الدراسة؛ للتأكد من قوة الارتباط بينهم لدعم القرار النهائي بقبول أو رفض فرض العدم.



كما أوضحت الدراسة الاستطلاعية – إلى سلبية اتجاهاتهم نحوه.

ولكن نتائج الدراسة الميدانية ساهمت فى تفسير أسباب هذه المؤشرات والتي لا تعود لسلبية اتجاهات الطلاب، إنما تعود إلى أن الاتجاه الايجابي لهم غير مكتمل لمكونات الاتجاه الثلاثة – الفكرية والشعورية والسلوكية. فاتجاهات الطلاب لم تنضج بالقدر الكافي لتتضمن المكون السلوكي. نستخلص من ذلك أننا لسنا فى حاجة لبذل جهود لتغيير اتجاهات الطلاب نحو الاهتمام بالحاسب الآلي والترويج له، لكننا فى حاجة إلى دفع الجانب السلوكي أكثر. وتؤكد هذه النتيجة على أثر اختلاف العوامل الثقافية على اتجاهات الطلاب بين الدول المختلفة حتى ولو تساوت فى الاتجاه. لذلك فإن الدراسات المقارنة فى هذا المجال حيوية للوقوف على طبيعة الاتجاهات فى كل دولة.

أما النتيجة الثانية التى تم التوصل إليها أن هذا الاتجاه الايجابى لا يؤثر فيه اختلاف خصائص الطلاب فى مصر سواء من حيث السنة الدراسية، النوع، العمل، امتلاك حاسب، استخدام الانترنت، الخبرة بالحاسب. فعلى الرغم من وجود علاقة معنوية بين بعض عبارات المقاييس الفرعية للاتجاه نحو أهمية الحاسب الآلي وبين بعض هذه الخصائص إلا أن الارتباط بينهما ضعيف جدا بالشكل الذي جعل الباحثة تقبل فرض العدم. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير كل من السنة الدراسية والخبرة بالحاسب على الاتجاه نحوه وهو ما يفسره أثر اختلاف العوامل الثقافية.

على ضوء هذه النتائج يقترح الباحث التوصيات التالية:

حيث أن الخريج هو " المنتج النهائي لجميع أنشطة التعليم الجامعي"، وأن الجامعة تتكون أساساً من عناصر أساسية متمثلة فى طالب، وأستاذ، ومنهج، ومكتبة، ومعمل فانه لدعم الجانب السلوكي للطلاب نحو اقتناء واستخدام الحاسب الآلي والانترنت يمكن تبنى بعض أو كل المقترحات التالية المتعلقة بهذه العناصر:

- **بالنسبة للجامعة/الكلية:**
- مواجهة ضعف الإمكانيات المادية للطلاب لاقتناء حاسب آلى من خلال طرح عدة بدائل لا تحمل ميزانية الدولة المزيد من الأعباء إذا كان من المرغوب فيه إحداث نقلة نوعية فعلية فى هذا المجال. مع ضرورة الترويج لهذه البدائل لدى الطلاب ليتعرفوا على شروطها وإمكانية الاستفادة بها:
  - الاسترشاد بمشروع اقتناء الحاسب الآلي الذي تبنته وزارة التربية والتعليم وبدأت بالتنفيذ الفعلى له لطلاب المدارس بالاتفاق مع أحد البنوك لتقسيط ثمن الحاسب المصنع بالهيئة العربية للتصنيع على ٤٩ قسطا شهريا قيمته ٦٥ جنيها.
  - الاستفادة من مشروع وزارة الاتصالات بتقسيط ثمن الحاسب على أقساط شهرية قيمتها ١٠٥ جنيهات.
  - الإسراع بالتنفيذ الفعلي لمشروع رئيس مجلس الوزراء بتقديم قروض للطلاب لهذا الغرض.
  - الاستفادة من دعوة معارض الحاسب التي تقام فى الجامعة فى تقديم عروض جماعية مخفضة للطلاب.
  - تعاقد الكليات أو الجامعة مع البنوك المختلفة أو الجهات التي تساعد الشباب كالصندوق الاجتماعي؛ لتمويل هذا الموضوع مع الاستفادة من نظم التمويل التأجيري المطبقة مع المشروعات الصغيرة لطلاب الجامعات.
- الترويج لفكرة أهمية الحاسب والانترنت فى سوق العمل وممارسة التجارة الإلكترونية لدى الطلاب خلال السنوات الدراسية المختلفة؛ عن طريق دور رعاية الشباب فى عقد الندوات والمؤتمرات ودعم مجلات الحائط.
- بذل جهود لترويج فكرة التعليم الذاتي وضرورة مساهمة الطالب مع الجامعة فى تنمية قدراته ومهاراته. فدور الجامعة فى ظل الأعداد الكبيرة والإمكانيات المحدودة أصبح قاصرا على تخريج ممارس عام. لذلك يجب أن نغير فلسفة التعليم الحالية تماما لتصبح تنمية مهارات قادرة على التعلم الذاتى والمستمر لملاحقة التغيرات السريعة فى كافة المجالات وذلك بعد الإلمام بالمبادئ الأساسية فى كل مجال. ويؤدى ذلك إلى تخريج طالب ذكى يمكنه أن يصبح فيما بعد من العمالة الذكية القادرة على صقل مهاراتها ذاتيا حسب الظروف التى توضع فيها بمرونة.
- **بالنسبة للطالب:**
- عدم الاعتماد الكلى على الجامعة فى تهيئته لمتطلبات سوق العمل، وبذل جهود تنمية الذات فى اكتساب مهارات الحاسب واللغات الأجنبية.
- نظرا لعدم اعتماد الطالب الجامعي فى الإنفاق على نفسه فى مصر لأن معظم الطلاب يعتمدون على ذويهم فى الإنفاق بدليل أن نسبة من لا يعملون من مفردات العينة وصلت إلى ٨١,٥% فلابد من بذل هؤلاء الطلاب لجهود ترويجية لفكرة أهمية الحاسب الآلي لدى أولياء أمورهم لدفع من يستطيع منهم دعم أولادهم فى هذا المجال.
- **بالنسبة لعضو هيئة التدريس:**



- توجيه الطلاب نحو الاهتمام بالمقترحين السابقين.
- لعب دور أساسي فى الترويج لفكرة أهمية الحاسب فى سوق العمل وممارسة التجارة الالكترونية خلال السنوات الدراسية المختلفة. ولتحقيق ذلك يجب أولا التأكد من توافر اتجاه إيجابي لدى هؤلاء الأعضاء نحو أهمية الحاسب الآلي وتطوير قدراتهم ومعارفهم فيما يتعلق به. فلا يمكن الاعتماد على دور أعضاء هيئة التدريس إن لم يكن لهم أي علاقة بالحاسب فى حياتهم الأكاديمية والعملية. مما يتطلب عقد دورات تدريبية لجميع الأعضاء غير الملمين باستخدام الحاسب الآلي؛ لأن الإلمام به مطلب أساسي الآن، كما يمكن جعله أحد متطلبات ترقيتهم. بالإضافة إلى ضرورة توفير خدمة انترنت فعالة لهم فى مكاتبهم أو على الأقل فى المكتبة. إن عدم إدراك أعضاء هيئة التدريس بأهمية هذه الوسيلة واستخدامها سينعكس بالطبع على سلوك الطلاب نحوها.

> **بالنسبة للمناهج:**

- الاهتمام فى المقررات بتقوية طلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية فى مادة اللغة الإنجليزية؛ لأنها اللغة الأساسية فى التعامل مع الحاسب والانترنت. فضعف هذه اللغة قد يكون أحد أسباب قلق الطلاب من الاقبال على التعامل مع الحاسب الآلي.
- تطوير محتوى مادة الحاسب الآلي بكليات التجارة لتبتعد عن الأمور المتقادمة أو المتخصصة بدرجة كبيرة فى هذا المجال؛ لأننا لا نهدف إلى تخريج مبرمج إنما نهدف لتخريج طالب ملم بأحدث البرامج الجاهزة فى مجال عمله مع إمكانية التعامل مع الحاسب كمستخدم. مع ضرورة ربط مادة الحاسب الآلي بتدريب عملي.
- التطوير المستمر لمحتوى جميع المقررات الأخرى بحيث تتناول كل مادة علمية يدرسها طالب كلية التجارة أحدث تطبيقات الحاسب والانترنت فى مجالها - حتى ولو تم هذا التعرض بشكل نظرى فى بادئ الأمر لحين تطوير معامل الكليات - وبالتالى يلم الطالب بمعرفة مبدئية عنها تفيده فيما بعد فى حياته العملية. وفيما يلى أمثلة لذلك:

- مادة التسويق: التسويق الإلكتروني/البحوث الإلكترونية/ المنتج الإلكتروني.
- الترويج: الإعلان الإلكتروني/تنشيط المبيعات إلكترونيا.
- مادة الإدارة العامة: الحكومة الإلكترونية.
- التنظيم والإدارة: منظمة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.
- القانون: العقود الإلكترونية/النقود الإلكترونية/التوقيع الإلكتروني.
- إدارة الموارد البشرية: الاستقطاب الإلكتروني/التدريب الإلكتروني.
- المشتريات والمخازن: الإمداد الإلكتروني.

هذا بالإضافة للبرامج الجاهزة التي يمكن الاستفادة منها في كل مقرر.

> **بالنسبة للمكتبة:**

ضرورة دعم المكتبة بخدمة الحاسب الآلي والانترنت إذا أمكن؛ حتى يعتاد الطالب التعامل مع هذه التكنولوجيا منذ دخوله للكلية.

> **بالنسبة للمعمل:**

تحصيل مبلغ رمزي مع المصاريف لدعم معامل الحاسب واللغات بالكليات.

جعل التدريب العملي بمقابل مخفض فى معامل الكليات إذا وجدت، ويمكن التنسيق بين الكليات المختلفة لاستفادة الكليات ذات الأعداد الكبيرة من معامل الكليات ذات الأعداد القليلة بنظام التأجير مع دعم مكمل من الكليات أوالجامعة من الرسوم التى يسددها الطلاب.

وأخيرا فقد لفتت الدراسة النظر إلى وجود فجوات علمية تعتبر أفكارا **لأبحاث مستقبلية** منها:

- دراسة أسباب عدم تحول الاتجاه الإيجابي للطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي لسلوك فعلى لأن علاج هذه الأسباب سيزيد من نسب استخدام هؤلاء الطلاب للحاسب ومن ثم ضخ عمالة مناسبة لسوق العمل.
- دراسة العوامل التى لم تتناول هذه الدراسة تأثيرها على اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي ومنها، الحصول على تدريب على الحاسب، السن، مجال الدراسة، عدد مواد (دورات) الحاسب التى تم دراستها.
- إجراء دراسات مقارنة بين طلاب الكليات المختلفة لدراسة أثر اختلاف مجال الدراسة، وأثر اختلاف الثقافات على اتجاهات الطلاب.
- دراسة اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو أهمية الحاسب الآلي على اعتبار أنهم عنصر هام من عناصر العملية التعليمية ودورهم هام فى التأثير على اتجاهات وسلوك الطلاب.



ملحق رقم (١)

قائمة استقصاء

عزيزي ١-الطالب ( ) ٢-الطالبة ( )

١- أولى ( ) ٢- ثانية ( ) ٣- ثالثة ( ) ٤- رابعة ( )

نُعد بحثاً حول اتجاهات طلاب كلية التجارة نحو أهمية الحاسب الآلي في حياتنا بصفة عامة وفى سوق العمل بصفة خاصة ونأمل في مساعدتك لنا من خلال الاهتمام بالإجابة على أسئلة هذه القائمة وبحيث تعبر عن رأيك الحقيقي. علما بأن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

د. هالة محمد لبيب عنبة - مدرس بقسم إدارة الأعمال بالكلية.

- برجاء اختيار الرقم الذي يعبر عن رأيك ووضع علامة √ أمامه بالنسبة لكل عبارة (إجابة واحدة فقط) :

العبارات	١	٢	٣	٤	٥
	لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	غير محدد	أوافق	أوافق تماما
• أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:					
١ - ستتم إدارة عالمنا قريبا بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.					
٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأشياء الجيدة التي نستمتع بها.					
٣ - الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور فى العالم.					
• أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل:					
٤ - سيقلل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي يؤديها الإنسان.					
٥ - تتعدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير فى كافة المجالات الوظيفية.					
٦ - من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان فى العديد من الوظائف.					
٧ - من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من العديد من المهام المملة والروتينية فى العمل.					
٨ - خريج التجارة بدون إتقانه للحاسب الآلي تقل قيمته فى سوق العمل.					
٩ - تعلم الحاسب الآلي يجعلني متميزا عن زملائي فى توفير فرصة عمل جيدة.					
١٠ - ساعدني تعلم الحاسب الآلي فى زيادة قدرتي على التعامل مع اللغة الإنجليزية.					
١١ - عمل الطالب في أي مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم الحاسب الآلي.					
١٢ - توافر خبرة التعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تتيح له فرصة عمل أفضل.					
١٣ - يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدياً كبيراً لي لدخول سوق العمل.					
١٤ - إذا أتيحت لي الفرصة لابد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن النجاح والاستمرار فى العمل.					
١٥ - أشعر بثقة كبيرة فى حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني أتقن التعامل مع الحاسب الآلي.					
١٦ - أهم مطلب للعمل فى المنظمات المميزة إتقان التعامل مع الحاسب الآلي.					



العبارة					
• أهمية الحاسب الآلي في ممارسة التجارة الإلكترونية: ١٧ - الحاسب الآلي هو أسرع وأكفأ الوسائل للحصول على المعلومات.					
١٨ - أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن أحصل على فرصة عمل عبر شبكة الانترنت.					
١٩ - إتقان التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة الإلكترونية.					
٢٠ - خريج التجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا التجارة الإلكترونية.					

• **برجاء اختيار الإجابة المناسبة لك ووضع علامة √ أمامها :**

* **بالإضافة للدراسة هل تعمل ؟**	١- نعم ( )	٢- لا ( )	
* **هل لديك حاسب آلي؟**	١- نعم ( )	٢- لا ( )	
* **هل تستخدم شبكة الإنترنت ؟**	١- نعم ( )	٢- لا ( )	
* **ما مدة خبرتك في التعامل مع الحاسب الآلي بالسنوات؟**	١- لا توجد خبرة ( )		
٢- خبرة ضعيفة (أقل من سنة) ( )	٣- خبرة متوسطة (من سنة إلى ٣ سنوات) ( )	٤- خبرة قوية (أكثر من ٣ سنوات) ( )	

• **ما هي مقترحاتك حول دور الكلية ودور الطلاب في زيادة الوعي بأهمية الحاسب الآلي كمطلب أساسي لهم في سوق العمل؟**

الكليــة: ....

الطلاب: ....

ملحق رقم (٢)

مفردات مجتمع الدراسة حسب السنوات الدراسية وتوزيع حجم العينة عليها

البيان	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		السنة الرابعة		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المجتمع	٤٠٢٩	١٨,٥	٥٦٦٩	٢٦	٥٧٩٣	٢٦,٦	٦٢٩٩	٢٨,٩	٢١٧٩٠	١٠٠
توزيع حجم العينة	١١٧		١٦٢		١٩٠		١٤٣		٦١٢	

ملحق رقم (٣)

توزيع مفردات العينة نظريا وفعليا حسب النوع والسنة الدراسية

البيان	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		السنة الرابعة		الإجمالي	
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
ذكور	٥٢,٨	٤٠	٥٢,٢	٧٣	٥٣,٢	٧١	٥٢	٦١		٢٤٥
إناث	٤٧,٢	٧٢	٤٧,٨	٨٦	٤٦,٨	١١٩	٤٨	٧٢		٣٤٩
مفردات لم تحدد نوعها		٥		٣		---		١٠		١٨



قائمة المراجع

المراجع العربية

١-احمد محمد نور، " جلسة إدارة التغيير "، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة فى التعليم الإداري العربي، (القاهرة: ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص٢٧٨.
٢-السيد عبده ناجى، " اتجاهات الطلاب ودرجة رضائهم عن نظام التعليم بكلية التجارة جامعة القاهرة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، (١٩٨٢)، ص ٥٩ .
٣-السيد عليوة، " جلسة إعادة تصميم المناهج "، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة فى التعليم الإداري العربي، (القاهرة: ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص١٩٠.
٤-رأفت رضوان، " جلسة الاتجاهات والتغيرات العالمية والإقليمية فى ميادين الاقتصاد والأعمال وانعكاساتها على الإدارة"، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة فى التعليم الإداري العربي، (القاهرة : ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص٣٦.
٥-رشا مصطفى، " النظم البنكية ودورها فى تفعيل التجارة الإلكترونية فى مصر"، (القاهرة: مركز معلومات مجلس الوزراء، ١٩٩٨)، ص٢٤.
٦-زياد أمين بركات، " اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الأسئلة الموضوعية والمقالية وعلاقة ذلك بتحصيلهم الاكاديمى"، علم النفس، (يوليو-أغسطس-سبتمبر ١٩٩٩)، ص١٤١.
٧-زينب عفيفي شاكر، " تطوير الفلسفة الإسلامية - مناهج تدريس الفلسفة بين التقليد والتجديد "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص١٣٩.
٨-سجلات إدارة الإحصاء التابعة لمركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، كلية التجارة جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٢.
٩-سمير شاهين، " شبكة الحاسبات ونظم معلومات جامعة القاهرة : نظرة مستقبلية "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل- الجزء الثاني، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص٦٧٧.
١٠- سميرة الشرقاوى، وآخرون، " الدراسة الميدانية لنظام التعليم فى مرحلة البكالوريوس بجامعة القاهرة "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص٥٠٤.
١١- طارق شوقى، " جلسة دعم التعلم والتدريس "، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة فى التعليم الإداري العربي، (القاهرة : ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص٢٤٤.
١٢- عادل محمد أمين إمام، " تحليل اتجاهات الطلاب والطالبات فى المرحلة الجامعية نحو ترويج المشروعات "، المؤتمر العلمي الثاني لكلية التجارة (بنات) بجامعة الأزهر، تدعيم دور المرأة فى التنمية المتواصلة، (القاهرة: ٢٣-٢٤ سبتمبر ١٩٩٨)، ص٦.
١٣- عبد الحميد العباسي، " التحليل الإحصائي باستخدام SPSS"، (القاهرة: دار النشر غير معروفة، ١٩٩٩)، ص٥٩،٥٧.
١٤- عبد العزيز الشربينى، "جلسة دعم التعلم والتدريس"، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة فى التعليم الإداري العربي، (القاهرة: ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص٢٥١.
١٥- على السلمى، "السلوك الإنساني في منظمات الأعمال"، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص١٥٩.
١٦- فريد النجار، " جلسة إعادة تصميم المناهج "، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة فى التعليم الإدارى العربى، (القاهرة: ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص١٩٤.
١٧- محمد عبد الحميد مطاوع، " تحسين نوعية التعليم المحاسبي بالتطبيق على كلية التجارة جامعة المنوفية "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي -رؤية لجامعة المستقبل- الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩).
١٨- محمد على شهيب، وآخرون، " تقييم جودة العملية التعليمية فى كلية التجارة - جامعة القاهرة - دراسة



مقارنة للنظم التعليمية المختلفة بالكلية "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص٢٣٦.

١٩- محمد محمد سكران، "نحو رؤية عصرية لوظائف الجامعة المصرية على ضوء تحديات المستقبل"، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص٦٧.

٢٠- محمد نجيب صبري محمود، " انعكاسات العولمة على إدارة الموارد البشرية"، "، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للجنة العلمية الدائمة لإدارة الأعمال، الجزء الثانى، (القاهرة : دار الضيافة بجامعة عين شمس،٨-٩ فبراير ٢٠٠١)، ص٦٧.

٢١- محمود أحمد الخطيب، " الاستقطاب الإلكتروني "، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للجنة العلمية الدائمة لإدارة الأعمال، الجزء الأول، (القاهرة : دار الضيافة بجامعة عين شمس،٨-٩ فبراير ٢٠٠١)، ص٥.

٢٢- محمود صادق بازرعة، " جلسة التعليم الإداري فى العالم العربي "، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة فى التعليم الإداري العربي، (القاهرة : ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص٩٩.

٢٣- مراد صالح مراد زيدان، " مؤشرات الجودة فى التعليم الجامعي المصري "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص٤٣٠.

٢٤- مصطفى محمد عز العرب، " إطار مقترح لفلسفة التعليم فى المرحلة الجامعية الأولى فى ضوء المتغيرات الدولية، الإقليمية، القومية "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل- الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص٨٤.

٢٥- مغاورى شحاتة دياب، " نظام الساعات المعتمدة "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص١٨٠.

٢٦- نجوى يوسف جمال الدين، "التعليم الجامعي والتدريب من بعد معالجة مشكلة بطالة المتعلمين فى مصر"، مؤتمر جامعة القاهرة دور الجامعات فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة ١-٢ مارس ١٩٩٧، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص٢١٧.

٢٧- نصر الدين شهاب، " مسارات مقترحة لقبول الطلاب كمدخل لتطوير الأداء الجامعي في مصر "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الثاني، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص٧٥٢.

٢٨- هالة محمد لبيب، " أثر الإحلال التكنولوجي على هيكل العمالة واقتصادياته بالتطبيق على قطاع الدواء"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية التجارة، ١٩٨٧).

٢٩- هشام نبيه المهدي، " تطوير أساليب التدريس باستخدام شبكة الانترنت "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الثاني، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص٦٠٩.

المراجع الأجنبية :

30-Chu, P.C.; Spires, E.E., (1991). Validating the computer anxiety rating scale: Effects of cognitive style and computer courses on computer anxiety. Computers in Human Behavior, 7, pp. 7-21. Cited from Harrison, Allison W. et al, Op. Cit.

31-Comber,Chris; Colley, Ann; Hargreaves, David J.; Dorn, Lisa ,(Sum 1997). The effects of age, gender and computer experience upon computer attitudes. Educational Research, Vol.39, No.2,pp.123-133.

32-Coover, Dee; Delcourt, Marcia A.B., (Fall 1992). Construct and criterion-related validity of the adult-attitudes toward computers survey for a sample of professional nurses. Educational & Psychological Measurement, Vol. 52 Issue 3,pp.653-662.

33-Dailey, Robert C., (1988) Understanding People in Organizations, N.Y., West Publishing Company, p.39.

34-Donovan, John J. (1997) The Second Industrial Revolution : Reinventing your Business on the Internet. USA: Prentice Hall Computer Books. www.amazon.com.

35-Geissler, J.E.; Horridge, P., (1993). University students' computer knowledge and commitment to learning. Journal of Research on Computing in



Education, 25(3), pp. 347-365. Cited from Walters, James E.et al, Op. Cit.

36-Harrison, Allison W.; Rainer Jr., R. Kelly, (Fall 1992). An examination of the factor structure and concurrent validities for the computer attitude scale, the computer anxiety rating scale, and the computer self-efficacy scale. Educational & Psychological Measurement, Vol. 52 Issue 3,pp.735-746.

37-Harvy, T.J. ; Wilson, B. (1985). Gender differences in attitudes toward microcomputers shown by primary and secondary school pupils. British Journal of Technology, 16 (3) pp. 183-187. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. Education, Vol. 116 Issue 4,pp.pp 623-631.

38-Igbaria, M.; Parasuraman, S., (1989).A path analytic study of individual characteristics, computer anxiety, and attitudes toward microcomputers. Journal of Management, 15 (3), 373388. Cited from Harrison, Allison W.; Rainer Jr., R. Kelly, (Fall 1992). An examination of the factor structure and concurrent validities for the computer attitude scale, the computer anxiety rating scale, and the computer self-efficacy scale. Educational & Psychological Measurement, Vol. 52 Issue 3,pp.735-746.

39-Jutkins, Ray. History will Not be Repeated. (www.rayjutkins.com/web/web030.htm).

40-Koohang, A.A., (1987). A study of the attitudes of pre-service teachers toward the use of the computers. Educational Communication and technology Journal, 35(3), pp. 145-149. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. Education, Vol. 116 Issue 4,pp.pp 623-631.

41-Koohang, A.A.; Byrd, D.M. (1987). A\study of selected variables and further study. Library and Information Science Reseearch, 9(1), pp. 105-111. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. Education, Vol. 116 Issue 4,pp.pp 623-631.

42-Levin, T.; Gordon, C. (1989). Effect of gender and computer experience on attitudes toward computers. Journal of Educational Computing research, 51(1), pp. 69-88. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. Education, Vol. 116 Issue 4,pp.pp 623-631.

43-Li, Nai; Kirkup, Gill; Hodgson, Barbara (2001, Jun). Cross-cultural comparison of women students' attitudes toward the internet and usage; China and the United Kingdom. Cyber Psychology & Behavior, Vol. 4 (3) 415-426.

44-"Marketing Via E-mail", (www.aarpsmallbiz.com/public/ArtArchive.asp?ArticalID=48&catID=2).

45-Lieskovsky, Peter .(Sum 1988). Personality and social determinants of attitudes toward computers in university students. Studia Psychologica, Vol.30, No.2,pp.115-124.

46-Loyd, B.H.; Gressard, C., (1984). Reliability and factorial validity of computer attitude scales. Educational and Psychological Measurement, 44, pp. 501-505. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. Education, Vol. 116 Issue 4,pp.pp 623-631.

47-Loyd, B.H.; Gressard, C., (1984b). The effect of sex, age, and computer experience on computer attitudes. AEDS Journal, 18(2), pp. 67-77. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. Education, Vol. 116 Issue 4,pp.pp 623-631.

48-Miura,I.; Hess, R.D.(1983). Sex differences in computer access, interest, and usage. Paper presented at the annual meeting of the American Psychological Association. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. Education, Vol. 116 Issue 4,pp.pp 623-631.

49-Omar, Mohammed H.,(1992). Attitudes of collage students toward computers: A comparative studying in the United States and the Middle East. Computers in Human Behavior, Vol.8, No.2-3,pp.249-257.

50-Paul R. Kinnear; Colin D. Gray, (1994). SPSS for Windows made simple. USA. Lawrence Erlbaum Associates.

51-Robert Suillivan, " Why You Need A Web Site ", (http://www.isquare.com/website.htm).

52-Sensales, Gilda; Greenfield, Patricia M., (May 1995). Attitudes toward computers, science, and technology: A cross-cultural comparison between students in Roma and Los Angeles. Journal of Cross-cultural Psychology, Vol.26, No.3,pp.229-242.

53-Shashaani, Lily, (1994). Gender-Differences in computer experiences and its influence on computer attitudes. Journal of Educational Computing Research, Vol.11, No.4,pp.347-367.

54-Nugus,Sue. E-marketing Challenges (Part One)-Attracting E-shoppers. (http://www.mce.be/news/articles/a60.htm).

55-Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. Education, Vol. 116 Issue 4,pp.pp 623-631.



التحوط من مخاطر الاستثمار

Investment Risks Hedging

د. أحمد فهمي أبو القمصان

مقدمة :

يرتبط الاستثمار بوجود الإنسان، ورغبته الحثيثة في تنمية موارده، رغم قناعته بتزايد ما يتعرض له من مخاطرٍ في سبيل تحقيق تلك الرغبة، وكان هذا المستثمر يبحث عن مزيدٍ من المخاطر؛ للوصول إلى مزيد من العائد على استثماراته .

كما تتوقف قدرة الفرد على الاستثمار بمدى رغبته في تأجيل استهلاكه أو تخفيضه، وتنمو هذه الرغبة مع مزيدٍ من التعويض الذي يتوقع أن يحصل عليه، وهو ما يسمى بظاهرة التفضيل الزمني، ولذلك فإن أي مستثمر لا يقبل أقل من حد معين من العائد يعوضه على الأقل جانباً مما حرم من استهلاكه الحالي، وما يحدث من انخفاض القوة الشرائية الناتجة عن التضخم، وإلا عاد مرة أخرى لمزيدٍ من الاستهلاك .

وهكذا كلما تطلع المستثمر إلى عائدٍ أعلى توقع – أو ينبغي أن يتوقع – مخاطر أكبر، وهو ما يفرض حتمية البحث عن مزيدٍ من أساليب مواجهة هذه المخاطر أو التحوط منها، فإذا ما أخذنا في الاعتبار قصور الأساليب الحالية من تنوع أو تأمين أو غير ذلك في التقليل من حدة هذه المخاطر، فإنه يبدو في الأفق الدور العظيم الذي يمكن أن تلعبه المشتقات المالية بما تنتجه من عقودٍ متنوعة كعقود الاختيار والعقود المستقبلية وعقود المبادلات، وذلك في محاولة جادة لتأمين عملية الاستثمار وتقليل تبعات ما يتعرض له من مخاطر، وبغض النظر عن كون هذه المشتقات ليست مجانية أو أن المستثمر يتحمل تكلفة معينة في سبيل تنفيذها، فإن الواقع يثبت أن العائد من ورائها يفوق وزيادة ما تحمّله المستثمر كثمن لتأمين استثماراته .

على جانب آخر فإن هذه التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال الاستثمارات وكيفية التحوط من مخاطرها، قد فرضت نفسها على أسواق التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة وأن استثمار الأموال مطلب شرعي لقول رسول الله (ﷺ) : "ثمّروا أموالكم حتى لا تأكلها الصدقة .." .

ومن هنا فإن عالمية هذه الشريعة تحتم عليها سرعة التحرك لتطوير أساليب الاستثمار بأسواقها، وبحيث يتحقق ما توصف به هذه الشريعة من كونها صالحة لكل زمان ولكل مكان ولكل تخصص .

وهنا يثار عديد من التساؤلات الهامة : هل نحن حقيقة في حاجة إلى سوق مالية إسلامية ؟ وإذا كنا في حاجة إلى مثل هذه السوق فما هي الضوابط الشرعية التي تحكمها ؟ وإذا كانت المشتقات المالية أصبحت حديثا الأسواق العالمية في الوقت الراهن، وتضاعف دورها في التحوط من مخاطر الاستثمار، فما موقف الشريعة من هذه المشتقات ؟ وهل يمكن ضبط وتعديل وتطوير هذه العقود لتصبح ملائمة للتطبيق وفق أحكام الشريعة الإسلامية ؟

هذه الأسئلة وغيرها كثير، سيحاول الباحث جاهداً أن يجيب عنها من خلال هذا البحث، والله ولي التوفيق .

الجزء الأول

كيفية التحوط من مخاطر الاستثمار

١ – مخاطر الاستثمار :

١/١ مفهوم المخاطر :

إذا كان الاستثمار يعين تخصيص قدر محدد من الموارد لتحقيق هدف معين، من خلال ممارسة أنشطة وعمليات بعينها



فإن الاحتمال الوارد أن يكون التغير في غير صالح المستثمر، وقد يكون العكس، إن الأهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقها ترتبط بالمستقبل، ومن المعروف أنه "ليس هناك مؤكد إلا الماضي"، إن كل قرار تتخذه المنظمة كمركز مستقل هو خاضع لعدم التأكد التابع لعدم استقرار وثبات البيئة، ومن ثم فإن المؤكد الوحيد في حياتنا هو عدم التأكد .

هذا التغير الموقع حدوثه، والذي قد يحمل في طياته نتائج غير مرضية، هو المخاطر بعينها، والتي يختلف مفهومها باختلاف مجال التطبيق، ومدى تأثيرها في تقويم الأصول أو الأوراق المالية والالتزامات على الأصول .

ولذلك يتفق كل من (د/ الحناوي، ٢٠٠٠ – د/ هندي، ٢٠٠١– ويستون وبريجهام، ١٩٩٣– جينسكي، ١٩٩٤– د/ فرحات، ٢٠٠٠– د/ شاكر، ١٩٩٨– وزامر إقبال، ٢٠٠٠) إن المخاطر تعنى التقلب المتوقع في العائد المستقبلي، أو هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي لمشروع معين، عن تدفق نقدي مقدر أو متوقع، وكلما زاد مدى هذه الاختلافات، كان ذلك معناه زيادة الخطر فالمخاطر نتيجة وليست سبب أو هي فعل Action وردّ فعل Reaction، حيث يمثل الفعل، المتغير المؤثر أو المتغير المستقل، في حين يمثل رد الفعل المتغير التابع، والذي يحدث فيه التغير كرد فعل أو كنتيجة للتغير الذي حدث في المتغير المستقل .

وحول ما يثار من لبس بين مفهومي المخاطر وعدم التأكد، فإن (د/الحناوي، ٢٠٠٠– جتمان، ١٩٩١ – د/ فرحات، ٢٠٠٠ – د/ رسمية، د/ حنفي) يرون أن اصطلاحي المخاطر وعدم التأكد قد يكونا مترابطين، وقد يطلق كلاهما ويراد به الآخر، ولذلك فقد يبدو للقارئ ألا فرق بين اصطلاحي الخطر وعدم التأكد وأنهما مترادفان، فإذا كان صحيحاً أن الاصطلاحين مترابطان، بمعنى أن الخطر لأي اقتراح استثماري هو نتيجة لعدم التأكد المرتبط بهذا الاقتراح، إلا أنهما متميزان من حيث أن النتائج غير المؤكدة لأي اقتراح لا تعني أن يتصف بالخطر إلا إذا كان من المحتمل أن يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة .

وقد أشار (د. الحناوي، ٢٠٠٠) إلى أنه برغم هذه التفرقة بين الخطر (Risk) وعدم التأكد (Uncertainty) على أساس أن الخطر مرتبط بتلك المواقف التي يمكن فيها القيام بتقدير التوزيع الاحتمالي لمشروع معين (Probability, Distribution) في حين أن عدم التأكد يرتبط بتلك المواقف التي لا يتوفر فيها المعلومات الكافية، وبالتالي لا يمكن تقدير توزيع الاحتمالات، ورغم ذلك، فإنه يستخدم كلمتي الخطر وعدم التأكد ليعنيا نفس الشئ .

في حين أكد جتمان (Gitman,1991) أن هناك فرقاً بين المخاطر وعدم التأكد هذا الفرق يتوقف على مدى معرفة متخذ القرار باحتمالات تحقيق التدفق النقدي، فالمخاطر تصف موقفاً يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية كافية تساعده في وضع احتمالات متعددة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، أما عدم التأكد فإنه يصف موقفاً لا يتوافر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية المستقبلة، ومن ثم عليه أن يضع تخمينات معقولة للصورة التي يمكن أن يكن عليها التوزيع الاحتمالي، ولما كانت تقديرات التوزيع الاحتمالي قائمة على تخمينات متخذ القرار، فإنه يطلق عليها التوزيع الاحتمالي الشخصي .

ويتفق ذلك مع رؤية (د/هندي، ١٩٩٩) في أن الفرق الجوهري بين المخاطر وعدم التأكد، يكمن في الطريقة التي بمقتضاها يتم تقدير التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية، ففي الحالة الأولى يتم وضع هذه التقديرات على أساس البيانات التاريخية، وفي الحالة الثانية يتم وضع التقديرات على أساس الحكم الشخصي لمتخذ القرار .

ويستطيع الباحث أن يستخلص من هذه الآراء أنه يمكن تصنيف حالات اتخاذ القرارات بحسب درجة المعرفة بنتائج القرار إلى ثلاث حالات هي : التأكد، عدم التأكد، والخطر، فالتأكد هو حالة تؤدي فيها اتخاذ القرار إلى نتيجة واحدة معروفة المعرفة التامة أو حالة اليقين، أي أنها مؤكدة، بمعنى أن صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي إليها قراره



بالتأكيد (حالة معرفة كاملة بالمستقبل)، بينما الخطر هو حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة، وأن صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج، وتعتبر هذه حالة معرفة جزئياً بالمستقبل، في حين أن عدم التأكد هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة كل منها غير معروفة، كما أنت قدير الاحتمالات في هذه الحالة تكون غير ذي معنى، وتوصف هذه الحالة بالجهل الكامل بالمستقبل .

٢/١ أنواع المخاطر :

كما سبق ذكره فإن الاستثمارات ترتبط باتخاذ قرارات مستقبلية يعتمد بعضها على ما يتوافر لدى متخذ تلك القرارات من بيانات تاريخية، بينما يرتبط جانب آخر منها بمدى القدرة على اتخاذ هذه القرارات .

ولما كان المستقبل غير معلوم فإن المتوقع أن تواجه قرارات الاستثمار مخاطر متنوعة، خاصة وأن أصحاب رأس المال يسعون إلى الحصول على أفضل عائد، وأن هناك علاقة طردية بين العائد والمخاطرة، وكأنهم يبحثون عن المخاطر للوصول إلى هدفهم في تحقيق العائد .

ويتفق كل من (د/الهواري، ١٩٩٦، د/هندي ١٩٩٩، د/عبد المطلب، ٢٠٠٠) على أنه بشكل عام يواجه المدير الحالي نوعين من المخاطر : مخاطر الأعمال والمخاطر المالية، وترتبط مخاطر الأعمال Business Risk والتي يطلق عليها أحياناً مخاطر التشغيل Operating Risk بظروف الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، مثل المستوى التكنولوجي والابتكار والتطوير وظروف المنافسة، أما المخاطر المالية Financial Risk فترتبط بمتغيرات مالية لا دخل لإدارة المنشأة فيها، مثل التغير في أسعار الفائدة، والتغير في أسعار الصرف، وما شابه ذلك، وعلى عكس مخاطر الأعمال التي يصعب إن لم يستحل التغطية ضدها، فإن المخاطر المالية يمكن التحكم فيها، بل ويمكن القول، أنه بفضل الهندسة المالية، أصبح من الممكن للمنشأة التغطية ضد تلك المخاطر بالقدر الذي ترغبه، وهي ميزة لها أهميتها، وإن كانت غير مجانية، إذ هناك دائمْ ثمن للتغطية، وعندما تنجح المنشأة في التحكم في المخاطر المالية، فإن الفرصة تصبح متاحة للإدارة للتفرغ لإدارة مخاطر التشغيل، كما أنه يمكن تقسيم هذه المخاطر إلى نوعين بحسب انتظامها من عدمه هما:

١- المخاطرة المنتظمة : تمثل نسبة المخاطرة التي تعود إلى حركة السوق ككل إلى المخاطرة الكلية، وتعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتؤثر في السوق، مصادر للمخاطرة المنتظمة، وتتمثل المصادر المنتظمة للمخاطرة فيما يلي :
- مخاطر سعر الفائدة (تقلب أسعار الفائدة) .
- مخاطر القوة الشرائية (انخفاض القوة الشرائية نتيجة التضخم).
- مخاطر السوق (تقلب أسعار الأوراق المالية خلال فترات الرواج والكساد) .
- مخاطر الرافعة المالية (تقاس بنسبة الديون إلى حقوق الملكية أو إلى إجمالي الأصول) .

٢- المخاطرة غير المنتظمة : تمثل المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، وتعتبر التغيرات المؤثرة على المنشأة كإضرابات العمال، والأخطاء الإدارية وتغير أذواق المستهلكين، مصادر للمخاطرة غير المنتظمة، وحيث أنها تؤثر على منشأة ما أو عدد قليل من المنشآت فيجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل منشأة على حدة .

وتتمثل أهم مصادر المخاطرة غير المنتظمة فيما يلي :
- مخاطر الإدارة . - مخاطر الصناعة .

ويرى (د/هندي، ١٩٩٩) أنه إذا كانت مخاطر التضخم ليست من بين المخاطر المالية المشار إليها، فليس معنى هذا إنكار وجودها، وذلك أنها تنعكس بصورة أو بأخرى في أنوع المخاطر المذكورة، نؤكد على ذلك بفكر (Megginson, 1997) والذي على أساسه صيغت المعادلة التالية، والمحددة لسعر الفائدة الأسمى :

سعر الفائدة الاسمي= سعر الفائدة الحقيقي + علاوة التضخم.

كذلك ينعكس التضخم في سعر الصرف، فارتفاع معدل

التضخم في دولة ما، مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، لابد وأن يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملتها، أي انخفاض قوتها الشرائية (Fischer,1998)، أما تأثير التضخم على أسعار السلع، فليس في حاجة إلى توضيح، نأتي لتأثير التضخم على أسعار الأسهم العادية والمؤشرات – أي حقوق الملكية – والذي يأتي نتيجة لكون التضخم يؤثر على معدل الخصم، أي معدل العائد المطلوب على الاستثمار، ومن ثم يؤثر عكسياً على أسعار الأوراق المالية المتداولة .

وإذا كان د/ هندي قد اتفق مع ميجنسون على اعتبار أن التضخم يعتبر أحد المخاطر المالية الهامة، فإن (ألكسندر، ١٩٩٣ – راد كليف ١٩٩٤، ريلي ١٩٨٥، وآخرون) قد أضافوا أنواعاً أخرى من المخاطر، سواء تمثلت في المخاطر السياسية، أو مخاطر التسويق أو مخاطر نقص المعلومات، حيث يضيف ألكسندر وآخرون (Alexander. Et al 1993) نوعاً آخر من المخاطر يتعرض لها المستثمرون وهي ما تسمى بالمخاطر السياسية Political Risk والتي تنتج عن كون الاستثمار عادة ما يكون بعملة الدولة الأجنبية، حيث يكون المستثمر في حالة عدم تأكد من إمكانية تحويل العملة الأجنبية إلى عملته الوطنية، وذلك في حالة ما إذا قامت الحكومة بوضع قيود على عملية التحويل، أو فرضت عليه ضرائب .

أما بالنسبة لمخاطر سعر الصرف، فيقصد بها عدم التأكد بشأن سعر صرف العملة الأجنبية (عملة الدولة التي يتعامل المستثمر في أموالها) ويضيف راد كليف (Radcliff 1994)، وريلي (Relly , 1985) أنواعاً أخرى من المخاطر غير المخاطر السياسية ومخاطر سعر الصرف، فالمقارنة مع السوق الأمريكية تكشف عن أن الأسواق الأجنبية تتسم بسيولة أقل، مما يعني صعوبة بيع الورقة المالية في التوقيت المرغوب دون تقديم تنازلات سعرية، وهو ما يطلق عليه مخاطر التسويق Marketability Risk هذا إلى جانب مخاطر نقص المعلومات Insufficient Information عن المنشآت المتداول أسهمها في تلك الأسواق، كل ذلك في الوقت الذي يرتفع فيه متوسط عمولة السمسرة، بشكل يقف حائلاً دون إبرام بعض الصفقات .

٣/١ أبعاد مخاطر الاستثمار :

لقد أصبح حجم المخاطر المالية بمختلف أنواعها ملموساً، بل ومهدداً لاستقرار الاقتصاد العالمي والمحلي، فالتقلب في سعر صرف الين خلال التسعينات من القرن العشرين، والتقلب في سعر صرف عملة العديد من دول شرق آسيا منذ منتصف التسعينات (IMF , 1998, b) والتقلب في سعر صرف الجنيه المصري في العامين الأخيرين من القرن العشرين، بعد أن كان يتمتع باستقرار امتد لسنوات، كلها شهادة على الحدة التي تتسم بها مخاطر سعر الصرف باعتباره أحد مشتقات المخاطر المالية .

إلى ذلك أشار (د/هندي، ١٩٩٩) أن المشكلة الأساسية للمخاطر ليست فقط في حجمها، ولكن الأخطر من ذلك هو مفاجأة حدوث هذه المخاطر دون سابق انذار في غالبية الأحوال، أضف إلى ذلك ما يترتب على حدوث مخاطر مالية تعصف باقتصاد بلد معين، حيث يمتد أثر ذلك إلى العديد من البلدان الأخرى، بداية من البلدان ذات العلاقة بهذه الدولة وانتهاء بباقي دول العالم تقريباً، ولنا في أزمة دول جنوب شرق آسيا مثلاً حياً على ذلك، فقد بلغت ذروتها في أكتوبر عام ١٩٩٧، ثم امتد أثر تلك الأزمة في البداية إلى اليابان، ومنها إلى كافة الدول ذات العلاقة الاقتصادية القوية بدول الأزمة (IMF,1998a) ثم امتد بعد ذلك إلى باقي دول العالم، والذي انعكس بدوره على معدلات النمو الاقتصادي العالمي (IMF,1999).

فإذا كانت هذه هي طبيعة المخاطر، من حيث فجاءتها، وامتداد أثرها إلى جميع أنحاء الدول، فإن هذا يعني ضرورة مواجهتها بإدارتها من خلال سبل التغطية، فلذلك مردوده الإيجابي على اقتصاديات المشروع والاقتصاد القومي برمته، التغطية مثلاً من شأنها أن تتيح الفرصة للمنشأة لأن تخطط للمستقبل في ظل درجة أكبر من التأكد، كما يمكن من

خلال التغطية الحد من مخاطر الإفلاس .

وهنا ينبغي أن نؤكد على حقيقة مفادها، أنه إذا كان الجهل بالمستقبل له ثمن يتمثل في حالة القلق التي يعيشها المستثمرون من جراء ما يتوقعونه من مخاطر، فإن التغطية ضد هذه المخاطر قد تكون منخفضة التكاليف، ولكنها ليست مجانية، : فهناك تكلفة المعاملات، وهناك العمولة أو المكافأة التي يحصل عليها صانع السوق، وتبدو تكلفة التغطية واضحة في عقود الاختيار وعقود المبادلة، حيث يشير مارشال وبنسال (Marshall and Bansal, 1993) إلى أنه في حالة ما إذا كان سعر العقد المستقبلي يعادل سعر الأصل في السوق الحاضر في تاريخ التسليم، حينئذ لا تكون هناك تكلفة للتغطية، إلا أن الواقع عكس ذلك، فعادة ما يكون هناك تباين بين السعرين، هذا التباين يمثل جزءاً من التكلفة .

٢- التحوط من مخاطر الاستثمار:

١/٢- مفهوم التحوط:

لقد ثبت بما لا يدع مجالاً لأي شك، أن المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ستبقي واقعاً لا مناص منه - رضي المستثمرون أو أبوا - خاصة وأن تزايد رغبتهم في تحقيق مزيد من العوائد لا بد أن يصاحبها ارتفاع في تلك المخاطر، وأمام هذه الحقيقة فليس أمام هؤلاء المستثمرون إلا التحوط من هذه المخاطر .

ويمكن تعريف التحوط باعتباره الوقاية ضد نوع ما من المخاطر، مثل مخاطر هبوط الأسعار Downside Risk، وفي مجال الاستثمارات يحمي التحوط المستثمرين من تدهور الأسواق، إذ لأموال التحوط هدف صريح، مما يعني تأكيدها على العائد المطلق absolute-returnبمضاهاة العوائد بالنسبة إلى مقياس مرجعي benchmark أو رقم قياسي index .

وبالتالي عادة ما يتوقف نجاح مديري أموال التحوط على ما يتمتعون به من مهارات في هذا المجال .

وخلافاً للاستثمار في الأصول العادية، ليس كل أموال التحوط تحقق فائدة للمستثمر المتحوط، بل تكون أموال التحوط انتقائية، ويظل الحجم أحد أكبر العوائق الداخلية أمام فرصة أموال التحوط لأنه حيث تنمو الأموال غالباً ما يتردد المديرون عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية الهامة .

ويشرح Abanomey Walid S & Mathur Ike أربع إستراتيجيات للتحوط من مخاطر الاستثمار هي : استراتيجية المحفظة المرجحة بالتساوي (EQWP) . equally Weighted Portfolio ؛ استراتيجية محفظة التباين الإدني (MVP) minimum-variance portfolio واستراتيجية Certainty, equivalence tangency Portfolio محفظة تماس تكافؤ التأكيد) (CETP) واستراتيجية Bayes-Stein (Bayes) إلا أنه يلاحظ أن إستراتيجية EQWP تتسم بالسطحية أو السذاجة لأنها تتضمن استثمار مبالغ متساوية في كل أصل من الأصول ولا تأخذ هذه الإستراتيجية بعين الاعتبار أي معلومات تم الحصول عليها من الأداء السابق، وتفترض أن لكل الأصول فرصة متساوية في تحقيق أداء جيد . أما استراتيجية MVP فتستخدم محفظة التباين الأدنى الملائمة للبيانات السابقة، وتدعم البحوث فكرة أن هذه الاستراتيجية لديها خطأ تقدير أقل لأنها لا تعتمد على تقدير العوائد المتوقعة، بل تستخدم فقط التباينات المشتركة التقديرية، وهي أكثر استقراراً من العوائد . وتستخدم استراتيجية CETP المحفظة الطارئة Contingent Portfolio التي يتم تقديرها من تقديرات سابقة . وتفترض أن ما كان أفضل بالنسبة للأداء السابق يكون ملائما للأداء اللاحق، وهذه الإستراتيجية ربما لا تكون أفضل، فقد تعاني كثيراً من مخاطر التقدير بسبب الصعوبة في تقدرير العوائد بدقة، أما استراتيجية Bayes فيتم تقديرها بتقليص متوسط عائد كل أصل نحو قيمة مشتركة للتنبؤ بالعوائد (Abanomey Walid S . & Mathur 2001) .

٢/٢- أنواع التحوط :

توجد ثلاثة أنواع من علاقات التحوط طبقاً للمعيار التاسع والثلاثين من معايير المحاسبة الدولية IAS39 بعنوان محاسبة الصكوك المالية Accountiog for finacial Instruments الذي أصدرته لحنة معايير المحاسبة الدولية IASC بالمملكة المتحدة، ونتناولها بإيجاز فيما يلي :

٢/٢/١- تحوط القيمة العادلة Fair Value Hedge :

تحوط التعرض لتغييرات في القيمة العادلة لأصل أو خصم معترف به، أو جزء محدد من هذا الأصل أو الخصم، والتي يمكن إسنادها إلى مخاطر محددة تؤثر في صافي الدخل المذكور بالتقارير، ولتوضيح هذا التحوط، لنفرض أننا ندرس استثمار في دين بسعر فائدة ثابت تتعرض القيمة العادلة لهذا الاستثمار لتغييرات ناتجة عن حركات أسعار الفائدة، ففي السنة الأولى يقوم المستثمر مقابل ١٠٠ دولار بشراء ورقة دين بسعر فائدة ثابت مصنفة باعتبارها متاحة للبيع، وفي آخر السنة الأولى تكون القيمة العادلة ١١٠ دولار، وبالتالي يتم الإبلاغ عن زيادة بمبلغ ١٠ دولارات في حقوق الملكية (بفرض أن المستثمر قد اختار هذا الأسلوب) وتتم زيادة المبلغ المرحل إلى ١١٠ دولار في الميزانية العمومية . ومن أجل حماية القيمة العادلة لهذا الاستثمار التي تبلغ ١١٠ دولار يدخل حائز ورقة الدين في معاملة تحوط hedging transaction بشراء خيار ورقة الدين عند أجل الاستحقاق بمبلغ ١١٠دولار وفي آخر السنة الثانية إذا زاد سعر الفائدة وبالتالي انخفضت القيمة العادلة لورقة الدين بمبلغ ٥ دولارات، سيكون للورقة المشتقة derivative مكسب ٥ دولارات يعوض عن الخسارة في القيمة العادلة .

٢/٢/٢- تحوط التدفق النقدي Cash Flow Hedge:

تحوط التعرض لإمكانية التغير في التدفقات النقدية والتي يمكن إسنادها إلى مخاطرة محددة مرتبطة بأصل أو خصم معترف به (مثل كل أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين بسعر فائدة متغير) أو معاملة تنبؤية forecasted transaction (مثل شراء أو بيع متوقع والتي ستؤثر في صافي الربح أو الخسارة المذكور بالتقارير . ولتوضيح هذا التحوط، لنفرض أننا ندرس دين بسعر فائدة عائم floating حيث سيتباين التدفق النقدي لمحرر الورقة التجارية أو السند الإذني حسب تغيرات أسعار الفائدة . وبالتالي يجوز أن يختار محرر الورقة التجارية أو السند الإذني الحصول على تدفق نقدي مستقر في المستقبل . ونتيجة لهذا، يمكن أن يتعاقد على استبدال سعر فائدة الدين الاسمي حيث يدفع مبلغ ثابت للطرف المتمم للاستبدال ويقبض منه مبلغ عائم لتسوية التزامه بسعر الفائدة المتغير . والتدفقات النقدية المستقبلية للتحوط عبارة عن دفعات الفائدة المستقبلية .

٢/٢/٣- تحوط الاستثمارات Hedge of Nwt Investment in A Foreign Entity :

تحوط التعرض لفروق أسعار صرف العملات الصعبة الناشئة عن بند (أصل) نقدي monetary item يشكل جوهرياً جزء من صافي الاستثمار الأجنبي . ولتوضيح هذا التحوط، لنفرض أننا ندرس استثماراً أجنبياً بعملة أخري غير العملة المستخدمة في إعداد تقارير الشركة المستثمرة . سيتعرض ذلك الاستثمار لإمكانية التغير حسب حركات أسعار الصرف بين العملة المستخدمة في إعداد تقرير الشركة والعملة المستخدمة في الاستثمار . وللتحوط من إمكانية التغير المذكور، تستطيع الشركة المستثمرة أن تقترض مبلغ العملة المستخدمة في الاستثمار لنفس أجل الاستحقاق . وستلغي هذه العملية تأثير إمكانية تغير سعر صرف العملة الأجنبية في حساب الملكية للشركة المستثمرة . (IAS, 2000) .

٢/٣- مزايا التحوط من مخاطر الاستثمار :

أمام تزايد حجم وقوة المخاطر المالية التي واجهت المنشآت خلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن العشرين فقد صاحب ذلك زيادة مضطردة في الموارد المالية والبشرية التي تكرسها تلك المنشآت لإدارة المخاطر، ومن ذلك ما قامت به بعض منشآت الأعمال من إنشاء إدارات متخصصة وظيفتها الأساسية تشخيص وتحليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها تلك المنشآت، وبمعني أدق أساليب إدارة تلك المخاطر .

وقد لقي هذا التوجه قبولاً كبيراً خاصة مع ظهور نوعيات من المخاطر أصبح أثرها لا يقتصر فقط على منشآت الأعمال وإنما امتد تأثيرها على الاقتصاد القومي والعالمي ككل، وباتت أدوات إدارة المخاطر التقليدية، كالتأمين، والمواءمة بين مصادر التمويل ومجالات الاستثمار، عاجزة عن مواجهة تلك المخاطر وإداراتها بشكل فعال .

إن ما حدث من تقلبات عنيفة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، إلى جانب التقلبات المفاجئة في أسعار بعض السلع الإستراتيجية مثل البترول، وكذلك ما حدث في مؤشرات أسواق الأوراق المالية، في الوقت الذي يصعب فيه توقع تحديد حجم وتوقيتات تلك المخاطر وما يترتب عليه من آثار (Martineez, 1998) كل ذلك يبين حجم مشكلة المخاطر التي تواجهها منشآت الأعمال، وحتمية العمل بجدية لابتكار أدوات حديثة إدارة هذه المخاطر .

وحول مزايا التغطية ضد المخاطر يؤكد كل من : (جرنبلات وتتمان، ١٩٩٨- جراهام ودانييل، ٢٠٠٠ - جراهام وسميث، ١٩٩٩- توفانو، ١٩٩٦ - ديما رزو، ١٩٩٥) . أنه في ظل السوق الكامل يمكن أن يكون للتغطية ضد المخاطر العديد من المزايا، من بينها :

١) تخفيض الضرائب المدفوعة

مما لا شك فيه أن وجود الضرائب يصبح هناك أهمية كبيرة للتغطية، فإذا فرض أن هناك منشأة تخضع لمعدل ضريبة ٣٠% وتصدر السجاد إلى أوربا، وأنها تتوقع أن يكون هناك تباين في صافي الربح من نشاطها هناك، مرجع ذلك إلى مخاطر سعر الصرف، وبوسع الشركة أن تضمن عدم تعرض أرباحها للتغير مهما ارتفع أو انخفض سعر صرف الجنية، وذلك عن طريق قيامها بالتغطية ضد تلك المخاطر .

في ظل احتمالات متساوية لسعر صرف الجنية، مع الأخذ في الاعتبار أنه كلما انخفض سعر صرف الجنيه، ارتفعت قيمة الأرباح المتولدة . النتيجة المتوقعة في هذه الحالة، أن القيمة المتوقعة لصافي الربح بعد الضريبة، سيكون أكبر في حالة التغطية عنه في حالة عدم التغطية . مرجع ذلك إلى أن المعاملة الضريبية للربح تختلف عن المعاملة الضريبية للخسارة، فالأرباح تخضع للضريبة أما الخسائر فتخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة .

٢) تخفيض التعرض للإفلاس وما يصاحبه من تكلفة :

كما هو معروف، فإن هناك نوعين من تكاليف الإفلاس، الأولى : تكلفة مباشرة وتتمثل بصفة أساسية في إجراءات التقاضي، وخسائر بيع الأصول ... وهي في الغالب ما تكون تكلفة ضئيلة . والثانية : هي التكاليف غير المباشرة والتي تمثل النسبة الأكبر من تكلفة الإفلاس، وتشمل تكلفة الوكالة للقروض التي تنجم عن ممارسة الدائنين لحقوقهم بفرض قيود على قرارات الإدارة، إضافة إلى انخفاض المبيعات ... باختصار هناك تكلفة للإفلاس، وهذه التكلفة يمكن تخفيضها إذا ما انخفضت فرصة حدوث الإفلاس من الأساس. وهو ما يمكن حدوثه حالما يتم استخدام أساليب التغطية المناسبة (Grinblatt and Titman) .

ويختم (د/ هندي) تأكيده على دور التغطية في الحد من مخاطر الإفلاس وتكلفته بنقطتين هامتين : النقطة الأولي، أنه إذا كان من شأن التغطية أن تسهم في الحد من التعرض لمخاطر الإفلاس، فإن هذا يعني أنها تسهم بالتبعية في زيادة الطاقة الاقتراضية للمنشأة، وتحقيق المزيد من فرص تحقيق وفورات ضريبية، قد تزيد قيمتها عن تكلفة التغطية، مما يسهم في تعظيم القيمة السوقية للمنشأة . النقطة الثانية، أن نجاح التغطية في ذلك ليس مؤكداً على الدوام، فلو أن تكلفة التغطية مرتفعة، والمدى الذي يمكن أن تنخفض فيه المخاطر محدوداً، فإن التغطية قد لا تكون ذي معني إذا كانت مخاطر الإفلاس محدودة .

٣) إتاحة فرصة أفضل للتخطيط لتغطية الاحتياجات المالية:

كما هو معلوم فإن اعتماد أي منشأة على تمويل أعمالها له مصدران تمويل ذاتي / داخلي، وتمويل خارجي، ولكل مصدر منهما مزايا وعيوب، وأن كانت عيوب تزايد الاعتماد على مصادر تمويل خارجية تفوق ما يتحقق من مزايا هذا الأسلوب، فإذا ما نحينا جانباً ما يدفعه المستثمرون على أرباحهم الموزعة من ضرائب، مما يكون له آثار عكسية على ثروة الملاك، فإن التكلفة العالية للاقتراض تجعل التدفقات النقدية للمنشأة تتسم بالتقلب الشديد . إلى جانب زيادة درجة الرفع المالي، وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في تقلب ربحية السهم، وهو ما يؤثر عكسياً على قيمة السهم السوقية، وهنا تلعب التغطية ضد المخاطر دوراً ملموساً في التحوط من هذه المشكلة، وذلك بإتاحة الفرصة

لتخطيط أفضل للاحتياجات المالية، في ظل تفضيل المنشآت الاعتماد على التمويل الذاتي حتى مع وجود فرصة جيدة للحصول على احتياجاتها المالية من مصادر خارجية (Iwent &Kearney,1990) .

٤) تهيئة الظروف لتقييم عادل للإدارة :

رغم أن هناك تعارض مستمر بين مصلحة الملاك ومصلحة الإدارة، حيث يسعى كل طرف لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، حتى وإن كان على حساب الطرف الآخر، ونظراً لوجود مصلحة مشتركة – رغم هذا التعارض بين الطرفين، فإن الملاك يسعون دائما إلى وضع نظام لمكافأة الإدارة، يقوم على ربط المكافآت التي يحصلون عليها، بقدر ما يحققون من مصالح الملاك، وحتى ينجح هذا النظام في تحقيق هدفه، فإنه ينبغي أن يرتبط بمتغيرات تخضع لسيطرة الإدارة، دون غيرها من المتغيرات . وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النتيجة في الغالب أن هذا النظام قد أعطي للإدارة مكافآت ليست من حقهم . أو ربما حرموا من المكافآت في وقت لا دخل لهم في أسباب تدني الأداء حيث أن أسباب هذا التدني قد يرجع إلى عوامل خارجة عن نطاق سيطرتهم .

إن من العوامل التي يتأثر بها الأداء، والتي لا تندرج تحت سيطرة الإدارة، التغير في أسعار الخامات، التغير في أسعار الصرف، والتغير في أسعار الفائدة ..وهذه كلها متغيرات لا تستطيع أي إدارة أن تتحكم فيها، وبعبارة أدق فإن وضع أي نظام للتحفيز أو المكافآت ينبغي أن يستبعد هذه المتغيرات ... وهذا ما تقدمه لنا عقود المشتقات، حيث يتم التغطية أو التحوط من حدوث هذه المتغيرات باستخدام العقود الآجلة والعقود المستقبلية، وعقود الخيارات، وعقود المبادلات، وهذه العقود تسهم بشكل كبير في حماية المنشأة من أي تقلبات في ربحيتها، وتدفقاتها النقدية الناجمة عن عوامل خارجية لا دخل للإدارة فيها . وهكذا فإن التغطية من هذه المخاطر يساهم بشكل فعال في بناء نظام عادل لتقييم أداء الإدارة، فالمنشأة التي ليس لديها أدوات عادلة لتقييم الإدارة، هي محط أنظار المديرين الذين لا يثقون في أنفسهم حتى يسهل لهم تبرير فشلهم (Demarzo & Granblatt, Duffile 1995) .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : كيف يمكن للتغطية أن تحقق مآرب الملاك في وضع نظام تقييم عادل لأداء الإدارة؟

هناك نوعين من العوامل المؤثرة على الأداء .. بعضها عوامل تقع تحت سيطرة الإدارة، والأخرى خارجة عن السيطرة . والسبيل هنا أن تضع الإدارة تقديراتها بشأن الربحية المتوقعة للعمليات بعيداً عن العوامل التي يصعب السيطرة عليها، وأن تكون الربحية المتوقعة هي أساس تقييم أداء الإدارة، فإذا ما زادت الربحية الفعلية عما سبق تقديره كوفئت الإدارة وإذا انخفضت يتم محاسبتها . أما بالنسبة للعوامل الخارجة عن نطاق سيطرة الإدارة، فإن عقود المشتقات هي السبيل للتحوط من هذه العوامل .

٥) تهيئة الظروف لاتخاذ قرارات رشيدة :

تلعب التغطية دوراً محورياً في توفير مناخ يساعد على اتخاف قرارات مستقبلية رشيدة وفاعلة، حيث يمكن عن طريقها التأكد بشكل كبير من حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها .. وللتأكيد على ذلك، دعنا نفترض أن مالكاً لقطعة أرض زراعية لديه حرية زراعتها أرز أو قمحا أو قطناً، أو أي محصول آخر وهو يتوقع أن تكون أسعار الأرز مستقبلاً أعلي من غيره من المحاصيل الأخرى، بناء على ما تجمع لديه من معلومات ومواقف حدثت في سنوات سابقة، ولكن لأن هذه التوقعات ترتبط بالمستقبل غير المعلوم أو غير المؤكد حدوثه، فقد تصيب توقعاته وقد تخطئ، فإذا ما خصص أرضه لزراعة الأرز فقد يجني خسارة من وراء ذلك، مرجع هذا قد يكون أكثر من سبب، فقد يكون ما يفكر فيه هو نفس رؤية غيره من المزارعين، وقد يزيد إنتاجية الفدان بشكل غير مسبوق، وقد يفتح باب استيراد الأرز من الخارج .. كل هذه عوامل تؤدي دون شك إلى زيادة المعروض من الأرز مما يقلل من أسعاره بما لا يكفي حتى لمجرد تغطية تكلفة الإنتاج .

ماذا يمكن لهذا المزارع أن يفعله لتلاشي هذه الخسائر، أو

للتحوط من حدوثها ؟ يستطيع ذلك إذا ما أمكنه إبرام عقود مستقبلية لبيع كمية الأرز المتوقع إنتاجها تسليم التاريخ المتوقع لجني المحصول [1] وبسعر للإردب يفوق ما يتحمله من تكلفة الإنتاج. وهكذا يستطيع أن يحقق مكاسب مؤكدة بصرف النظر عنا يحدث من انخفاض متوقع في سعر الأردب في السوق الحاضر في تاريخ التسليم، حيث سيتعامل مع المشترين على أساس ما تم الاتفاق عليه في العقد لسعر الأردب، وبالتالي يمكن لهذا المزارع أن يتوسع بحريته في زراعة محصول الأرز دون خوف من انخفاض سعره مستقبلاً .

ولكن وكما سبق القول، فإن هذه التغطية وقد طمأنت المزارع بأنه لن يتحمل آية خسائر قد تحدث مستقبلاً إذا ما حدث وانخفض سعر أردب الأرز، فإنه في ذات الوقت لن يستطيع أن يجني ثمار أي زيادة قد تحدث في أسعار أردب الأرز، حيث أنه ملزم بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في العقد .. وهو ما يسمي تكلفة التأمين أو ثمن التغطية .

من خلال ما سبق، نستطيع القول أن دور التغطية لا تقتصر فقط على الحد من المخاطر، وإنما يمتد أثرها لأبعد من ذلك، فبإسهامها في تعظيم النقدية المتولدة، فإنها تعظم القيمة السوقية للمنشأة، كما أنه عن طريق تخفيض الضرائب المستحقة يتحقق زيادة في صافي الربح بعد الضرائب، وما يستتبعه من ارتفاع نصيب السهم من تلك الربحية، ناهيك عما يتحقق من التغطية مما سبق الإشارة إليه، من تخطيط أفضل للإحتياجات المالية، وما يحدثه من أثر إيجابي على ربحية المنشأة مستقبلاً، كذلك فإن التقييم العادل للإدارة من شأنه أن يجلب أفضل الكفاءات الإدارية للمنشأة إلى جانب الأثر الإيجابي الذي يحدث نتيجة ترشيد عملية اتخاذ القرارات، وما يترتب عليه من تخصيص أفضل للموارد .. أضف إلى هذا ما يجنيه المتحوطون من تخفيض فرص التعرض للإفلاس بتكاليفه المادية والمعنوية، المباشر منها وغير المباشر ...

ولكن ينبغي أن نلاحظ أمرين على جانب كبير من الأهمية، أولهما : أن التغطية ليست مجانية، بل بتكلفة، يطلق عليها تكلفة التأمين، حتى وإن كانت تكلفة منخفضة، ثانيها: أن التغطية وإن كانت تسهم في زيادة التدفقات النقدية، غير أنها لا تسهم في تعظيمها، ومن ثم لا تسهم في تعظيم ثروة الملاك . كما أنها إن كانت تحد من التقلب في العائد، فإنها قد تحد من فرصة تعظيم ثروة الملاك . وعليه فإن قرار التغطية لا ينبغي أن يكون عشوائيا أو مصادفة، وإنما يجب دائما تحديد شأن التغطية ومداها، حتى يمكن اتخاذ القرار السليم في مجال التغطية المطلوبة .

وهنا يضيف جرهام ودنيال (Graham and Daniel, 2000) نقطة هامة وهي أنه إذا كانت أسواق رأس المال (Perfect) أي تتسم بسيادة المنافسة التامة لا يؤدي التحوط إلى زيادة قيمة المنظمة نظراً لأنها في هذه الحالة يمتلك حملة الأسهم ما يحتاجون إليه من أدوات ومعلومات لازمة لإيجاد محافظ الأوراق المالية التي تحقق مستوي المخاطرة المرغوب لديهم، وبالتالي لا يوجد أي سبب للجوء المنظمة إلى التحوط، أما إذا كانت أسواق رأس المال Imerfect أي تتسم بعدم سيادة المنافسة التامة، حيث تتعرض المنظمات لمخاطر اقتصادية حسب البيئة التي تعمل بها، يمكن أن يؤدي هذا التعرض لفرض تكاليف على المنظمة مثلما يحدث نتيجة تقلب أسعار الفائدة .وإلي جانب ما سبق من مزايا التحوط ضد مخاطر الاستثمار، فقد أضاف كل من (ستيلز، روس، ليلند، توفانو، ومارزو) عدداً من المزايا الأخرى للتحوط (Walid Abanomey,2001)، تتمثل فيما يلي :

١- زيادة القدرة على الإقتراض :

يوضح Stulz (١٩٩٦) وRoss (١٩٩٧) أن التحوط يزيد القدرة على الاقتراض debt capacity من خلال تقليل تقلب الدخل و/أو تقليل احتمال حدوث حجز على الأموال financial distress فإذا أضافت المنظمات رافعة leverage استجابة لزيادة القدرة على الاقتراض، فإن

---

١) هذا الأسلوب يشابه ما يسمي (بيع السلم) الذي يطبق بشروط محددة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويرتبط كذلك بما يعرف (بالسلم الموازى)، سيرد الإشارة إليه في نهاية البحث.



الزيادة المصاحبة في استنزال الفوائد المدفوعة تقلل من الالتزامات الضريبية، وتزيد من قيمة المنظمة . وبالتالي فإن زيادة القدرة على الاقتراض تقدم حافزا ضريبيا للتحوط .

ويري Leland (١٩٩٨) أن التحوط يزيد القيمة من خلال مسارين مختلفين مرتبطين باستخدام القرض : طبقاً للمسار الأول، يأتي المكسب الرئيسي للتحوط من حقيقة أن انخفاض متوسط التقلب يسمح بزيادة الرافعة مع ما ينتج عن ذلك من زيادة المزايا الضريبية . وطبقا للمسار الثاني، يأتي المكسب الثانوي للتحوط من انخفاض معدل غرامات التأخير default rates وتكاليف الحجز على الأموال مع وجود قدرة على الاقتراض غير مستخدمة . ومعني ذلك أن المنظمة تحقق غالبية المكسب من زيادة الرافعة / استنزال الضريبة، ولكن لا يتم استخدام جزء من القدرة الزائدة على الاقتراض مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الحجز على الأموال، وبالتالي زيادة قيمة المنظمة .

٢- الحد من المخاطر الإدارية :

إذا كانت التعويضات التي يحصل عليها المديرون ترتبط بتقلب دخل المنظمة.أو التدفقات النقدية، يمكن حينئذ أن يكون هذا التقلب باهظ التكلفة، وإذا لم يستطع المديرون أن يتحوطوا فعليا لتقلب دخل المنظمة، أو إذا كان التحوط أرخص للمنظمة منه للمديرين، فإن التحوط يمكن أن يحسن الرفاهية الإدارية . ويمكن أن يكون التحوط عند الوضع الأفضل إذا قل علاوة المخاطرة risk premiumالتي يطالب بها المديرون، وبالمثل قل التعويضات المطلوب دفعها لهم . وقد اكتشف Tufano (١٩٩٦) و Schrand and Unal (١٩٩٨) أدلة إثبات على أن التحوط يزيد مع مساهمة المديرين في ملكية الأسهم Managerial shareholdigs ويقل التحوط في حالة ملكية المديرين للخيارات mangerial option ownership . وإن كانت دراسات أخري لم تجد أي أدلة إثبات على أن الحد من المخاطر الإدارية أو زيادة مساهمة المديرين في ملكية الأسهم تؤثر في تحوط الشركة .

٣- استفادة المديرين من المعلومات السرية الهامة :

يفترض De Marzo and Duffie (١٩٩١) و Breeden and Viswanathan (١٩٩٨) أنه توجد جوانب عدم تناسق في المعلومات Informational asymmetries بين المديرين، وحملة الأسهم، فالمنظمات يجب أحيانا أن تتحوط استناداً لمعلومات سرية Private لا يمكن توصيلها بدون تكلفة إلى حملة الأسهم فالمدير الذي يسعى للجودة العالية لدية حافز للتحوط مس عدم التأكد بشأن الأداء بحيث لا يقلل السوق من قدرته . ويتم قياس عدم تناسق المعلومات باستخدام نسبة حصة أسهم المنظمة التي تمتلكها مؤسسات، نظرا لأنه إذا كانت المنظمة مملوكة بصفة أساسية لمؤسسات فإنها تواجه درجة أقل من عدم تناسق المعلومات، وبالتالي فإن المنظمات المملوكة بدرجة مرتفعة لمؤسسات تتحوط بدرجة أقل، بينما وجدت دراسات أخري أن ارتفاع ملكية المؤسسات للمنظمة تزيد احتمال التحوط مع مشتقات العملة currency derivatives.

٣- الهندسة المالية وإدارة المخاطر :

٣/١- مفهوم ودور الهندسة المالية :

يؤكد كل من (د/ الحناوي ١٩٩٧-، د/ هندي، ١٩٩٩-، مارشال، بنسل، ١٩٩٣-، توفانو، ١٩٩٦- ماسون، ١٩٩٠- وفينرتى١٩٩٨) على أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه الهندسة المالية في إدارة المخاطر، ومدي مساهمتها في التخفيف من حدتها، وذلك في ضوء ما تقدم من ابتكارات في هذا المجال .

إن الهدف الأساسي من ازدهار ونمو المشتقات هو السيطرة على المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، بل إن الأمر قد يصل إلى تحقيق استثمارات ذات عائد خالي من المخاطر Risk free Investment، أن قيام المستثمر بتكوين استثمارات ذات عائد خالي من المخاطر باستخدام المشتقات، هو ما يمكن أن يطلق عليه الهندسة المالية . فالهندسة المالية لا تخرج عن كونها وسيلة لإدارة المخاطر (د/الحناوي، ١٩٩٧) .

ويري (د/ هندي، التوريق) أن الهندسة المالية لا يقتصر دورها فقط على تخفيض تكاليف الأنشطة المنفذة، بل تذهب إلى أبعد من ذلك فهي تطور وتبتكر منتجات مالية جديدة، وتقدم خدمات وحلول مبدعة للمشكلات التي تواجه منشآت الأعمال، بل أنها ظهرت لأول مرة في الوجود، لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها تلك المنشآت . حديث ذلك في منتصف الثمانينات، عندما أنشأت بنوك لندن إدارات لمساعدة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر التي يسببها لها عملاؤها، وإيجاد حلول لتلك المشكلات (Marshal and Bansal 1993)، بل وبفضل الهندسة المالية تهيأت الظروف لخلق أسواق جديدة، أبرز مثل عليها أسواق المشتقات (Tufano, 1996) .

ويضيف ماسون وزملاؤه (Mason et al ، 1990) مساهمة الهندسة المالية في تنمية ابتكارات تسهم في تحسين ما يسمي بالاقتصاد الحقيقي . إلا أن النجاح في ذلك مرهون بما تقدمه هذه الابتكارات من أدوات تمويل وأنظمة وعمليات .. وكذلك المشتقات ...

ويضع فينرتي. (Funnerty, 1988) إطاراً محددا للهندسة المالية، في ظل هذا الإطار يتحدد نطاق الهندسة المالية بثلاثة مجالات رئيسية :

المجال الأول : يتمثل في ابتكار أدوات مالية جديدة، مثال ذلك تقديم أنواع مبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والعادية، وعقود المبادلات التي تغطي احتياجات منشآت الأعمال، أما المجال الثاني للهندسة المالية، فيتمثل في ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات، مثل التداول الإلكتروني للأوراق المالية، وأخيراً المجال الثالث المتمثل في ابتكار حلول خلاقة مبدعة للمشكلات المالية التي تواجه منشآت الأعمال، مثال ذلك ابتكار إستراتيجيات جديدة لإدارة مخاطر الاستثمار ...

ويضيف (Marshal and Bansal ,1993) أن الخلق والإبداع الذي تحققه الهندسة المالية، لا يقتصر على المنتجات الجديدة التي تقدمها، بل يمتد كذلك إلى محاولات تطويع أدوات وأفكار قديمة لخدمة أهداف منشآت الأعمال، فالأنواع المستحدثة من عقود المبادلة، تمثل امتدادا لعقود المبادلة الأساسية، بما فيها عقود مبادلة القروض بحقوق الملكية التي تستخدم كأداة تحد من فرص تعرض الدولة لمخاطر التوقف عن السداد، هي الأخرى من منتجات الهندسة المالية، وإصدار البنوك أنواعاً من السندات تضيف المزيد من الحماية لأموال المودعين هي الأخرى هندسة مالية ...

ولكي يتحقق لمنتج الهندسة المالية البقاء والاستمرار، لابد وأن يحقق منافع لكافة الأطراف المتعاملة معه . وعندما يستخدم هذا المنتج في إدارة المخاطر، فإن من تنتقل إليه هذه المخاطر في ظله يحصل على تعويض عنها، بينما يدفع الثمن الطرف الذي تخلص من تلك المخاطر . بل وعندما تنجح الهندسة المالية في إعادة توزيع المخاطر، بنقلها إلى من يرغب في تحملها أو من يمكنه تحملها، حينئذ لن يكون الثمن المدفوع باهظاً (Funnerty, 1988)، فالهندسة المالية لاستراتيجية التحصين، تسهم في تخفيض مخاطر الاستثمار في السند المفرد أو في محفظة من السندات، لذا لا يمانع المستثمر في قبول عائد منخفض نسبياً. واستراتيجية تحويل الشركة المساهمة إلى شركة خاصة تزيد من المخاطر التي يتحملها الملاك، ومن ثم ينبغي أن يتحقق للملاك عائد ملائم يعوضهم عن تلك المخاطر .

وهكذا تفتح الهندسة المالية السبيل لتحقيق المكاسب لكل أطرافها . أو على الأقل تحقيق المكاسب لبعض الأطراف دون أن يكون ذلك على حساب أطراف أخري مشاركة يضاف إلى ذلك أنه في ظل الهندسة المالية يدفع الطرف الذي يمكن بفضلها من التخلص أو تخفيض المخاطر، ثمنا ملائماً للطرف الذي انتقلت إليه تلك المخاطر .

٢/٣- المشتقات كمنتج للهندسة المالية :

١/٢/٣- مفهوم المشتقات : ماذا تعني المشتقات ؟ وكيف يمكن استخدامها كأداة لمواجهة المخاطر أو التحوط منها ؟

إن من يتأمل في أسواق المال يجد أن هناك مجموعتين من الأوراق المالية التي يتم تداولها في تلك الأسواق : أوراق

أو أدوات مالية أساسية Fundamental وأوراق أو أدوات مالية مشتقة Derivative وضمن ما تشمله المجموعة الأولى : السندات والأسهم العادية والأسهم الممتازة، والتي تمثل عصب أسواق رأس المال الحاضرة Spot markers التي يتم فيها التسليم وتوفير القيمة خلال أسام محددة ... وتعتبر تلك الأوراق وما يتداول فيها من أصول مالية هي الركيزة الأساسية لوجود عقود المشتقات والتي تتمثل في : العقود الآجلة والعقود المستقبلية، وعقود الخيارات، وعقود المبادلة (Derivative Markets) .

ويعرف (د. الحناوي، ١٩٩٧) المشتقات(أو الأوراق المالية المشتقة) بأنها تلك الأوراق التي يشتق عائدها من خلال أوراق مالية أخري سبق إصدارها ويتم تداولها في الأسواق الحاضرة . وقد بدأت تلك المشتقات منذ عشرين عام، وخلال تلك الفترة نمت وتطورت التجارة في تلك المشتقات، والدليل على ذلك أنه في الولايات المتحدة الأمريكية وصل حجم العقود المستقبلية في مجال الأوراق المالية إلى ١٦٠ مليون دولار من إجمالي حجم تعامل في العقود المستقبلية قدره ٣٠٠ مليون دولار، خلال عام ١٩٩٢م .

وقبل عام ١٩٧٣ كانت عقود المشتقات قاصرة على العقود الآجلة والمستقبلية على السلع الزراعية والموارد الطبيعية كالذهب والفضة .

٣/٢/٢- أنواع عقود المشتقات :

هناك ثلاث أنواع رئيسية من عقود المشتقات هي :

٣/٢/٢/١- العقود الآجلة والعقود المستقبلية :

العقد الآجل Forward cantract هو عقد بمقتضاه يتم الاتفاق بين طرفين (مشتري وبائع)، للتعامل على أصل معين، على أساس سعر يتم تحديده عند التعاقد، على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق .

وتعتبر العقود الآجلة هي أول صورة من صور هذه العقود المستقبلية، حيث ظهرت تلك العقود لتسهيل حصول الإمبراطورية الرومانية على احتياجاتها من الحبوب من مصر، ثم تطورت تلك الأسواق لتشمل العديد من السلع الزراعية وكذلك البترول والنحاس وغيره من المعادن ... (د/ الحناوي، ١٩٩٧) . وعلي ذلك فإن كل عقد يقتضي تسليم سلعة أو خدمة في تاريخ لاحق على أساس سعر يحدد مسبقا بعد عقداً آجلاً (Chance,1995) .

ويفرق (د/ هندي، ١٩٩٩) بين العقود المستقبلية وكل من العقود النقدية وعقود الاختيار، فبينما تتطلب العقود النقدية Cash Contracts تسليم فوري للأصل محل العقد، سواء كان ذلك الأصل سلعة أو ورقة مالية، فإن التسليم في العقود المستقبلية Future Contracts يكون في تاريخ لاحق يحدده العقد، أما السعر فيحدد في الحالتين في لحظة التعاقد . وعلي عكس عقود الاختيار Option Contracts التي يكون فيها تنفيذ العقد اختياري من قبل المشتري، فإن تنفيذ العقود المستقبلية إلزامي لطرفية، وإن ظلت هناك إمكانية أمام كل طرف للتخلص من التزامات العقد، وذلك بأخذ مركز مضاد Reversing Position على عقد مماثل . فلو أن المركز كان مركز طويل Long Position أي مركز مشتري، فيمكن التخلص من التزامات ذلك المركز بأخذ مركز قصير Short Position أي مركز بائع على عقد مماثل، والعكس لو أن المركز الذي أخذه المستثمر كان مركز قصير .

وإذا كان الاختلاف جوهري بين العقود المستقبلية وكل من العقود النقدية وعقود الاختيار، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للعقود الآجلة Forward Contracts، فالعقود الآجلة لا تختلف جوهرياً عن العقود المستقبلية، فالاختلافات غير جوهرية، من أهمها أن العقود المستقبلة هي عقود نمطية، أي لها سمات وتتداول في أسواق منظمة Organzied Markets، بحيث يمكن القول أن العقود المستقبلية هي عقود أجلة نمطية تتداول في سوق منظمة، فالتنميط قد امتد إلى حجم العقد، وتواريخ التسليم، ومواصفات السلعة أو الأصل المالي، ولم يترك كمجال للتفاوض سوي السعر وعدد العقود.

ويميز (د. الحناوي، ١٩٩٧) بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية في عدة نقاط، تتمثل فيما يلي :

* العقود المستقبلية يتم تداولها في أسواق منظمة .



* العقود المستقبلية ذات شروط وبنود نمطية لا تختلف من عقد لآخر .
* تتضمن أسواق العقود المستقبلية بيوتا للتسوية (المقاصة) Clearing Houses وذلك لضمان تنفيذ الصفقات .
* يتطلب التعامل في العقود المستقبلية القيام بإيداع هامش مبدئي لدي السمسار وكذلك إجراء تسوية يومية للسعر.

ويحدد رادك لايف (Radcliffe 1994) أربعة فروق بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة تتمثل في الآتي :

١- مخاطر عدم القدرة على الوفاء :

كما سبق ذكره فإن العقود الآجلة - على عكس العقود المستقبلية - لا تتداول في ظل سوق منظم، وقد ترتب على ذلك غياب سبل الحماية . ومهما تحقق لكل طرف من أطراف التعاقد من قدرة ورغبة الطرف الآخر في الوفاء قبل إبرام العقد بينهما، فربما طرأت ظروف غير متوقعة تحول دون وفاء أحد الطرفين بالتزاماته قبل العقد ... أما بالنسبة للعقود المستقبلية، ففي ظل وجود ما يسمي بالتزاماته ببيت التسوية، حيث يتم التداول من خلال سوق منظمة، فإنه يتوافر الحماية الكاملة من مخاطر عدم الوفاء.

٢- مخاطر عدم القدرة على التخلص من التزامات العقد:

إذا كانت العقود المستقبلية تسمح لأي طرف من أطراف العقد أن يتخلص من التزاماته، وذلك بأخذ مركز مضاد Reversing Transaction Position على عقد مماثل، عن طريق الاتصال بالسمسار وإبداء الرغبة في إقفال مركزه Colsing Out على العكس من ذلك، فإن الأمر يختلف بالنسبة للعقود الآجلة حيث يتطلب الانسحاب من التعاقد إعادة التفاوض مع الطرف الآخر، أو التفاوض مع طرف ثالث بشأن عقد آخر يأخذ فيه مركزاً عكسياً لمركزه على العقد الأول بغرض إقفاله، وهذا أمر يحتاج إلى تنازلات من الطرف الراغب في الانسحاب حتى يمكن تحقيقة، وهو ما يسمي بمخاطر تسوية العقد Marketability Risk .

٣- تكلفة المعاملات :

سبق الإشارة إلى أن هناك تكاليف للمعاملات Transaction Costs تتمثل في أي تكاليف نقدية مصاحبة للعقد كعمولة السمسرة والضرائب، وتكلفة البحث عن طرف آخر يأخذ المركز المقابل في العقد، هذه التكاليف تكون أقل بدرجة كبيرة في العقود المستقبلية - والتي تتداول في سوق منظم - وذلك مقارنة بالعقود الآجلة .

٤- التسوية اليومية العقد :

في العقود المستقبلية تتم تسوية مراكز أطراف العقود يومياDaily Settlement، على أساس سعر التسوية Settlement Price أي السعر المعلن في نهاية كل يوم للعقود المماثلة التي أجري عليها تعامل Marking -to- The Market، وذلك من خلال ما يسمي بنظام الهامش Marging system فإذا ارتفعت قيمة العقد في يوم ما مقارنة باليوم السابق، فإن الزيادة تضاف إلى حساب المشتري، على اعتباراً أنها في حكم الأرباح، وتخصم من حساب البائع على اعتبار أنها في حكم الخسائر. وإذا ما أخذنا في الحسبان نظام الحدود السعرية Marker Limits للحركة اليومية لأسعار العقود، فلن تنطوي التسوية اليومية في غالبية الأحيان على مبالغ كبيرة . أما في حالة العقود الآجلة فإن التسوية تتم مرة واحدة في التاريخ المحدد لتنفيذ العقد، ومن ثم فإن الفروق السعرية المجمعة قد تكون كبيرة نسبياً .(د/ هندي ١٩٩٩) .

وفي الواقع العملي نادراً ما تتم عملية تسليم فعلية للأصل محل العقد، فالتسوية تتم عادة في شكل نقدية، عن طريق سماسرة أطراف العقد، ومن خلال ما يسمي ببيت التسوية وهذه التسوية النقدية هي التي جعلت تلك العقود صالحة للتغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية .

٢/٢/٢/٣- عقود الخيارات : عقد الخيار Option هو عقد يبرم بين طرفين مشتري ومحرر، ويعطي العقد للمشتري الحق في شراء أو بيع عدد وحدات من أصل ما بشعر يحدد لحظة التعاقد، على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق. ويعطي العقد للمشتري الخيار في أن ينفذ العقد أولا ينفذه، وذلك حسب رغبته، على أن يدفع المشتري للمحرر في مقابل حق الخيار



مكافأة عند التعاقد، وهي مكافأة غير قابلة للرد وليست جزء من قيمة الصفقة. وقد يكون عقد شراء، يعطي لصاحبة الحق في الشراء Call Option من المحرر، أو عقد يعطي حق البيع Put Option إلى المحرر.

وعلي عكس الاختيار الأوربي الذي لا ينفذ إلا في تاريخ محدد، فإن الاختيار الأمريكي يمكن أن ينفذ في أي لحظة منذ شرائه حتى التاريخ المحدد للتنفيذ . فكأن تاريخ التنفيذ في الاختيار الأمريكي يعني في حقيقة الأمر فترة صلاحية الاختيار، ومع هذا فإن الاسم (تاريخ التنفيذ وليس فترة الصلاحية) وهو على مسمي كما يقولون . فمن الوجهة النظرية يمكن تنفيذ الاختيار الأمريكي في أي لحظة خلال فترة صلاحيته، غير أنه يندر عملياً أن يعمد مشتر الخيار إلى تنفيذه قبل آخر يوم في صلاحيته (د. هندي، ١٩٩٩) .

ويري (د. الحناوي، ١٩٩٧) أن عقود الاختيار تمثل أحد أدوات الاستثمار الحديثة التي تعطي للمستثمر فرصة الحد من المخاطر التي يتعرض لها . وعلي وجه الخصوص مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية التي يمتلكها أو التي يزمع شراءها أو بيعها في المستقبل ... ويمكن تقسيم حقوق الاختيار إلى عدة أنواع كما يلي :

- حق الاختيار الأوربي : يتم ممارسته أو تنفيذه في الموعد المحدد لانتهاء العقد .
- حق الاختيار الأمريكي : يتم ممارسته أو تنفيذه في أي وقت خلال الفترة التي تنقضي بين إبرام العقد وتاريخ انتهائه .
- حق اختيار الشراء : يتيح هذا الحق للمستثمر – مشتري حق الاختيار – شراء عدد من الأوراق المالية بسعر محدد في تاريخ معين نظير مكافأة يدفعها المشتري لمحرر عقد الاختيار .
- حق اختيار البيع : يتيح هذا الحق للمستثمر – مشتري حق الاختيار – بيع عدد من الأوراق المالية بشعر محدد في تاريخ معين، نظير مكافأة يدفعها المشتري لمحرر حق الاختيار .
- الاختيار المغطي : هو حق اختيار شراء أو بيع أو هما معاً يكون فيد محرر العقد مالكاً بالفعل للأوراق المالية التي يتم التعاقد بشأنها .
- الاختيار غير المغطي : هو حق اختيار شراء أو بيع أو هما معا لا يكون فيه المستثمر مالكاً بالفعل للأوراق المالية التي يتم التعاقد بشأنها .

ومما يجدر التأكيد عليه أن خيار الشراء / البيع الآجل يعطي حائزه الحق في فعل شيء معين، ولكن يتعين عليه بالضرورة أن يمارس هذا الحق . وهذا هو الفارق الأساسي بين عقود الخيارات من ناحية والعقود الآجلة والعقود المستقبلية من ناحية أخري، حيث يكون الحائز ملزما بشراء أو بيع الأصل موضوع العقد أو العمليات الآجلة .

لاحظ أيضاً أنه بينما لا يكلف الدخول في عقد آجل أو مستقبلي شيئاً فإنه توجد تكلفة للدخول في عقد لخيارات الشراء / البيع الآجلة وهي العلاوة (د/طارق حماد، ٢٠٠١).

وهكذا فإن عقد الخيار هو عقد مشتق قيمته من القيمة التي يباع بها الأصل محل عقد الخيار .. كما تجدر الإشارة أنه لا يجري في عقود الخيارات عملية تسليم وتسلم، فالتسوية نقدية، بمعني أن المحرر يدفع لمشتري العقد قيمة العقد كاملة في تاريخ التنفيذ، على أساس أن المكافأة قد دفعت مقدما عند تحرير العقد .

٣/٢/٢/٣- عقود المبادلة :

عقد المبادلة Swap Contract هو عقد بين طرفين أو أكثر يتفقان فيه على تبادل تدفقاً نقدية خلال فترة زمنية مستقبلة. ومن أشهر هذه العقود : عقود مبادلة العملات وعقود مبادلة أسعار الفائدة .

ويعرفها (د/ الحناوي، ١٩٩٧) بأنها سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ، Forward Contracts حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية (شهرية، ربع سنوية نصف سنوية، ...) وعقد المبادلة ملازماً لطرفي العقد على عكس ما هو معروف في عقود الاختيار Option كما أن المتحصلات أو المدفوعات (الأرباح أو الخسائر) لا يتم تسويتها يومياً كما هو الحال في العقود المستقبلية Future Contracts، يضاف إلى ذلك أن عقد المبادلة لا يتم تسويته مرة واحدة كما هو الحال في العقود لاحقة التنفيذ ولذلك

يعرف عقد المبادلة بأنه سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ .

ومن صور عقود مبادلة العملات Currency Exchange Suap إذا قامت أحدي الشركات المصرية التي تحتاج إلى ين يأباني، بالاتفاق مع شركه يابانية تحتاج إلى جنيهات مصرية لتغطية أعمالها في السوق المصرية، حينئذ تقوم كل شركة باقتراض ما تحتاجه الشركة الأخرى من سوقها المحلي . ونظراً لما تتمتع به كل شركة من الطرفين من ميزة نسبية في بلدها، فإن من شأن عقد المبادلة أن يقلل من تكلفة الاقتراض للطرفين .

أما عقود مبادلة أسعار الفائدة Interest Rate Swaps فتتم بين طرفين يرغب كلاهما في مبادلة نوع مختلف من التدفقات النقدية، مثل عقد اتفاق يبرم بين بنك معين وإحدى شركات التأمين، بموجبه يتفق الطرفان على اقتراض مبلغ محدد، حيث يقوم البنك بدفع فوائد ثابتة لشركة التأمين، في مقابل أن تدفع شركة التأمين للبنك فائدة متغيرة ... وتكمن صفة الاشتقاق هنا من كون قيمة العقد بالنسبة للطرفين سوف تتوقف على سعر الفائدة على الأصل المرجعي Reference Asset في السوق الحاضر، والذي على أساسه يتحدد سعر الفائدة المتغيرة.

ويمكن إرجاع منشأ عقود المبادلات إلى عام ١٩٧٠ عندما طور تجار العملة مبادلات العملة كوسيلة لتجنب الرقابة البريطانية على تحركات العملات الأجنبية .أما أول عقد مبادلة لأسعار الفائدة فقد حدث عام ١٩٨١ نتيجة اتفاق بين شركة IBMمع World Bank، ومنذ ذلك التاريخ نمت هذه السوق بسرعة حتى أنه في عام ١٩٩٧ زادت عقود مبادلات أسعار الفائدة عن ٢٢ تريليون دولار، حيث كانت تمثل ٩٣% من عقود المبادلات، أما النسبة الباقية ٧% فقد كانت لعقود العملات .

هذا، وعلي عكس عقود مبادلة أسعار الفائدة، والتي تعتبر أحد أدوات التغطية ضد مخاطر تغير أسعار الفائدة فإن عقود مبادلة العملات لها طبيعة مختلفة، إذا الهدف منها إتاحة الفرصة لتخفيض تكلفة التمويل، ومع هذا قد تستخدم أيضا كأداة للتغطية ضد مخاطر سعر الفائدة، في حالة ما إذا كان سعر الفائدة على القرض هو معدل ثابت .

٤- أساليب التحوط من مخاطر الاستثمار :

في ظل تزايد مخاطر الاستثمار، فقد تعددت كذلك أساليب التحوط من هذه المخاطر، ومن هذه الأساليب: التنويع، والتأمين، إدارة التوازن بين الأصول والخصوم والمشتقات المالية ... إلى غير ذلك . وقد أشار ماسون وزملاؤه (Mason et al ,1995) إلى وجود ثلاث أدوات لإدارة المخاطر، أو التغطية في مواجهتها :

الأداة الأولي، هي تخفيض المخاطر، وذلك بالتخلص من مصدر المخاطر بالبيع، كأن يتم إحلال جزء من الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل الأسهم العادية - في ظروف معينة - بأصول أقل مخاطرة أو خالية من المخاطر المرتفعة مثل السندات الحكومية أو أذون الخزانة، كما أن التعامل في السوق الحاضر وأسواق المشتقات، ببيع أصل في أحد الأسواق وشرائه من سوق آخر، هو مثال مقبول لذلك أيضاً.

أما الأداة الثانية، فهي التنويع، وما يترتب عليه من تخفيض المخاطر . إنها الفلسفة التي تقوم عليها صناديق الاستثمار وشركات إدارة المحافظ .

أما الأداة الثالثة، فهي التأمين ضد المخاطر، مثل قيام المستثمر الذي يمتلك أسهم منشأة معينة بإبرام عقد اختيار بيع عليها فإذا ما انخفضت الأسعار في السوق الحاضر، حقق له عقد الاختيار الحماية المنشودة، أما إذا ارتفعت الأسعار في السوق وأصبح تنفيذ العقد في غير صالحة، حينئذ سوف يخسر قيمة المكافأة. والمكافأة هنا هي ثمن للتأمين .

٤/١- التنويع :

كما هو الحال مع فئات الأصول العادية يعتبر التنويع - توزيع المخاطر على مختلف فئات الأصول - حاسماً لحماية المستثمر من التعرض لمخاطر جسيمة، فأموال التحوط محفوفة بالمخاطر risky لكن استخدامها يتيح فرص استثمارية جديدة في غير فئات الأصول المتعارف عليها (Laura I.. carpenter.2002).

ويتفق كل من Lofthouse (١٩٩٧) و Crowley (١٩٩٩) أن المستثمرين الذين يحققون التنوع على المستوي الدولي يستطيعون تحسين خصائص العائد ومخاطر محفظة الأوراق المالية . ويوضح Ibbotson & Wang (٢٠٠٠) سبب ذلك في أن مستويات الارتباط المنخفضة نسبياً للاستثمارات الدولية تسمح للمستثمرين بتنويع مخاطر المحفظة، ولكن تترتب أيضاً مخاطر للتنويع على المستوي الدولي، فالمستثمرون الوطنيون الذين يشترون أصولاً أجنبية يجب أن يحولوا الأصول، وعوائدها إلى العملة الوطنية بأسعار الصرف السائدة في سوق النقد الحاضر Spot market ratesوبالتالي يتكبدون مخاطر تحويل العملات الصعبة وتضيف تذبذبات أسعار صرف العملات الصعبة إلى مخاطر الاستثمار في الأسواق الدولية.

كما يتفق كل من Eun and Resnick (١٩٩٧) و Cavaglia, Melas and Tsouderos (٢٠٠٠) أنه يتم نمطياً تنفيذ إجراءات التحوط لإدارة مخاطر تحويل العملات Foreign exchange risk. كما أنه في تنويع المحفظة على المستوي الدولي تأخذ اجراءات التحوط التقليدية بعين الإعتبار التحوط مع سلع محسوبة بأسعار مستقبلية Commodity Futures وحيث أن السلع تحرك اقتصاد العديد من الدول يمكن أن يضيف التحوط السلعي Commodties hedging مزيداً من المزايا للتنويع الدولي من خلال السماح بالتحوط من تذبذبات أسعار صرف العملات الصعبة .

٢/٤- التأمين :

يعتبر التأمين أحد الأساليب التي يتم استخدامها في التحوط من المخاطر، ولكن إذا نظرنا إلى هذا الأسلوب نجد أنه لا يصلح لكل أنواع المخاطر ... فلا يمكن تصور شركة تأمين تقبل أن تؤمن على عددٍ محدود من المنشآت، أو إن احتمالات تعرض تلك المنشآت لذات المخاطر في توقيت واحد أمر وارد، أو أنها يصعب عليها تقدير حجم هذه المخاطر بدقة عالية. ومن ثم فإنه يمكن القول: إن التأمين يصلح لمواجهة المخاطر التي تسمى بالمخاطر غير المنتظمة Unsystematic Risk حتى يمكن لأقساط التأمين التي تحصل عليها الشركة المؤمنة أن تكون كافية لدفع التعويضات لأي منشأة تتعرض لخطر معين من المخاطر المؤمنة ضده .

وبناء على ما سبق فإنه يلاحظ أن هناك العديد من المخاطر التي يستحيل تغطيتها بالتأمين، مثال ذلك: مخاطر التغير في أسعار المواد الخام .. وغير ذلك من هذه المخاطر. فلا يمكن تصور قبول شركة تأمين، أن تؤمن على عدد من المنشآت لديها يقين كامل بأنها ستتعرض لنفس المخاطر في توقيت واحد . وهذا ما يحدث فعلاً في مخاطر الأسعار والذي يمكن أن تتعرض له كافة المنشآت في نفس التوقيت .

٣/٤- إدارة التوازن بين الأصول والخصوم :

إن الأساس الذي يقوم عليه أسلوب إدارة التوازن بين الأصول والخصوم يتلخص في إيجاد التوازن الملائم بين تواريخ استحقاق الأصول والخصوم وقيمة كلٍ منهما عند كل تاريخ استحقاق، وذلك بهدف تقليل فرصة تعرض المنشأة لمخاطر السعر، مع تحقيق العائد المستهدف .

وحتى يحدث هذا التوازن بين الأصول والخصوم فإن الأمر يتطلب أن يكونَ توقيتُ وحجم التدفقات النقدية للأصول، مماثلاً لتوقيت وحجم التدفقات النقدية للخصوم، وهو ما يطلق عليه المحفظة المخصصة، والواقع العملي يؤكد صعوبة تحقيق ذلك أو استحالته، وحتى لو أمكن فبتكلفة عالية، أو ربما ضياع فرص استثمارية واعدة متاحة .

٤/٤- دور المشتقات المالية في التحوط من مخاطر الاستثمار:

إن المستثمر - أي مستثمر - يسعى دائماً إلى الحصول على أعلى ربحية ممكنة .. ومعروف أن هناك علاقة طردية بين الربحية والمخاطر .. فلكي يحصل على ربحية عالية فلابد أن يواجه مخاطر مرتفعة ... وتلك هي المعضلة .. فلا يمكن أن يتنازل المستثمر عن الربحية، ولا سبيل أمامه من الهروب من مواجهة المخاطر .. وهنا تبدو أهمية التغطية لحماية قيمة ما يمتلكه المستثمر من أصول إلى أن يتم

تصفيتها .. وبالتالي فما التغطية إلا مركز مؤقت وبديل عن مركز سوف يأخذه المستثمر مستقبلا .. وتتحقق التغطية لإدارة المخاطر بإحدى صورتين - شراء أو بيع - ففي ظل الحالة الأولى يرغب المستثمر في شراء مصنع أو منزل - مثلاً- ولكن لا يتوفر لديه الآن الموارد المالية المطلوبة للشراء، وإن كان يتوقع أن تتوافر مستقبلا .. في نفس الوقت فإن المستثمر يخشى إن هو انتظر حتى تأتيه موارده المالية، أن يرتفع سعر ما كان يود شراءه .. فماذا يمكن أن يفعله لمواجهة هذا الموقف ؟ إن هذا المستثمر بوسعه أن يبرم عقدا على أحد المشتقات يضمن له التعاقد على هذا الأصل من الآن بسعر يتفق عليه عند إبرام العقد ... على أن يتم التنفيذ الفعلي حالما يتوافر لديه التمويل اللازم .. نظير ذلك يدفع للبائع مكافأة يتم الاتفاق عليها غير قابلة للرد ... وعلى عكس هذه الصورة، تكون الصورة الثانية لمستثمر يملك أصلاً معيناً، ويخطط لبيعه في تاريخ لاحق . ولكن كما أن المستثمر الأول يخشى أن ينخفض سعر هذا الأصل في هذا التاريخ أيضاً . يستطيع هذا المستثمر إبرام عقد بيع مستقبلي على هذا الأصل بموجب أحد عقود المشتقات وبسعر يتم الاتفاق عليه عند إبرام العقد، وبذلك يستطيع التحوط لما يمكن أن يواجه أي من المستثمرين سواء في حالة الشراء عند ارتفاع السعر، أو في حالة البيع عند الخوف من انخفاض السعر .

وفي سبيل مواجهة المخاطر التي تقابلها المنشآت ومدى مساهمة عقود المشتقات والتي في مقدمتها العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود الاختيار فإن جرينبلات وتيتمان يوضح لنا سبل تحقيق ذلك (Grinblatt and Titman, 1998)، فبفرض أن هناك شركة لإنتاج البترول يبلغ الاحتياطي المتوافر لديها مليون برميل، سيتم استخراجها خلال عامين قادمين بمعدل ٢مليون برميل سنوياً، وذلك بتكلفة دولار للبرميل الواحد . وأن سعر البرميل في السوق يبلغ ١٨ دولاراً . أن الشركة لا يتوافر لديها الموارد الذاتية التي تغطي تكاليف الاستخراج إلى جانب ما تحتاجه من مصروفات إدارية وعمومية قدره ٣ مليون دولار، فإنها ستضطر إما أن تؤجل البدء في أعمال استخراج البترول أو اقتراض قيمة التكاليف المطلوبة من أحد البنوك وهو مبلغ ٤٠ مليون دولار، حيث تبلغ فوائده السنوية ٧ مليون دولار، إلى جانب أقساط سداد أصل القرض، وهكذا تحتاج الشركة إلى ضرورة التأكد من توافر تدفقات نقدية سنوية قدرها ٢٠مليون دولار، منها ١٠ ملايين دولار لتغطية تكلفة الاستخراج، ومثلها لسداد قيمة الفوائد والمصروفات الأخرى.

ولو أن الشركة لجأت إلى تغطية هذه المخاطر، أو التحوط منها، بإبرام عقد آجل على البترول المستخرج، فإذا فرض أن سعر بيع البرميل في هذا العقد يبلغ ٢٢ دولارا، وأن الشركة قامت بالتغطية الكاملة على منتجها البالغ ٢ مليون برميل سنويا، ففي هذه الحالة سوف تضمن الشركة إيرادات إجمالية سنوية (٢ مليون برميل × ٢٢ دولاراً) أي ٤٤ مليون دولار وهو مبلغ يزيد عما تحتاجه الشركة لتغطية أعبائها المالية المطلوبة (٢٠مليون دولار)..

وهنا ينبغي ملاحظة أن هذه الحصيلة السنوية والبالغة (٤٤ مليون دولار) ستظل ثابتة بغض النظر عن انخفاض أو ارتفاع سعر البترول في السوق. وإذا كانت هذه التغطية ستحقق ميزة للشركة تتمثل في عدم انخفاض إيراداتها في حالة انخفاض أسعار بيع برميل البترول في السوق عما تم الاتفاق عليه وهو ٢٢ دولاراً للبرميل في السوق الحاضر مستقبلاً، فتلك مزايا التغطية .. فإنه يقابل ذلك أن الشركة لن تستطيع زيادة إيرادانها في حالة ما إذا ارتفع سعر بيع برميل البترول إلى ٢٥ دولاراً للبرميل مثلا أو أكثر أو أقل من ذلك، وإنما ستتوقف رصيد إيراداتها من مبيعاتها عند ٤٤ مليون دولار – إنها أيضاً تكلفة التغطية التي يطلق عليها تكلفة التأمين، والتي تحرم المنشأة معها من الاستفادة عند ارتفاع الأسعار . ومع ذلك وكما يقال تظل التغطية لعبة عادلة – تعطى وتأخذ – فحيثما وفرت للشركة الحماية ضد مخاطر انخفاض سعر برميل البترول، فإن من العدالة حرمانها من الاستفادة من فرصة ارتفاع سعر البرميل .

وهكذا يتضح أن المشتقات المالية تلعب دوراً فاعلاً في هذا المجال، كأحد الأدوات الهامة لإدارة المخاطر باعتبارها إحدى منتجات الهندسة المالية .. وهذا ما يؤكده جرنلات وتتمان (Grinblatt and Titman , 1998) عن تلك الدراسة التي أجريت عام ١٩٩٣، على عدد من المنشآت المالية يطلق عليها مجموعة الثلاثين Group of thirty، وذلك لتحديد أهمية المشتقات المالية كأداة للتغطية ضد المخاطر، حيث أكد ٤٤% من تلك المنشآت أهمية ذلك، في حين ذكر ٣٧% من مفردات العينة أن المشتقات حتمية للتغطية، وحول استخدام عقود المشتقات في تلك المنشآت، ذكر ٨٧% منها أنها تستخدم عقود مبادلة أسعار الفائدة، ٦٤% تستخدم عقود مبادلة العملات، ٧٨% تستخدم الآجلة وعقود المشتقات للتغطية ضد مخاطر أسعار الصرف، ٤٠% تستخدم عقود الاختيار على أسعار الفائدة، في حين ذكر ٣١% أنهم يستخدمون عقود الاختيار على العملات .

وهكذا فإن ظهور المشتقات لم يكن مجرد أداة لابتكار عدد من الأوراق المالية، ولكن كان هناك ضرورة ملحة لمثل هذه المشتقات . فأمام التقلبات السعرية، وعدم المعرفة بما سيكون عليه المستقبل أصبح لها أهمية كبيرة للتغطية ضد المخاطر التي يواجهها المستثمرون .

وحتى نقف على أهمية المشتقات لأداء هذه المهمة، فإننا نفترض أن مستثمراً أخذ مركزاً طويلاً Long Position على سهم – أي أنه قام بشراء هذا السهم من السوق الحاضر – سوق الأوراق المالية بسعر ١٠٠ جنيه للسهم .. وحيث أنه ينوى بيع هذا السهم في وقت معين مستقبلاً، فهو ليس متأكداً مما إذا كان سعر هذا السهم سيرتفع أو ينخفض أو يتبقى على حاله.

فإذا فرض أن هذا السهم قد انخفض بسعره وقت الرغبة في بيعه فأصبح ٧٠ جنيهاً ..معنى هذا أن المستثمر سيخسر ٣٠ جنيهاً عن السهم . وحتى يتجنب المستثمر هذه الخسارة فإنه يستطيع تغطية مركزه، وذلك بأخذ مركز قصير Short Position في سوق عقود الخيارات، وذلك بشراء عقد خيار بيع Put Option بموجبه يكون من حقه بيع السهم للمحرر بسعر التنفيذ المتفق عليه في العقد (مائة جنيه) وذلك مقابل مكافأة غير قابلة للرد يدفعها المشترى لمحرر العقد، ونفترض أنها خمسة جنيهات، في هذه الحالة أصبح المشترى مالكاً لمحفظة تتكون من سهم وعقد خيار بيع، يتم تسوية كل منهما في سوق مستقل .

فإذا فرض أنه في تاريخ التنفيذ قد انخفض سعر السهم إلى ٧٠ جنيهاً، فما على المستثمر إلا تصفية مركزه الطويل، أي بيع السهم في السوق الحاضرة بسعر ٧٠ جنيهاً، وفي هذه الحالة سيخسر في هذه السوق ٣٠ جنيهاً، ثم يصبح من حقه تسوية مركزه القصير في سوق عقود الخيارات – وهى تسوية تتم في شكل نقدي في العادة – فبموجب العقد يكون المحرر ملزماً بقبول بيع السهم بمبلغ ١٠٠ جنيه، وحيث أن المشترى باع السهم في السوق بمبلغ ٧٠ جنيهاً فإنه يحصل من المحرر على الفرق بين السوقين وهو ٣٠ جنيهاً ... ولما كانت المكافأة التي دفعها المشترى إلى المحرر خمسة جنيهات غير قابلة للرد، سواء نفذ العقد أو لم ينفذ، فإن المكاسب الصافية في عقد الخيار تبلغ ٢٥ جنيهاً .

أما إذا فرض وارتفع سعر السهم في السوق في تاريخ التنفيذ ليصبح ١٢٠ جنيهاً، فإنه من حق المستثمر أن يمارس حق الخيار، ولن يبيع السهم إلى المحرر وإنما سيبيعه في السوق الحاضر بالسعر الجاري ١٢٠ جنيهاً محققاً مكاسب ٢٠ جنيهاً، ولما كانت المكافأة السابق دفعها (٥ جنيهات) غير قابلة للرد فيصبح مكسبه الصافي ١٥ جنيهاً .

هذا، ويمكن أن تأخذ التغطية ضد المخاطر – أو التحوط منها – صورة أخرى، فلو فرض أن مستثمراً يتوقع الحصول على موارد مالية في شهر يناير من العام القادم، ويخطط لاستثمار هذه الأموال في شراء أسهم من إحدى الشركات، وحيث أن المستقبل غير معروف بالنسبة للمستثمر، فإنه يخشى ارتفاع أسعار أسهم تلك الشركة لحظة أن يحصل على هذه الموارد .. في هذه الحالة بوسع المستثمر إبرام عقد خيار شراء بتاريخ تنفيذ يتناسب مع تاريخ حصوله على الموارد



المالية .. فلو أن سعر السهم في السوق الآن (٥٠ جنيهاً) فيمكنه إبرام عقد خيار الشراء بنفس السعر، وبتاريخ تنفيذ يناير من العام القادم . فبفرض أن قيمة المكافأة – غير القابلة للرد– خمسة جنيهات، وتحققت توقعات المستثمر، فارتفع سعر السهم في شهر يناير – موعد التنفيذ – ليصل إلى ٧٥ جنيهاً فإن تكلفة الشراء في ظل عقد الخيار لن تزيد عن (٥٥ جنيهاً) .. لحظتئذ يقوم المستثمر بشراء السهم من السوق الحاضر بمبلغ ٧٥ جنيهاً، ويحصل من المحرر على ٢٠ جنيهاً، وهى الفرق بين السعر المنصوص عليه في العقد (٥٠ جنيهاً) وسعر السهم في السوق الحاضر (٧٥ جنيهاً) مطروحاً منه قيمة المكافأة المدفوعة (خمسة جنيهات) . وبطبيعة الأمر ففي حالة ما إذا انخفض سعر السهم في السوق الحاضر عند التنفيذ إلى ٤٠ جنيه مثلاً، فليس من مصلحة المستثمر أن ينفذ عقد الخيار بل سيقوم بالشراء من السوق الحاضر، فإذا ما أضفنا قيمة المكافأة إلى سعر السهم يصبح تكلفة الشراء (٤٥ جنيها) للسهم .. وهكذا يعتبر ارتفاع التكلفة في حالة انخفاض سعر السهم ثمن تأمين مركز المستثمر ضد احتمال ارتفاع سعر السهم .

والسؤال المطروح الآن هو : متى يبيع المستثمر حقوق الخيار في الشراء ومتى يشترى المستثمر حقوق البيع الآجل لما يملكه من أسهم ؟ يجب أن يبيع المستثمر حقوق الخيار في الشراء عندما يعتقد أن السهم يحتمل بقاءه عند سعره الحالي أو انخفاض سعره بدرجة طفيفة . ويجب أن يشترى المستثمر حق البيع الآجل عندما يعتقد في إمكانية تعرض السهم لمزيد من انخفاض السعر . ويوجد الكثير من الانعطافات wists المرتبطة بالخيارات، وأحد هذه الانعطافات هو ما يطلق عليه "أخذ بدون نقدية" cashless collar حيث يقوم مالك السهم ببيع حقوق خيار في الشراء آجلة مغطاة . ويستخدم حصيلة البيع في شراء حقوق البيع الآجل . ويخلق هذا اتجاهات صاعدة وهابطة في المركز المالي للمستثمر كما تتضمن الأساليب الأخرى شراء خيارات على أرقام قياسية مثل S& P500 وNasdaq 100 تفيد في التحوط للمنظمة بأكملها بدلاً من أسهم منفردة . كما يوجد الكثير من التعقيدات الضريبية المرتبطة بالخيارات . فعند "عمل أخذ بدون دفع نقدية" على سبيل المثال يعتبر الاقتراب الشديد للخيارات من سعر السهم مثيراً لفرض ضريبة الأرباح الرأسمالية على السهم الذي يمتلكه هذا المستثمر (Garham, Dec.2000) .

ويعترف Carpenter (٢٠٠٠) و Lambert, Larcker and Verrecchia (١٩٩١) أن خيارات الأسهم تخلق تأثيرين متعارضين على الحوافز الإدارية : التأثير الأول : هو الحساسية لتقلب عائد السهم . فبسبب الشكل الذي يأخذه هيكل الخيارات تزيد قيمة محفظة خيارات أسهم المدير مع تقلب عوائد أسهم المنظمة، وهذه الحساسية لتقلب عائد الأسهم ستعطى للمدير – بفرض ثبات العوامل الأخرى – حافزاً لمواجهة المزيد من المخاطر . والتأثير الثاني هو الحساسية لسعر السهم، ويأتي هذا التأثير من العلاقة الارتباطية المباشرة بين محصلة الخيار option payoff وحركات سعر السهم الأساسي . فالخيارات تربط ثروة المدير بسعر السهم، وبالتالي تقلل من رغبة المدير الكاره للمخاطرة في مواجهة تلك المخاطرة . ويتحدد حجم هذا التأثير بالحساسية النسبية لقيمة محفظة خيارات الأسهم للتغيرات في سعر السهم، وأيضاً عوامل أخرى مثل الثروة الخارجية للمدير والمساهمة في ملكية أسهم ومعامل النفور من المخاطرة . وبفرض ثبات العوامل الأخرى، فإن الحساسية لسعر السهم ستعطى للمدير الكاره للمخاطرة حافزاً لتجنب المخاطرة .

ومن الملاحظ أنه حيث تزيد حساسية إجمالي المحفظة إلى سعر السهم تتجه المنظمة نحو المزيد من التحوط، ولكن حيث تزيد حساسية محفظة خيارات الأسهم إلى تقلب عائد الأسهم تتجه المنظمة نحو التقليل من التحوط . وهذا الملاحظة تساعد على تفسير التناقض الظاهري بين الكتابات النظرية والبحوث التطبيقية للتحوط من مخاطر الاستثمار، فقد تنبأ Smith and Stuls (١٩٨٥) بعلاقة سالبة بين خيارات الإدارة والتحوط، ولكن اكتشف Geczy وآخرون (١٩٩٧) و Gay and Nam (١٩٩٨) وجود علاقة موجبة بين الخيارات والتحوط. ويرى الباحث أن مفتاح تفسير هذا التنافر

الظاهري يكمن في التأثيرين المتعارضين على الحوافز لإدارة المخاطر التي تأتي من خيارات الأسهم وهي الحساسية لتقلب عائد السهم والحساسية لتغير سعر السهم .

وبالتحليل العملي للتأثيرين المذكورين، تم التوصل إلى نتائج تتفق مع تنبؤ Smith and Stul للعلاقة السالبة بين خيارات الإدارة والتحوط (Jahn D.Knopeetal, April 2002).

وهكذا يتبين أن العديد من أدوات التحوط التي يشيع استخدامها في أسواق رأس المال عبارة عن خيارات، وهي عقود تعطى للمشترى الحق – وليس الالتزام– في شراء أو بيع أصل محدد طبقاً لشروط محددة بسعر محدد سلفاً ممثلاً .

* خيارات شراء العملة purchasing currency : تسمح للشركة بالتحوط من مركز صرف العملات الصعبة بالحصول على الحق في شراء (أو بيع) عملات محددة بسعر محدد سلفاً في تاريخ متفق عليه . ونتيجة لهذا الخيار، تستطيع المنشأة إنجاز بعض الحماية ضد تقلب الميزانية العمومية بسبب التذبذبات الهائلة في قيمة إحدى العملات إزاء عملة أخرى .
* الخيارات السلعية commodity options يمكن أن تتحوط الشركة التي تتعرض ميزانيتها العمومية للتقلب بسبب تغيرات أسعار السلع التي تبيعها أو يجب أن تشتريها، من خلال تحديد السعر الذي به تستطيع شراء أو بيع السلع عليها في تاريخ محدد .
* مشتق الطقس weather derivative : تحدد الشركات في أحوال كثيرة مدى إمكانية تأثر ميزانيتها العمومية بالطقس، نظراً لأن كثيراً من النمو المبكر للسوق يركز على شركات الطاقة حيث يتأثر الطلب مباشرة بالطقس وبالتالي يزيد وضوح التأثير المالي لظروف الطقس غير المتوقعة . ويدرك المزيد من المنظمات تأثير التغيرات في الطقس على الأرباح .

وترتبط مشتقات الطقس نمطياً بدرجة الحرارة وهطول الأمطار أو الثلوج . بالنسبة لمشتقات الأمطار والثلوج precipitation- based يتم الدفع للمشترى إذا كانت كمية الأمطار أو الثلوج أكبر أو أقل من المتفق عليه في هيكل الصفقة . وبالنسبة لمشتقات درجة الحرارة Temperature-based يتم الدفع للمشترى حسب درجات الحرارة أكبر أو أقل من ٦٥ْ في الفترة المعينة والمنظمات التي تسعى للحماية من مخاطر الطقس أيضاً تستخدم بوالص التأمين للتحوط من هذا التعرض . ويتحدد اختيار عقود المشتقات أو عقود التأمين إما باعتبارات محاسبية أو حسب ارتياح المشترى لمختلف الأدوات . ويتزايد انفتاح شركات التأمين وإعادة التأمين للتعامل مع بعض الأعمال التي يتحوط منها في الماضي فقط بأسواق رأس المال . وأحد الأساليب المستخدمة في هذا هي صياغة برامج متكاملة تمزج نواحي برامج التأمين التقليدي للمشترى مع التعرض لمخاطر الأعمال . (ZOLKOS RODD, Feb,2002,p12)

٤/٥- نظرية السوق والتحوط من المخاطر :

يشير (د. هندي، التوريق) إلى أن نظرية السوق المقسم Market segmentation theory تشير إلى عدم وجود علاقة بين سعر الفائدة على الأوراق المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، فلكل نوع سوق مستقل تفضله فئة معينة من المستثمرين والمقترضين، وأن سعر الفائدة في كل سوق يتوقف على التوازن بين العرض والطلب فيه .فمثلا هناك مستثمرون يفضلون التعامل في الأوراق المالية قصيرة الآجل Short- securities كالبنوك التجارية، رغبة في التحوط ضد مخاطر نقص السيولة، ومستثمرون آخرون يفضلون الاستثمار في خليط من أوراق مالية متوسطة الأجل Intermediate- Term Securities وأوراق مالية طويلة الآجل Long Term Securities مثل شركات التأمين على الحياة، التي عادة ما تتمتع بقدرة على التنبؤ بالالتزامات المتوقعة .لذا يطلق جونز (Jones, 1996) على نظرية السوق المقسمة نظرية الموطن المفضل Preferred Haleitat Theory . ويضيف الكسندر وزملاؤه (Alexander et al 1993) أن المستثمرين والمقرضين لن يتركوا السوق الذي يفضلونه للتعامل في سوق آخر حتى لو كان العائد المتوقع أعلى . أما سبب تفضيل سوق على آخر فقد يكون التعود أو القيود الإستراتيجية .



٦/٤- التحوط في ظل السوق الكامل والسوق غير الكامل:

أشار (د. هندي) إلى ما انتهى إليه فرانكو مدكلياني وميرتون ميلر أنه في ظل فروض السوق الكامل لن يكون لأي استراتيجية أو سياسة مالية تأثير على قيمة المنشآت، وذلك بسبب كون المستثمر قادر على أن يحقق لنفسه ما تحاول المنشأة أن تحققه له . أما في ظل السوق غير الكامل فلا يستطيع المستثمر تحقيق ذلك، فيصعب مثلاً على المستثمر أن يقترض بنفس سعر الفائدة الذي يمكن أن تقترض به المنشأة ... ولا تختلف الصورة فيما يتعلق بالسياسات والإستراتيجيات المالية الأخرى . التغطية Hedging التي تقوم بها المنشأة نيابة عن المستثمر، لن يكون لها قيمة في ظل فروض السوق الكامل، فالمستثمر مثلاً يمكنه أن يبرم عقد مستقبلي للتغطية ضد تعرض عائد استثمار سهم منشأة ما لمخاطر سعر الصرف، دون حاجة لأن تقوم المنشأة المعينة بمثل تلك التغطية . بل لو أن المنشأة التي يستثمر فيها أمواله عرضة مثلاً لمخاطر تغير أسعار البترول، فإنه يستطيع أن يحقق التغطية لنفسه ضد تلك المخاطر ببيع أو شراء عقد آجل Forward contract أو مستقبلي Future Contract بحسب الأحوال لتلك السلعة .

أما في ظل السوق غير الكامل فإن استخدام المنشأة لأدوات التغطية التي من بينها عقود المشتقات Derivatves لابد أن يكون لها تأثير على قيمة المنشأة وعلى ثروة ملاكها بالتبعية .فمن المعروف أن فهم طبيعة وحجم المخاطر التي تتعرض لها المنشأة ليس المنشأة ذلك، باعتبارها تكاليف مرتفعة يصعب على المستثمر الفرد أن يتحملها، بينما تستطيع المنشأة ذلك، باعتبارها تكاليف ذات طبيعة ثابتة، وبالتالي فإن قيامها بالتغطية نيابة عن جموع المستثمرين يقلل نسبة ما يتحمله الفرد من هذه التكلفة .

في هذا المجال يشير جريلات وتتمان (Grinblatt and Titman ,1998) إلى أنه إذا كانت سياسات التمويل سواء بالاقتراض أو بالأرباح المحتجزة لأنهم المستثمر إذا ما كان السوق كاملاً، بينما تعتبر جوهريةً بالنسبة له إذا كان السوق غير كامل، فإن التغطية ضد المخاطر تسير أيضاً على نفس الدرب، فالتغطية يتوقع إلا تكون لها ضرورة في ظل فرض السوق الكامل، إلا أن أهميتها تبدو جوهرية في ظل الواقع الذي يؤكد على أن افتراض كمال السوق ضرباً من ضروب الخيال.

وهناك سبب هام ورئيسي لحتمية التغطية في ظل السوق غير الكامل، ألا وهو الفرق الكبير بين انخفاض أرباح المنشأة بما يعادل جنيه، وزيادة الأرباح بنفس القيمة، فالأولى تصيب الإدارة بخيبة أمل تفوق كثيراً سعادتها بالثانية . إنه مفهوم عدم التماثل Asymmetry الذي أدخله مايرز وماجلوف (Mayers and Maylouf , 1984) إلى قاموس الإدارة المالية. وعدم التماثل هنا هو الفرق بين قيمة جنية منخفضه الربحية، مقابل جنية يزاد على نفس الربحية .

وقد وضع (د/ الحناوي، ١٩٧٧) عدة استراتيجيات لإدارة المخاطر باستخدام حقوق الاختيار، يمكن ايجازها فيما يلي :

١- استراتيجية التغطية ضد المخاطر باستخدام حق اختيار الشراء :

التغطية باختصار هي استراتيجية يتبعها المستثمر للحد من خسائره في وضع أو موقف معين، وذلك عن طريق اتخاذ الموقف المضاد، وذلك باستخدام نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مختلفة . وفى غالب الأحوال فإن عملية التغطية لا تكون كاملة، وهو ما يعنى أن المستثمرين لا يستطيعون التخلص من كل الخسائر المحتملة في كل الحالات . وباختصار شديد فإن استراتيجية التغطية تهدف للحد من الخسائر المرتفعة دون التقليل بشكل كبير من العوائد المتوقعة .

فإذا فرض أنه توجد حصة من الأسهم تبلغ ١٠٠سهم، وأن سعر التنفيذ للسهم ١٠٠جنيه، وأن قيمة حق اختيار الشراء تبلغ ٥٠٠ جنيه (٥×١٠٠) فإذا كان المستثمر غير متأكد إذا كان سعر السهم في تاريخ انتهاء العقد سيكون أقل أو أكثر من ١٠٠ جنيه (سعر التنفيذ للسهم) فإن المستثمر يمكنه عن طريق اتخاذ موقف قصير Short Position فيما يتعلق بالأسهم (بمعنى بيع الأسهم) وَاتخاذ موقف طويل



Long Position فيما يتعلق بحق اختيار الشراء (بمعنى شراء حق اختيار الشراء) أن يقلل المخاطر التي يتعرض لها إلى أقل درجة مكنة، وذلك عن طريق تدنية الخسائر دون التأثير على ما يحقق المستثمر من عائد .

٢- استراتيجية التغطية ضد المخاطر باستخدام حق اختيار البيع :

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس قيام المستثمر بشراء الأسهم، بمعنى اتخاذ موقف طويل الأجل بالنسبة للأسهم، واتخاذ موقف قصير لحق الاختيار (بمعنى بيع حق اختيار بيع) . ويلجأ المستثمر إلى هذه الاستراتيجية في حالة اعتقاده بأن أسعار الأسهم سترتفع في المستقبل، ومن ثم يقوم بشرائها الآن . وفى نفس الوقت يقوم بتحرير حق اختيار بيع لأحد المستثمرين، بغرض بيع هذه الأسهم إذا ما انخفضت أسعارها وتحقق عائد من وراء ذلك .

٣- استراتيجية تحرير حقوق أختيار شراء وبيع مغطاة:

تستخدم هذه الاستراتيجية بشكل خاص لتلائم الاستثمار في محفظة أسهم عادية لا يتوقع أن تحدث لأسعارها تغيرات في الأجل القصير، أو أن تكون هذه التغيرات محدودة، مثال ذلك أن يعتقد أحد المستثمرين أن الاستثمار في الأسهم يمثل موقفاً جيداً لاستثماراته في الأجل الطويل، كذلك يتوقع أن تغيرات الأسهم في الأجل القصير سوف تكون محدودة .

وعلى هذا الأساس فإن قيام المستثمر بتحرير حقوق اختيار مغطاة Goverd options يمكنه من زيادة عائد المحفظة في الأجل القصير . غير أن هذا المستثمر لن يستفيد من هذه الاستراتيجية إذا كانت التغيرات في أسعار الأسهم كبيرة، لأنه ببساطة سيقوم المستثمر بتنفيذ الاختيار، أو بمعنى آخر فإن المستثمر سيحتاج إلى القيام بعملية مبادلة عكسية Reversing Transaction .

٤- استراتيجية أخرى لحقوق الاختيار :

يوجد في الواقع عديد من الاستراتيجيات التي يمكن للمستثمر إتباعها عن طريق الاستخدام المزدوج لحقوق اختيار الشراء والبيع معاً، تختلف في تواريخ تنفيذها أو تواريخ انتهائها، وعلى ذلك قد يتاح للمستثمر مئات الاستراتيجيات المتعلقة بحقوق الاختيار، من أشهرها :

*** استراتيجية حقوق الاختيار المزدوجة Straddle .**

في ظل هذه الاستراتيجية يقوم المستثمر في نفس الوقت بشراء عقد اختيار شراء وعقد اختيار بيع الأوراق المالية . ليس هذا فحسب، بل أيضاً يكون تاريخ التنفيذ للعقدين واحد، وكذلك تاريخ الانتهاء، ويلجأ المستثمر إلى هذه الاستراتيجية إذا ساد لديه اعتقاد أن الأسهم التي بين يديه قد تتعرض لتغيرات كبيرة في السعر، غير أن المستثمر لا يستطيع تحديد اتجاه هذا التغير، وتستخدم هذه الاستراتيجية في المواقف طويلة الأجل، وأيضاً في المواقف قصيرة الأجل .

*** استراتيجية حقوق الاختيار المنتشرة Spreads :**

حقوق الاختيار المنتشرة هي حقوق اختيار مزدوجة أكثر عمومية، بمعنى أن عقد اختيار البيع والشراء تختلف في أسعار التنفيذ، أو تواريخ الانتهاء، أو هما معاً . ويلجأ المستثمر إلى أتباع هذه الاستراتيجية طويلة الأجل Long Spread إذا كانت توقعاته عن أسعار ما لدية من أوراق مالية تخبره عن تغيرات واسعة في السعر . ومن ثم سوف تكون أسعار شراء حقوق اختيار البيع والشراء منخفضة بالنسبة للاستراتيجية المنتشرة عن الاستراتيجية المنخفضة، أما الاستراتيجية المنتشرة قصيرة الأجل فتنطوي على تحرير عقد اختيار شراء في ظل افتراض رئيسي، وهو أن أسعار الأسهم التي يمتلكها المستثمر لن تتغير بشكل ملموس .

*** استراتيجية التهذيب Stripe والتحزيم Strape :**

هي استراتيجية خاصة من الإستراتيجيات المزدوجة Straddle حيث تتضمن استراتيجية التهذيب حقين من حقوق اختيار البيع، نظير حق واحد من حقوق اختيار الشراء . بينما تنطوي استراتيجية التحزيم على حقين من حقوق اختيار الشراء، نظير حق واحد من حقوق اختيار البيع، وفى كل الأحوال يمكن للمستثمر اتخاذ موقف قصير الأجل (تحرير عقود بيع وشراء) أو اتخاذ موقف طويل الأجل (شراء عقود اختيار شراء وبيع) .



* استراتيجية إدارة مخاطر الشراء والتملك : Buyand : Hold Risk Management Strategy

من المعروف أنه يمكن من خلال توليفة من السندات أو الأسهم وحق اختيار البيع Put Option تكوين محفظة مضمونة (مأمونة) Insurd Portfolio ذات قيمة على الأقل تعادل سعر التنفيذ لحق اختيار البيع / Exercise price Striking، ومثل هذا التأمين أو الضمان له تكلفة، والتي عادة تعادل تكلفة اختيار حق البيع .

وهكذا يمكن للمشتقات كإحدى منتجات الهندسة المالية، أن تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمنشآت الأعمال، من خلال قدرتها على إدارة المخاطر، سواء ما تعلق منها بأسعار الصرف، أو أسعار الفائدة، أو أسعار المدخلات ... فإذا هي نجحت في ذلك، تكون بلا شك قد ساهمت في تعظيم ثروة الملاك، خاصة في حالة ما إذا أمكن السيطرة على المخاطر، والتي تعد أحد محددات تلك الثروة .

ويؤكد على هذا المعنى (Tufano, 1996) بأنه كان هناك حاجة ناجمة عن اقتناع بأن الهندسة المالية يمكنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي ترمى إليها منشآت الأعمال . تستطيع الهندسة المالية ذلك، ليس فقط عن طريق مساهمتها في تخفيض التكاليف وتنمية منتجات وخدمات وأسواق جديدة - كما سبق ذكره - ولكن أيضاً يمكنها تحقيق ذلك من خلال مساهمتها في إدارة المخاطر .

الجزء الثاني

عقود الخيارات في ميزان الشريعة

١- الحاجة إلى سوق مالية إسلامية :

في ظل تنامي وتطور الدور الخطير الذي تلعبه الأسواق المالية في عالم اليوم، بعدما لم يعد يقتصر دور تلك الأسواق على مجرد كونها مكان يلتقي فيه البائعون والمشترون ولكنها أصبحت مؤشراً يرتبط بالتوجه الاقتصاد العالمي ... وأمام طبيعة التعامل مع الأسواق المالية الحالية خاصة ما يرتبط فيها بالشريعة، فإنه دائما ما يثار العديد من التساؤلات حول مدى الحاجة إلى وجود سوق مالية إسلامية تعتمد على بدائل تتوافق أولاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتسم ثانياً بالقدرة على جذب ثروات أبناء الأمة الإسلامية، وبما يعود بالنفع على الجميع .

وقد برر (د . محمد القرى، ١٩٩٠) حتمية الحاجة إلى وجود سوق مالية إسلامية من منطلق أن حال المعاملات في الأسواق العالمية في زمننا الحاضر متعارض مع المبادئ الأساسية في أحكام المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، إذ يغلب عليها القمار والغرر والربا وبيع ما ليس عند الإنسان، بعيداً عن الاستثمار الحقيقي كوظيفة أساسية - من الناحية النظرية - لتلك الأسواق .

ويتفق مع هذا المنطق، ولكن من زاوية أخرى (د. الحناوي، ١٩٩٧)، حيث يرى أن التجربة التي مرت بها سوق المال في مصر في السنوات الأخيرة أظهرت أن نسبة كبيرة من المدخرين قد حجبت أموالها عن مؤسسات التمويل والاستثمار التقليدية لأسباب تتعلق بمعتقداتها التي ترتبط بأحكام الشريعة الإسلامية . وقد اتجه هؤلاء المدخرون إلى المؤسسات التي أطلقت على نفسها اسم "شركات توظيف الأموال الإسلامية" . وعندما قامت الدولة بوضع القوانين واللوائح المنظمة لهذه الشركات اختفت معظمها من سوق المال تاركة فراغاً كبيراً يصعب شغله إلا بأدوات مالية مستحدثة تستند على الأحكام الإسلامية الحقيقية والأصلية .

وحول مبررات إنشاء سوق مالية إسلامية من ناحية اقتصادية واجتماعية يوجز ذلك (د . الحناوي) فيما يلي :

١) أن المطلوب طبقاً للشريعة الإسلامية السمحاء هو الموازنة والمواءمة بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية بطريقة تحقق "مفهوم الحرية الشخصية المقيدة" .

والتقيد هنا مرتبط بالاعتبارات الأخلاقية والتي تنادى بأن الحرية الحقيقة للفرد تتحقق بتوفير الحرية للمجتمع ككل، وتكمن هذه الفلسفة الاقتصادية لتنظيم سوق أوراق مالية إسلامية حتى يمكن الاستخدام الأمثل لأموال الله سبحانه وتعالى ...



٢) أن تنظيم سوق للأوراق المالية سيؤدى إلى تخفيض تكلفة المعلومات الهامة ... بما يؤدى إلى "تحرك" مكثف للأموال المتاحة يغطى مساحات جغرافية شاسعة .

٣) أن وجود السوق الثانوية التي تعمل بكفاءة يؤدى إلى زيادة سيولة وسلامة قيمة الاستثمار الأصلي، مما يؤدى بالمستثمر إلى قبول أوراق مالية ذات عائد أقل (مقايضة بين الخطر والعائد) ويؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى انخفاض تكلفة الأموال من وجهة نظر الجهة المصدرة للأوراق المالية .

٤) أن إنشاء السوق المالية الإسلامية يؤدى إلى تحقيق هدفين – قد يبدو بنظرة مبدئية أنهما متعارضان – ألا وهما التعاون والمنافسة، تعاون بين جميع المتعاملين في السوق على الالتزام "بالعدل" ومفاهيم الإسلام السمحة، وتنافس بين جميع العاملين في السوق على تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في الاستثمار دون اللجوء إلى وسائل "الاحتكار" أو تطويع المواقف بصورة غير أخلاقية .

٥) أن وجود سوق إسلامية، يحقق للمستثمر المرتقب ميزة المقارنة بين الفرص الاستثمارية المتاحة .

٦) إن إنشاء السوق الإسلامية سيؤدى ليس فقط إلى زيادة توجيه الأموال إلى المشاركات في رؤوس الأموال، ولكن أيضاً إلى زيادة حجم التمويل عن طريق الاقتراض (بدون فوائد).

٧) توفير التزاوج بين العمل ورأس المال بطريقة تحقق الاستمرارية وتحقق المصلحة الفردية داخل نطاق من المسئولية الاجتماعية .

٢- الأسواق المالية وضوابطها الشرعية :

١/٢- التكييف الشرعي للأسواق المالية :

يتفق (د/ داغي، ١٩٩٢- مع ما ورد في البيان الختامي لندوة الأسواق المالية بالرباط ١٤١٠هـ، وما جاء بالسيرة الحلبية ٣/٣٥٤ – وكذلك التراتيب الإدارية ٢/٢٨٦) على أن فكرة الأسواق المالية – من حيث المبدأ – تقع تحت قاعدة المصالح المرسلة، والتنظيمات التي تعتبر من صلاحيات أولى أمر المسلمين، وهى بلا شك تساعد على تطوير الأعمال التجارية والاقتصادية التي هي شريان الحياة لكل المجتمعات المتقدمة، ولذلك عبر الله عن المال بأنه قيام للمجتمع لا ينهض ولا يقوم إلا به قال سبحانه **(وَلا تُؤْتُوا السُّفَهاء أَمْوالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً)** (النساء: ٥) .

وقد اشتهرت أمور المال والإشراف عليه منذ الصدر الأول "بالحسبة"، جاء في السيرة الحلبية "إن هذه الولاية تعرف بالحسبة، ووليها بالمحتسب" وجاء في التيسير لابن سعيد "اعلم أن الحسبة من أعظم الخطط الدينية، فلعموم مصلحتها، وعظيم منفعتها، تولى أمرها الخلفاء الراشدون، ولم يكلوا أمرها إلى غيرهم مع ما كانوا فيه من شغل الجهاد، وتجهيز الجيوش ...

وعلى ضوء ذلك فالأسواق المالية – من حيث المبدأ – من الأمور التي يسعى لتحقيقها الإسلام لكنه يضع لها الشروط والضوابط حتى لا تتنافى مع مبادئه وقواعده العامة.

وإذا كانت الأسواق المالية اليوم لا تحقق المقاصد التي يتوخاها الإسلام فإن هذا لا يعنى إغفالها، وتركها وشأنها، أو الحكم على ما فيها حكماً مطلقاً بالتحريم، وإنما الأمانة تقتضى أن نبحث عن كل تفصيلاتها وجزئياتها، ونحكم من خلال تصور دقيق لكل جزئياتها، ونبذل كل ما في وسعنا، ونستجمع كل جهدنا للوصول إلى بديل إسلامي يجمع بين الأصالة والتجديد والتطوير .

٢/٢- الضوابط الشرعية للسوق المالية الإسلامية :

طالما دعت الضرورة إلى نشاط سوق مالية إسلامية، خاصة أمام الحاجة الملحة لذلك لتسيير عجلة الحياة، فإن هناك مجموعة من الضوابط الشرعية تحكم إدارة وتكوين هذا السوق، سواء من حيث معاملاته، أو شروط الأوراق المالية المتداولة في هذا السوق، وتتمثل أهم هذه الأسس والضوابط فيما يلي :



١/٢/٢- عدم التعامل في الأوراق المالية غير الإسلامية :

جاءت قرارات وتوصيات (مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ١٩٩٠، ١٩٩٢) لتؤكد على منع التعامل في السندات وصكوك التمويل وحصص التأسيس وما في حكمها، أو "الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم، كالتعامل بالربا أو إنتاج المحرمات أو المتاجرة بها .."

وهنا أثيرت إشكالية هامة حول الحكم الشرعي بالنسبة للإسهام في الشركات التي تتعامل في أنشطة مشروعة، ولكنها تضطر للتعامل أحياناً بالفائدة، كمعظم الشركات في عصرنا الحاضر، والتي لا تستطيع الاستغناء عن وضع سيولتها المالية في البنوك، أو التمويل من هذه البنوك بالفائدة ... وقد جاءت آراء الفقهاء (ابن تيمية، العز بن عبد السلام، الجويني، الزركشي، سيد قطب، حمزة بن حسين الصغر، يوسف كمال) لتوضح ما يلي :

١- لا يوجد في الواقع العملي المعاصر شركة مساهمة - وإن كان غرضها الأساسي مباح - إلا وهي واقعة في بعض المعاملات الربوية .

٢- إيداع الشركات المساهمة النقدية بالبنوك أمر تمليه الحاجة العامة، خصوصاً مع كبر حجم الشركات، وضخامة المبالغ السائلة لدوافع المعاملة والاحتياط .

٣- الشركات المساهمة عندما تلجأ للاقتراض فهي تدفع رباً، وهو عبء على التكلفة ويخصم من الربح، فالربح لم ينله رباً، وقيامها بالإقراض بربا أمر نادر، وإن حدث يخصم من الأرباح تقديراً ويتصدق به .

٤- إن الحاجة وعموم البلوى متصوران في التعامل مع هذه الشركات، ذلك أن الحاجة ماسة لدى كثير من الناس إلى التعامل مع هذه الشركات، بحيث يعسر عليهم الاستغناء عنها إلا بمشقة زائدة .

وقد قرر العلماء أن الحاجة تنزل منزلة الضرورة في استباحة ما تدعو إليه الحاجة من الأمر المحرم .

يقوم العز بن عبد السلام : "لو عم الحرام الأرض بحيث لا يوجد حلال جاز أن يستعمل من ذلك ما تدعو إليه الحاجة، ولا يقف تحليل ذلك على الضرورات : لأنه لو وقف عليه لأدى إلى ضعف العباد، واستيلاء أهل الكفر والعناد على بلاد الإسلام، ولا انقطع الناس عن الحرف والصنائع والأسباب التي تقوم بمصالح الأنام" .

كما أنه مما لا ريب فيه أن المفسدة بارتكاب الربا أو بالإعانة عليه متحققة في التعامل مع هذه الشركات، ولكن ترك التعامل بها مفسدة أكبر، ولعل الله أن يهيئ من المساهمين المسلمين من يصحح مسار هذه الشركات ويرفع الحرج عن الأمة، وإن من القواعد الشرعية المقررة ارتكاب المفسدة الأخف لدرء المفسدة الأعظم ... وما تقتضيه قاعدة الترجيح بين المصالح والمفاسد من تحصيل المصالح الشرعية المحققة، حتى ولو قارنتها ببعض المفاسد المرجوحة.

يقول ابن تيمية : "إن الفعل إذا أشتمل على مفسدة منع إلا إذا عارضها مصلحة راجحة كما في إباحة الميتة للمضطر، وبيع الغرر نهى عنه لأنه نوع من الميسر الذي يفضى إلى أكل المال بالباطل، فإذا عارض ذلك ضرر أعظم من ذلك إباحة رفعاً لأعظم الفسادين باحتمال أدناهما والله أعلم" .

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الإسهام في الشركات المساهمة التي نشاطها الأساسي حلال، ولكن قد يدخل عليها الربا من بعض الأوجه جائز، نظراً إلى مسيس الحاجة إلى التعامل معها، لما تقوم به من أعمال جليلة، ولحاجة الناس إلى استثمار أموالهم بطريقة مأمونة، ولعدم وجود بدائل سليمة من المؤاخذات الشرعية، كما أن دخول الربا المحرم عليها من بعض الأوجه أمر عمت به البلوى لا يمكن الاحتراز عنه ابتداء، وسواء قصد من يتملك هذه الأسهم الاستثمار أو المتاجرة، ولكن لا بد من التخلص من الكسب الحرام الناتج عن الربا في أرباح هذه الشركات وفصله وصرفه في مصالح المسلمين، من غير أن ينتفع به صاحب الأرباح بوجه من الوجوه .

٢/٢/٢- البعد عن المقامرة :

يكشف العالم الغربي (فرنسيس مور لابيه، ١٩٨٣) عن مدى العبث بثروات الأمم في سوق الأوراق المالية فيقول :



"يتم التعامل من جانب عدد صغير من الناس ليس لهم شأن عادة بالاستثمار بل إن مهمتهم هى المقامرة، واهتمامهم مركز في سوق سريعة التقلب سريعة التغير، حيث أن اللعب بطريقة صائبة يمكن المرء من كسب النقود سواء ارتفعت الأسعار أم انخفضت، وكما ذكر أحد مسئولي مجلس تجارة شيكاغو لمديري الشركات الزراعية عام ١٩٧٥ : إن الاستقرار أيها السادة هو الشيء الوحيد الذي لا نستطيع التعامل معه" .

إن النشاط الرئيسي لسوق الأوراق المالية يتحول بفعل سلوك المقامرين على ارتفاع أو هبوط الأسعار من الاستثمار الحقيقي إلى عمليات صورية، يؤجل فيها كلا طرفي المعاوضة وهى الثمن والسلعة سعياً وراء انتهاز الفرص الناشئة عن تغيرات الأسعار، فإن صحت توقعاتهم ربحوا وإن لم تصح انتكسوا .

كما أن عقود المشتقات تمثل قيماً تشتق من قيم أخرى بقصد المضاربة، وهى علاقات تعاقدية غير مرتبطة بأصول، ولكن التزام بين طرفين يتعلق بسعر فائدة أو عملة أو سهم ينتج عنها سلع وهمية في السوق يتم المقامرة على أسعارها بين من يضاربون على الصعود، ومن يضاربون على الهبوط، ويكسب المضارب أو يخسر الفرق .

فعقود المستقبليات يتم فيها الاتفاق على شراء أو بيع كمية من أدوات مالية، (مؤشر، بورصة، عملات، ...) لتاريخ محدد في المستقبل، وبسعر متفق عليه الآن في سوق المال، وهى لا تتضمن دفع ثمن أو تسليم سلعة، بل تصفى المراكز غالباً قبل موعد الاستحقاق، والغرض كسب فروق بين توقعات المراهنين أو المغطين للمخاطر .

وفى عقود الاختيار يتم الاتفاق على شراء أو بيع لحق في شراء أو بيع كمية معينة من أصل مالي معين بسعر معين خلال أجل معين، ومقابل علاوة يدفعها مشترى الحق سواء حق بيع أو حق شراء يقبضها البائع مقابل التزامه بالتنفيذ في حالة طلب المشترى تنفيذ الحق، إلا أنه لا يلزم الأمر دائما حدوث تسوية في نهاية أجل الخيارات .

٣/٢/٢- تحريم الربا :

يظهر أثر الربا في سوق الأوراق المالية حينما ترفع الدولة سعر الفائدة بمعدل أكبر من عائد الأوراق المالية، فمعلوم أن مكونات سوق الأوراق عبارة عن أسهم وسندات، فإذا انخفضت قيمة السندات ارتفع سعر الربا والعكس، وقد ذكر (كينز، ١٩٨٣) أن هذه الآفة هي المحرك لاكتناز النقود للمضاربة بمعنى المقامرة على السندات، كما أن رفع الدولة لسعر الفائدة يؤدى إلى تحول الادخار من الاستثمار في الأسهم وهو استثمار حقيقي إلى شراء السندات .

ولم يبلغ أمر أراد الإسلام إبطاله من أمور الجاهلية ما بلغ من تفظيع الربا، ولا بلغ من التهديد في اللفظ والمعنى ما بلغ التهديد في أمر الربا، فقال (عز وجل) (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ) [البقرة :٢٧٨- ٢٧٩].

ويؤكد على نفس المعنى صاحب الظلال : "ولله الحكمة البالغة، فلقد كانت للربا في الجاهلية مفاسده وشروره، ولكن الجوانب الشائهة القبيحة من وجهه الكالح ما كانت كلها بادية في مجتمع الجاهلية كما بدت اليوم، وتكشفت في عالمنا الحاضر ... والبشرية الضالة التي تأكل الربا وتوكله تنصب عليهم البلايا الماحقة الساحقة من جراء هذا النظام الربوي في أخلاقها ودينها وصحتها واقتصادها، وتتلقى - حقا - حرباً من الله تصب عليها النقمة والعذاب" .

٤/٢/٢- تحريم النجش :

والنجش : هو أتفاق البائع مع أحد الناس لكي يتصنع الشراء في مزاد أو غيره ليخدع طرف ثالث ليشترى بسعر مرتفع . وبذا لا تعبر المزايدات عن تفاعل حقيقي لقوى العرض والطلب دون تدخل يؤثر على مسارها العادي .

ويظهر النجش في أسواق الأوراق المالية عن طريق الإشاعات الكاذبة والأوامر المتقابلة التي تهدف إلى إيجاد حركة مصطنعة في الطلب والعرض على الأوراق المالية في السوق، واستغلال الظواهر النفسية لجماهير المتعاملين



في السوق الذي يتحركون فيه بغريزة الخوف لا بدافع العقل.

والإسلام يرفض هذا الخداع الباطل، فعن ابن عمر (رضي الله عنه) قال : "نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن النجش" (البخاري، ج٤)، وقال ابن أبى أوفى : الناجش آكل ربا خائن وهو خداع باطل لا يحل، قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : "الخديعة في النار ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" (النووي ج١١) .

٢/٢/٥- تحريم الاحتكار :

يظهر الاحتكار في أسواق الأوراق المالية بما يسمى عمليات الإحراج، والتي يسعى من خلال المتآمرون بجمع وحبس الصكوك ذات النوع الواحد في يد واحدة، ثم التحكم في السوق واستغلال حاجة المتعاملين بالسوق تعاملاً آجلا للوفاء بالتزامهم، عن طريق فرض سعر معين عليهم بالنسبة لهذه الصكوك .

ومن أجل هذا حارب الإسلام الاحتكار وجعله محرماً، فعن معمر بن عبد الله أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : "لا يحتكر إلا خاطيء" ... كما تجدر الإشارة إلى ما قاله (ابن تيمية، ١٩٦٧) في هذا الصدد "يمنع البائعون الذين تواطأوا على ألا يبيعوا إلا بثمن قدروة .

٢/٢/٦- منع الغرر :

نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن بيع الغرر والغرر يشمل صوراً عديدة، منها الجهالة في الوجود، أو الحصول، أو الأجل، فقد يكون المبيع محتمل الحصول وعدمه، وفى بعض الصور غير محدد في نوعه ومقداره، وفى بعضها مجهول الحالة والصفة جرياً وراء ربح يزيد عن الحد في مقابل خسارة تفوق المعتاد تتوقف على تحديد النتيجة، ومن أعراضه تعلق العقد على خطر .

فإذا كان هناك عمليات تتم في سوق الأوراق المالية دون إحضار الأوراق المالية موضوع التعامل، والتعامل يتم بغرض فروق الأسعار، فلا البائع يسلم ما باعة ولا المشترى يستلم ما اشتراه، والثمن في العقود الأصلية يؤجل إلى موعد التصفية ولا يدفع في مجلس العقد، والسلع تباع وهى في ذمة البائع الأول قبل أن يحوزها المشترى الأول، فإن هذه العمليات تدخل تحت بيوع : بيع الإنسان ما ليس عنده، وبيع ما لم يقبض، وبيع الكالىء التي تحرمها شريعة الإسلام.

٢/٢/٦/١- بيع الإنسان ما ليس عنده :

نهى الإسلام عن بيع الإنسان ما لا يملك، فعن حكيم بن حزام قال : قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيعه منه، ثم أبتاعه من السوق، فقال : "لاتبع ما ليس عندك" (الترمذي، ج٣) .

فالإسلام حرم بيع الإنسان ما ليس عنده لما له من الغرر المتمثل في عدم القدرة على التسليم، أما إذا كان هناك قدرة على التسليم فلا بأس في ذلك كبيع السلم .

ويشمل بيع ما ليس عنده ما لا يملك عند العقد الناجز أو الآجل، فضلا عن بيع المعدوم .

وعلى ذلك يعد من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده البيع على المكشوف، الذي لا يمتلك البائع فيه الأوراق المالية التي يبيعها، وإنما يدخل السوق مضارباً على الهبوط متوقعاً انخفاض السعر في تاريخ التصفية، وحينئذ يكون بوسعه أن يشترى ذات الكمية من الأوراق التي تعاقد على بيعها سلفاً بسعر أقل من السعر الذي باع به، ويحقق هامشاً من الربح يتمثل في الفرق بين سعري البيع والشراء .

كما تعد المعاملة على المشتقات من بيع ما ليس عنده، حيث تمثل مؤشرات تتداول فيها التزامات وليس سلعاً حقيقية.

إن المعقود عليه في البيوع الآجلة سواء كانت عقود مستقبليات أو خيارات لا وجود له عند إنشاء العقد عند البائع، ولا يعد الشيء موجوداً إذا كان محتمل الوجود أو لم يكن وجوده يقيناً، ومن هنا فإن هذه البيوع تحرمها شريعة الإسلام، لأنها من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده .

٢/٢/٦/٢- بيع ما لم يقبض :

نهى الإسلام عن بيع الإنسان ما اشتراه قبل القبض، فعن عبد الله بن عمر أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : "من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه ويقبضه" (النووي، ج ١٠) .

وعن حكيم بن حزام قال : قلت يا رسول الله إني أشترى بيوعاً ما يحل لى منها، وما يحرم على قال : "فإذا اشتريت



بيعاً فلا تبعه حتى تقبضه " (ابن حنبل ج ٥) .

وعن زيد بن ثابت ﷺ : أن النبي (ﷺ) "نهى أن تباع السلعة حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم" (سنن الدار قطني، ١٩٦٦) .

ويحصل بيع ما لم يقبض في بيع ما لا يملك حاضراً أو آجلاً واستثنى في السلم بشروطه، فعن إبن عباس ﷺ ، أن النبي(ﷺ) قال : "من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه" قال ابن عباس : "وأحسب كل شيء مثله" (النووي، ج ١٠) .

وعلة تحريم بيع السلع قبل قبضها أن البائع إذا باعها ولم يقبضها المشترى فإنها تبقى في ضمانه، فإذا هلكت كانت خسارتها عليه دون المشتري، فإذا باعها المشترى في هذه الحال وربح فيها كان رابحاً لشيء لم يتحمل فيه تبعة الخسارة، وفى هذا يرى أصحاب السنن أن رسول الله (ﷺ) نهى عن بيع ربح ما لم يضمن، كما أن المشترى الذي باع ما اشتراه قبل قبضه يماثل من دفع مبلغاً من المال إلى آخر ليأخذ في نظيره مبلغاً أكثر منه، إلا أن هذا أراد أن يحتال على تحقيق قصده بإدخال السلعة بين العقدين فيكون ذلك أشبه بالربا، وقد فطن إلى هذا ابن عباس ﷺ وقد سئل عن سبب النهى عن بيع ما لم يقبض فقال : "ذاك دراهم بدراهم والطعام مرجأ" (فقه السنة، ج٣) .وفى أسواق الأوراق المالية تقوم بعض البيوع الآجلة على بيع الإنسان ما اشتراه قبل أن يقبضه وهو ما يسمى بالبيع على المكشوف، كما أن عقود المستقبليات والخيارات ينتفي فيها الملك والقدرة على التسليم، ويسوى الفرق ربحاً أو خسارة، أو يتم نقل المراكز ببيع ما أشترى أو شراء ما تم بيعه دون قبض وهو ما يفتح أبواب المغامرات والمقامرات، مما يفسد البيع باتفاق الفقهاء.

٢/٢/٦/٣- بيع الدين بالدين :

ويطلق على هذا البيع - أيضاً - بيع الكالىء بالكالى .

يقول (ابن القيم، ج٢) : "والكالىء هو المؤخر الذي لم يقبض، كما لو أسلم شيئاً في الذمة، وكلاهما مؤخر فهذا لا يجوز بالاتفاق، وهو بيع كالىء بالكالىء .

وأصل التحريم في بيع الدين بالدين هو ما جاء في الحديث الصحيح الذي ينهى عن بيع الغرر، واتفاق الفقهاء على أن بيع الكالىء بالكالىء يدخل في الغرر الكثير .

وجزم (ابن حزم ج٩) ببطلان بيع الدين بالدين لا بنقد، ولا بدين، ولا بعين ولا بعوض .

وواقع سوق الأوراق المالية يظهر أن العديد من العقود التي تتم مع تأجيل طرفي المعاوضة الثمن والمثمن، فالمعاملة على المستقبليات والاختيارات لا تسلم فيها سلعة ولا يدفع فيها ثمن، وهذا من قبيل بيع الدين المنهي عنه باتفاق الفقهاء .

وحول موقف الشريعة من هذه القضية، ذكر (د/ يوسف كمال، ٢٠٠٠) هكذا نجد أن الله حمى بشريعته الأمة من أن تتردى في هوة المقامرة وتشقى بمعصيته، وذلك بأن وضع لها حصوناً تحميها وقلاعاً تدرأ عنها ممثلة في أوامره ونواهيه، ومن أعظم هذه القلاع النهى عن بيع الدين بالدين الذي يغلق الباب بإحكام على انحرافات البيع والشراء الوهمي، والنهى عن بيع ما ليس عنده الذي يغلق الباب بإحكام على انحرافات البدع الجديدة كالخيارات والمستقبليات، والنهى عن النجش الذي يغلق الباب بإحكام على مضاربات الصعود والهبوط المصطنعة، ومن ثم فهي قلاع حامية للأمة من غوائل الانحراف المالي الذي يهدد استقرارها الاقتصادي، ويشيع أكل أموال الناس بالباطل .

٢/٢/٧- تحريم الغبن :

وهو بيع السلعة أو مبادلتها بأكثر أو أقل من قيمتها، ويرى (ابن تيمية، ج ٢٩) : أن تحديد ما هو غبن يرجع إلى العرف السائد فما عد غبناً من قبل العرف فهو غبن وإلا فلا.

لكل ما سبق فقد أثارت سوق البورصة جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، والسبب في ذلك أنها سببت في فترات معينة من تاريخ العالم الاقتصادي ضياع ثروات ضخمة في وقت قصير، بينما سببت غنى للآخرين دون جهد، حتى أنهم في الأزمات الكبيرة التي اجتاحت العالم طالب الكثيرون بإلغائها، إذ تذهب بسببها ثروات، وتنهار أوضاع اقتصادية في هاوية، وبوقت سريع، كما يحصل في الزلازل والانخسافات الأرضية .



ولذلك كله فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي بعد إطلاعه على حقيقة سوق الأوراق المالية والبضائع (البورصة)، وما يجرى فيها من عقود عاجلة وآجلة على الأسهم وسندات القروض والبضائع والعملات الورقية ومناقشتها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية يقرر ما يلي :

أولاً : إن غاية السوق المالية (البورصة) هي إيجاد سوق مستمرة ودائمة يتلاقى فيها العرض والطلب والمتعاملون بيعاً وشراء، وهذا أمر جيد ومفيد، ويمنع استغلال المحترفين للغافلين والمسترسلين الذين يحتاجون إلى بيع أو شراء ولا يعرفون حقيقة الأسعار ولا يعرفون المحتاج إلى البيع ومن هو محتاج إلى الشراء ولكن هذه المصلحة الواضحة يواكبها في الأسواق المذكورة (البورصة) أنواع من الصفقات المحظورة شرعاً، والمقامرة والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل، ولذلك لا يمكن إعطاء حكم شرعي عام بشأنها، بل يجب بيان حكم المعاملات التي تجرى فيها، كل واحد منها على حدة .

ثانياً : إن العقود العاجلة على السلع الحاضرة الموجودة في ملك البائع التي يجرى فيها القبض، فيما يشترط له القبض في مجلس العقد شرعاً، هي عقود جائزة ما لم تكن عقوداً على محرم شرعاً، أما إذا لم يكن المبيع في ملك البائع فيجب أن تتوافر فيه شروط بيع السلم، ثم لا يجوز للمشترى بعد ذلك بيعه قبل قبضه .

ثالثاً : إن العقود العاجلة على أسهم الشركات والمؤسسات حين تكون تلك الأسهم في ملك البائع جائزة شرعاً، وما لم تكن تلك الشركات أو المؤسسات موضوع تعاملها محرم شرعاً كشركات البنوك الربوية وشركات الخمر، فحينئذ يحرم التعاقد في أسهمها بيعاً وشراء.

رابعاً : إن العقود العاجلة والآجلة على سندات القروض بفائدة بمختلف أنواعها غير جائزة شرعاً، لأنها معاملات تجرى بالربا المحرم .

خامساً : إن العقود الآجلة بأنواعها التي تجرى على المكشوف، أى على الأسهم والسلع التي ليست في ملك البائع، بالكيفية التي تجرى في السوق المالية (البورصة) غير جائزة شرعاً، لأنها تشتمل على بيع الشخص ما لا يملك اعتماداً على أنه سيشتريه فيما بعد ويسلمه في الموعد، وهذا منهي عنه شرعاً لما صح عن رسول الله (ﷺ) أنه قال : "لا تبع ما ليس عندك" وكذلك ما رواه الإمام أحمد وأبو داود بإسناد صحيح عن زيد بن ثابت "أن النبي (ﷺ) نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم" .

سادساً : ليست العقود الآجلة في السوق المالية (البورصة) من قبيل بيع السلم الجائز في الشريعة الإسلامية، وذلك للفرق بينهما من وجهين :

أ- في السوق المالية (البورصة) لا يدفع الثمن في العقود الآجلة في مجلس العقد وإنما يؤجل دفع الثمن إلى موعد التصفية، بينما أن الثمن في السلم يجب أن يدفع في مجلس العقد .

ب- في السوق المالية (البورصة) تباع السلعة المتعاقد عليها وهى في ذمة البائع الأول، وقبل أن يحوزها المشترى الأول عدة بيوعات، وليس الغرض من ذلك إلا قبض أو دفع فروق الأسعار بين البائعين والمشترين غير الفعلين مخاطرة منهم على الكسب والربح، كالمقامرة سواء، بينما لا يجوز بيع المبيع في عقد السلم قبل قبضه .

وبناء على ما تقدم يرى المجمع الفقهي الإسلامي أنه يجب على المسئولين في البلاد الإسلامية أن لا يتركوا أسواق البورصة في بلادهم حرة تتعامل كيف تشاء في عقود وصفقات، سواء أكانت جائزة أم محرمة، وأن لا يتركوا للمتلاعبين بالأسعار فيها أن يفعلوا ما يشاءون، بل يوجبون فيها مراعاة الطرق المشروعة في الصفقات التي تعقد فيها، ويمنعون العقود غير الجائزة شرعاً ليحولوا دون التلاعب الذي يجر إلى الكوارث المالية، ويخرب الاقتصاد العام، ويلحق النكبات بالكثيرين، لأن الخير كل الخير في التزام طريق الشريعة الإسلامية في كل شيء، قال الله تعالى (وَأَنَّ

هذا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُون) (الأنعام:١٥٣) .

٣/٢- منهج الشريعة في تحديد أسعار الأوراق المالية:

لما كانت العدالة هي إحدى سمات الشريعة الإسلامية، فقد كان جل حرصها تحقيق مصلحة جميع الأطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية - وبما لا يخالف القواعد الضابطة لهذا المنهج - كما تحرص الشريعة على عدم إلحاق الضرر بأي من المتعاملين حيث "لا ضرر ولا ضرار" هو ضابط شرعي في عملية التعامل .. كما تأتى القاعدة الشرعية "درء المفاسد مقدم جلب المصالح" لتحدد ترتيب تطبيق هذه القواعد..

وعند تحديد أسعار سوق الأوراق المالية، فإنه غالباً ما يثار هذا التساؤل : هل تعترف الشريعة بآلية العرض والطلب في تحديد الأسعار؟

يتفق كل من د/ أحمد محيى الدين، د/ مستعين عبد الحميد، د/ محمد عبد المنعم مع الإمام الغزالي، في القول بأن التساوم والتزايد على أسعار الأوراق المالية أمر لا غبار عليه فلقد كان الحسن والحسين رضي الله عنهما وغيرهما من خيار السلف يستقصون في الشراء ثم يهبون مع ذلك الجزيل، فقيل لبعضهم تستقصى في شرائك على اليسير ثم تهب الكثير ولا تبالي ؟ فقال : إن الواهب يعطى فضله، وإن المغبون يغبن عقله .

وعليه فإن مبدأ التأوم ليس برذيلة، ولكن نوع من الرشد الاقتصادي يعمل من خلال ظاهرة السوق على حسن توجيه الموارد لاكتساب أقصى منفعة ممكنة .

ومن الأدلة على اعتراف النظام الإسلامي بدور السوق وقواه في تحديد أسعار السلع والخدمات نهى الرسول (ﷺ) عن تلقى الركبان، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله (ﷺ) أن يتلقى الركبان وأن يبيع حاضر لباد، قال : فقلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد ؟ قال : لا يكن له سمساراً. (صحيح مسلم، ج١٠) فالحديث ينهى عن ملاقاة؟ أصحاب السلع من منتجين وفلاحين وغيرهم فيشترون منهم بأثمان لا تماثل الأثمان السائدة في السوق مما يدل على الدعوة إلى وجوب عرض السلعة في سوقها إذا لا يمكن معرفة حقيقة السعر خارج السوق، فقد يتعرض البائع للتغرير، ولذلك أثبت الرسول (ﷺ) للبائع إذا ما دخل السوق ووجد السعر مختلفاً، فعن أبى هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله صلى عليه وسلم يقول :"لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار .

والشاهد من حديثنا السابق أن الفقه الإسلامي لا يرى بأساً في تحديد أسعار الأوراق المالية بواسطة قوى السوق وهى العرض والطلب من خلال التساوم والتزايد وغيرها .

وثمة نقطة أهرى جديدة بالإشارة إليها، ماذا لو حدث انحراف من المتعاملين في سوق الأوراق المالية، واستخدام أساليب ملتوية تؤثر على السير الطبيعي لتحديد أسعار الأوراق المالية ؟ هل يحق للسلطات أن تتدخل لتحديد أسعار الأوراق المالية لحظتئذ ؟

اجتهد الفقهاء في هذا الأمر حسب كون ظروف السوق طبيعة أو استثنائية : (الحنابلة) يرون؛ أنه ليس للإمام أن يسعر على الناس، بل يبيع الناس أموالهم على ما يختارون .أما (الأحناف والمالكية) فيأخذون بهذا الرأي في حالة الظروف العادية الطبيعية، وهذا رأى يميل إليه كثير من الفقهاء . وفي هذا المقام يقول ابن تيمية "إن كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم، وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء وإما لكثرة الخلق فهذا إلى الله، وإلزام الخلق بأن يبيعوا بقيمة معينة إكراه بغير حق .

وقد استدل الفقهاء المعارضون لتدخل ولى الأمر لتحديد الأسعار بحديث روى عن أنس رضي الله عنه قال : غلا السعر على عهد رسول الله (ﷺ) فقالوا :"يا رسول الله وسعرت ؟ فقال (ﷺ) إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر، وأنى لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمته إياه في دم ولا مال" . (سنن أبو داود، ج٣).

ولكن ماذا يحدث إذا جمحت أسعار الأوراق المالية نحو الارتفاع بتأثير عوامل أخرى غير موضوعية كعمليات

الإحراج أو التناجش ونحو ذلك، فهل يقف ولى الأمر مكتوف الأيدي ومتفرجاً بموجب حديث التسعير هذا أو شعار عام كالحرية الاقتصادية ؟

يتفق كل من :(د/ أحمد محيى الدين، د/ مستعين عبد الحميد) على أن تدخل ولى الأمر في تحديد أسعار الأوراق المالية تدبير اجتهادي مصلحي يستخدم من غير إضرار ولا تعسف عندما تطرأ ظروف استثنائية تؤثر سلباً على قوى العرض والطلب، وتؤدي إلى سيادة أسعار غير طبيعية ولا مقبولة ولا عادلة . ويستخدم كذلك في الأوقات العادية إذا أسيئ التصرف على نحو قد يؤدى إلى حدوث الأزمات والظروف الاستثنائية .

إذن فالتدخل في مثل تلك الظروف الإستثنائية ضرورة وقائية تحول دون خلق البعض للظروف غير العادية، وضرورة علاجية تحول دون استفادة البعض من تلك الظروف غير العادية .

٢/٤- كيفية تحديد ثمن البيع :

إذا كانت الشرعية الإسلامية قد أكدت على ضرورة العلم بالمبيع كما ووصفاً، فقد اشترطت لصحة البيع ذاته أن يكون الثمن معلوماً وقت التعاقد . وحول الكيفية التي يتم بها تحدي الثمن فإن للفقهاء رأيين في ذلك، حيث يرى فريق من العلماء أن معلومية الثمن تكون بمعرفة مقداره كما وصفه (د/ أحمد محيى الدين، ص٣١٢- ابن حزم، ص٢٣- الشيرازي، ص ٢٦٦-الخرشي، ص٦٩- السرخسي، ص٦ على حيدر، ص١٨٥) .بينما يرى فريق أخر أن معلومية الثمن تكون بما يحصل به الرضا وتنقطع به المنازعة سواء تم تحديده كما أو لم يحدد كذلك :(ابن القيم، ص٥ - ابن تيمية، ص٢٢١- أحمد يوسف شاهيم، ص٢٢٠- محمد يوسف موسى، ص١٨٥) وقد قدم كل فريق حجته التي تؤيد رؤيته في القضية المطروحة وفقاً لما يلي:

الرأي الأول : يرى أصحاب هذا الرأي أن تحديد ثمن البيع يجب أن يكون كما حين العقد، وعليه فإن تحديد سعر الورقة المالية بما ينقطع به السعر آجلاً تفقد البيع أحد شروط صحته .

الرأي الثاني : يرى أصحاب هذا الرأي أن معلومية الثمن وقت العقد إنما تكون بما يقع به التراضي وتنقطع به المنازعة، ولا يشترط أن يكون الثمن محدداً تحديداً كمياً . وبناء على هذا الرأي فإن بيع أو شراء عدد من الأوراق المالية على أساس سعر يتحدد آجلاً وفق سعر السوق في يوم كذا لا يخالف شرطاً من شروط صحة البيع .

وحاصل آراء هذا الفريق أن المعرفة المشروطة في الثمن لا تتطلب أن يكون الثمن معلوماً حين العقد بأنه مبلغ كذا من النقود، فهذه المعرفة غير واجبة شرعاً حين العقد، ويكفى أن يكون الثمن معروفاً على وجه ما يقع به التراضي، ولا يقوم نزاع بين المتعاقدين .

٣- آراء المفكرين في عقود الخيارات من الناحية الشرعية :

تتسم حياتنا اليومية بالتطور المتلاحق والتغير السريع والمفاجئ أحياناً، ورغم أن هذا التغير قد طال كل مناحي الحياة، فقد كان - ولازال- لعالم المعاملات المالية الحظ الأوفر منه ... وما أدوات وصيغ المشتقات المالية إلا دليل حيوي على ذلك .

ولما كانت هذه الأدوات تتسم بحداثتها، فلم يكن للأمم السابقة عهد بها، إلا أنه في ضوء صلاحية الشريعة الإسلامية - بحكم طبيعتها - لكل زمان ومكان، ومن منطلق أن هذه الشريعة ذاتها لا تحرم أمراً يحتاج إليه عامة الناس، إلا أوجدت له بديلاً يلبى تلك الحاجة .. ومن هنا فقد فتح باب الاجتهاد على مصارعيه ليدلى كل باحث بدلوه وصولاً إلى تخريج شرعي لما يصلح من هذه المعاملات لتيسير مصالح الناس وتحقيق النفع لعامتهم ..

ذكر (فياض، ١٩٩٨) إن الإسلام لا يضيق بالجديد في المعاملات، ولا يتنكر له، مادام هذا الجديد يلبى حاجة الأمة، ويحقق مقصداً مشروعاً من مقاصدها . ولذلك فإن كل مستحدث من المعاملات يفسح له الإسلام مكاناً في مجتمعه ويرعاه بين مبادئه وأحكامه، إلا أن يكون هذا المستحدث قد جاء على غير سنة الحياة، نتيجة لهوى طائش، أو ظلم بين فإن الإسلام حينئذ يرده ولا يرضى لأتباعه أن يجتمعوا عليه ويرضوا عنه.

التكييف الشرعي للخيارات :

رغم قناعتنا بحداثة عقود الخيارات حسبما يؤكد واقع هذه العقود، فإن المشاهدة تؤكد كذلك أن هذه العقود قد حظيت باهتمام غير قليل من جانب كثير من المفكرين ذوى التوجهات المرتبطة بالمعاملات المالية الإسلامية .. حدث ذلك من خلال الكتابات والبحوث والرسائل العلمية، وكذا ما عقد من مؤتمرات وندوات لمناقشة التكييف الشرعي لتلك العقود.

ولد كان حل اهتمام المفكرين يدور حول مجموعة من الأسئلة تم وضعا لتغطى المحاور الأساسية لموضوع الخيارات، وذلك من قبل بعض الهيئات ذات الاهتمام الخاص بمثل هذه الموضوعات مثل مجمع الفقه الإسلامي، وذلك على النحو التالي :-

١- هل ينضوي عقد الاختيار تحت أحد العقود المعروفة أو هو نوع جديد ؟ وإذا كان نوعاً جديداً فما حكمة ؟ وما تكييفه الشرعي ؟

٢- هل هناك علاقة بين عقد الاختيار وبين البيوعات أو العقود الأخرى، مثل : بيع العربون، أو البيع على الصفة، أو السلم، أو الهبة، أو بدل الخلو؟

٣- ما هو التكييف الشرعي للعوض مقابل إعطاء الحق في الاختيار ؟

٤- إذا جرى عقد الاختيار من خلال هيئة ضامنة، فما التكييف الشرعي لدور هذه الهيئة ؟ وما حكم هذا الضمان ؟

٥- هل يصح بيع (اختيار الإستدعاء) أو هو كبيع شيء موصوف لا يملكه البائع بالرغم من توفره في السوق؟

٦- هل يمكن في صورة (اختيار الشراء) أن يعتبر العقد مشروعاً بجعل العوض جزءاً من ثمن السلعة ؟

٧- إذا لم يكن عقد الاختيار مقبولاً شرعاً كلياً، أو جزئياً، فكيف يمكن تعديله ليكون مقبولاً شرعاً ؟

وقد حاول الباحث تلخيص ناتج اجتهادات هؤلاء المفكرين، حيث تبين وجود تباين واضح في هذه الرؤى، ما بين معارض شكلاً وموضوعاً، والحكم المطلق على هذه العقود بالبطلان، وما بين موافق على تلك العقود والحكم بجوازها لتحقيق حاجة الناس، وآخرون يرون توخى إبداء الرأي حتى تتضح الصورة أمامهم من قبل المتخصصين، وربما نحتاج إلى إجراء بعض التعديلات على هذه العقود في محالة لتقريبها من حظيرة العقود المقبولة شرعا .

أولاً : المعارضون لعقود الخيارات وحجتهم :

لقد عارض جماعة من المفكرين عقود الخيارات، بل ورفضوا الفكرة من أساسها، والحكم عليها باعتبارها من قبيل الغرر الفاحش، وأكل أموال الناس بالباطل، أو هي باختصار نوع من المقامرة ... ومن هؤلاء :

(د/أحمد محيى الدين، الشيخ/ محمد المختار السلامي، د/وهبة الزحيلي، القاضي/محمد تقي العثماني، د/الصديق الضرير، الشيخ/عبد الله بن بيه، الشيخ/أحمد الشيباني، الشيخ/أحمد بزيع الياسين، د/عبد اللطيف جناحي، الشيخ/رجب التميمي، د/علي محيى الدين القرة داغي، د/يوسف كمال، د/عبد الحميد البعلي، والهيئة الشرعية للمعهد العالمي للفكر الإسلامي).

وقد بنى هؤلاء المفكرون رؤيتهم هذه على الحجج التالية:

١- لا تندرج عقود الخيارات بشكلها الحالي تحت لواء أي من العقود الشرعية البالغة (٢١ عقداً)، والمصنفة في فئات خمس وفقاً لما يلي:

- عقود التمليك : وتشمل البيع والمقايضة والهبة والشركة والقرض والدخل الدائم والصلح.
- عقود المنفعة: وتشمل الإجارة وأنواعها كالمزارعة والمساقاة والمغارسة وإيجار الوقف وعقد الإعارة.
- عقود العمل: وتشمل عقد المقاولة وعقد العمل والوكالة والوديعة والحراسة.
- عقود الغرر: وتشمل الرهان، والراتب مدى الحياة، والتأمين.
- عقود التأمينات الشخصية: وهي الكفالة والحوالة. أما الرهن فجاء تنظيمه مع الحقوق العينية التبعية، سواء أكان رهناً رسمياً (تأمينياً) أم رهناً حيازيا على العقار والمنقول والديون.



٢- هذه العقود حادثة، ولا وجه لمقارنتها بالعقود المعروفة في الفقه الإسلامي وأقرب شيء لتلك الخيارات هو القمار، فكل مشتر لخيار بيع أو شراء يربط حظه بتقلبات الأسواق إما لفائدته أو ضده.

٣- أن الهيئة الضامنة في عقود الخيارات هو ضمان شكلي، لأن السمسار لا يقوم بالجمع بين الإرادتين إلا بعد أن يحقق لنفسه من ضمانات ما يبلغ به العقد مرحلته النهائية، فالضمان صوري لأن الضمان في الأسواق والبنوك ليس عملاً خيرياً.

٤- أن هذه العقود هي تصرف من نوع خاص يمكن وصفه بأنه مجرد مواعدة لتبادل حقوق مجردة منقطعة الصلة بالأعيان أو بالأشياء المادية، وتقتصر على تبادل الرغبات أو الإرادة والمشيئة، إذن فالتعبير الدقيق للتكييف الفقهي لعقود الخيارات أنها باطلة.

٥- إن الاختيارات بصورتها الحالية لا ينطبق عليها ما هو مطلوب شرعاً من وجود المعقود عليه وجوداً حقيقياً أو موصوفاً في الذمة، ثم إن محل العقد في الاختيارات هو حق محض منفصل عن الأسهم أو الأوراق المالية التي يعطى على أساسها حق الاختيار، ولذلك أجازت السوق بيع الخيار وحده، بل هذا التداول هو الأكثر في الاختيارات ومثل هذا لا يجوز أن يكون معقوداً عليه في الفقه الإسلامي.

٦- أن هذه الاختيارات تقوم من حيث الغالب على المخاطرة والحظ والمقامرة، والربح على حساب الآخر، بحيث يكون ربح أحدهما على حساب خسارة الآخر، فمثل هذا يدخل في الميسر المحرم وفي أكل أموال الناس بالباطل.

٧- أن هناك اختلافات كثيرة بين عقود الخيارات الحديثة وبين خيار الشرط المشروع، لأن خيار الشرط يكون ضمن عقد قائم موجود ويعطى أحد الطرفين للآخر الخيار، أما هذا فهو خيار نشأ من عدم .

٨- أن المعقود عليه في عقد البيع لابد أن يكون شيئاً ماديا محسوساً معلوماً، وهذا غير متحقق في عقود الاخنيارات، فلا يعد بيعا صحيحاً .

٩- رغم وجود منفعة من هذه العقود إلا أن الإثم فيها أكبر من النفع "يسئلونك عن الخمر والميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما" والله سبحانه وتعالى يقول : **{ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل}** .

١٠- أن هذه العقود فيها غرر كبير، وأن حرمة الغرر الكثير اجماعية لا خلاف فيها لنهى النبي (ﷺ) عن بيع الغرر.

١١- أن الغرر اليسير وإن أجيز فإنما بشروطه : أن يكون يسيراً، وأن يكون للحاجة، وأن لا يكون مقصودا .. وهو ما لا ينطبق على الخيارات الحديثة.

١٢- أن هذه العقود قد مورست بداية في ظل نظام اقتصادي ربوي أيل إلى السقوط، وليس بالضرورة أن يكون عرف غير المسلمين عرفاً للمسلمين .

١٣- أن حقيقة العقد في الخيارات أنه عقد وهمي مبنى على الوهم، فالبضاعة - محل العقد- سراب والثمن سراب، إذن فهناك مراهنة .

١٤- أنه في وقت تنفيذ الخيار ينظر هل هو كاسب أو خاسر، فإذا هو كاسب يأخذ المكسب، وإذا هو خاسر يسلم الفرق، إذن هي نوع من أنواع القمار بدل من ممارستها بالورقة (الكتشينة) تمارس بعقود في البورصات . وقد عكس هذه الصورة الوهمية ما أكدته الإحصاءات الدولية من أن هذه الممارسات الوهمية تمثل ٩٧% من مجمل العمليات، بينما ٣% فقط هي عقود حقيقية .

١٥- أن الأمر في هذه العقود لا يعد أن يكون نوع من المراهنات يدفع فيها الخاسر ويقبض الرابح.

١٦- أن هذه المعاملات مضيعة للمال ومحققة لثروة من معاملات لا صلة لها بالنتيجة، وتخرج النقود - بالنتيجة- من إحدى الوظائف الرئيسية وهو تحريك عجلة التنمية .

١٧- التأثير السيئ لهذه السوق، إذا يصرف توجه المال عن المعاملات الحقيقية وبالتالي يؤثر سلباً على التنمية ويزيد من عرض النقود مما يؤدى إلى زيادة التضخم .

١٨- ليس من المتيقن أن حجم العقود التي تتم تعادل في



قيمتها أثمان ما تقع من أسهم البضائع، فالسيطرة على مثل هذا السوق سيطرة غير ممكنة، والأمر يفلت من أيادي المسيطرين عليها خاصة إذا نشطت سوق الخيارات لأنها طبعاً من المضاربات .

١٩- أن وهمية هذه العقود تفضي إلى الجهالة، والجهالة تفضي إلى النزاع، ومعلوم كقاعدة شرعية، أن الجهالة التي تؤدي إلى النزاع هذه عقدها فاسد ولا يجوز أن يعول عليه .

٢٠- أن فقهنا الموروث لم يشتمل على شيء مباشر في هذه العقود الحادثة وفقهاء سلفنا حتماً لم يواجهوا مثل هذه المعضلات، فهم عاشوا في مجتمعات يغلب أنها مجتمعات زراعية ومجتمعات تجارية ذات طبيعة تراحمية تعاونية بسيطة تحددها وتسودها وتضبطها قيم شرعية وأخلاقية .

ثانياً : الموافقون على عقود الخيارات وحجتهم :

على الجانب الأخر فهناك من ينظر إلى القضية من منطلق أن رسالة الإسلام هي رسالة كاملة وأن نبي الإسلام (ﷺ) هو النبي الخاتم، وأن كمال تلك الرسالة وخاتميتها يجعلها صالحة لكل مكان، ولكن زمان، ولكل تخصص . وعليه فقد وجب على فقهاء هذه الشريعة السمحاء ألا يتصف اجتهادهم بالثبات والجمود، وإنما ينبغي أن يتطور لمواكبة كل جديد في العصر الذي نعيش فيه، ومن ثم فإن الحكم العام بحرمة هذه العقود هو نوع من الجمود وإغلاق باب الاجتهاد في قضية أو أمر يحتاج الناس إليه ... ومن هؤلاء (د/ عبد الوهاب أبو سليمان- حجة الإسلام محمد على التسخيري- أحمد طه ريان – محمد مؤمن- د/ سامي حمود – د/ منزر قحف- محمد سالم عبد الودود ...) .

وقد اجتهد هؤلاء الفقهاء في كيفية تخريج هذا العقد فقالوا إن عقد الاختيار يمكن تخريجه شرعاً على أساس :

١- أنه عقد إجارة على منفعة معلومة ظناً أن موضوع العقد هو السماح والترخيص للمتعامل بالدخول في المضاربات في السوق المالية للاستفادة منها في استثمار أمواله في معاملاتها، وما تقدمه من معلومات وتسهيلات مادية .

٢- أن عقد الاختيار مجرد مواعدة لتبادل حقوق مجردة منقطعة الصلة بالأعيان، أو الأشياء المادية، وتقتصر على تبادل الرغبات أو الإرادة والمشيئة .

كما بنى هؤلاء تخريجهم هذا وكذلك حجتهم في الموافقة على التعامل بهذه العقود على ما يلي :

١- ينبغي أن نتصفح الواقع فإذا رأينا عقداً جديداً لم نحكم بتحريمه من أجل جدته، لأن العقود الشرعية ليست عقوداً مسماة أو شكلية، إنما هناك ضوابط أقرها الشرع للتعامل، فإذا توفرت قضينا بالإباحة وإذا اختلت قضينا بالتحريم، أما أن نقول : هى عقود فاسدة لأنها لا عهد بها، أو نقول : هي عقود صحيحة لأنها تحقق المصالح والمكاسب، هذا لا يمكن أن يكون معياراً للتحليل أو للتحريم . ننظر إليها نظرة موضوعية نعتمد فيها ما يقوله الخبراء، فإذا شخصوا لنا هذه العقود وعرفنا الأحكام التي تنطبق عليها مما هو موجود عندنا في كلام الفقهاء- رحمهم الله تعالى- تكلمنا على بصيرة في التحليل والتحريم .

٢-أيضاً ينبغي أن نحدف من بحوثنا ما يرتبط بشكل جانبي بهذه العقود، كالفائدة التي تعطيها الهيئة الضامنة لمبلغ الضمان المسلم لها وأمثال ذلك، هذه أمور جانبية يجب أن تحدف من محل البحث .ثم أنه لا معنى لأن نرجع عقود البيع هذه التي يصرح المتعاملان فيها بكلمة البيع نرجعها إلى المواعدة أو العربون أو التأمين، لا هذا بيع .

٣- أن مركز بحثنا يجب أن ينصب على محل العقد . محل العقد هو موضوع الخلل أو موضوع الشبهة في هذه العقود، ومحل العقد هو الحق المجرد الذي عبرت عنه التعاريف بالحق المجرد أو الحق الذي لا ينتسب إلى عين أو إلى سلعة، هذا الحق المجرد هل يمكن أن نبيعه ؟ نحاول تقسيم الحقوق إلى مالية وإلى ما ليس فيها مالية وإلى ...، ثم نحاول التركيز على هذا الحق لنجد أن هذا الحق واقعاً هو حق مجرد لا نسبة له إلى السلعة، لا نسبة



له إلى عين . ثم ما هو الدليل القاطع على أن هذا الحق لا يجوز التعويض عنه، ما هو الدليل على ذلك ؟ حق له مالية عرفية وهو الحق شرعي واقعاً لي الحق، هذا حق مشروع، لي أن أبيع ولي أن أشترى حق مشروع قائم يقبله الشرع وله مالية عرفية، والدليل على ماليته العرفية تعامل الناس به أو تعامل هذه الأسواق الدولية به .

٤- أننا لو تأملنا في الأمر وفي الدور الذي تقوم به عقود الاختيارات في إيجاد تنسيق بين العرض والطلب وهي اليوم عقود معتبرة في الأسواق المالية العالمية، فإن إطلاق لفظ (المقامرة) على مثل هذه العقود أمر يحتاج إلى مرونة، ونذكر هنا أن بمن أطلقوا على عقود التأمن صفة المقامرة مع أن الفروق بين هذه العقود، وعقود التأمين والمقامرة كبيرة جداً .

٥- الواقع أن عقد الاختيار ليس له صورة واحدة في كل المجتمعات التي تتعامل به، بل له صورة في القاهرة، وهناك صورة أخرى في لندن أو في باريس أو في المجتمعات الأخرى التي تتعامل به، وبسؤال بعض المتخصصين في الاقتصاد صوروا لنا عقد الاختيار بأنه عبارة عن شخص أو هيئة أو شركة تدفع مبلغاً مقدماً حتى يكون لها الحق في التعامل داخل السوق المالي، ثم فيما بعد يقوم وكيل أو سمسار بالتعامل لصاحب هذا المتعامل، ولذلك يمكن تكييفه على أنه عقد إجارة، فعقد الاختيار في مبدئه صورة من صور عقد الإجارة على منفعة بعوض والأجرة التي تدفع مقدماً لكي تخول للدافع من خلال هذه العقد حق التعامل مع الأسواق المالية بحيث يحق له أن يشترى أو يبيع ما يعرض داخل السوق بواسطة السماسرة الذين يقومون بدور الوكيل . ثم فيما بعد ما يقوم به السمسار من بيع أو شراء هو عقد مستقل آخر غير عقد الاختيار، هو عقد بيع أو شراء بطريق النيابة، إذا هذا الوسيط سيتولى الإيجاب والقبول عن الطرفين إذ يجمع الرغبات وينسق بينها من داخل السوق يمكن أن يكون وكيلاً لوكالة عامة أو لوكالة خاصة عن طرف أو وكالة عن طرفين .

٦- إن القول بأن العقد يشبه القمار فهو ليس قمار بالنسبة للخبير، لأنني مثلاً كإنسان عادى لا أعرف الجواهر أو الذهب ولكن خبراء الجوهر بينهم لا يسمى هذا قمارا لأنهم خبراء، والذين يتعاملون في عقود الخيار ليسوا بأناس عاديين فأسواقنا في البلاد الإسلامية كلها إن وجدت هناك أسواق لا تعرف هذه العقود، حتى البلاد المتقدمة في أمريكا بدأت في عام ١٩٧٢، وانجلترا لحقتهم بعد ذلك بعشرة سنوات وهى شيء جديد بالنسبة لسويسرا، وشيء حديث جداً بالنسبة لأسواق اليابان فهؤلاء الخبراء عندما يدخلون السوق يكونون قد حسبوا الميزانية للشركة حساباً دقيقاً ويعرفون الصفقات المقبلة وماذا سيحدث من بيوع أو تواجهها من مشاكل، فيدخلون السوق وهم يعلمون تماماً ما هي الحسابات التوقعية، ليس هجساً ولا رجماً بالغيب وإنما عن دراسة علمية مدروسة، فبالنسبة لهم الذين يتعاملون في السوق ليس هناك قمار أو غرر ولكنهم خبراء السوق وأهله الذين يتصرفون به .

٧- أصل العقد هو عقد على الحق بالشراء وليس عقداً على الشراء نفسه . عقد الشراء سينعقد بعد ذلك في وقت لاحق إذا مارس الطرف الذي له حق ذلك الاختيار .

٨- عقد الاختيار حسب تعريفه، هو عقد بيع في جوهره وموضوعه تنزل أحاكمه وفق أحكام البيع .

٩- العقد الثاني : الذي هو لب هذا العقد، إذ أن أركان البيع وشروط البيع ينزل عليه، والخلل لهذا العقد آت من جانب عدم وجود المالية فيه، ولكم هيئة السوق مستعدة أن تمون وتعطى المتعامل البضاعة الموصوفة .

١٠- ما ذكر إلى حد الآن من أدلة على البطلان أو الصحة لم يكن كافياً لهذه الحكم على العقد المطروح، لقد ذكر أن هذا العقد ليس له مماثل في العقود الفقهية المألوفة، فهو عقد جديد وهذا لوحده لا يسوغ لنا رد هذا العقد الذي نتكلم في صحته أو بطلانه لأن العقود ليست توفيقية العبادات وهذا أمر واضح .



١١- ذكر أن هذا العقد المطروح هو شبيه بالقمار ونحن نقول المحرم هو القمار لا الشبيه بالقمار، كما أن المحرم هو الربا لا البيع الشبيه بالربا في أخذ الربح، على أن القمار هو أخذ من دون إعطاء وهنا أخذ المال وإعطاء حق الاختيار كما قرر ذلك للبيع أو الشراء، فأي دليل على أن يكون الأخذ في مقابل الإعطاء هو شبيها بالقمار فيحرم ؟.

١٢- نقطة هامة هي أن هناك عقدين مختلفين تماماً : عقد الاختيار ثم يليه عقد ممارسة ذلك الاختيار . الآن عقد الاختيار، أبيع اختياراً وأن كنت مشترياً للاختيار أن لي حق الاختيار فإنا الذي أدفع الثمن، هذا العقد يجرى الآن وهذا العقد يحدد ما هي السلعة وما هو الشيء الذي يقع عليه الاختيار سعره والأجل الذي يمكن أن يمارس الاختيار من خلاله ونوع السلعة محددة بدقة واضحة متناهية، وقد تكون هذه السلعة شيئاً مباحاً مما ألف أن يتعامل به الناس كالأسهم أو كالسلع - السلع المتعددة- وقد يكون شيئاً وهمياً مطلقا .وهو المؤشر، المؤشر حقيقته شيء وهمي لأنه رقم حسابي فقط يدل على حركة مجموعة من الأسعار أو الكميات خلال فترة زمنية، فهو شيء وهمي فقط محسوباً حسابياً وليس شيئاً حقيقياً، فيمكن أن يقع الاختيار على أي من هذه الأشياء إلا أنه سيتم بعد ذلك عقد آخر لو تمت ممارسة ذلك الاختيار، وهذا العقد الآخر منفصل تماماً عن العقد الأول من حيث إنه عقد يعنى سيكون هناك عقد بيع بطرفية والسعر المحدد مسبقاً والكمية محددة مسبقاً فينجز ذلك العقد بمجرد ممارسة ذلك الحق.

١٣- الحالة الثانية وهى حالة قليلة الحصول، تحصل في واقع الحال إلا أنها قليلة، هو أن ينتهي هذا العقد بالممارسة الفعلية للاختيار بحيث أشترى من السوق مائة سهم وأسلمها لمن اختار ذلك الاختيار . هذا هو الشكل العام. الاختيار الذي يمارس في الأسواق المنظمة ومعظم الاختيارات تمارس في الأسواق المنظمة وبشكل كبير جداً، اختيارات خارج الأسواق قليلة تمارس إلا أن الاختيارات داخل الأسواق يضاف إليها عنصر مهم جدا وهو أن إدارة السوق تضمن إنجاز جميع العقود التي يتعاقد عليها في تلك السوق، فهذه العقود إذن إدارة السوق تضمن إنجازها، وبالتالي تأخذ من الأطراف الذين يدخلون بهذه العقود ضمانات كافية بنظرها تسمى الهوامش، هذه الهوامش تأخذ إدارة السوق، وتضعها عندها فهذا يقتضى إذن نوعاً آخر أو إضافة عنصر آخر هو أن هذه العقود مضمونة التنفيذ ولا مجال فيها أبداً لأن يتقاعس أو يتلاعب أو يقوم بأي إجراء آخر أي طرف من الأطراف، لأن الإدارة تضمنها .

ثالثاً : المؤجلون لرؤيتهم في الخيارات

في نفس الوقت فإن هناك جمع من الفقهاء رأى ضرورة التريث وزيادة البحث والدراسة وسؤال المتخصصين عن كنية هذه العقود قبل الحكم عليها، فلا هم عارضوها كلية، ولا هم أيدوها إبتداءاً، وإنما علقوا رأيهم لمزيد من الإطلاع والبحث والدراسة، ومن هؤلاء (د/ عجيل جاسم النشمي - د/ طه جابر العلواني .. وآخرون) وقد بنى هؤلاء الفقهاء حجتهم في رأيهم هذا على ما يلي :

١- كما علمنا أن هذا العقد لم يدخل أسواقنا العربية والإسلامية . في الحقيقة لابد من أن يوجد بيننا من المختصين الاقتصاديين الممارسين كي يجيبوا على استفساراتنا، توجد بعض الاستفسارات وبعض الاستيضاحات حول هذا العقد لا نجد لو وجهناها من يجيب عنها من المختصين . فنحن في تقديرنا أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد بيان، ويحتاج إلى وجود مختصين في هذا الشأن .

٢- رغم أن غالبية الباحثين قد سدوا الطريق أمام هذه المعاملة من منطلق ألا أساس لها من الشرع الإسلامي الحنيف وهناك من رأى إمكانية الإبقاء على تلك العقود مع إجراء التعديل فقال : إنها مكونة من عقدين أحدهما عقد إجارة، أي عقد على تمليك منفعة، وفسر هذه المنفعة بأنها عبارة عن التسهيلات التي تقدمها الهيئة المعنية لدخول السوق .



أما الجانب الآخر فإنه بيع شيء أو شراؤه بثمن معين وهذه كلها أمور تحتاج إلى البحث والتنقيب .

أوجه الشبة بين الخيارات وبين بعض العقود الشرعية:

وحول أوجه الشبة بين عقد الخيار المطبق الآن وبين بعض العقود المعروفة شرعاً جاءت آراء هؤلاء المفكرين كما يلي :

أولاً : المعارضون لعقود الخيارات :

يخيل أن هذه العقود لها شبه ببعض العقود المعروفة ولذلك يكون من المتحتم التمييز بينها . فمن ذلك :

* بيع العربون : يعنى بيع العربون أن المشترى يقدم للبائع مقداراً مالياً إن أخذ السلعة حسم ذلك من أصل الثمن وإن عدل عن الشراء فاز البائع بالعربون، وحتى على القول بأن بيع العربون جائز فالفرق واضح بين بيع العربون والاختيارات، من عدة نواع :

أولاً: إن المال المقدم في بيع العربون هو جزء من الثمن عند إتمام الصفقة، بينما هو في بيع الخيار لا صلة له بثمن الصفقة ولا يطرح منها عند إتمام العقد.

ثانياً : إن العربون مقدم من المشترى للبائع، والخيارات قد يكون الدافع لثمنها البائع وقد يكون المشترى .

ثالثاً : إن بيع العربون لا ينتقل فيه العربون بالبيع والشراء، بينما في عقود الخيارات للمشترى الخيار أو بائعه أن يتصرف فيه بأنواع التصرف ومنها البيع.

رابعاً: إن الدفع للتعامل بالخيارات هو تحصيل الربح لا السلعة. بينما المقصود في بيع العربون هو تحصيل السلعة.

خامساً : إن ثمن الخيارات هي توقعات مستندة إلى سعر الفائدة ومرتبطة بالأمد وبتذبذب الأسعار ولا شيء من هذا في بيع العربون .

سادساً :إن موضوع العقد في الخيارات كما بينا يشمل السلع والفائدة والمؤشرات، فهي في كثير من صورها أقرب إلى القمار .

* البيع على الصفة : أما بالنسبة للشبة بين بيع الخيارات والبيع على الصفة، فبين بيع الخيار والبيع على الصفة بون شاسع، ذلك أنه وإن كان في بيع الخيار توصف السلعة وصفاً دقيقاً ولا تكون حاضرة كما هو في البيع على الصفة، فإن الخيارات لا يرتبط إمضاء العقد أو فسخه حسب الموافقة بين الموصوف والواقع كما هو الحال في البيع على الصفة، بل هو مرتبط بالربح الذي يحصل عليه مستعمل حق الاختيارات فإن وجد ربحاً أتم العقد وإلا ألغى الاختيار وخسر قيمته .

* الهبة : وإذا أردنا المقارنة بين الهبة والاختيارات فلا صلة بين الهبة والاختيارات لأن أحدهما مبنى على التبرع والآخر على الرغبة في الربح .

* كذلك لا تنطبق عليه مواصفات البيع – بصورة عامة- وذلك لأنه لا يجوز بيع الأعيان إلى أجل قال ابن رشد : (أجمعوا على أن لا يجوز بيع الأعيان إلى أجل، ومن شرطها تسليم المبيع إلى المبتاع بأثر عقد الصفقة) فلا يجوز في البيع قطعاً اشتراط تأخير الثمن، والمثمن معاً، وإن كان اشتراط تأخير أحدهما جائزاً كما في السلم، حيث يؤخر فيه تسليم المسلم فيه، وكما في بيع الأجل حيث يؤخر فيه تأجيل الثمن .

* بدل الخلو : وقد يتبادر إلى الذهن أن حق الاختيار وبيعه له شبه بما يؤخذ في بدل الخلوفي الإيجارات، حيث أجاز بعض الفقهاء ذلك بضوابط شرعية ووافق مجمع الفقه الإسلامي الموقر التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الرابعة بعض صوره، منها : "إذا تم الاتفاق بين المستأجر وبين المستأجر الجديد أثناء مدة الإجارة على التنازل عن بقية مدة العقد لقاء مبلغ زائد عن الأجرة الدورية فإن بدل الخلو هذا جائز شرعاً ...

وجه التشابه بينهما هو أن الاختيارات بمثابة نوع من الامتياز لهذه الأسهم التي يكون لصاحب الخيار بيعها، أو شراؤها بأقل من سعر السوق، فكأنه حق ثابت لصاحب الاختيار مثل حق الإجارة للمؤجر، مع أن العين المستأجرة شيء آخر كما أن الأسهم ونحوها شيء آخر مستقل .

غير أن التشابه لا يؤثر لوجود خلل في أصل العقد على عكس عقد الإجارة فهو صحيح، أما عقد المحل للاختيار نفسه فغير صحيح – لما ذكرنا- إضافة إلى أن المستأجر



إنما يتحقق له هذا الحق مقابل جهده الذي بذلك في المحل التجاري أو نحوه، حتى صار محله معروفاً يرتاده الناس، وتحمل في سبيل ذلك زمناً حيث كان المحل في بدايته مجهولاً يحتمل الخسارة، أما الآن وبعد زمن فأصبح معروفاً، أو أن المستأجر أساساً دفع الخلو للمالك أو لمستأجر سابق، بينما حق الاختيار حق محض لا يعدو كونه حق الشراء – كما سبق – فلا يمكن قياسه على حق بدل الخلو .

* بيع السلم : هل هو نوع من السلم ؟ السلم جائز بالكتاب والسنة وفيه تعجيل الثمن وتأجيل قبض المبيع . والقبض شرط في صحة عقد السلم (أي قبض الثمن في مجلس العقد) ولذلك لا يجوز فيه الخيار، فهذه المعاملة شبيهة بالسلم من حيث إنه عقد يتأخر فيه تسليم المبيع وهو الأسهم، وأن البيع يكون بسعر متفق عليه ابتداءً إلى أجل معلوم . ولكن الاختلاف كبير، فليس فيه أولا قبض للثمن بل كلا البدلين مؤجلان، والأهم ثانياً أن عقد الخيار منفصل عن عقد بيع السلع وله ثمن خاص به فأخرجه ذلك من باب السلم .

* التأمين : هل فيه نوع من أنواع التأمين ؟ إن الدافع الحقيقي لشراء الخيار في أسواق البورصة هو الرغبة في دفع المخاطرة وضمان سعر محدد للبيع أو الشراء في المستقبل ومن ثم تفادى الخسارة . ومقابل ذلك يتنازل المستثمر عن مبلغ محدد يمثل ثمن الخيار المذكور . فكأن الخيار إذا نوع من التأمين . وهو عقد معاوضة يتضمن غرراً فاحشاً والبيع بهذه الصفة نوع من الميسر، فالبائع إنما يبيعه مخاطرة ففيه أكل للمال بالباطل وهو مفض إلى الظلم والتباغض . يقول المولى عز وجل (**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**) (البقرة:١٨٨).

* الوعد : هل هو وعد أم عقد ؟ هل يمكن أن نتصور هذه المعاملة أنها وعد ثم عقد . فيكون الخيار في البداية وعداً بالشراء، ثم إذا تم الوفاء بالوعد حصل العقد بشراء الأسهم أو السلع الأخرى، فإذا كان الأمر كذلك ثارت فيه مسألتان : الأولى هي هل يجز أن يكون للوعد ثمن ؟ فإذا كان له ثمن أضحى نوعاً من عقود المعاوضات له صفة البيع . فالخيار الذي يعمل به الناس في أسواق البورصة مستقل عن ثمن السلعة (أو الأسهم) التي يكون عليها عقد الشراء فيما بعد . الأرجح عدم الجواز، لأن الوعد له حقيقة مستقلة عن العقد فكيف يكون له ثمن ؟ والثاني لأنه إن كان له ثمن للسلعة ثمن صار عقدين جمعاً في عقد واحد وبيعتين في بيعة وهو من الأمور المنهي عنها . والمسألة الثانية : هي قضية الإلزام بالوعد، فإذا افترضنا أنه وعد هل هو ملزم أم غير ملزم ؟ ومسألة الإلزام بالوعد معروفة (وفيها تفاصيل ليس هنا مجال بسطها)، فإذا قلنا بجواز الإلزام بالوعد في عقود المعاوضات منفصلاً عنه سابقاً له (كما تطبقه البنوك الإسلامية في بيع المرابحة للأمر بالشراء) بقيت مشكلة ثمن الوعد وأنه قابل للتداول مستقلاً عن العقد، فدل على أن الوعد بذاته عقد مستقل له محل وثمن .

* عقد بيع : هل هي نوع من أنواع البيوع ؟ يقول المولى عز وجل {**وأحل الله البيع**}، فالأصل في البيع الإباحة وتشبه هذه المعاملة البيع العادي ففيها عاقدين، مشتر وبائع، وفيها ثمن وفيها محل للعقد، فأشبهت بذلك البيع المباح، ولكنها اختلفت عنه اختلافاً جوهريا في محل العقد . فإن الثمن معلوم ولكن المبيع هو شيء مجرد ليس له حقيقة، فالعقد واقع على حق الشراء أو حق البيع من طرف والالتزام بالشراء أو الالتزام بالبيع من الطرف الآخر، أما ما يتم تبادله فيما بعد من أسهم أو سندات أو سلع ... إلخ فإنه إنما يأتى لاحقا، وليس له علاقة عضوية بعقد الخيار لأنه كليهما يمكن أن يستقل بذاته .

* حق البيع : هل هذه حق يجوز بيعه ؟ ذكرنا أن عقد الخيار إنما يعطى مشتريه حق البيع أو حق الشراء بثمن محدد. وقد ذكر الفقهاء رحمهم الله (متقدموا الأحناف مثلاً) أن الشيء لا يعد مالا إلا إذا أمكن حيازته وإحرازه وأمكن الانتفاع به عرفاً أو عادة، فالعلم والصحة والشرف هي أمور معنوية لا يمكن حيازتها وإحرازها، والميتة والدم ... لا يمكن الانتفاع به لضررهما، وكذا حبة قمح أو قطرة ماء لتفاهته .

فالمال مقصور على ما له صفة مادية محسوسة، فالحقوق نوع من الملك لا المال لأنها معنوية لا مادية، ولذلك لم يجيزوا بيع حق الشفعة وحق الحضانة والولاية ... إلخ على أن هناك أنواعاً أخرى من الحقوق المعنوية يجوز أخذ البدل عنها بما يشبه البيع كحق ولى المقتول في القصاص إذا يجوز له أن يأخذ الدية بدلا عنه، وحق الزوج في استمرار عقد الزواج، يجوز له التنازل عنه مقابل عوض الخلع .

ولو حاولنا استكشاف نية العاقدين وغرضهما من هذا العقد، لأن ذلك ربما يكشف لنا حقيقة هذا العقد، لو حاولنا ذلك لوجدنا أن غرض المتعاقدين من هذا النوع من العقود هو (في الأغلب الأعم) أحد أمرين أو كلاهما :

١- حماية المستثمر نفسه من خسارة متوقعة بإلقاء المخاطرة على طرف آخر وإلزامه بالشراء عند حصول المكروه بثمن يحمى ذلك المستثمر من الخسارة التي نتجت عن انخفاض الأسعار .ويلتزم الطرف الثاني بذلك مقابل ثمن يتعهد مقابلة أن يشترى أسهمه (أو سنداته) بثمن محدد سلفاً.

٢-رغبة مستثمر في تحقيق ربح عن طريق اقتناص فرص سنحت معتمداً في ذلك على حواسه وتوقعه لما ستكون عليه حال الأسواق والأسعار في المستقبل، فيشترى اليوم حق الحصول على أسهم بسعر يتحدد اليوم ليبيعها غداً عندما ترفع أسعارها، أو حق بيع أسهم يتوقع انخفاض سعر ... وهكذا . ثم عندما يتحقق ما أمل فيه يبيع ذلك الحق (وربما لا يحتاج إلى إتمام صور المعاملة بشراء الأسهم أو السندات فضلاً) ليحقق ما يصبو إليه من ربح.

من هذا كله نرى أن هذه المعاملة رغم ما فيها من صور البيع فإنها معاملة ضارة في أغلب الأحوال، وأن أغراض المتعاملين فيها شبيه بلعب الميسر، حيث يعتمد الربح فيها على الصدفة والمخاطرة والقمار . وفيها غرر فاحش بالدرجة المفسدة لعقود المعاوضات، بل أن الباعث لحصولها هو الغرر ذاته المنبعث من عقود أخرى ينتشر استعمالها في أسواق البورصات .

٢- ثانياً :- الموافقون على عقود الخيارات

أوجه الشبه بين الخيارات وبعض العقود الشرعية :

* العوض في اختيار الشراء لا دخل له في ثمن المعقود عليه - الذي هو في البداية عقد على عوض - في الاختيارات وعلى فرض جعله من الثمن فإنه لا يؤثر على صحة العقد لو كان صحيحاً في بقية الأركان لأن الخلل آت من ناحية مالية المعقود عليه، بل يعد من قبيل بيع العربون وهو دفع بعض ثمن في بيع عقداه أو أجرة أو يكون مشترياً ومستأجراً إلى آخر ما هو معروف معنى العربون . فعلى مذهب الحنابلة لو افترضنا مع أنه لا يدخل في بيع العربون إنما العوض الذي يدفعه هو أجرة دخول وتعامله في تلك السوق . يمكن تعديل هذا النوع من البيوع مع الاحتفاظ بخصوصية الاختيار، والواقع أن انطلاقنا من تحليل هذا العقد أنه على المذهب الحنبلي ليس ضرورياً أن يكون أي عقد من العقود المسماة، والأصل في المعاملات الإباحة حتى يوجد ما يفسد ذلك العقد، ولذلك انطلقنا من هذا المنطلق وبحثنا عن جوانب الخلل بعد التكييف الفقهي لذلك الموضوع .
* أما من حيث علاقته بالعقود الأخرى فهو له علاقة بعقد الإجارة، إذا هو صورة منها، أما الصفقة التي يتم التعاقد عليها داخل السوق فهي بيع على الصفة إن كانت ستسلم عقب التعاقد وإلا فهي من باب عقد السلم، إلا أنه في هذه الحالة لابد من دفع الثمن عند التعاقد أو خلال ثلاثة أيام من بعد العقد كما يرى المالكية . المهم في هذا من الصعب أن نقول لعقد يجرى التعامل به بالأسواق أنه حرام ثم نقطع الصلة به لأن هذه الأسواق فرضت نفسها على المجتمعات الدولية والمسلمون في كل مجتمعاتهم لهم تعامل مع هذه الأسواق، فينبغي أن نجيز منها الجائز، وأما ما لا يجوز فيمكن أن يجرى عليه التعديل الذي يجعله ملائما للتعامل معنا .
* وإذا كنا قد اعتبرنا عقود الاختيارات من قبيل المواعدة، فيلزم الوفاء بها ديانة باتفاق الفقهاء، وكذا قضاء في



مذهب المالكية إذا ترتب على الوعد دخول الموعود في التزام مالي بناء على ذلك الوعد، كما لو وعد شخص غيره بمبلغ من المال إذا اشترى بضاعة، وتم الشراء، فيجبر الواعد قضاء على تنفيذ وعده .

رأي الباحث :

يميل الباحث إلى عدم إغلاق باب الاجتهاد أما الباحثين عن تخريج شرعي للمشتقات المالية .. فالواقع يؤكد على حقيقة أننا إذا لم نساير ما يحدث حولنا من تطورات متلاحقة فسوف يكون مصيرنا الخروج من واحد من أخطر أسواق المعاملات، أي وهى الأسواق المالية .

كما يتصور الباحث أن القصور في الوصول إلى تكييف شرعي لهذه المعاملات، قد يكون مدعاة للبعض أن يوجه سهامه لتلك الشريعة بأنها ليست كاملة .. أو أن هناك نقص في القواعد الحاكمة للشريعة الإسلامية .. ونحن ننأى بأنفسنا أن نردد ذلك ..

ومن هذا المنطلق وتأكيداً لدعوة رسول هذه الشريعة (ﷺ) بفتح باب الاجتهاد .. فإن الباحث يختلف مع وجهات نظر المفكرين الذين أغلقوا الباب بإحكام على أي اجتهاد يتعلق بالمشتقات المالية باعتبارها نوع من القمار والغرر وأكل أموال الناس بالباطل .

ويرى الباحث أن هناك فعلاً بعض أنواع المعاملات التي تتم في السوق المالية تتنافى مع الضوابط الشرعية . لتلك المعاملات .. كما أن هناك معاملات أخرى تتوافق مع تلك الضوابط .. إلى جانب نوع آخر يحتاج إلى بعض التعديل والتطوير حتى يصبح صالحاً للقياس مع تلك الشريعة كما أنه وفقاً لقاعدة " حيثما وجدت شريعة الله حلت مصلحة الناس" فإن تطوير هذه المشتقات وضبطها مع أحكام الشريعة سينعكس أثرها الإيجابي على جميع المتعاملين معها حتى وإن رأى البعض عكس ذلك .

والسؤال الذي يطرح نفسه : ما هو البديل الشرعي لتلك العقود حتى تصبح منضبطة ومتوائمة مع أحكام الشريعة الإسلامية ؟

إن هناك أكثر من بديل شرعي لهذه العملية، فإن الشرع لا يحرم أمراً إلا أوجد له بديلاً حلالاً، وتتمثل أهم تلك البدائل فيما يلي :

١- عقد السلم : وهو ما يعرف كذلك بالسلف، ويعنى بيع شيء موصوف في الذمة، ويشترط فيه سداد الثمن في مجلس العقد، وقد أجاز المالكية ثلاثة أيام للسداد .. أما المسلم فيه (المعقود عليه) فإنه يكون آجلاً ولكن بمواصفات محددة .. لحديث رسول الله (ﷺ) : "من أسلف في شيء من فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" .

٢- البيع الآجل : حيث يتم تأجيل الثمن (على أن يدفع في شكل أقساط أو دفعة واحدة آجلاً) ... ودليل مشروعية ذلك ما ورد في البخاري أن النبي (ﷺ) اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل ورهنه درعه .. كما أجمعت الأمة على جواز البيع الأجل.

٣- بيع الاستصناع : إذا كان العقدين السابقين قد أجاز أحدهما - السلم- تأجيل سداد المعقود عليه، كما أجاز الثاني - البيع الآجل - تأجيل سداد الثمن، فإن بيع الاستصناع شرع لحل مشكلة أكبر حيث لا يشترط تعجيل البدلين (الثمن والمثمن)، ذلك أنه يكيف باعتباره عقد خاص فيه بعض مواصفات البيع، وبعض مواصفات الإجارة .

ولتطبيق هذه العقود فإنه يمكن إصدار شهادات وصكوك تؤصل فيها الشروط والضوابط الشرعية التي تمكن من تطبيقها في الواقع العملي وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة .

٤- إجراء العقود بخيار الشرط : مع الأخذ في الاعتبار ضوابط هذه العقود من شرط وجود المعقود عليه وغير ذلك، ولا مانع من الاتفاق مدة الخيار حسبما جرى العرف عليه .

٥- تعديل عقد الخيار : هناك بديل يمكن أن يساعد في حل هذه المعضلة، ألا وهو إجراء بعض التعديلات على عقد الخيار، وذلك بجعل العوض - الجزء الذي يدفع كثمن للخيار - جزءاً من الثمن، وبذلك يمكن تكييف عقد الخيار



كأنه عقد العربون : وفي هذه الحالة إذا ما تمت العملية اعتبر ما تم سداده جزء من الثمن وأكمل الباقي، وإذا لم تنجز تلك العملية فإن ما تم دفعه لا يرجع به على البائع .

٦- تملك المبيع : وذلك ببيع الشخص في سوق الأوراق المالية شيئاً تملكه، سواء حازه أو لم يحزه، وإنما باعد بالوصف على الخيار (يسمى شرعاً خيار الرؤية) فإذا تملك الشخص شيئاً، سلعة أو ورقة مالية جاز له بيعه لغيره - وقد أجاز المالكية أن يظل العقد موقوفا حتى يتم تملك البائع للسلعة تملكاً شرعياً صحيحاً، وحينها يصبح العقد صحيحاً ولازماً .

٧- عقد مواعدة : حيثما أجاز الفقهاء أن يتم شرعاً المواعدة في بيع العملة أو شرائها وبسعر يتفق عليه مقدماً، على أن تنفذ العملية في زمن لاحق، ويكون التسليم والاستلام بالنقد وفي وقت واحد، وقياساً على هذه الحالة فإن الباحث يرى أنه يمكن تكييف عقد الاختيار على أنه مواعدة تتم بين طرفين على أن يتم تنفيذها في وقت لاحق ..

وأخيراً فإن الباحث يؤكد على أمرين :

أولهما : أنه لا يمكن لأحد أن يغلق باب الاجتهاد، وأن شريعة الإسلام تتسع لكل الآراء، وإلا فما معنى أن تطرح مسألة فقهية فيختلف في حكمها الأئمة الأربعة (أبو حنيفة، الشافعي، مالك، وابن حنبل) أليس ذلك دليلاً قاطعاً على عظمة هذه الشريعة، وكلهم من رسول الله يقتبس .

ثانيهما: أن الاجتهاد في إيجاد بديل لصيغة معينة، فإن ذلك لا يعنى قطعية كون هذا البديل مشروعاً .. فلا زال الأمر يحتاج إلى مزيد من الاجتهاد، ووضع ضوابط وتأصيل شروط لا تخل بأحكام الشريعة .. ولا تقيد المتعاملين في سوق الأوراق المالية .

قائمة المفكرين

الجزء الأول

١- د/ سيد الهوارى، الاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية، (القاهرة مكتبة عين شمس ١٩٩٦) ص ١٥٦، ١٧٠ .

٢- د/ سعيد فرحات، الأداء المالي في منظمات الأعمال والتحديات الراهنة، (الرياض : دار المريخ للنشر، ٢٠٠٠) ص٢٩١، ٢٩٤ .

٣- د/ طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية، المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة، (الإسكندرية : الدار الجامعية، ٢٠٠١) ص١٨ .

٤- د/ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها (الإسكندرية : الدار الجامعية، ٢٠٠٠)، ص١٥٥-١٦٠ .

٥- د/ عبد الغفار حنفي، د/ رسمية قرياقص، الإدارة المالية، قرارات الاستثمار، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث، بدون) ص٤٢٥-٤٢٧ .

٦- د / محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية : الدار الجامعية، ١٩٩٧) ط ٢، ص٣١٩-٣٢٧، ٣٥٤-٣٧٠، ٣٧٤-٣٧٥-٤٠٢، ٤٠٤-٤٣١، ٤٣٦-٤٣٧) .

٧- تحليل وتقييم الأسهم والسندات، مدخل الهندسة المالية، (الإسكندرية : الدار الجامعية، ١٩٩٨) ص٣٣٢، ٣٤٠، ٣٦٥ وما بعدها .

٨- د / منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، (الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٩٩) ص٢٤٠-٢٥٠، ٦٠٦، ٦٨٠، ٦٨٧ .

٩- ــــــــ الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل (الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٩٩) ص١١٧، ١٢٨، ١٥٢ .

١٠- ــــــــ أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية (الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٩٩) ص١٩٥-٢٠٠، ٢٥٠-٢٥٨ .



١١- ــــــــ الأوراق المالية وأسواق رأس المال (الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٩٩) ص٣٦٤-٣٧١.
١٢- ــــــــ الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات (الإسكندرية : منشأة المعارف) ج١ التوريق ص٥- ٢٣، ٤٤ .
١٣- د/ نبيل عبد السلام شاكر، التحليل المالي وكتابة التقارير المالية، مدخل تنمية القدرات المعرفية والمهارية، (القاهرة : مكتبة عين شمس، ١٩٩٨) ط١، ص٢٢ .
١٤- ويتسون وبريجهام، التمويل الإداري، ترجمة د/ عدنان داغستاني، عبد الفتاح النعناني، (الرياض : دار المريخ للنشر، ١٩٩٣)، ج٢، ص٣٣، ٣٥ .
١٣- ابن حزم، المحلى، تحقيق أحمد محمد شاكر (القاهرة : دار التراث، بدون) ج٩، ص٦، ٢٣ .
١٤- الإمام الغزالي، إحياء علوم الدين (القاهرة : دار الشعب، بدون) ص٧٨٩ .
١٥- ابن عابدين، حاشية رد المختار (القاهرة : مطبعة مصطفى الحلبى، ١٩٦٦) ط٢ ج٦، ص٤ .
١٦- الكاسانى، بدائع الصنائع، ج٥، ص٢٦٤ .
١٧- ابن الهمام، فتح القدير، (بيروت : دار صادر، ١٣١٦هـ) ص١٢٦، ٢١٥ .
١٨- السرخسى، المبسوط (بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر، بدون) ط٢، ص٤٩.
١٩- الزيلعى، تبيين الحقائق، (بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر، بدون) ج٤، ص٤٣.
٢٠- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (القاهرة : مكتب الكليات الأزهرية، بدون) ج٢، ص١٨٣ .
٢١- السيرة الحلبية، ٣٥٤/٣، التراتيب الإدارية، ٢٨٦/٢، نقلاً عن د/ محيى الدين داغى، ص٨٢ .

ب- قائمة المفكرين المعاصرين :

١- د/ الصديق محمد الضرير، الاختيارات، (جدة : مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢) ص، ٦٩، ٢٧١.
٢- ــــــــ الغرر وأثره في العقود، جدة: مجموعة دلة البركة، ١٩٩٥) ط٢، ص٣٦٩، ٤٥٥، ٤٥٦، ٦٢٠.
٣- د/ أحمد محيى الدين، أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية والاقتصادية والإسلامية، (جدة، مجموعة دلة البركة، ١٩٩٥) ص٤٦٥، ١٦٥ .
٤- د/ حمزة بن حسين العفر، حكم تملك أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلال المختلط بالحرام أحياناً، والضوابط الشرعية التي لابد منها للقول بالجواز، (جدة : مجلة الفقه الإسلامي، ١٩٩٠)ص٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٨ .
٥- سيد قطب، في ظلال القرآن، ج١، ص٣١٨.
٦- على حيدر، دور الحكام في شرح مجلة الأحكام، ج١، ص١٨٥.
٧- د/ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، الاختيارات، دراسة فقهية تحليلية مقارنة، (جدة : مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢) ص٢٩٩-٣٢٢ .
٨- د/ عبد الستار أبو غدة، الاختيارات في الأسواق المالية (جدة: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢) ص٣٣١-٣٣٩.
٩- ــــــــ الخيار وأثره في العقود (جدة : مجموعة دلة البركة، ١٩٨٥) ط٢ ص٤٢، ١١٨، ١٨٩، ٢٥٠ .
١٠- الشيخ عبد الله محفوظ بن بيه، المشاركة في شركات أصل نشاطها حلال إلا أنها تتعامل بالحرام، (جدة : مجلة الفقه الإسلامي، ١٩٩٢) ص٤١٦-٤٢١.
١١- د/ عطية فياض، سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، (القاهرة : دار النشر للجامعات، ١٩٩٨) ط، ص٤٤٣، ٤٦٠ وما بعدها.
١٢- د/ عبد الحميد البعلى، المشتقات المالية في الممارسة العملية وفي الرؤية الشرعية، (الكويت : اللجنة العليا لتطبيق الشريعة الإسلامية، الديوان الأميري، ١٩٩٩) ص٢٢، ٣٤-٥٠ .
١٣- د/ على محيى الدين القرة داغى، الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، (جدة : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ١٩٩٢)، والعدد السابع، ج١، ص٢، ١٥٥، ١٨٠-١٨٨.



١٤- د/ محمد على القرى، الأسهم، الاختيارات، المستقبليات، أنواعها والمعاملات التي تجرى فيها، (جدة: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢) ص٢١١-٢١٣ .

١٥- ـــــــــ هل يتضمن العمل المصرفي الإسلامي مخاطر أعلى مقارنة بالبنوك، ندوة الصناعة المالية الإسلامية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٤-٢٥ .

١٦- د/ عبد الرازق رحيم الهيتى، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق (عمان الأردن : دار أسامة للنشر، ١٩٩٨) ط١، ص٣٣٣-٣٦٤.

١٧- الشيخ / محمد المختار السلامى، الاختيارات (جدة : مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢) ص٢٢٧-٢٣٧ .

١٨. القاضي محمد تقي العثماني، عقود المستقبليات في السلع في ضوء الشريعة الإسلامية (جدة : مجلة الفقه الإسلامي، ١٩٩٢)، ص٣٤٣-٣٥٥ .

١٩- د/ مستعين على عبد الحميد، السوق وتنظيماته في الاقتصاد الإسلامي، (الخرطوم : الدار السودانية للكتب، ١٤٠٦هـ) ص٣٨ وما بعدها.

٢٠- د/ وهبة مصطفى الزحيلى، عقود الاختيارات، (جدة : مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢)، ص٢٥١-٢٥٩ .

٢١- د/ يوسف كمال، المصرفية الإسلامية، الأزمة والمخرج، ص٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٤، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠.

٢٢- ـــــــــ فقه الاقتصاد النقدي، النقود، المصارف البورصات (القاهرة : دار القلم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢) ص٢٣٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٦٣، -٢٦٩.

جـ- مفكرون آخرون :

١- فرنسيس مورلابيه، جوزيف لويز، صناعة الجوع، خرافة الندرة، ترجمة أحمد حسان عبد الواحد، (الكويت : عالم المعرفة، ١٩٨٣) ص٢٣٧، ٢٣٨ .

2- J.m Keynes The General Theory of Employment, Interest and Money , Mac Millan, 1983,P174 .

3- Zamir Iqbal, Risk & Risk Management in Islamic Finance, Seminar on Islamic Financial Industry, Alexandria, 2000, PP.13,24,28.

مؤتمرات وندوات :

١- التوصيات الصادرة عن الندوة الفقهية الاقتصادية، المنعقدة بين مجمع الفقه الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، جدة ١٩٩٠.

٢- البيان الختامي والتوصيات للندوة الثانية للأسواق المالية، البحرين، ١٩٩١.

٣- ورقة عمل الحلقة الدراسية التي عقدت بمجمع الفقه الإسلامي بجدة ١٩٩٢، باشتراك مجموعة من المفكرين وكان موضوعها : الاختيارات والمستقبليات في الأسواق المالية .. شارك فيها : (الشيخ / محمد المختار السلامي - د/ وهبة الزحيلي - القاضي محمد تقي العثمانى - د/ الصديق الضرير - د/ عبد الوهاب أبو سليمان - حجة الإسلام محمد على التسخيرى - الشيخ / أحمد ريان - الشيخ / عبد الله بن بيه - الشيخ محمد مؤمن - د/ عجيل جاسم النشمى- الشيخ أحمد الشيبانى - د/ سامى حمود - د/ منذر قحف- الشيخ أحمد الياسين- الشيخ محمد سالم عبد الودود - د/ عبد اللطيف جناحي - الشيخ رجب التميمي- د/ عبد السلام العبادي- د/ طه العلواني) .

٤- فتاوى المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بالقاهرة .

٥- فتاوى بيت التمويل الكويتي، الجزء الثاني، فتوى رقم ٨٤، ٩٦، الجزء الأول فتوى رقم ٢٨.

٦- توصيات وقرارات مؤتمر المصرف الإسلامي الدولي، فتوى رقم ٦.



ترشيد نفقات الموازنة العامة بدولة الإمارات العربية المتحدة (*)

مقدمة من

أ. ثناء محمد أحمد والي

١- المقدمة :

مما يميز المرحلة الاقتصادية الحالية في دولة الإمارات العربية المتحدة أنها مهيأة للانطلاق نحو التفاعل مع الاقتصاد العالمي على أسس متينة؛ بحيث تكون قادرة على استيعاب كافة التطورات التكنولوجية في كافة المجالات، ومع اتساع نطاق دور الدولة وزيادة درجات تدخلها في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فلم يعد هناك محل للحديث عن حياد الموازنة بل أصبحت الموازنة أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تأخذ بها بل وجزءاً متداخلاً ومكملاً في الخطة المالية العامة الداخلة في إطار التخطيط القومي الشامل .

فقد طرأ على قواعد الموازنة كثيرٌ من التعديل والتطوير لتلائم الاتجاهات الجديدة في المالية العامة، ولقد أثر هذا التطور بطبيعة الحال بدرجة كبيرة على الإجراءات المتبعة في إعداد الموازنة واعتمادها، وبدرجة أقل فيما يتعلق بتنفيذها والرقابة على التنفيذ .

والواقع أنه مهما كانت العناية بأمر القواعد المنظمة للموازنة وبتقسيماتها المختلفة بالتطبيق لخطة موضوعة، لسياسة محددة، فإن ذلك لا يمثل غرضاً في حد ذاته، بل وسيلة إلى تحقيق أهداف معينة ينبغي الوصول إليها طبقاً لسياسة الدولة الاقتصادية والمالية، هذه الأهداف تتلخص بصفة عامة في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي العام في أعلى مستوى ممكن، وعلى هذا الأساس فالموازنة إذا استطاعت بتنفيذها المساعدة على تحقيق التوازن أو المحافظة عليه، في نفس الوقت الذي تقوم فيه بالترجمة العملية للجزء من الخطة أو البرنامج الخاص بالسنة موضوع الموازنة ونطاقها، فإنها تكون في هذه الحالة قد أدمجت مالياً واقتصادية واجتماعياً، وحتى يتيسر هذا الإدماج فإنه يلزم لذلك أن تكون الموازنة العامة في حالة توازن من الناحية المالية ليصبح دورها مؤثراً في الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

إن معالجة الموضوعات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة وإعدادها حتى تصبح الموازنة خطة مالية أساسية للعمل على ترشيد النفقات العامة للدولة وتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية وتتفق مع بنيانها العام والتفصيلي بالشكل الذي تتحرر فيه الموازنة من مجرد كونها بياناً ينطلق من تقدير وهمي تنفرد بوصفه إدارة الموازنة في وزارة المالية إنما تنطلق من خطة عامة محددة .

٢- طبيعة المشكلة :

برغم أهمية الموازنة العامة للدولة وإعدادها وأثرها على ترشيد الإنفاق وإحداث التوازن العام للأوضاع المالية والاقتصادية وتعدد مزاياها إلا أن هناك الكثير من المشاكل من حيث إعدادها وضعف العلاقة بين الموازنة العامة وخطة التنمية التي تتسم بالطموح، مما يجعلها تفرض ضغوطاً شديدة على الموازنة العامة للدولة وصعوبة التنبؤ بدقة بتقديرات النفقات العامة؛ بسبب التقلبات في المتغيرات الاقتصادية، وبسبب حدوث بعض المفاجآت غير المتوقعة يترتب عليها تزايد في النفقات العامة للدولة .

وذلك بسبب التقلبات في الأداء الاقتصادي انعكس على

(*) رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية؛ تحت إشراف : أ.د. الحسيني بدر (أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات) ود. سيد عبد المولى (أستاذ مساعد قسم الاقتصاد بأكاديمية السادات).

تمت مناقشتها في اليوم الثامن من شهر إبريل لعام ٢٠٠٤م (٢٠٠٤/٤/٨).



حسابات المالية الحكومية وأصبح من الطبيعي أن تشهد تذبذبات في حسابات الدولة، مما استوجب الاهتمام بالسياسات المالية الحكومية ووضع الأسس والقوانين التي تدعم تلك السياسات وتجعل الدولة تسير في طريق أكثر وضوحاً وتعالج باستمرار أي اختناقات في حساباتها المالية مما يترتب على ذلك من التزايد المستمر والملحوظ في النفقات العامة في الدولة .

٣- أهداف البحث :

(١) دراسة تطور إصلاح شامل لإعداد الموازنة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة ودورها في ترشيد النفقات العامة .

(٢) مناقشة إعادة النظر في النظم المالية والمحاسبية والإدارية المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، واتباع الأساليب الحديثة ووضع خطة شاملة للتنمية وإحكام الصلة فيما بينها وبين الميزانية العامة للدولة بالشكل الذي يوفر الانسجام والتنسيق ما بين أسلوب إعداد الخطة وأسلوب إعداد الميزانية وبين الأجهزة التي تتولى إعدادهما .

(٣) إبراز أهمية تطبيق موازنة البرامج والأداء والعمل على رفع كفاءة الجهاز الوظيفي المختص بإعداد الموازنة العامة للدولة بالوزارات والهيئات والمؤسسات والدوائر الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة .

(٤) تقييم مدى أهمية الرقابة قبل وبعد وأثناء إعداد الموازنة العامة للدولة، ودورها الفعال في ترشيد النفقات العامة للدولة .

٤- أهمية البحث :

ترجع أهمية هذا البحث إلى أن للموازنة العامة للدولة وإعدادها دوراً فعالاً في ترشيد النفقات العامة للدولة وتحقيق أهداف الدولة وإحداث التوازن العام للأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية، وإيضاح جهود دولة الإمارات العربية المتحدة المبذولة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولذلك اهتم البحث على استخدام الاتجاهات الحديثة لإعداد واعتماد الموازنة العامة للدولة، وتطبيق موازنة الأداء والبرامج وأهمية الرقابة ودورها في ترشيد النفقات العامة للدولة ورفع مستوى كفاءة الكوادر البشرية .

٥- فروض البحث :

(١) استخدام الاتجاهات الحديثة لإعداد الموازنة العامة للدولة له تأثير على ترشيد النفقات العامة للدولة وإحداث التوازن العام للأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية .

(٢) التنظيم والربط بين الموازنة العامة للدولة يؤثر إيجابياً على خطط التنمية في الدولة التي يجري تنفيذها بواسطة الموازنات السنوية للدولة .

(٣) استخدام موازنة البرامج والأهداف والأخذ بالوسائل والأساليب الحديثة وإعداد كوادر بشرية مؤهلة له مردود فعال على ترشيد الإنفاق العام للدولة .

(٤) الرقابة بأنواعها تقوم بدور بالغ الأهمية فى ترشيد النفقات العامة للدولة .

٦- أسلوب البحث :

تحقيقاً لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، ارتكز الباحث في دراسته على :

- استخدام المنهج الاستقرائى، عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال إعداد الموازنة العامة للدولة وترشيد الإنفاق، وذلك لخدمة هدف البحث؛ بغية توضيح مفهومها وأهدافها ومبادئها وخصائصها ودورها في ترشيد الإنفاق العام للدولة، كما تم استخدام هذا المنهج للوقوف على متطلبات إعداد الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة لترشيد نفقاتها .
- بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالموازنة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٧- حدود البحث :

(١) يقتصر البحث على شرح وتحليل طبيعة مشكلة إعداد الموازنة العامة للدولة، وظاهرة تزايد النفقات العامة للدولة وترشيد النفقات .

(٢) القطاع الحكومي لدولة الإمارات العربية المتحدة .



٨- خطة البحث :

في ضوء طبيعة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه ومن خلال مفاهيمه وفروضه؛ قُسّم البحث إلى أربعة فصول متكاملة بالإضافة إلى المقدمة والنتائج والتوصيات وفقاً للتقسيم التالي:

في الفصل الأول يتم عرض الموازنة العامة للدولة وأهميتها لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وتتمثل فكرته المحورية في مبحثين، تناول المبحث الأول تطور الموازنة العامة للدولة ومبادئها وتطبيقاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، أما المبحث الثاني فقد تناول الموازنة العامة ودورها في الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية.

أما الفصل الثاني فيتناول المراحل الحديثة لإعداد ورقابة الموازنة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتتمثل فكرته المحورية في تناول مراحل إعداد الموازنة العامة لدولة الإمارات المتحدة من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني تناول الرقابة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمبحث الثالث ناقش المراحل الحديثة لإعداد الموازنة العامة للدولة .

والفصل الثالث قد خصص للنفقات العمة وآثارها الاقتصادية وتدور فكرته المحورية من خلال مبحثين، المبحث الأول تناول النفقات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة مفهومها، قواعدها، أنواعها، مراحل تنفيذها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتناول المبحث الثاني الآثار الاقتصادية للنفقات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعوامل المؤثرة على حجم النفقة وظاهرة تزايد النفقات العامة بدولة الإمارات العربية المتحدة .

أما الفصل الرابع والأخير فقد أوضح تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل فكرته المحورية في المبحث الأول الذي يتناول هيكل الموازنة العامة للدولة وأسس تبويبها، وفي المبحث الثاني تناول ترشيد النفقات العامة من خلال تحديد حجم النفقات العامة الأمثل وكيفية إعداد دراسات الجدوى للمشروعات وتجنب الإسراف والتبذير وفرض الرقابة على النفقات العامة، وفي المبحث الثالث ناقش موازنة الأهداف والبرامج ومشاكل تطبيقها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتناول المبحث الرابع والأخير التطورات المالية خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ .

٩، ١٠ – النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج :

(١) العجز في الموازنة :

أ- إن العجز في موازنة أية دولة لا يعتبر خطأ في حد ذاته، إذ أن هناك ظروفا اقتصادية تملي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة، لكن الخطأ أن يلازم ذلك العجز الموازنة لسنوات عديدة، الأمر الذي ينبئ عن خلل اقتصادي يجب معالجته.

ب- إن العجز في موازنة الدولة يجب أن ينظر له من خلال هيكل الإيرادات العامة من جهة والالتزامات الحكومية من جهة أخرى، وقد كان للعجز أن يبلغ مستويات أعلى، إلا أن الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة حالت دون ذلك، حيث تركزت هذه الإجراءات أولاً على وضع النفقات العامة عند حدود معينة ومحاولة زيادة الموارد بأشكالها .

ج- إن سد عجز الموازنة العامة للدولة يعد إحدى الركائز الأساسية لإصلاح المسار المالي والاقتصادي، وتدرك الحكومة أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتم إلا بصورة متدرجة، ولكنها على ثقة في إمكانية الوصول إليه بالمثابرة وحسن استخدام الموارد.

وكقاعدة عامة فإن تخفيض العجز تدريجياً يتطلب أن يكون معدل نمو الإنفاق العام أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن يكون معدل نمو الموارد أكبر من معدل نمو الإنفاق العام بما يتيح زيادة في الموارد السيادية .

وكخطوة جيدة قامت الحكومة الاتحادية بجهود طيبة في تطوير شكل ومضمون الموازنة الذي كان سائداً في الماضي، وهو ما يعرف بموازنة البنود واستبداله بنمط اخر يتواكب مع متطلبات التنمية كموازنة الأداء والبرامج. حيث تركز على الغايات والأهداف التي ترصد من أجلها المصروفات وتكاليف البرامج المقترحة.

د- لتحقيق تلك الأهداف تركز أيضا على تقييم كفاءة الأنشطة الحكومية وقياس أدائها من ناحية مالية ومادية، ذلك بالإضافة إلى اهتمام هذا النظام بتصنيف النشاطات ووحدات العمل ومقاييس الكفاءة لتقييم الأداء .

إن الأخذ بهذا النظام من الموازنة يتطلب قاعدة بيانية متطورة وعنصراً بشرياً ونظام حوافز، وإذا تحققت تلك الشروط الثلاثة فإننا نكون وفقنا في تقليل كثير من الهدر في استخدام الموارد .

هذا الأمر يتطلب تطبيقه على كافة موازنات الدولة وليس على الحكومة الاتحادية فقط حتى تنعكس النتائج على الموازنة الموحدة وبالتالي نستفيد من كافة مزاياه .

(٢) تنمية الموارد العامة للدولة :

أ- احتلت قضية تنمية وتنشيط الموارد العامة للدولة أهمية خاصة في الآونة الأخيرة عندما لازم تطور الموازنة العامة ظواهر مالية تمثلت أبرزها في ظاهرة العجز في الموازنة. وعلى هذا فإن دراسة تنمية الموارد العامة تكتسب أهميتها مما تستهدفه من محاولة علاج الوضع الراهن للموازنة العامة وتلافي النتائج التي تترتب على وجود عجز تصحيح المسار المالي؛ عن طريق بحث إمكانية تنشيط وتنمية الموارد العامة للموازنة واستكشاف مصادر تمويلية جديدة؛ بغرض توفير عنصر الاستقرار والتنامي لتلك الموارد .

ب- أن اعتماد دولة الإمارات في تمويل موازناتها على أداة واحدة رئيسية وهي عائدات النفط، يحمل في طيانه عوامل عدم الاستقرار والتقلب، لذا لزم البحث عن مصادر أخرى تعالج كل المشاكل الناجمة عن الاعتماد على مصدر وحيد.

ج- بداية ينبغي أن نشير إلى أمر هام ألا وهو أن ما نقترحه لمعالجة المشكلة التمويلية سيكون في إطار ما نص عليه الدستور والذي يحدد مصادر الإيرادات على أنها :

١) الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرض بموجب قانون اتحادي في المسائل التي لها علاقة باختصاص الحكومة الاتحادية تشريعاً وتنفيذاً .

٢) الرسوم والأجور التي تحصلها الدوائر المالية في مقابل الخدمات التي تؤديها .

٣) الحصة التي تساهم بها الإمارات .

٤) إيرادات الدولة من أملاكها وانطلاقا من هذا الإطار نستنبط الإجراءات والمجالات المقترحة لتنمية وتنشيط الموارد العامة للدولة :

- توجيه الاستثمارات الحكومية للتركيز على القطاعات الانتاجية باعتبارها ذات طبيعة أكثر إدراراً للدخل، ولو كان ذلك على مدى طويل .
- إلزام الشركات والمؤسسات بتحمل جانب من تكاليف الخدمات العامة التي تقدم لها بالمجان أو بأسعار رمزية .
- وضع الأسس التي تحدد الدور الذي يجب أن تؤديه الشركات الأجنبية في هذا الصدد، وخاصة أن تلك الشركات تتمتع بدرجة عالية من الحرية الاقتصادية يقل تواجدها في دولة أخرى .
- فرض بعض الرسوم على الواردات لحساب الحكومات المحلية والاتحادية، وهذه الرسوم إذا ما قررت فإنها ستكفل حصيلة لا بأس بها للموازنة وخاصة بالنظر إلى حجم واردات الدولة من العالم الخارجي، ويمكن أن تكون الرسوم في الحدود التي لا تعكس أثراً سلبياً على النشاط الاقتصادي .
- فرض بعض أنواع من الضرائب المباشرة وخاصة ضريبة الدخل وعلى الأخص الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في إطار من الدراسة المتأنية لها، تجنباً لما ينجم عنها من آثار على النشاط الاقتصادي، وهذه الضريبة إذا ما تقررت فإنها ستوفر دخلاً لا يستهان به لموارد الموازنة، وفي نفس الوقت ستعمل على تأصيل الشعور بالمساهمة في البناء من خلال التعود على دفع الضرائب والمشاركة في بناء المجتمع والإحساس بأن الفرد عليه واجبات تجاه مجتمعه، كما أن له حقوقاً على هذا المجتمع مما يزيد التفاعل وينمي الانتماء للوطن .
- من الضروري أن تستفيد موازنة الدولة من عوائد الاستثمارات الخارجية بحيث يوضع نظام يكفل أن تساهم في موازنة الحكومات أو يعاد استثمارها في



الداخل بالمشاركة مع الحكومات في مجالات إنتاجية.

- ترشيد الإنفاق العام وخاصة ما يتعلق منه بالإنفاق الجاري، والأخذ بسياسة مالية تكفل وضع الضوابط المنظمة لهذا الإنفاق وترشيده إلى المدى الذي لا يتجاوز في معدل نموه مثيله في الإيرادات الجارية ويدخل في هذا الإطار الدفاع والمساعدات الخارجية .

(٣) ترشيد الإنفاق العام :

أ- تستهدف السياسات المالية ضبط الإنفاق العام للأجهزة الحكومية باعتبارها المعيار الواضح لمدى كفاءة الأداء الحكومي، وترشيد الإنفاق العام في إطار يحقق أوسع وأكفأ إنتاج خدمي وسلعي باعتبار أن ضغط الإنفاق وترشيده أصبح أمراً واجباً باعتباره أحد العوامل المساعدة على اجتياز المشاكل الاقتصادية .

ب- أن الزيادات المستمرة (بدون تحكم) للإنفاق العام له تأثيراته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإذا كانت الفترة الماضية قد بررت الزيادات في الإنفاق العام بحكم الحاجة إليها لتعويض المجتمع عن ما افتقره من خدمات أساسية وبنية هيكلية واستكمال للأشكال التنظيمية والإدارية، إلا أنه وقد تحقق الكثير من ذلك بما يفي بالمتطلبات الأساسية فإن الأمر أصبح يقتضي مراجعة لدواعي ومبررات الطفرة في الإنفاق العام، خاصة مع تغير ظروف وأوضاع التطور في الموارد العامة .

ج- والترشيد بمعناه الدقيق والعلمي لا يعني التقتير في النفقة بقدر العناية بأفضل الوسائل والبدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المخططة المطلوب تحقيقها بأقل نفقة ممكنة .

د- أن السعي للترشيد يمثل فرصة لتقليل النفقات العامة في الجهاز الإداري الحكومي والذي وصل إلى أكثر من ٨٣ مليار درهم وما نتج عن هذا من زيادة الأعباء والمسئوليات التي تتحملها الحكومات (الاتحادية، والمحلية)، وأن المطلب بترشيد الإنفاق يجب أن يقوم على الأسس الاقتصادية الفعالة .

(٤) كفاءة الكوادر البشرية :

أ- لا زالت الكوادر البشرية في دولة الإمارات دون المستوى المطلوب لمواجهة تحديات ومتطلبات التنمية في ظل نظام تحكمه ثورة المعلومات واتفاقية الجات، وتتراجع فيه الحواجز وتضيق الحدود بكل صورها وتكون الغلبة والتمكين لمن لديه إمكانيات بشرية مؤهلة وقادرة على توليد القيمة المضافة من نشاطها الاقتصادي، لذا فإنه قد يكون لزاماً على الدولة إعداد كوادر بشرية مؤهلة لمواجهة القرن الواحد والعشرين وتحدياته.

ب- هذا الإعداد يتطلب العمل على عدة جبهات كالتربية والتعليم ومؤسسات التوظيف والتدريب كمجلس الخدمة المدنية ودائرة شؤون الموظفين ومعهد التنمية الإدارية وغيرها من المؤسسات، إن الجهات السابقة لا زالت تخرّج كوادر لا يتناسب تخصصاتها مع طلب وحاجات السوق في القطاعين العام والخاص، والدليل على ذلك بروز ظاهرة البطالة بين الخريجين في دولة معتمدة على العمالة الوافدة بدرجة كبيرة.

ج- إن الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها مما يمهد لهذه العملية هي ما يسمى التوصيف التفصيلي للوظائف، مع وضع استراتيجية للتوظيف على مستوى الدولة، بعدها يتم الالتفات إلى قضية التدريب سواء كان خلال فترة التعليم أو قبل البدء في العمل أو خلال سنوات العمل، وأن ترصد موازانات للقيام بهذه المهمة .

(٥) الرقابة المالية :

أ- في بعض الحالات نجد التشريع يُترك بصورة كاملة إلى الهيئات العليا للرقابة المالية مهمة تحديد بعض الموضوعات كنطاق أنواع الرقابة المالية والأساليب الواجب اتباعها، ونظراً لهذه الأسباب، ونتيجة للاختلافات الشديدة في طبيعة الوزارات والدوائر فيجب على كل هيئة من هيئات الرقابة المالية العليا أن تتحمل مسؤولية القواعد التي تطبقها في ظل ظروف معينة بعد الأخذ في الاعتبار طبيعة البيئة التشريعية التي تعمل وتقدم التقارير فيها .

ب- إن مجالات العمل الرقابي تتطلب اهتماماً أكبر أو اتباع مبدأ مختلف بشأن تقديم التقارير الخاصة بالرقابة



النظامية، وذلك عند الحاجة إلى تقديم تقرير عن نظم الرقابة غير الملائمة – تبديد الأموال العامة – الأعمال غير المشروعة – الاحتيال .

ثانياً : التوصيات :

١- أهمية وجدوى موضوع الموازنة العامة :

لإيضاح أهمية الدور الكبير الذي تلعبه الموازنة العامة في حياة الدول، وذلك من منطلق وظيفي لهذه الإدارة المالية والاقتصادية، ودورها في تعبئة الموارد العامة وتوزيع اعتماداتها على أوجه الإنفاق الحكومي وفق أولويات اقتصادية واجتماعية بالدولة .

٢- تنظيم العلاقة بين الموازنة العامة وخطط التنمية بالدولة :

ضرورة تنظيم العلاقة العامة والربط بين الموازنة العامة وخطط التنمية في الدولة، باعتبار أن خطط التنمية بطبيعتها خطط تتضمن تحديد الأهداف البعيدة والمتوسطة المدى، يجري تنفيذها بواسطة الموازنات السنوية للدولة، لذلك يوصى بـــ :

أ- تنظيم العلاقة بين الموازنة العامة وخطة التنمية للدولة.

ب- مواجهة مشكلة التنسيق بين خطط التنمية والموازنة العامة، ويشمل ذلك المواءمة بين طرق وإجراءات وأساليب إعداد كل من الخطة والموازنة .

جـــ- التنسيق بين جهازي إعداد كل من الخطة والموازنة .

د- إمكانية إلزام الخطة للموازنة العامة .

هـــ- أسلوب متابعة تنفيذ كل من الخطة والموازنة .

٣- تنمية الكفاءات العاملة بالموازنة العامة :

العمل على تنمية وتطوير قدرات وكفاءة العاملين في مجال الموازنة العامة عن طريق :

أ- تنظيم لقاءات علمية لمستوى الإدارة العليا ودورات تدريبية لمستوى الإدارة الوسطى والإشراف الأول من العاملين بأجهزة الموازنة العامة والوحدات الفرعية للموازنة .

ب- تنظيم دورات تدريبية متخصصة لدراسة الجدوى وتقييم المشروعات والأنشطة الحكومية للعاملين في أجهزة الموازنات بالجهات والوحدات الإدارية وكذلك للعاملين بأجهزة الموازنة العامة في الدولة .

جـــ- تنظيم لقاءات علمية بالاشتراك مع مراكز البحث العلمي في الدول الأجنبية المتقدمة في مجال الموازنة العامة .

٤- الأخذ بالوسائل والأساليب الحديثة لإعداد الموازنة العامة :

١- استخدام الوسائل والأساليب العلمية الحديثة في عملية إعداد الموازنة يهدف إلى تحقيق تطويرها وإصلاحها؛ لتساير ركب التطور العلمي بخطوات وطيدة وبأساليب متألقة مع البيئة والإمكانيات المتاحة لذلك يوصى بما يلي :

أ- توفير المعلومات والأسس العلمية والمطبوعات والنشرات عن الأساليب الحديثة للعاملين بأجهزة الموازنة الفرعية بالوزارات والدوائر .

ب- إجراء مسح شامل للكشف عن الإمكانيات المتاحة في ظل النظم القائمة للموازنة يتلوه اتخاذ خطوات في سبيل تطويرها وإصلاحها .

ج- تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الموازنة العامة للدولة، وأن يستفاد من تلك الخدمات الاستشارية في هذا المجال .

٢- استخدام الوسائل العلمية الحديثة في عملية إعداد الموازنة هي السبيل لتحقيق غاية الإصلاح والتطوير، مما يؤكد على ضرورة العمل على توفير المناخ الملائم لإمكانية استخدام هذه الوسائل قبل البدء بتبني أي نظام حديث، وأن توفير مثل هذه الوسائل يمكن من استخدامها في إطار النظام القائم بفرض الاستفادة من التجارب وخبرة الاستخدام؛ كي يمكن السير في مراحل التطوير بحذر وأناة .

٣- متابعة واستكمال وتطوير النظام المالي الموحد والموازنة العامة وذلك للمساهمة في تدعيم وتطوير أنظمة الحسابات الحكومية المطبقة حالياً .

٤- تهيئة المناخ الملائم لتطبيق الأسلوب الحديث ودراسة تنظيم أجهزة الموازنة العامة بما يتلاءم مع متطلبات



تطبيق هذا الأسلوب .

٥- الزيادة في الإنفاق الاستثماري :

ومن الضروري أن يأخذ برنامج الحكومة بترشيد الإنفاق بعداً أكثر فاعلية ولا يقتصر الحديث على ترشيد الإنفاق الجاري فقط دون المساس بالإنفاق الاستثماري، فمن المعروف أن كل زيادة في الإنفاق الاستثماري تعني زيادة في الإنتاج، ولكن هناك بنوداً عديدة تندرج تحت باب الاستثمارات الحكومية ليس لها مساهمات في زيادة في الإنتاج أو تحسين الخدمات من أمثلتها: حركة التوسع في المباني الإدارية الحكومية، كذلك حركة الشراء التي تتم لشراء مستلزمات للإدارات الحكومية دون الاحتياج إليها .

ويمكن في هذا الشأن اتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بتحقيق هدف ترشيد النفقات العامة نذكر منها :

١- ضرورة الوصول (بشكل تدريجي) إلى ذلك الوضع الذي يتعادل فيه الإنفاق الجاري مع الإيرادات الجارية للدولة، بل يفضل أن تكون حصيلة الإيرادات الجارية أكبر من الإنفاق حتى يتحقق فائض جاري يوجه إلى الإنفاق الاستثماري .

٢- أن تكون المشروعات الاستثمارية المقترحة من قِبَل الوزارات المعنية لها ما يبررها من دراسات الحاجة الفعلية للسكان والمتوقعة على المدى المنظور، وأن تكون مرتبطة بخريطة التوزيع السكاني وعدد السكان المستفيدين ومدى قرب موقع المشروع من المشروعات المشابهة القائمة حالياً وإمكانية الاستفادة منها .

٣- إنشاء هيئة مركزية مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات تُعنَى باستعراض المشروعات على مستوى الدولة من حيث الجدوى الاقتصادية والجوانب التمويلية لها؛ للقضاء على الإسراف في استخدام الموارد العامة الناجمة عن الازدواجية في بعض المشروعات .

٤- تقديم المساعدات الخارجية التي تأسست أصلاً على قاعدة توفر فائضاً كبيراً (نهائي)، إلا أنه وفي ظروف زيادة الأعباء والمتطلبات المالية الداخلية مقابل عدم حدوث طفرات في الموارد العامة، بل وتعرضها للانخفاض نتيجة للأوضاع الاقتصادية للنفط، فإن الأمر يستلزم ضرورة تحديد العلاقة بين المساعدات الخارجية والزيادة في الموارد .

٥- مواجهة الإسراف والتبذير في بنود الإنفاق، وينصب هذا على ضغط الإسراف في استخدام المستلزمات السلعية والخدمية والسلع الكمالية ...إلخ .

٦- تطوير قواعد الرقابة :

أ- إن الهيئات العليا للرقابة المالية هي المسؤولة الأولى عن تطوير وتطبيق قواعد الرقابة المالية وإجراءاتها وهي التي تقرر ما تراه ملائماً بشأنها وفقاً للاختصاص المقرر لها، ويمكن استخدام قواعد مراقبة الدول المتقدمة بما يتناسب بالبيئة التشريعية والظروف القومية للدولة، كما يجب أن تقدم للحكومة المعلومات المتعلقة بأي تطورات جديدة من المنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية يمكن تطبيقها بالدولة كلما رأت ذلك مناسباً.

ب- يجب على الهيئات العليا للرقابة المالية أن تطور وتحافظ على الدور الهام والفعال لها الذي تلعبه ضمن أنشطة مجموعات البحث وهيئات المحاسبة القومية في الدولة، وأن تكون على درجة عالية من الإطلاع تسمح لها بتقديم النصح لحكومتها بشأن تطوير القواعد المناسبة وتبنيها .

جـ- من أولويات مهام الإدارة التأكد من تنفيذ برنامج تقييم فعاليات الرقابة الداخلية بالوزارات والمؤسسات والهيئات، والتحقق من كفاية الموارد المخصصة لوظيفة الرقابة الداخلية، وكذلك التحقق من وجود توجيه واضح لتحديد المسؤولية عن إقامة الأنظمة الرقابية ووجود معايير لإثبات وتوثيق الأساليب الرقابية، ومناقشة المراجعين الداخليين في التقارير التي يعدونها، والمشاركة وفحص خطة المراجعة الداخلية .

Integrated Broadband Networks:
An Introduction to ATM –Based Networks.

The Authors: Rainer Handle & Manfred N.Huber, 1991,.Addison- Wesley Publishing Company.

This book lies in about (230) pages. It introduces the idea of integrated broadband networks , gives a survey of the current situation concerning **BISDN** and provides a detailed technical discussion of broadband networks based on the emerging international standards .The book addresses the following items:-

* What broadband capabilities are and where they are needed.

* "Integrated broadband networks": the original approach to add broadband channels to the 64 bit /s **ISDN** and what really happened with **BISDN.**

* The main ingredients of BISDN: asynchronous transfer mode (ATM) and optical transmission (synchronous digital hierarchy).

* ATM networking (virtual paths and virtual channels, resource allocation, traffic management; network performance ...etc.).

* User- network access configurations and interfaces/ protocols.

* **BISDN** network equipment: ATM switches, cross-connects and transmission systems.

* How to evolve towards **BISDN.**

* How to integrate existing networks and networks that will probably be implemented before BISDN, e.g, metropolitan area networks (MANs).

* **BISDN** trials.

* Possible future development (e.g., Gbit/s systems, optical switching).

* Some other ATM-problems have been covered (e.g., voice delay and echo, connectionless service provision and tariffing).

This book is useful for people involved in the planning, development, implementation and sale of telecommunication networks and terminals. The materials presented in this book may also be used for an introductory course into broadband networks in the academic field.

<u>**The first chapter**</u> **(Introduction)** introduces the public data networks or private data networks connecting a huge company's plants or several research institutes. Such private networks often deploy nonstandardized equipment, interfaces and protocols and are unable to offer access to other networks and users. Variety of existing data transmission schemes , was illustrated containing only standardized user classes according to **CCITT** recommendation **X.I. CCITT** is the acronym for Comite' Consultative International Telegraphiqueet Telephonique, which is in charge of setting network standards for public telecommunication.

Then, the author presented the idea of the Integrated Services Digital Networks (ISDN) according to the **CCITT** statement as follows: "an ISDN is a network providing end-to-end digital connectivity to support a wide range of services, including voice and non-voice services, to which users have access by a limited set of standard multi-purpose user-network interfaces".ISDNs are being implemented in the early 1990s and having the following benefits for the user and network provider:

* A common user-network interface for access to a variety of services.

* Enhanced (out-of-band) signaling capabilities.

* Service integration.

* Provision of new and improved services.

Afterwards, the author introduces the idea ofBISDN as follows:

* to add new high speed channels to the existing channel spectrum.

* to define new broadband user-network interfaces.

* to rely on existing 64 kbit/s ISDN protocols and only to modify or enhance them



when absolutely unavoidable.

CCITT recommendation 1.113 has defined broadband as:" a service or system requiring transmission channels capable of supporting rates greater than the primary rate." BISDN thus includes 64kbit/s ISDN capabilities, but in addition opens the door to application using bit rates above 1.5 Mbit/s or 2 Mbit/s. The above definition of broadband does not indicate how a technical concept of it might or should look like.

The second chapter entitled as "BISDN Service Requirements". In this chapter, a brief outline of foreseeable broadband applications was given and then a discussion of network aspects was introduced. According to CCITT Recommendation, services are classified into two types, namely, (1) interactive, and (2) distribution services. The first type comprises conversational, messaging and retrieval services. The second type can be split into services with or without user-individual presentation control.

Conversational services can affect the mutual exchange of data; whole documents: pictures and sound. Examples of these services are; broadband video-telephony; broadband video conferences; high speed telefax; BISDN messaging services include mailbox services for the sound transfer, pictures and /or documents. Retrieval services (such as broadband videotext, video retrieval services, etc) can be used to get video films at any time or to access a remote software library. Distribution services have many examples such as electronic publishing and TV programmed distribution with existing and high definition TV (HDTV).The main characteristics of broadband applications / services can be exhibited as follows:

- Not all services require very high bit rates . but some do , especially picture services with high resolution -
- Several communication types are highly bursty in nature, and if this feature was reflected in network design, considerable economizing on network resources might be achieved (statistical multiplexing gain). In the case of TV and **HDTV** distribution the statistical gain is hard to be realized due to the nature of the source signals, therefore the burstiness is set to one (1). Thus , the variety of possible **BISDN** services and applications requires a network with universal transfer capabilities in order to :

-Cater for services which employ quite different bit rates.

- Support burst-type traffic.
- take into account both delay and loss-sensitive applications.

In chapter (3) , entitled "Principles and Building Blocks ofBISDN", the author considered the **BISDN** recommendations taking into account the following:

- The emerging demand for broadband services.
- The availability of high speed transmission, switching and signal processing technologies.
- The improved data and image processing capabilities available to the user.
- The advances in software application processing in the computer and telecommunication industries.
- The need to integrate interactive and distribution services and circuit and packet transfer modes into one universal broadband network.
- The need to provide flexibility in satisfying the needs of both user and operator (in terms of bit rate, **QoS** etc.).

BISDN is tailored to become the universal future network, and its implementations will, according to the **CCITT,** be based on the ATM.The ATM is defined as "the transfer mode for implementing BISDN" .The term **transfer** comprises both transmission and switching aspects, so a transfer mode is a specific way of transmitting and switching information to be transferred in a network .In ATM, all information to be transferred is packed into fixed -size slots called cells. Each cell has a 48-octets information field and a 5-octet header. Whereas the information field is available for the user, the header field carries information that pertains to the ATM layer functionality itself, mainly the identification of cells by means of a label .ATM allows the



definition and recognition of individual communication by virtue of the label field inside each ATM cell header, in this respect, ATM resembles conventional packet transfer modes. Like packet switching techniques, ATM can provide a communication with a bit rate that is individually tailored to the actual need, including time-variant bit rates -The term **'asynchronous'** in the name of the new transfer mode refers to the fact that, in the context of multiplexed transmission, cells allocated to the same connection may exhibit an irregular recurrence pattern as cells are filled according to the actual demond. In the synchronous transfer mode (STM), refer to Fig. I (a), a data unit associated with a given channel is identified by its position in the transmission frame, while in ATM, refer to Fig. I (b),a data unit or cell associated with a specific virtual channel may occur at essentially any position

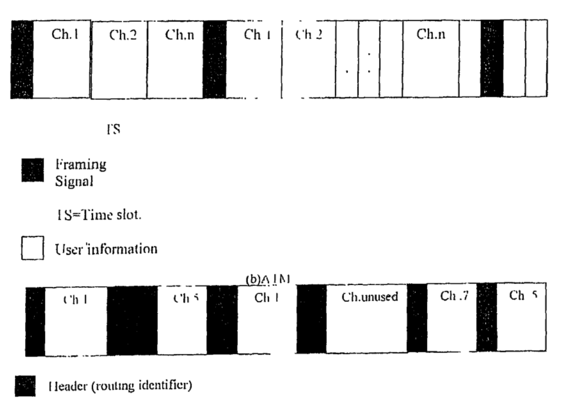


Fig.(1).STM **and** ATM **principles.**

In ATM -based networks the multiplexing and switching of cells is independent of the actual application. Dynamic bandwidth allocation on demand with a five degree of granularity is provided. So, the definition of high speed channel bit rates is now , in contrast to the situation in a STM environment, a second -rank task.

<u>In chapter (4)</u> , entitled as (BISDN network Concept) contains the following items:

-General Architecture of the BISDN.

-Networking techniques, (network layering, switching of virtual channels and virtual paths. applications of virtual channel /path connections).

-Signaling Principles.

-Broadband Network Performance.

-Traffic control and Resource Management.

-Operation and Maintenance Aspects.

-Customer network Aspects Increasing communication needs demand the interconnection of LANs, by using ofMANs as well as **BISDN** .Therefore, it is necessary to interconnect LANs and private MANs with **BISDN.**

Chapter (5)entitled as (BISDN **user-**





network Interfaces and Protocols), deals with the BISDN user-network interfaces and with ATM -based protocols., The following items are presented:

-the protocol reference model developed by **CCITT** for **BISDN.**

-the description of the user -network interfaces in general and their physical layer properties.

- functions, coding and procedures of the adjacent ATM layer and ATM adaptation layer.

- Higher layer aspects of both user plane and control plane (signaling).

- Operation and maintenance problems of the user-network interfaces.

In chapter (6) entitled as,"ATM Switching", the author presented the following topics:

* Switching Elements (Matrix-type, Central Memory, Bus-Type, Ring-Type , ...etc).

* Switching Networks (Single-Stage, Multi-Stage).

In chapter(7) , entitled as "ATM Transmission Network", the author discussed the following topics:

(1) Cell Transfer Functions (Generation of cells, multiplexing/concentration of cells, cross -connecting of cells).

(2) Transmission Systems.

(3) Network Synchronization (synchronization of Terminals).

(4) **BISDN** local network Topology and Technology,(local Network structure , Transmission characteristics and Technology).

(5) Trunk Network Structure.

In chapter (8), entitled as "Evolution Scenarios for BISDN", the following topics are discussed:-

-fiber to the customer.

-Introduction ofBISDN Services.

-Integration of TV Distribution.

- Integration ofLAN/MANs into BISDN,(local Area Networks, Metropolitan Area Networks , Interworking units, Integration Scenarios).

-BISDN Trials (BERKOM Trial).

In chapter(9),"Miscellaneous", the following topics are presented:

* Connectionless Services in BISDN (connection-Oriented and connectionless communication. Indirect provision of connectionless Service. Direct provision of connectionless Service.

* Voice Delay and Echo problems,

* Tariffing in BISDN,(Rarifying in Existing Networks , Tariffing in ATM Networks).

In chapter (10),(Outlook),the author have shown that it has been focused on BISDN ..and its appropriate techniques which will be the solution for the arising near-term and medium -term broadband communication needs. The ATM-based BISDN-like any new concept- faces a two-fold problems concerning its implementation : it has to be accepted by users and network providers in order to replace existing networks , and its full-scale realization may bejeopardized at some point in time by new , competing network concepts. Such new ideas, however, need not necessarily render the ATM- based BISDN superfluous; on the contrary, they will most probably be incorporated in the BISDN to make it an even more powerful telecommunication tool. In addition, the following topics are discussed:-

* Universal ATM network.

* Intelligent Network aspects for BISDN .(Architectural Model , Overview of IN Services , Coherent Optical Transmission , G bit/s local Area Networks, Optical Switching).

And as a conclusion large-scale implementation of optical switching will not take place very soon and it may need some decades to replace the presently used electronic switching techniques. But optical subsystems (e.g., optical switching matrices for space division multiplexing) may be introduced much more quickly.

Appendix A is dedicated for BISDN standardization for BISDN and DQDB protocols. Appendix C contains the most famous Abbreviations. At the end of the book, there are about of (147) references are given for the execution of this book.



الأفكار المستحدثة لتحسين أداء المنظمات

تكريم الأمم فى براعة الأداء : جائزة مالكولم بالدريج الوطنية

تأليف

Gregory P. Smith

ترجمة

دينا يحيى نبيه

ما هي التحديات التي تواجه وصول المنظمات إلى العالمية ؟ هل هي خفض التكاليف ودورة النشاط ؟ أم إدارة توظيف موظفي العقود والمؤقتين والورديات ؟ أم الأهتمام بتطوير النواحي المختلفة مثل الأسهم والمبيعات وعائداتها وتوظيف الدخل ونمو المصادر والتوظيف ؟

إن مئات الكتب في تطوير الأعمال مثل "fish" و"moving cheese" تجذب انتباه أصحاب الشركات والمنظمات . وهناك وسائل أخرى أكثر تعقيدا فى عالم الأعمال مثل الأيزو ISO والبالانسيد سكوركارد Balanced Scorecard والسيكس سيجما SixSigma وكيزين Kaizen ، وقد يتساءل أصحاب الأعمال عن أفضل هذه الوسائل ومدى نجاحها .

ويريد كلّ من أصحاب الأعمال والمسئولين إنشاء منظمات عالية الجودة ، ولكن كثير منهم لا يعرفون كيفية تحقيق ذلك . إن ما يحتاجونه هو نموذج "واحد " لتطوير العمل يساعد فى تحسين الأداء فى كل فروع المنظمة ويسمى إستراتيجية موحدة تسرى فى جميع أنحاء المؤسسة .

ويكمن الحل فى وجود حوافز مميزة ، مثل جائزة مالكولم بالدريج الوطنية فى الجودة . وهى جائزة أمريكية تمنحها الدولة ويقدمها رئيس الولايات المتحدة فى مجالات متعددة مثل الصناعة والخدمات المهنية والأعمال الكبيرة منها والصغيرة ، وأيضاً التعليم ومنظمات الرعاية الصحية التى تقدمت وأثبتت جدارتها فى سبع مجالات وهى القيادة ، والتخطيط الإستراتيجي ، والتركيز على العملاء والأسواق ، والمعرفة والتحليل والتركيز على الموارد البشرية ، وإدارة العمليات ، ونتائج الأعمال .

ونذكر من الفائزين بهذه الجائزة ، الفائز لعام٢٠٠٢ Branch- Smith printing (برانش سميث للطباعة) وهى من الأعمال الصغيرة (ملكية عائلية) فى دالاس ، وتتضمن ٧٠ فرد فقط . وقد بدأت فى استخدام نظام بالدريج منذ التسعينات ونجحوا فى تحويل أعمالهم من الإدارة النموذجية (الملكية العائلية) إلى منظمة محترفة إدارياً يعبر إنتاجها عن جودة أعمالها . وقد زاد عدد عملائها من سنة ١٩٩٨ إلى سنة ٢٠٠١ من ٩١ إلى ١٦٧ عميل . وقد زادت مشاركتهم فى الأسواق فى هذه الفترة بمعدل ثلاث مرات ويعتبر تقدم رائع مقارنةً بشركات الطباعة الأخرى والتى انخفض معدل مبيعاتها فى نفس الفترة الزمنية . وتعتبر برانش سميث واحدة من عدة منظمات أمريكية طورت أدائها بواسطة معايير الأداء الجيد التى توفرها تطبيقات بالدريج هى المنظمات التجارية والتعليم ومنظمات الرعاية الصحية .

وتمدنا هذه المعايير بإطار فعال لتقييم وقياس الأداء على أساس مجموعة من المؤشرات الرئيسية للأداء التنظيمي والنواحي المالية والمصادر البشرية والعمليات وتلبية احتياجات العملاء . وقال أحد المشاركين فى هذا المشروع " أنه أفضل وسيلة فى تقييم أداء المنظمات ، لأن معايير الأداء الجيد تعتبر فريدة من نوعها من حيث تطوير الجوانب الهامة لنظام الأداء" .

وقد يتساءل البعض عن الخدمات التي يقدمها هذا المشروع وما إذا كانت مفيدة فعلاً أم أنها من الأفكار المستحدثة التي لا ينتج عنها أي نفع . وقد أسفرت المقارنة بين نظام جائزة مالكولم بالدريج وبين (S&P500) Standard & Poor's500 عن أن معدل المعاملات التجارية العامة للمستفيدين من جائزة بالدريج قد تجاوز ٥٠٠ بحوالي ٣,٨ إلى ١ من سنة ١٩٨٨ إلى ١٩٩٨. إن المعاملات

التجارية لهذا المشروع لا تقدم للفائزين بالجائزة فقط . ولكن يمكن أن تستفيد المنظمات بشكل كبير من خلال المعايير والتطبيقات التي يقدمها هذا المشروع . ويحتوى تقرير التغذية الارتدادية الذي يتسلمه كل مشترك على أفكار مساهمة في تحسين الأداء الذي يساعد تطوير المنظمات . يتم منح الجائزة سنوياً في مجالات متعددة مثل التصنيع والخدمات المهنية والأعمال الصغيرة والتعليم والرعاية الصحية . وقد منحت لتسعة وأربعين منظمة منذ عام ١٩٨٨ منها Motorola Inc., Ritz-Carlton Hotels ,SSM Health Care, Fed Ex, Wain Wright Mnufacturing .

وقد أرسلت ٦٨ منظمة طلباتهم إلى المؤسسة الوطنية للمعايير والتقنية (NIST) جائزة مالكولم بالدريج الوطنية في الجودة لعام ٢٠٠٣، للجائزة الرئاسية الوطنية في الجودة . وتقدمت في العام الماضي ٤٩ منظمة تجارية وتعليمية ورعاية صحية . وعلى مدى الشهور الستة القادمة تقوم فرق الممتحنين المتدربين (المتخصصين) بتقييم هذه المنظمات لتحديد أيها سوف تتسلم الجائزة من الرئيس في الخريف القادم . ويمكن أن نقسم هذه المنظمات إلى: عشر منظمات صناعية كبرى، وثمان شركات خدمات، واثنتي عشرة شركة صغيرة، وتسع عشرة منظمة تعليمية، وتسع عشرة منظمة رعاية صحية. وقد ازدادت هذه الأعداد في جميع المجالات مقارنة بالعام الماضي .

وتتم عملية التقديم لجائزة بالدريج بشكل صارم وشامل ، حيث يقدم المشتركين دراسة وافية لا تقل عن خمسون ورقة يوضحوا فيها أعمالهم والتطورات ونتائجها في سبع مجالات منها القيادة والعملاء والتسويق والموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي .

وتتوفر المعلومات الضرورية حول برنامج بالدريج الوطني في الجودة في موقع خاص بهذا البرنامج وبدون أي تكلفة مالية . www. quality. nist. gov/

يعتبر جريج سميث مؤلفاً ، وأيضاً ممتحنا في برنامج جائزة مالكولم بالدريج الوطنية في الجودة . وقد كتب العديد من الكتب وكان الأخير منها:

(Here Today ,Here Tomorrow : Transforming you Workforce from High Turnover to High Retention).

وقد ظهر في برامج تليفزيونية مثل Bloomberg News ،وبعض الصحف مثل Business Week , President and CEO , Kilinger's , USA Today , Christian Science Monitor .

ويعتبر الرئيس والقائد للمؤسسة الإدارية الاستشارية (Your Couse International Chart) .

توجد هذه المؤسسة في أطلانطا، جورجيا .

جائزة مالكولم بالدريج الوطنية في الجودة

لقد أنشأت الجائزة الوطنية مالكولم بالدريج في الجودة لتوفر للقطاع الخاص وسائل تحقيق الأهداف التالية للجائزة : جمع التمويل الكافي لتأسيس الجائزة ، وعندما يضاف إليها الرسوم التي يدفعها المتقدمين لبرنامج الجائزة ، سوف يمول البرنامج بشكل دائم ، ويشرف على استثمارات تمويل الجائزة ، ومراجعة إنجازات البرنامج ، وإنفاق الأموال اللازمة للمعهد القومي للمعايير والتقنية (NIST).

ومراجعة الخطة والموافقة على متطلبات التمويل المشترك لسنوات لاحقة لضمان نجاح برنامج الجائزة .

كيف يتم اختيار المستفيدين من الجائزة ؟

إن المؤسسات التي اتخذت الولايات المتحدة مقرا لها يمكن أن تتقدم لبرنامج الجائزة . ويتم تقييم المتقدمين للجائزة بواسطة هيئة ممتحنين مستقلة تتكون من خبراء القطاع الخاص في مجالات الجودة والأعمال. ويفحص الممتحنين الإنجازات والتحسينات في سبع مجالات هي القيادة ، والتخطيط الاستراتيجي ، والاهتمام بالأسواق والعملاء ، والتحليل والمعرفة ، والاهتمام بالموارد البشرية ، وإدارة العمليات ، والنتائج .

ويقوم فريق الممتحنين بزيارة المنظمات بعد نجاحها في الفحص الأول ليتأكد من المعلومات المذكورة في طلبات الالتحاق ، ولتفسير الأسئلة التي قد تطرأ أثناء المقابلة . ويتسلم كل مشترك ملخص لنقاط القوى والنقاط التي تحتاج لتحسين في المجالات السابق ذكرها .

"إن عملية التقديم والمراجعة التابعة لبرنامج جائزة مالكولم بالدريج تعتبر الأفضل ، حيث انك تحصل على ربح أفضل وفحص شامل لحسابات الأعمال" وهذا رأى أرنولد



ويميرسكيرتش الرئيس السابق للجنة قضاة جائزة بالدريج ونائب رئيس الجودة ، هانيويل المحدودة .

يخضع المتقدمين لبرنامج الجائزة لعملية فحص صارمة تتضمن ثلاثمائة ساعة كحد أدنى من المراجعة ، بواسطة هيئة ممتحنين مستقلة من القطاع الخاص . ويتلقى المتقدمون في المرحلة النهائية حوالي ١,٠٠٠ ساعة من المراجعة .

يبحث برنامج جائزة مالكولم بالدريج للجودة سنوياً عن لجنة من الخبراء القادرين على تقييم المنظمات المؤهلة لجائزة مالكولم بالدريج الوطنية للجودة ، وأيضا راغبين في العمل كممثلين لبرنامج الجائزة . ويتضمن البرنامج خمسة مجالات تأهيلية وهى الصناعة والخدمات والعمال الصغيرة والرعاية الصحية والتعليم ،

إن تغطية وتوازن هذه المجالات يعتبر عامل مهم في اختيار أعضاء لجنة الممتحنين . إن الهدف هو أن يمثل المجلس مختلف الصناعات والشركات والمنظمات ويتضمن أغلب الباحثين وغير الباحثين عن الربح والقطاعات العامة .

إن معايير جودة الأداء هي إطار يمكن أن تستخدمه أي منظمة لتحسين الأداء العام لديها . وقد ساهمت المعايير بشكل رئيسي في تحقيق الأهداف التي أسسها الكونجرس . وتعتبر هذه المقاييس مقبولة عالمياً الآن وليس فقط داخل الولايات المتحدة . وهى مصممة لتساعد المنظمات على تطوير المنافسة لديهم بالتركيز على هدفين وهما، أولا تقديم الخدمات المتطورة بشكل جيد للعملاء ، وثانياً تحسين الأداء التنظيمي الشامل .

وقد أثبت برنامج الجائزة أنه حكومة ناجحة بشكل رائع وقد برزت أيضاً مجهودات فريق القطاع الخاص. وقد ارتفع الاستثمار الحكومي السنوي ، خمسة ملايين دولار بمساهمة القطاع الخاص والدولة والمنظمات المحلية ، وتتضمن هذه المساهمات عشرة ملايين دولار من الصناعات الخاصة لمساعدة البرنامج ووقت وجهد مئات كبار المطوعين من القطاع الخاص .

ويجب على مقدموا الطلبات أن يجهزوا الحقائق والبيانات ليثبتوا ادعاءاتهم التي تتعلق بالتطبيقات الإدارية . وقد يمكن للمنظمة أن تستخدم مستشار ليساعد في تحضير إجابات أسئلة مقابلة البرنامج ، ويتضمن المستشارون أعضاء من هيئة المحلفين ، وقد يقدم المستشارون خدمات في قضايا إدارة الأداء بالإضافة إلى عمليات برنامج الجائزة ، حيث انه لا يوجد إجابات سرية أو خاطئة أو صحيحة في المقابلة ، لان الجائزة لا تعطى للمنظمة بناءً على ملئ الفراغات في ورقة الأسئلة .

ويجب على المنظمة أن تثبت من خلال الحقائق والبيانات أن لديها نظام إداري عالمي يطبق فعلا ويطمح باستمرار إلى أساليب التحسين .

بعض المنظمات التي تسلمت هذه الجائزة :

* 2002- Motorola Inc. Commercial, Governkent and Industrial Solutions Sector, Branch Smith Printing Division, ahd SSMHralth Care.
* 2001 - Clarke American Checks, Incorporated, pal's Sudden Service, Chugach School District, pearl River School District, and University of Wisconsin- Stout.
* 2000- Dana Corp. Spicer Driveshaft Division, KARLEE Company, Inc., and Los Alamos National Bank

ندوة

التغيرات الهيكلية في سوق العمل في مصر ومداخل علاج البطالة

مقدمة :

عقد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ندوة تحت عنوان : التغيرات الهيكلية في سوق العمل في مصر ومداخل علاج البطالة وذلك يوم ٢٠٠٤/٢/٨ بحضور الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم رئيس الأكاديمية وراعي الندوة، والأستاذ الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات ومدير الندوة ونخبة ممتازة زادت عن ٢٠٠ مشارك من القيادات والخبرات والأساتذة المتخصصين .

برنامج الندوة :

بدأت الندوة بكلمة افتتاحية للأستاذ الدكتور / عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات، ثم أعقبه الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم مرحباً بالسادة الحضور. وبعد ذلك تم عرض موضوع الندوة : فتحدث الأستاذ الدكتور / سمير رضوان رئيس المنتدى الاقتصادي للشرق الأوسط وإيران وتركيا. وأخيراً تم فتح باب الحوار والمناقشة؛ من خلال تلقى المداخلات، والإجابة على الأسئلة المعروضة، وفي الختام تم إعلان التوصيات .

محاور الندوة :

المحور الأول : حجم وهيكل البطالة في مصر .

المحور الثاني : التغيرات الهيكلية في سوق العمل في مصر وعلاقتها بالبطالة .

المحور الثالث : مداخل علاج البطالة فى مصر .

أوراق بحثية :

الورقة البحثية الأولى :

وقدمها الأستاذ الدكتور/ سمير رضوان، حيث طرحت هذه الورقة بعض الأفكار التي نشرها الدكتور/ صلاح أيوب الخبير السابق لمنظمة العمل الدولية: في عدة مقالات بجريدة الأهرام، وعرض من خلالها توصيفا جيداً لمشكلة البطالة في مصر، وأبعادها، ومقترحات حلها .

ومن أهم القضايا التي أثارها الكاتب :

١) ضرورة تدقيق البيانات الخاصة بحجم المتعطلين ومعدل البطالة .
٢) نقص المعلومات التفصيلية عن سوق العمل (المعلومات التفصيلية عن القطاع غير المنتظم- المهارات والمهن الفرعية المطلوبة في الأنشطة المختلفة) .
٣) التضارب في مفاهيم وتعريفات البطالة .
٤) الإفصاح والشفافية لإحصاءات البطالة .
٥) عدم انتظام ودورية إحصاءات البطالة .
٦) ضرورة توفير بيانات شهرية عن البطالة .
٧) الاستفادة من منظمة العمل الدولية في وضع نظام معلومات لسوق العمل .
٨) تضخم العمالة في الجهاز الإداري للدولة، وانتشار البطالة المقنعة .
٩) ضعف القدرات الفنية والمادية لمكاتب التشغيل التابعة لوزارة القوى العاملة .
١٠) غياب آلية واضحة لتسجيل وتشغيل المتعطلين .
١١) عدم تطبيق مواد التأمين ضد البطالة في قانون التأمينات الاجتماعية .
١٢) عدم وجود استراتجية وسياسة واضحة لمكافحة البطالة.
١٣) قضية المفهوم النمطي للعمل المستقر والدائم والأمن .
١٤) التحولات الاقتصادية والتكنولوجية وأثرها على أنماط العمل .
١٥) تطوير قوانين العمل واتفاقيات العمل الجماعية .
١٦) مفهوم العمل عن بُعد .

١٧) خصوصية أسواق العمل واختلافها عن أسواق المنتجات .
١٨) تجزئة أسواق العمل .
١٩) القطاع غير المنظم .
٢٠) مرونة سوق العمل .
٢١) مشكلة البطالة وحلها الحقيقي في الأجل الطويل .
٢٢) دور الدولة والتوظف .
٢٣) العلاقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة ومشكلة البطالة.
٢٤) الركود الاقتصادي وتنشيط السوق الداخلية .
٢٥) تأهيل وتدريب الأيدي العاملة .
٢٦) المنظومة التدريبية والتعليمية .

الورقة البحثية الثانية :

وقدمها الأستاذ الدكتور / سمير رضوان تحت عنوان : " العمالة والبطالة في مصر المشكلات التقليدية وطرق غير تقليدية لعلاجها " ورقة بحثية، تحدث من خلالها عن العمالة والبطالة في جمهورية مصر العربية، وعرض سيادته للمشكلات الشائعة وطرق علاجها بصورة غير مألوفة .

حيث عبّر سيادته عن مدى ما أثارته قضية التشغيل والبطالة في مصر، خلال السنوات القليلة الماضية من جدل واسع النطاق بين واضعي السياسة العامة للدولة . هذا وقد أوضح سيادته أن الارتفاع الملموس في معدلات البطالة مؤخراً أدى إلى اقتناع الأطراف الفاعلة بأن الوقت قد حان لمواجهة هذه المشكلة .

توصيات الندوة :

وقد انتهت الندوة إلى التوصيات التالية :

١- ضرورة تبنى سياسات وأطر مؤسسية غير تقليدية من أجل تحقيق التوظيف الكامل وتخفيض معدل البطالة إلى أدنى مستوى ممكن .

٢- لابد من التحول من الحلول الجزئية إلى إتباع خطة عمل متكاملة تضم ثلاثة عناصر رئيسية، وهى إتباع سياسة كلية توسعية، وزيادة إنتاجية قوة العمل، وإصلاح الجهاز الإداري الحكومي .

٣- اتفق المشاركون على ضرورة الربط والتنسيق بين هيكل التعليم وبين هيكل العمل من جهة أخرى؛ للتخلص على المدى الطويل من العوامل المغذية للبطالة الهيكلية .

٤- إن النجاح في العلاج الجذري للبطالة يتوقف في المقام الأول على توافر الإرادة السياسية لتصميم وتنفيذ سياسات متكاملة دون الاعتماد على المسكنات المؤقتة .

٥- ضرورة تحسين منظومة البيانات المتعلقة بالبطالة بأنواعها والبيانات الخاصة بفرص العمل التي يكشف عنها سوق العمل في مصر .

٦- محاولة حصر الاقتصاد غير الرسمي والقطاع غير المنظم؛ ليدخل من منظومة سوق العمل الظاهر، وحصر فرص العمل المتاحة في هذه السوق وتحويلها إلى فرص عمل ظاهرة وحقيقية .

٧- لابد من وجود نظام تعليمي وتدريبي متكامل يتوافق مع سوق العمل، مع ضرورة إنشاء صندوق للتدريب على المستوى القومي، وبالتالي وضع مشروع قومي للتدريب والاتفاق مع القطاع الخاص والعام على أن يخصص ١% من إجمالي الأجور في هذا الصندوق المقترح .

٨- وضع سياسة للأجور تتناسق مع هيكل العمالة وسوق العمل، وبالتالي لابد من إصلاح هيكل الأجور في مصر.

٩- لابد من وضع استراتيجية متكاملة لتنمية العنصر البشرى في مصر، باعتبار أن الاستثمار في الموارد البشرية هو أفضل أنواع الاستثمار .

ندوة

الآثار المتوقعة لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار على النشاط الاقتصادي في مصر

مقدمة :

عقد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ندوة بعنوان :" الآثار المتوقعة لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار على النشاط الاقتصادي في مصر " وذلك يوم ١٨/ ٢/ ٢٠٠٤ برعاية الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم رئيس الأكاديمية، وأدار الندوة أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات بالأكاديمية، وبحضور معالي الوزير أ.د/ حسن خضر وزير التموين والتجارة الداخلية، وحوالي مائتين وخمسين (٢٥٠) مشاركا من القيادات الإدارية في الوزارات والهيئات والجهات المعنية، وكذلك نسبة متميزة من الخبرات والمتخصصين وأساتذة الأكاديمية والجامعات المصرية .

برنامج الندوة :

اشتمل برنامج الندوة على جلستين :

الجلسة الأولى : تحدث فيها كلّ من : أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات ملقياً كلمة الافتتاح، ثم أعقبة أ.د/ حمدي عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات للعلوم لإدارية بكلمة ترحيب للسادة المشاركين والحضور، حيث أعطى سيادته الكلمة لمعالى الوزير الأستاذ الدكتور/ حسن خضر وزير التموبن والتجارة الداخلية الذي تحدث سيادته عن الملامح الربيسية لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وأثاره المتوقعة على النشاط الاقتصادي

الجلسة الثانية : تحدث فيها أ.د/ عادل العزبى نائب رئيس الاتحاد العام للمستثمرين عن العلاقة بين قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار والتمول لآليات السوق، ثم تلاه السيد الأستاذ / محمد زكى رئيس شعبة المستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية الذي تحدث سيادته عن المشاكل التي يمكن أن يثيرها القانون ومقترحات منظمات القطاع الخاص.

وفي نهاية الجلسة، فتح أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد باب الحوار والمناقشة ثم أعقبة بإعلان التوصيات .

محاور الندوة :

اعتمدت الندوة على ثلاثة محاور، هي :

المحور الأول : الملامح الرئيسية لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وأثاره المتوقعة على النشاط الاقتصادي .

المحور الثاني : العلاقة بين قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار والتمول لآليات السوق .

المحور الثالث : المشاكل التي يمكن أن يثيرها القانون ومقترحات منظمات القطاع الخاص .

أوراق بحثية :

- مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، فلسفته، محتواه، آثاره الاقتصادية المتوقعة.
- مشروع في قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.
- مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

أولاً : مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار فلسفته ، محتواه . آثاره الاقتصادية المتوقعة :

حاول معالي الوزير / حسن خضر الإجابة على ثلاثة أسئلة من خلال عرض سيادته لهذه الورقة العلمية، وهى :

الأول : ما هي المراحل التي مر بها القانون ؟ والثاني : لماذا قانون لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ؟ والثالث : ما هو محتوى ومواد القانون ؟

ثانيا : رؤية في قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار :

تناول الأستاذ / عادل العزبى من خلال عرضه لهذه الورقة العلمية : مقدمة، الاحتكار في مصر، الرؤية في

مشروع القانون المعروض .

ثالثاً: مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. وقد احتوى مشروع هذا القانون على أربع وعشرين مادة .

توصيات الندوة :

في ضوء الأوراق المطروحة والمداخلات المختلفة التي تمت، فقد توصل المشاركون إلى التوصيات التالية :

١- ضرورة الإسراع بدخول مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار إلى مجلس الشعب، وإصراره ؛نظرا لأهميته للاقتصاد المصري في مرحلة التحول لآليات السوق بعد مناقشته مناقشة دقيقة ليصدر في أفضل صورة له، وخاصة لأنه طال انتظاره مدة وصلت إلى عشر سنوات، وخاصة أن هناك (١١٠) دول أصدرت هذا القانون .

٢- كان هناك تفضيل من المشاركين؛ لأن تكون العقوبة مالية، وزيادتها إن تطلب الأمر ذلك، أو إلغاء الترخيص ومصادرة البضاعة وبذلك سيكون أكثر وقعًا على المخالفين من العقوبات البدنية .

٣- لابد أن يواكب إصدار قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار إصدار قانون الحماية للمستهلك ليكمل قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، وتكتمل المنظومة التشريعية الخاصة بتنظيم النشاط الاقتصادي في مصر، والوصول إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي في المعاملات الاقتصادية .

٤- لابد من العمل على تنظيم عملية الاندماج والاستحواذ حتى لا تؤدى إلى نتائج سلبية على السوق .

٥- ضرورة إضافة كلمة الجمعيات والاتحادات التي تمارس نشاطًا اقتصادياً .

٦- لابد من عمل إضافة للمادة (٨) بما لا يتعارض مع قوانين العمل .

٧- بالنسبة لعدم سريان القانون على بعض الأنشطة : لابد من فصل حصر الأنشطة عن عمومية المادة وإضافة عدم سريان القانون أيضاً على أنظمة أخرى مثل: العلاقات التجارية وبراءات الاختراع .

٨- وضع المادة (١٠) قبل المادة (٦) ؛ لتوضيح المقصود بالجهاز الذي سيقوم بإدارة عملية تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.

٩- لابد من عمل قواعد معلومات عن النشاط الاقتصادي من خلال كوادر مدربة ؛ لكي تزداد كفاءة جهاز تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار .

١٠- لابد من عمل دراسات مستمرة ؛ للكشف عن الحالات الضارة بالمنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية في السوق المصري .

١١- لابد من اختيار رئيس جهاز تنظيم المنافسة من المتخصصين من ذوى الخبرة بنشاط الأعمال والاستثمار.

١٢- ضرورة تقوية جمعيات حماية المستهلك وتفصيل دورها وربطها بجهاز تنظيم المنافسة المقترح.

١٣- اتفق المشاركون على أنه ليس المهم إنشاء جهاز لتنظيم المنافسة، ولكن الأهم توفير الآليات اللازمة لتحقيق كفاءة أداء الجهاز، والأهم أيضا استقلاليته.

١٤- أكد المشاركون على أن تحديد نسبة الـ ٣٥% التي يكون فيها الممارسات والأوضاع احتكارية، ولكن الأهم التركيز على ما إذا كان هناك ممارسات احتكارية أم لا.

مركز البحوث والمعلومات
الإطار العام للأنشطة والخدمات

تتعدد خدمات مركز البحوث والمعلومات التي يقدمها للباحثين العلميين وطلبة البكالوريوس والدراسات العليا والشركات والمؤسسات والهيئات والمنظمات المختلفة. انطلاقاً من رسالته في المشاركة والتفاعل مع قضايا المجتمع ودعم القرار على مستوى الوحدة والمستوى القومي، وفى ضوء هده الاستراتيجية يمارس الأنشطة والخدمات البحثية التالية :

١- نشاط البحوث العلمية الممولة والتعاقدية : وتقوم بهذا النشاط وحدة البحوث العلمية .

٢- نشاط بحوث التسويق ودراسة الأسواق المحلية والعربية : وتقوم به وحدة بحوث السوق المحلية والعربية .

٣- نشاط تقييم الأداء والمشروعات ودراسة الجدوى وإعادة الهيكلة والتأهيل للأيزو : وتقوم به وحدة تقييم المشروعات، ودراسة الجدوى، وإعادة الهيكلة .

٤- نشاط المؤتمرات والندوات والملتقيات وورش العمل : وتقوم به وحدة المؤتمرات، والندوات، وورش العمل من خلال التعامل مع المشاكل الإدارية والاقتصادية على مستوى الوحدات والمستوى القومي والبحث في الحلول العلمية والعملية لها.

٥- نشاط مجلة البحوث الإداريه : وهى مجلة علمية محكمة دورية ربع سنوية، وتقوم به وحدة مجلة البحوث والتصحيح اللغوي.

٦- نشاط الإصدارات والبحوث الاستطلاعية والترجمة والنشر من خلال وحدة متخصصة لذلك .

٧- نشاط التحليل الإحصائي : من خلال الاستشارات الإحصائية والحزم البرمجية الحديثة SPSS MINITAB لتقديم الدعم للباحثين على مختلف مستوياتهم من أجل إعداد البحوث والتعامل مع البيانات، وتحليلها إحصائيا على مستوى البكالوريوس، والدراسات العليا.

٨- نشاط الخدمات البحثية وقواعد البيانات : من خلال وحدة قواعد بيانات متضمنة : رسائل الماجستير والدكتوراة ومجلة البحوث الإدارية وبحوث مشروعات تخرج طلاب كلية الإدارة، والبحوث الإدارية، والاقتصادية بالإضافة إلى تقديم الخدمات البحثية المتكاملة لطلبة الكلية، والدراسات العليا، والباحثين العلميين على اختلاف درجاتهم العلمية .

هذا ويقدم مركز البحوث والمعلومات كافة المعلومات عن الأنشطة والخدمات البحثية من خلال موقع المركز على الإنترنت بالتعاون مع قواعد بيانات الشبكة القومية للمعلومات، وقواعد بيانات القوات المسلحة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والجامعات الأمريكية، وشبكة الجامعات المصرية .

٩- نشاط وحدة التصحيح اللغوي ؛ حيث تقوم بتدقيق رسائل الماجستير والدكتوراه والعضوية والزمالة التي تناقش بالأكاديمية، وكذلك الأبحاث المحكّمة لمجلة البحوث الإدارية تدقيقاً لغوياً، وهناك اتجاه للخروج بهذه الخدمة البحثية إلى الجامعات المصرية بل والجامعات العربية والإسلامية .



السيد الأستاذ الدكتور الوزير / أحمد محمود عثمان درويش (1) وزير الدولة للتنمية الإدارية (2)

نعرض في هذا العدد شخصية السيد الأستاذ الدكتور الوزير/ أحمد محمود عثمان درويش بمناسبة تولى سيادته وزارة الدولة للتنمية الإدارية فى محاولة للكشف عن رحلة عطائه العلمية والعملية .

أولاً : المؤهلات العلمية :

اجتاز السيد الأستاذ الدكتور الوزير/ أحمد درويش المراحل التعليمية المختلفة بتفوق حتى حصل علي بكالوريوس هندسة الاتصالات والالكترونيات (مع مرتبة الشرف) عام ١٩٨١م من جامعة القاهرة .

ثم بدأ مرحلة جديدة من مراحل حياته العلمية ، وذلك من خلال حصول سيادته على ماجستير هندسة الحاسبات عام ١٩٨٤م من جامعة القاهرة . وبعد ذلك توجه سيادته إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليستكمل دراساته العليا ؛ فحصل على درجة دكتوراه الفلسفة في هندسة الحاسبات عام ١٩٨٨م من جامعة كاليفورنيا ديفز بالولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً : العطاء العلمي في مجال التدريس :

ينقسم عطاء السيد الأستاذ الدكتور الوزير/ أحمد درويش العلمي في مجال التدريس إلى أربع مراحل رئيسة ، وهى :

المرحلة الأولى: من إبريل ١٩٨٨م إلى أغسطس ١٩٨٩م :

حيث عمل سيادته خلالها محاضراً وباحثاً بقسم الهندسة الكهربائية والحاسب في جامعة كاليفورنيا بديفز بالولايات المتحدة الأمريكية .

المرحلة الثانية: من أغسطس ١٩٨٩م إلى سبتمبر ١٩٩٤م:

عمل سيادته خلالها مدرساً بقسم الاتصالات والالكترونيات ، كلية الهندسة – جامعة القاهرة .

ثم عمل مدرساً زائراً بقسم علوم الحاسب بالجامعة الأمريكية .

وأخيراً أنهى سيادته هذه المرحلة بالعمل مدرساً زائراً بقسم الهندسة الكهربائية والحاسب بجامعة كاليفورنيا بديفز بالولايات المتحدة الأمريكية .

المرحلة الثالثة: من سبتمبر ١٩٩٤م حتى سبتمبر ١٩٩٩م:

عمل سيادته أستاذاً مساعداً بقسم هندسة الحاسب – كلية الهندسة – جامعة القاهرة .

ثم ختم سيادته هذه المرحلة بالعمل عضو هيئة تدريس (زائرا) بقسم الهندسة الكهربائية – جامعة فرجينيا [٩٦، ٩٧، صيف ٩٩] .

المرحلة الرابعة والأخيرة: وامتدت هذه المرحلة من سبتمبر ١٩٩٩ حتى ١٢ يوليو ٢٠٠٤ م :

وقد عمل سيادته أثناءها أستاذاً بقسم هندسة الحاسب – كلية الهندسة – جامعة القاهرة.

وقد توقف سيادته عن ممارسة عطائه التدريسي ؛ وذلك بسبب تعيينه وزير الدولة للتنمية الإدارية .

ننتقل الآن إلى عطاء سيادته في مجال العمل الاستشاري.

ثالثا: العطاء في مجال العمل الاستشاري :

عمل سيادته مستشارا في خمسة مواقع رئيسية، وهي :

الموقع الأول :

عمل سيادته استشارياً للعديد من الوزارات والهيئات الحكومية، منها :

(*) يهدف هذا الباب إلى عرض السيرة الذاتية لكبار العلماء والقيادات الذين أثروا حياتنا بأعمالهم البارزة التي تعتبر مصابيح الهداية لكل طالب علم يبحث عن المثل والقدوة ويسعى للسير على درب هذه العلامات المضيئة ... [إن العلماء ورثة الأنبياء] صدق رسول الله ﷺ..

(1) وُلد السيد الأستاذ الدكتور الوزير / احمد محمود عثمان درويش وزير الدولة للشئون الإدارية في اليوم الخمس والعشرين من شهر مايو لعام ألف تسعمائة تسعة وخمسين ميلادياً ١٩٥٩/٥/٢٥ م .

(2) إن شعار وزارة الدولة للتنمية الإدارية هو :
[الجهاز الإداري للدولة لا يمارس سلطة على المواطن وإنما يقدم له الخدمة].



(١) وزارة الاتصالات والمعلومات .
(٢) وكالة أنباء الشرق الأوسط .
(٣) المجلس الأعلى للآثار .
(٤) مصلحة الميكانيكا والكهرباء .
(٥) مركز بحوث المياه .
(٦) هيئة التنمية السياحية .
(٧) اتحاد الإذاعة والتليفزيون .

الموقع الثاني :

عمل سيادته استشارياً للبنكين التاليين :

(١) بنك القاهرة .   (٢) بنك الإسكندرية .

الموقع الثالث :

عمل سيادته استشارياً للعديد من المنظمات الدولية، ومنها :

١) منظمة UNESCO (مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية).
٢) ESCWA (دراسات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالصناعة).
٣) FAO (مشروع قاعدة بيانات الأغذية) .
٤) الاتحاد الأوربي (مشاريع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بحوض البحر المتوسط) .

الموقع الرابع :

عمل سيادته استشارياً للعديد من الشركات المصرية، منها :

١) مجموعة شاكر الاستشارية .
٢) بتروجت .   ٣) انبي .
٤) المصرية للاتصالات . ٥) المهندس للتأمين .

الموقع الخامس والأخير :

عمل سيادته استشارياً للعديد من الشركات الأمريكية ، ومنها:

١) FairChild Imaging Sensors
٢) Obtivision

ننتقل الآن إلى المجال التطبيقي لسيادته .

رابعاً: نماذج تطبيقية من عطاء سيادته في مجال التطوير المؤسسي والعمل الاستشاري على السواء:

سوف أقوم بعرض موقع العمل ثم أتبعه بالنموذج التطبيقي لسيادته :

[١] وزارة الاتصالات والمعلومات :

أ- وضع سياسات واستراتيجيات وإدارة تنفيد برنامج الحكومة الالكترونية .

ب- الإشراف على إدارة مشروع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الممول من وكالة التنمية الأمريكية بمبلغ ٣٩ مليون دولار .

ج- تصميم وتفعيل برنامج تنمية الموارد البشرية وتنسيق التدريب المتخصص مع الشركات العالمية، مثل :
Cisco . Ericssom . LucenT . Qualcomm and Noster

[٢] بنك الإسكندرية :

لوضع خطة التطوير واستراتيجية التنفيذ ، وتصميم شبكة البنك الداخلية والخارجية لجميع الفروع .

[٣] بنك القاهرة :

لتصميم وتنفيذ شبكة الحاسبات الداخلية بالفروع والخارجية بين الفروع

إحلال وتجديد ماكينات الصرف الآلي وتنفيذ تطبيقات الأعمال البنكية .

[٤] وكالة أنباء الشرق الأوسط :

مشروع تحديد الوكالة (أرشيف الأخبار، الفيديو، وغيره).

[٥] المجلس الأعلى للآثار :

لتحليل ودراسة دورة تدفق العمل لإنتاج وتخزين وتوزيع المعلومات .

[٦] مصلحة الميكانيكا والكهرباء :

مشروع تحديث نظم المعلومات والصيانة لمحطات الدفع.

[٧] منظمة UN - ESC W A .

إعداد دراسة عن استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالصناعة بالشرق الأوسط .

[٨] الاتحاد الأوروبي :

تقويم مشروعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المقدمة للتنفيذ بدول بحوض البحر المتوسط .

[٩] مجموعة شاكر :

لتطبيقات الشبكات (صوت، فيديو، بيانات) لمشروعات المركز الرئيس لشركة KBGM. Citj sitrs .



[١٠] منظمة UNESCO :

تحليل وتصميم والإشراف على تنفيذ نظام معلومات مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية .

[١١] المركز القومي لبحوث المياه :

تصميم نظام المعلومات الجغرافي للمعاهد الإثنى عشر بالمركز .

[١٢] هيئة التنمية السياحية :

لكتابة كراسة الشروط والمواصفات ، وتقييم العروض المقدمة لمشروع مركز معلومات وأمان السياحة النيلية الذي يهدف إلى تركيب نظام لتحديد مواقع السفن بين سوهاج وأسوان . المشروع بحجم ٢٠ مليون دولار أمريكي وممول من البنك الدولي .

[١٣] منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (FAO):

تصميم وتطوير قاعدة بيانات للأغذية ومكوناتها مع الأخذ في الاعتبار العوامل المختلفة مثل: فقدان الماء، والفيتامينات عند الطهي، وغيره .

[١٤] شركة بتروجيت :

تطوير وتنفيذ شبكة الحاسبات وربط المركز الرئيس بالفروع بأنحاء الجمهورية .

[١٥] شركة انبي لخدمات البترول :

تطوير شبكة الحاسبات بالشركة (٨٠٠ عقدة) وتصميم نظام أرشيف إلكتروني للملفات والرسومات الهندسية .

[١٦] مكتب العلامات التجارية ودار نشر وجريدة كبرى:

تحليل النظام وتصميم أرشيف إلكتروني للصور والمستندات .

[١٧] المعهد القومي للاتصالات :

مشكلة إعادة توزيع خلايا بث التليفون المحمول ؛ للقضاء على ظاهرة المناطق الميتة .

[١٨] شركة Optivisiom Inc :

دراسة إحصائية وتقديم التوصيات بشأن تحليل الصور متعددة النطاقات (٢٢٤ نطاقاً) لوكالة أبحاث الفضاء الأمريكية NASA والمقارنة بين الطرق المختلفة لضغط البيانات .

[١٩] شركة Fairchild Imaging Sensors قسم الأشعة تحت الحمراء كاليفورنيا:

تصميم نظام متكامل لمعالجة الصور .

ننتقل الآن إلى عطاء سيادته في مجال البرمجيات .

خامسا : العطاء في مجال البرمجيات :

عمل سيادته مبرمجا أثناء حياته العملية خلال ثلاث فترات، وهي :

الفترة الأولى : فى عام ١٩٩١ م

قام سيادته بتحليل وتصميم وتطوير وتنفيذ حزم البرامج SIMPLE مستخدمة لمحاكاة نظم الاتصالات .

تعمل الحزم تحت نظم التشغيل SUNIX, VMS & DOS وبإمكانها العرض على طرفيات بيانية مختلفة. وقد استخدمت كأداة بحث أساسية في جامعات كاليفورنيا وفرجينيا والقاهرة، وكذلك بأقسام البحث والنطوير بالعديد من الشركات التجارية. (نسبة حقوق الملكية الفكرية ٥٠%).

الفترة الثانية : في عام ١٩٩٧م

قام سيادته بتصميم وتطوير وتنفيذ حزم البرامج RSVP المستخدمة لمحاكاة بث الفيديو على قنوات الاتصال اللاسلكية بنظام الإرسال غير المتزامن . وهي تستخدم حاليا كأداة بحث أساسية في جامعة كاليفورنيا وفرجينيا والقاهرة كذلك بأقسام البحث والتطوير بالعديد من الشركات التجارية . (نسبة حقوق الملكية الفكرية ٢٥ %) .

الفترة الثالثة والأخيرة : في عام ١٩٩٨ م

قام سيادته بتصميم وتطوير وتنفيذ حزم البرامج لأول قاعدة بيانات أغذية مصرية متوافقة مع نظم التكويد العالمية.

ننتقل الآن إلى أنشطة سيادته العلمية والأكاديمية .

سادساً : الأنشطة العلمية والأكاديمية :

عمل السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد درويش معلماً وأكاديمياً من خلال أربعة مجالات متنوعة تمثل نشاطه العلمي ، وهى كما يلي :



المجال الأول : كعضو

عمل سيادته عضواً بالعديد من :

(١) الجمعيات العلمية والدولية .

(٢) هيئات تحرير المجلات العلمية الدولية .

المجال الثاني : كمشرف

أشرف سيادته على رسائل علمية عديدة ، وهي كما يلي:

[١] رسائل الدكتوراه:

أشرف سيادته على إحدى عشرة رسالة دكتوراه ؛ ست رسائل منهم حصلوا على الدرجة، وخمس رسائل مازال العمل فيها مستمراً .

[٢] رسائل الماجستير :

أشرف سيادته على سبع وعشرين رسالة ماجستير؛ عشرون رسالةً منهم حصل أصحابها على الدرجة، وسبع رسائل مازال العمل فيها مستمراً .

المجال الثالث : كباحث

تنوعت أعمال سيادته البحثية بين بحثٍ ومقالٍ وكتابٍ ، كما يلي :

(١) البحوث المُحكَّمة :

نُشِرَ لسيادته ثلاثة وخمسون بحثاً مُحكَّماً سواء أكان ذلك في المجلات العلمية أم في أوراق العمل بالمؤتمرات المرموقة المُحكَّمة .

(٢) المقالات العلمية :

نُشِرَ لسيادته أحد عشر مقالاً مدعوة في المحافل الدولية المختلفة.

(٣) الكتب :

نُشِر لسيادته كتابان .

(٤) المصطلحات العلمية

لقد أُتيحت لسيادته الفرصة للتعامل مع المجمع اللُغوى ؛ وذلك من خلال تعريب المصطلحات العلمية .

المجال الرابع والأخير : كمشارك في خدمة المجتمع :

شارك سيادته في العديد من ورش العمل والأنشطة التي تهدف إلى المحافظة على البيئة والرقى بها وتنمية الموارد البشرية .

وننتقل الآن إلى الجائزة التشجيعية التي حصل عليها سيادته .

سابعاً : الجوائز :

حصل السيد الأستاذ الدكتور الوزير/ أحمد محمود عثمان درويش على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الهندسية لعام ١٩٩٩ م ، وهو في بداية عقده الرابع

وتعتبر هذه الجائزة التي حصل عليها ضيفنا العزيز نتيجة وسبباً في آن واحد؛ فهي نتيجة تتويج سيادته على عطائه العلمي النظري والتطبيقي؛ وهى أيضاً قد تكون أحد الأسباب ضمن أسباب أخرى عديدة والتي تزخر بها سيرته العلمية والعملية كما عرضناها لترشيح سيادته لمنصب وزير، ومن ثم تعيينه وزير الدولة للتنمية الإدارية، وذلك يوم الثلاثاء الموافق الثالث عشر من شهر يوليو لعام ألفين وأربعة ميلادياً ١٣/ ٧/ ٢٠٠٤ .



جمهورية مصر العربية

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

تدريب – بحوث – استشارات – تعليم



مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمِيّة ، مُحكّمة

قسيمة اشتراك

الاسم: ....

العنوان: ....

هاتف: .... فاكس: .... محمول: ....

E-Mail : ....

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور الإرسال البريدي العادي)

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
١- جمهورية مصر العربية:	١٠٠ جنيه مصري	٤٠ جنيهاً مصرياً
٢- الدول العربية والأجنبية:	٦٠ دولاراً	٢٠ دولاراً

يمنح خصم قدره ١٠٪ للمؤسسات والأفراد على مدة الاشتراك التي تزيد على أربع سنوات

ترسل هذه القسيمة مرفقة بشيك بقيمة الاشتراك / الاشتراكات باسم السيد رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية – كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢
لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بمركز البحوث والمعلومات ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

البريد الالكتروني

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : ric@sams-ric.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

مقترحات وشكاوى : ....
....
....
....

فى هذا العدد

